



خطی - فهرست شده
۷۷۴۸

17

نومکن

فصل في معرفة

VFA

البديهي كون المصلح عيباً وهو واجب نفع أو دفع ضرر وكلها إما ديني أو
 اشمري فالاحكام الشرعية لا يخرج من هذه الادبعت وهي تنقسم كذا بقوله
 قلته ها الاستحسان غرض الحكم اشمري ما اشمري هو العباد او ديني لا يخرج
 الى عبارة وهو الاحكام او يفتقر الى عبارة اما من الطرفين وهو العرف او من
 طرف وهو لا يعلق وان شئت قلت الشرايع كلها الحفظ للمقاصد الخمسة
 الدين والنفس والمال والنفوس والعقل التي يجب تقربها في كل شرعية فالدين
 يقسم العباد او حفظها بالجهاد وتوابعه وحفظ النفس بشرع المقاصد وحفظ
 لحيته وما يتعلق بها وحفظ النسل والنكاح وتوابعه والنفوس وحفظ
 جميع المقاصد والشهادات وتوابعها **قيد** قد يجمع في حكم الواحد منها
 فاذاد فان المكتبة لقوته وقوت عياله والوجوب المنفعة اذا انحصرت في
 جهة واحدة وقصد به التقرب الى الله فان الاغراض الاربعه يجمع فيه فانفع الى
 بحفظ النفس الاخرى واداء الفريضة للمقصد في هذه القرينة واما دفع الضرر الذي
 فهو إزالة الالم والحاصل النفس بترك القوت واما الاشمري فهو العباد بالدين
 بترك الواجب **الشمري** العبادة بتطهير المباح كما يحكي واما العقود والايقات
 فهي اسباب ترتب عليها الاحكام كما يحكي الله واما السقي الاحكام فانه في بعضها
 اما بيان الاباحة كالصبي والاشربة والاخذ بالشفعة واما بيان
 التحريم كوجبات الحد والجنائات وعصا الاموال واما بيان الوجوب كصبي
 القاص في نفوسكم ووجوب اقامة الشهادة عند التمين ووجوب حكم
 على القاص عند الوضوح واما بيان الاستصحاب كالطهارة في الميراث وبيان

في هذا الباب من
 احكام الشرع
 ما لا يخرج من
 هذه الادبعت
 وهي تنقسم
 كذا بقوله
 قلته ها

الدنيا لاطمة والاشربة والذبايح والعقود حدود الادبيين وتقاصمهم وذا
 واما الكراهة فهي كثير من الاطمة والاشربة واداء المقاصد **الشمري** كل حكم شرعي يكون
 الغرض من اهمه الدنيا سواء كان لحجب نفع او دفع ضرر فاما ان يكون مقصوداً
 بالامانة او بالبيع فلاول اما لحجب نفع وهو ما نذكره بلحوس المحسن فان كل
 حاسة له لحظ من الاحكام الشرعية فلتسمع الوجوب كما في القرينة الشرعية **والشمري**
 كما في سماع القاضي والاشربة للهو والبصر الوجوب كما في الاطمة على العيوب والاشربة
 التقويم والتحريم كما في تحريم النظر في المحرمات وللشريعة احكام الوطى ومقتضى ما للمسا
 كلها الغرض من اهمها الدين يتعلق بالدين ايضا التباس في الاولى واذلة المقاصد
 وتحصيل الطهارة وتعلق بالدين واما احكام الاطمة والاشربة والصبي والذبايح واما
 لدفع الضرر وهو المقاصد الخمس والثاني وهو الذي يكون مقصوداً بالبيع في كل
 وسيلة المبدأ ليعاين من الحفظ المقاصد في حق مقصداً **الشمري** الحكم خطاب
 الشرع المتعلق بافعال الكافرين بالاقضاء او التحريم للوضع فالاقضاء هو الطلب
 اما الوجود مع المنع من التقضي وهو الوطى او الامع وهو النكاح واما المنع
 المنع من التقضي وهو التحريم او الامع وهو الكراهة والتحريم الاباحة والوضع هو
 الحكم على الشيء بكونه سبباً او شرطاً او مانعاً او اضافياً بعضهم القسمة والبطال والعقود
 والرخصة والتقدير والتحريم والاربعة الاول ظاهرة المثال اما التقيد فاما جعل
 للوجود معدوماً كالماء بالنسبة الى حرفة فيقتصر باستعماله او العاجز عن شئ فقله
 معدوماً ويجعل المعدوم موجوباً له امثلة **الشمري** الذي يقدح في ذلك
 للقول قبله بان تورث عن ويقتضونها دون فانه قبله الملك موجباً

ونصيب

للمنفقة **الثانية** عند بل لبي في الصوم قبل الزوال وتعطف هذا النبي بقدر الزمان
مع ان الوقوع عند النبي **الثالثة** تقدم بالماء قبل التمتع قوله اعتق عبد الله بن عمر
ذلك كله من باب الكف للقطع بعدم هذه المقدرات واما الحق في من سئل فصار الحكم
كلا فلا والبينة واليمين والنكول والتحيز في هذا يمكن ردّها الى اقسام الوضع **الثالثة**
هذه في غير الخطأ اما تكليفاً ووضعاً وليس بينهما جمع بل يقعان اقساماً
الاول ما اجتمع فيه كالتطهارة من الحدث وكذا في سببها واسبابها التي من فعل الجسد
والصلوة فانها واجبة وسبب سقوطها من ايقان والاعتكاف نذر في سبب
في غير محرماته والنكاح نذر في سببها ايا في الطلاق مكره او واجب سبب
في غير محرمه والرضاع مستحب او واجب سبب للتحريم والزنا وامثاله محرمه وسبب للحد
والغير والقصاص العتق نذر في سبب المحرم **الثاني** وضع في غير اقسام الجسد
دلتين في فعل العباد كالنكاح والحج واو في الصلوة وروية الحلال فانها اسباب
محصنة وحولها شرط وجوب الزكوة والتحريم ما من من الصلوة وجعل بعضهم
هذا ما لا يراه في المكاتب ومن الارث فانه بما يخص بعد وقوع السبب **الثالث** تكليف
لا غير كالطهارة فانها تكليف ليس في سببها ولا في طهرتها ولا ما عتبه وكذا الزكوة و
الصوم والحج والاتقارب به في حفظ هذا اذ لم يخلط اعتبار برائة الله واستيفاء
او استحقاق الثواب لتمام ما اخطى فانه يربط هذا العلم لان السبب حاصله بالنسبة
لما ذكرنا **الرابع** مبدئيه تكليف في عقابه وضع فان وجوب النفقة سبب للملك لرفقة
والمحانة سبب للحفظ واستيفاء الحد والتحريم سبب للحر من المعصية والقصاص سبب
في تسلط المقتول ومن هذا القسم البيع والرهن والوكالة والوكالة

المنفقة

والشفعة والامارة والملازمة والمساواة والقرابة والجدة والوصية والعتق والنفقة
والعارية والوديعة اذ لم يفرق ذلك كله مباح ومعتق ومعتق ومعتق عليه بعد
وقوع احكامه **خامسة** مدلول احكامه عندنا اربعة الكتاب السنة والاجماع وطول
العقل اما الكتاب فمدلول تحريم كونه كلام الله الذي يحتمل عليه لكن في القبح وادلتيه قبل
نص وظاهر النص هو ما لا يخفى خلاف ما فهمه والظاهر هو ما لا يخفى خلاف ما فهمه
لكن دلالة على انهم يوم من الحجج ويقابل النص المجلد هو ما لا يخفى خلاف ما فهمه لكن
لا رجحان مع الاحكام من دق بالظاهر لا بالمدلول وهو ما في الدلائل الكريمة
مرجوح في العقل ويشير الى النص والظاهر الحكم والحجج والآراء في المشابهة واما السنة
فهي ما ينفرد به ودليل حجة الكتاب بخود ما اتيكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
وقوله لئن لم ينته الناس انزل اليهم واما امامية ودليل حجة قوله لئن لم ينته الناس انزل اليهم
كتاب الله وعرض آية الطهارة نص في ابطال الشبهة وجوب وجود معصية في كل وقت
دليل على انكم وكلاهما قول ولما تقدم او فعل فاما بيان قناع المبتدئين في وجه
واما المبتدئين في خلاصة في الامع علم الوجوب او تقرير فان كان نواحي لا سلطة للفتنة
وان كان امامياً فحق واما الاجماع فوجود دخول المعصية في التحريم عليه الخطأ
واما العقل فقد يكون مع استقلاله ضرورة او نظراً وقد يكون الامع استقلاله وله
اقسام كثيرة فمن مفهوم موقفة او مخالفة او علة منصوصة او المخاطبة كما هو مذهب
مفسدات في الحديث وفي حجة حجة هذا القسم الثاني خلاف قوي في حصة الحجة كما
للمنصوصة وقطع الطريق وبعض المفهوم للواقع وهو ما يكون ثبوت الحكم في السكوت
اولى والاحكام المخوذة عن هذه الاثبات كثيرة ينظرها كتب الفقه **والثانية**

استنبط العلماء من المأثورات المذكورة قواعد سارذوا إليها أكثر من الأحكام سياتيها
أول البناء على الأصل ويعبر عنها بأن اليقين لا يرفع بالثبوت وهو يلزم للثبوت
 العقل اعني ما لا يقا الحكم السابق بيب عليه قول النبي ان الشيطان يلبس في احدكم
 وهو في الصلوة فيقول له احدهم احدثت فلان فصرخ حتى يجمع صوتا او يجمع دينا
 رواه عبد الله بن زيد وابو هريرة ومثله رواية عن عثمان عليه السلام **الثاني**
 ان العمل بحسب الشبهة لقوله واما امر الاليعباد والخططين له الدين ولقول النبي
 ان الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى والتقيد بزيادة حقيقة الاعمال بالنيات واعتبارها
 ويقال ان كل من نوى شيئا حصل له وان لم يوشئ له يحصل له لقضية **ثالث**
 قبل النية ارادة ايجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعا ودفعه الى ارادته لم ينجز من
 كونه مراداً للطاقات عندنا اولها كبايات عندنا الحكم مع انها لا يثبت في غير المقادير
 قلنا لا يجرى بها بناء على افعال الممكن حال بقائه الا لو ثبتا حادثه قلنا يدخل في
 على قول السيد قيل يفعل بالقلب فاستقام وهو في ذلك ارادة قلبية لايجاد الفعل على
 الوجه المأمور به شرعا **الرابع** ان المشقة سبب في البر لغيره برب الله بكم البر لغيره
 وما حصل عليكم في الدين من حرج ولقوله بشت الخفيفة التهمة وقوله ان الدين
 يسير لن يشاد الدين احدا لا غلب فشد دلوها ورواها وقوله يسير ولا تشروا
 وبشرها ولا تفرها **الخامس** حكم العرف والعادة اذا خالفها النقل المخبر في
 الشرع فانه يعمل على الحقيقة العرفية والا لزم الخطاب بالايضاح ويثبت على اعتبار
 العادة ما روي للمؤمنون حسنا وعندها لله حجب وهو من المراسيل ووقفه عنهم
 على عبد الله بن مسعود في الحديث على اعتبار ما روي في قوله له لبيد انكم الذين ادبوا

فان هذه

فان هذه الاوقات تجرت العادة فيها بالابتداء ووضع الثابت قول النبي للحجة
 ثبتت محض محض في علم الله سنا او سبعا كما يحفل النساء وقوله المكيا كمال
 المكية والوزن وزن اهل مكة فان اهل مكة اعتادوا الكيل لكان الكيل واهل
 مكة الوزن لكان مناجهم ولانه قصور في ناقة بربنا عزاب لما افست حاديا
 ان على اهل الحواشي حفظها بما راعوا على اهل الماشية حفظها لئلا وهو ظاهر في اعتبار
 العادة وانما قوله من على اهل الجبل حرا فيموت فيحتمل ان يقال المراد ما على الجبل
 وهو بشارا هاهنا عليه من حيث الشرع والعادة او يقال اعتبار العوايا حيث هو من
 امره فعليه **السادس** في الضم مستند قوله في خبر ابي سعيد لا تفر ولا تفر
 ان ملحة والذكر قطوف وحج الحاكم في المستند ذلك وفيه بوجه **الاول** ما كان
 من فعل واحد فهو مضموع ومن اثنين فهو مضموع لانه فعال من المضارة الصادقة
 اثنين وان كان مضارة الثاني غير مضموع عنها لوقوعها بجملة وسماها ضربا للتعقيد
 كقوله تعالى عجزا سبته سبته مثلهما او يقول الثاني مضموع عن الاية لانه عجزا عن
 طريق المعفو والاحسان كما قاله اذا الامانة الى من انتم انك ولا تخش من طاعتك **الثاني**
 ان الضم اسم والضم مضموع فانه من الفعل الذي هو المصدر وعن ابي الحسن
 لا الخيل الذي هو الاسم وهذا خبر عنه انه في سياق في فعل مضموع مما يتفرع على هذه
 الخبر من الاحكام **القول الاول** في المفعول العامة للترتيب على اللقطة السابقة و
 ما يتفرع عليها من المسائل وفيه مطالب **الاول** في تفصيل اقسام الحكم وفيه
 فصلان **الاول** في الاقضاء وفيه قواعد وفوائد **الثاني** في الجواب بانه تارك لا الى
 بل لا يطلق الله على الله منه وان لم يتعقب ذم ويتفرع على ذلك امور **الاول** ثبت

الصحيح في قوله الوجوب **الثاني** ان مسئلة في القهارة الكبرى هل يلحق حكم الاستعمال بالاداء
الثالث ان طهارة الوقت في الصلوة يحجز حتى ان لو بلغ لم يجب اعادة **الرابع** ان صلوات
 في ذلك الوقت صحيحة فالويلغ في بعد احوالها والاحتياط في اعادة في الموضعين **الخامس** ان شغل
 ميتا او صلى عليه هل يثبت به والاحتياط عدم الاعتداد به قلت من هذا لو رد السلام عن مكانه
 فلا يصح ان يعدم الاعتداد به وينفرد في رفعه ان **الاول** لو سلم على الصلوة في صفة لا يكون
 ذلك مقسطا للفرق على المصل في طهارة الواسعة على الترتيل وتولي في عند خلافه
 ايضا **الثاني** انه لو سلم الصلوة على المصل هل يجب عليه الرد فيه نظر من عموم الآية يقتضيه
 للوجوب مطلقا ومن عدم التكليف وعدم فضلا استماع الوجوب وينفرد بطلان الصلوة
 في الرد وعمله ويحقق الوجوب لان افعاله التبرية يصف بصفات ما يجرى به ولهذا
 ينوي الوجوب في الوجوب الذنب فيه يستتبع ذلك احكامه من وجوبه هنا وجوبه
 وهو المطلوب **ثاني** الموجب ينقسم اقسام **الاول** الوجوب على الاعيان وهو
 اذا اذاع ان يقام من كل واحد واحد من المكاتبين واما على الكفاية وهو ما اراد
 ايقاع في الخارج ليعمل ما شرعيه **الثاني** الوجوب على مقتضى وهو ما لا يفضل وعنه
 او ما لا يوسع تاخير عنه واما توسع وهو مقابله فيها **الثالث** الوجوب على ان لا يجرى
 عنه غيره وهو المعتبر ويجزى وهو الخيرة وقد يترك بعض هذه بعض **فالباب**
 الوجوب على شرعية المكاتب في تكراره كالمكتوبة فان مصلحتها الخضوع لله عز وجل
 وتطهيره ومناجاته والتذلل لله والتمثل بين يديه والتمتع بعبادته والتأديب بالادب وكل
 كما تكرر في الصلوة هذه المصالح المحكية والوجوب الكفاية في الغرض منه ابرز الفعل الذي
 واما بعد خالص الحكمه كانا فاذ الغرض من الرهكة ومن ثم لا تكرر صلوة الجماعة وجوبا

منها من عدم
 من غير ان يشترط
 في كل من هذه

لان الغرض من الاداء به والمرة يحصل بها الحاجة والقطع غير مراد فلا يفرج حكمه في الاداء
 بعد ذلك بخصوصية هذا الميت وانما فيه بالخصوصية لان الواجب على الدوليم
 للاموات لا على احوالهم **فالثاني** الوجوب الكفاية له شبهه بالقام من حيث سقوطه
 عن البعض بفعل الباقي وقد يقطر بالتعرض له فرض العين يمكن له من بعض فقطع بغيره
 عن الجمية وان كان غير من الاقارب قد يقوم مقامه ومن ثم ينفع بفعل الناس لان
 بفضل الكفاية افضل من فرض العين من حيث انه يقطع بفعله المخرج عن نفسه وعن غيره
 ويشكل يجوز استناد الافضلية الى زيادة الثواب والمدح لا الى اسقاط اذ لم يترك
 فيه فانه يلزم انما مفعلا بالاجتهاد وصلوة الجماعة ومن جهة ان له شيئا بالذات
 الاستيطان على كالا استيطان على الجهاد ورواجا من اخذ الامر على فرض العين كالباقين
 من الامم واعطاهم المظفر اذا كان له مال فانه يطعمه ويأخذ العوض **فالثاني** فتم
 بعضهم الوجوب على الكل على الاطلاق والكل الذي يقال فيه انه واجب فيه ان
 او عليه او على ائمة او مئة او مئة او مئة والية وذلك لان خطابا لشرع قد يتعلق
 بجرح وقد يتعلق بكل وهو القدر المشترك بين افراد جنس دون حقيقة الافراد
 والتعلق بالجنس كالامر بالجماعة بين والتوجه الى الكعبة فالواجب على مطلقا هو
 المحرم والواجب فيه هو الموسع والواجب به ينقسم الى سبب الوجوب الى الفعل مثال
 الاول مطلق الزوال سبب وجوب الظهور في اي يوم كان ومطلق الانلا في سبب وجوب
 الضمان ومطلق مال التصاب سبب وجوب الزكاة اذ لا خصوصية للذاهب والقبض
 مثال ذلك فالمنسوب سببا انما هو للطاق الذي هو قدره مشترك بين النصب
 مثال لانه مطلق الماء في الوضوء والغسل ومطلق القرب في الشتم ومطلق السارق في السرقة

فالزعم والشأن والذبح والقرحة في العنق وبهذا يجاب عن مغالطة وهو ان يقال انما
ان الوضوء من هذا الالف واجب لان الوضوء واجب بالجماع ولا يجب من غير الجماع فيجب
ولا لا تنقضي الوجوب ويقال ان الشبهة في التوضيحي في المصلحة لان الشبهة في المصلحة في
بالجماع الى غيره والوجوب قولكم الوضوء واجب بالجماع مسلم ولكنه واجب مطلق
لله وهو القدر المشترك بين هذا الالف وغيره في ان تنقضي الوجوب عن غير هذا الالف
بالجماع لا يتعين ذلك لانه للوجوب بل يتعين القدر المشترك بين هذا الالف وغيره
والمخصوصيات ساطعة من الدين ومثال الواجب عليه في ركعة واحدة انه واجب عليه
مطلق المكلفين ومثال الواجب عليه دوران الحبل في الركوة وعدم التحيز في المصلحة
فان الوجوب بالتباعد عن عدم التحيز وغيره من الموانع وكذلك علم الله فان التميز يجب في
لا به وكذا اكل الميتة عند علم المباح اذا لم ينجس وجوبه لا كالحفظ التفضيل عند
المباح وعدم المصلحة الا في من خصا الواجب المرتب كالظهور فان السبب في الظاهر
فيجب به الصوة عند العنق ومثال الواجب عليه في ركعة واحدة انما هو بالالف
او نقلا او قولا في الفطرة والكهارة ومثال الواجب عليه وهو جذب العول وان شرب
رمضان اخرج له كان واية زوجة كانت وانما الواجب عليه كان ومثال الواجب عليه كل
متناف له مثل مضغ وحمل الصبي ومثال الواجب عليه كالتباعد في الصوة والمضغين
الغروب ودخول الليل في اية ليلة انفق كالمصروف المضاف الى هذا وسواء الاداء
للسافر كالتباعد في اية واحدة فلهذا عرفت ان كل ما في اعراض الوجوب لمعنى كل
اختص كل واحد منها بمخصوصية **فعل** الامر الغيرى يتعاقب بالقدر المشترك وهو
مفهوم واحد لها ولا يتغير فيه ويتعلق الغيرى بالمخصوصية الاله لا يجب عليه عين احدا

كما لا يجوز له الاخلال بمجيها وهل يقع الغيرى بغير منع منه بعضه لان متعلقه هو
مفهوم احدها الذي هو مشترك بينهما في جميع الافراد لا يدخل في ذلك الوجوب لخل
في ضمنه المشترك وقام به بالغيرى لا بقى ينقص الاثنين والام والبنت فانه من غير
باعتبارها فنقول التحريم هذا ليس على الغيرى لانه انما يتعلق بالجموع عينا لا بالاشتراف بين الافراد
ولما كان المطلق لا يدخل في ما هيبة الجموع في الوجوب وعدم الماهية يتحقق بمباينة
من اجزائها في الاصل كان في الاختلاف كما خرج عن عمدة الغيرى عن الجموع لا لانه في
عن القدر المشترك بل لان التحريم عن جهة الجموع بكفى فيه فخرج من ادخال الجموع و
يخرج عن العمدة بواجبه لا بعينه او كما نقول في خصا الكهارة الواجب للشرع في
الجموع لاستلزامه ترك المشترك في المحرم في الجموع لاجتماع بعضه من خصا فلا يوجد
على هذه الصفة الا وهو متعلق بالجموع لا بالاشتراف كيف كان كان ومن المباح للعقل
ان يفعل في من يزوج او يغير من كل مشترك ولا يعمل في ذلك المشترك المتيقن لاشتغال
الغيرى على الكل بالضرورة وفعلا الا في حال الاتم فلا يخرج عن العمدة في التميز الا في
كل شيء **ففي ان لا** يمكن التمييز بين الواجب والندب اذا كان التميز بين جز وكل لا
بين امور متباينة وذلك لتمييز التميز في قيام الليل بين الثلث والنصف والثلثين في
الساذية الاما في الاربعه بين الفقر والقام ونحو المصلحة الغيرى بين التيمم ثلاثا او
مرة وتخير للمدين في انظار المعسر الصدقة وفي هذا بقا المندب واخصا من الواجب و
سبغ يمينه **ففي** قد يقع التمييز بين ما عاقد وعاقبة وبين ما لا خوف فيه كغير
الاسماء وانه حذر بين الدين والشرع فاختار الدين فقال له جبريل انك لا تخشى الفطرة
ولو اضرحت الخمر لغوي فاشرك ليس هذا تحريم بين المباح والحرام لان سوا عاقبة يوجع

والما شئ واليد فانها اسباب الخلق وطريق السببية قد يكون العقل وقد يكون الشرع
وقد تقدم والثاني ان لا يكون هذا الحكمة ظاهرة سوى مجرد الوقت كوقت الصلوة
والزكاة والصوم والحج **فصل** العلة لابد فيها من المناسبة للحكم التي عليها اسود علمنا
باعتبار معرفة الحكم والتسليم من ذلك ان المؤمن الاسباب لا يظهر فيه المناسبة فالتعبد
اقسام **الاول** القاسية في وجوب الخلق بها مستفدة فبعافقاسية لا يصحح الازالة
بالعلم بشبه **الثاني** الزنا في وجوب الخلق لانه يورث الخلل في الانسانية فيقطع فيقع
التقاطع والتدابر فباب وجوبها الردع عنه **الثالث** القتل بما للكان في وجوب
القصاص فانه سبب في ذهاب الاقل المطلوب بقاءها للقيام بعبادة الله تعالى والردع
من القتل ليكون سببا في بقاء الحيوة كما ان الله تعالى يقول ولكم في القصاص حكمة
الرابع الكبر لا لعذر شرعي في العقوبة فانما هي حكمة عقلية وشرعها فلا يناسبها عقوبة
الشهادة من الملأ بها بل يجب رد شهادة من ليس له عذر وهو ما مثله عنها ولو كانت
الكبر لعذر كنا الاكره وشرعها لا سبب لاساعة الله لم يكن ذلك حكمة لانه لا يورث
بالهناون بالامور الشرعية والسبب الذي لا يظهر فيه مناسبة وان كان مناسبا في غير
الامر كما بين في الاصل مثاله كالموت وابقى الاوقات للصلاة وطلعت للوجوب في
والعلم والاعتدال مع عدم الدخول واستنباط العلة في السرية بعد الترتيب للهجة
في الشرع في السجلات وتقدم الاضعف على الاقوى في ميراث الغريم على القوي الا مع
من عدم التوريث كما وردت فان العقل لا يستدعي الى حكمه القضيبة لمص
هذه الاشياء اسباب دون غيرها او شرعها او موضع الحكمة الظاهرة فيها كالحج والاعمال
والانقياد ولهذا قيل ان الثواب في هذه النوع التعبدية اكثرها من الانقياد

للعبادة

الى العبادة فهو بالغ في الاخلاص بما يندى به يقول اعلمت فانه وما كانت اعلم
باعتبار العمل فلا يقع مخلصا ومن هنا على بعضه بالحدوث الضعيف في فضائل الاعمال
مخالفة على قوة التوفيق على امتثال الامر ولبس ذلك بعيد عن القبول **فصل** السبب
قد يكون قوليا كالعقود والابقاعات ومنه تكثر العمل والتلبيات وقد يكون
عمليا كالصيد والانتفاط والاختيار ولعل الموت والكفر والزنا والسرقة وقتل النفس
المعصية والوجع للمفتر كما لله وروى عن بعضهم ان الفعل اقوى من القول لعنه من الحيوان
والعبد فان السبب لو وضع امته فاجلها صادت له ولد ولو اعتقها لم ينفذ ولو لقط
العبد دون الدرهم واصطاد ملكا السيدان شاء ولو وهب لم يملك السيد ذلك
فصل السبب باعتبار مقارنته الزمان وعندها اقسام **الاول** ما يتقارنان كالسرقة
والزنا والسرقة والحجارة المقارنة لا تستحق الحد وقيل الكافر لا يستحق السبب مع
الشر لا بد منه في الاصح ومن ذلك مقارنته للمال لاسباب مع التنية على الاقوى كالحجارة
والاصطياد والاختلاف من المعد والاعتطاب والاعتاش **الثاني** ما يتقدم فيه
السبب كعدم غسل الجمعة في الخبيث على الاحرام على اللبثات واذا ان الغزير لا يورث
القطر على قول مشهور الا ان يجعل السبب لا يكون من الشارح وتقدم الزكاة قبل
الحول بشهر او شهرين على قول ضعيف من هذا القسم ان توريث الدية للورث مع
انها لا يجزى لاهل المثل وهو بعد موته لا يملك شيئا والارث انما هو لما كان ملكا
له قبل الموت وانما تدار العلم بملكه في موته لينتقل عنه الى ورثته الا انه صل هذا
التقدير لا يقدم الحكم على الاب بسببه وهذا التقدير واجب قضا دونه وانفاذ
وصاياه ورجا التزم بعضهم بجواز ذلك الميت في هذه الصورة وعلم ان لا يجوز تقدير

دم المنع على الامام بالحق والاصح على الظاهر ولا يجوز الصلابة قبل موته ولا مادية
التأخير الطبعي على ولا يجوز التأخير قبل موته ولا كفارة الظاهر قبل الحق ولا كفارة
القول على الزهوي ولا كفارة المير على الحق **الثاني** ما نزلت فيه حق فيه
شأن وهو صبح العقود والبقاعات فقبل عارته الحكم للمخ في الاخير من اللفظ
وقبل بل يقع عقبيه بالاصل ويتفرع على لا للمير **الثاني** لو نزل في الكاذب
الصغير لم يرد انتم ثم اسلم الا في المير فان قد نزل بقاثة لم يرد المير اسلم التكاليف
لعدم سبق اسلامها وان قلنا بان تعقيب سلام الولد لا يحكي انما لصاحبها
ايه فيكون اسلامها سابقا فيفتح التكاليف **الثاني** لو باع المفسر ماله من غير ان
ولدين سوء فان قلنا ان ارتفاع الحجر يقارن الحجر الاخير من البيع حتى وان تعقب
بطلان صحة البيع موقوف على دفع الحجر للموقوف على حقوقه الموقوف على
البيع فبدون ويحل الحجر فعلة البيع هنا لان هذا الحجر نحو المير والفرق هنا
ثبوته المير به وهو في هذا كالباع الراس من الميرين او نقول بمرها يباع بغير
دفعه برفع الحجر **الثاني** السبب في تيقن وفقدان ما وقع التحدد فاقترع
دفعه وقد تبين ثم قد نزل في الاسباب والسيئات وقد تبين فهاهنا
الاول الا انما هو كالتحدد والمير انما هو من المفسر والاعداد ان لو يفسر
مسيبة الفسق وكالذات لا يجر صلوته الظاهر ولو اعتبر بمسببة سيئاته
الثاني انما يفسر في الاسباب السبب في احكامها كاسباب الوضوء والموجبة له في غير ذلك
اذ انقضى في الحديث والمير وان نفي دفع واحد منها فالاصح ارتفاع الجميع الا
ان نفي عدم دفع غير فبطل وان اشد في اسباب الغسل في غيرها الا في

انكف وتفضل بعض الاسباب بنية الجنب المير من غيرها وعدم جعل غيرها عنها
بغيره والاصل فيه ان المير يفسر بغيره فيحدث باليمنع من العادة الشرعية وهو
قد مر من بين الجميع والخصوص في المير وفي نظير المير الفاسق وفيها فان خصيته
لجانب لا يوجب الوضوء بخلاف غيرها وهذا صريح في اعتبار خصوصية فلا يجوز فيها
عن غيرها لكان في نوع خصوصية فوجب الوضوء والغسل بها والا فكيف بالغسل وحاشية
الجنب واما الجنب في غسل الميت من اجنبها او جازها لم يجرها من هذا الباب
لذلك بل هو يقع التكليف فلا يقع لاسباب المير في الميرين وان كان في الغسل
مستحبة ويجب عدم الخلاف في الغسلين الميرين الميرين او في ما بعد الميت فليس
هنا عدم الا في قولنا ان كان مسلما واغتسل في غسل اسباب لا يغسل الميت
اذا انغمس فيها ويجب وظاهره في اوقات التداخل قول من يجرها على التداخل في المير
فيما قبل التداخل على بنية السبب في ذلك بقوله وانما لكل امرئ ما نفعه
مع انتم المير في الفعل الواحد لا يقع على وجهين متباينين مع ان هاهنا خروج لشيء
في القول بغيره في القرية يلحق الاسباب خصوص ما عدا الاشتراك في الموجب كالجانب
والمراد بالاشتراك في التندب كالمير والزيارة والاحكام فان الالف في قوله
المحقق اعتبار بنية السبب الاعمال المندوبة دون الواجبة قال وربما نزل الحكم
والمراد ان المير في الواجبة ذواليمنع من العادة وقد مر من تقدم اما المندوبة
فالمراد منها التوقيف لاجلها فخصوصها بمرادها قال الحكم من نسبة لا الحكم فان
قلت على القول بغيره في القرية يلحق السبب كاسبق قلت ذلك الواجب والمندوبة
من اعتبار جهة المندوب والواجب اما من جهة سببها فلا فان نية السبب خاصة

للفعل ولا فاعلا بل بنية القربة من كتحض الفاعل وبنيانه ان الناموس للخل المطلق تقريرا
 بقربا عن التبع في شعبة العمل ملازمه شرعية غسل الاسباب هذا لا وجوب له ولا في
 فتح انما يحصل الفاعل بعبادة عن الفاعل الى السبب وعند القربة عند يكون فاعلا
 لا بوصف القربة بل بنية هذا بل بنية القربة في الظاهر مع انه قال بجمع من تحول
 العباد لا فاعلا بل بنية القربة في الظاهر مع انه قال بجمع من تحول
 يمكن الفرق باحتمال الوجوب فيها كاحتمال غسل الجنابة واما الفاعل فيمتثل بغيره المقتضى
 السادس في فتاوى كذا في الفرق كذا في بعض المفسرين والفقهاء بان جميع الوضوءات والاشغال
 الواجبة لغيرها فان كانت الاسباب معتبرة على المذهبين ولو بشرط صلح بنية القربة فصدق
 الاسباب فليكن في الاعمال المتداخلة كانت قلت الفرق عنه من قال بالوجوب المتفاوت
 السبب الواجب فاعل في السبب الثاني وظاهر ان الثانية معتبرة في كل ما يختار في وجوب
 استلزام السبب على علم الله وادارته وامامية منهم على اعتبار الفرض في افعالهم وتن
 التداخل وجبات الاضطرار في يوم واحد للكفاية على قول وتداخل افعال الواجب في ذلك
 وتداخلها مع عدم تحلل التكليف في الاصل في عدم التداخل في المتأخر من وجوب الفعل
 مع الفاعل في قول وهو الاقوى من تداخلها في الواجب بالنية بالنسبة الى وجوبه في
 ان النية بالنية ولو في ذلك لا قوى عدم التداخل ومن تقدمه في ذلك في السكينة هتم
 فاعل من الناموس بوجوبه حال العمل وحسن العمل سببا لا سببا في الاصل ولم يظن به
 وفي الواجب لو كانت بالنية فيسرى بعد القطع قطع ثانيا وفي بعد العمل اذا
 اصل المقطع ثم قامت بالنية باخرى لا في تداخل الاسباب بالنية في قطع العمل قبل
 او في ذلك تداخل الاسباب في الواجب في الواجب او اما في ذلك وكذا الشرع ان تداخل

فمن

يجوز في الشك وفي تداخل الاسباب في شاة في ضعفه بالزيادة هل يكون من باب
 دفعه التبريد لا **الاشكال** ان سعة السبب لكن يتأصل حكمه في قسمين اما اذا
 يمكن فيه جميع ما يندرج احدهما في الاخرى كالتوضوء في غسل المسح فربما او اقله رتبة
 في ظاهرهما رتبة واحدة في القربة ويتصل بعدم توفيق الحق الاسباب مع اتقانا في الاحكام وضمة
 اداء الوضوء المسح كونهما في القربة بالوضوء الواجب في الاصل فيه ان الفرض من التوضوء
 دفعه العمل وهو حاصل فلا معنى للفتنة وكذا يقال في الغرض في حقيقة الصلوة
 لاداء المسح وهو حاصل هنا ويمكن الفرق بان الجمع بين دفعه العمل في شاة في وضوء
 يتولد في الجمع بين صلوة في رتبة واحدة او اقله رتبة واحدة ومن عدم تداخل الاسباب
 السبب في حد ذاته كاحتمال القضاء والاداء والعبادة والاستسقاء فتم قبل في صلوة جعفرية
 يجوز احتمالها من رتبة واحدة وكذا وكذا الفصل بين الاذان والاقامة فتاويان في كثرة
 من قول الزوال وقاية صلوة الاستسقاء ببعض النوازل المسببة احتمالا في الفريضة
 فلا بد من كونها غيرهما ومن اسباب شيخ كالتدخل المطلق في شاة الاسلام في قوله
 صحة الاسلام بنية السبب في قول ان احتمل العمل وقابل باخر تكثير الاحكام عند كون
 التكرار اذا تولى ما كان في السبب اذا ادرك الامام وانما قاله الشيخ في **الاشكال** ما لا يكره
 فيه لجمع كقولنا في الصلاة اعادة فتة كان يقيم سببا او يقيم عليهم جازا او يفرقهم او
 يفرقهم فيسرى الى الجميع او على التتابع فيقبل الاقل فيقبل الجميع وفي وجوب بعض الاعمال
 فيقبل الواحد ما بالقرينة او بين بين الامام واما الباقيون الذين في الثاني فيقبل بالاداء
 فان عني عن اداءه في حال الثاني وعمل هذا ويكون لمن بعد الثانية وقبل يقبل
 بالجميع كالدفع فيكون يكون لم يرد بان حكمه المستوفى على التخلل يخرج ما اذا ظهر بل لا بد

والقول في عدم وجوب العمل في شاة في وضوء
 في قولنا في وضوء المسح في شاة في وضوء
 في قولنا في وضوء المسح في شاة في وضوء

عن الفعل كما في قوله لا يفضل كماله فإنه لا يفضل فيه عن الفعل ولا يفضل كونه في
عرفه والمشرع لا يقيدها بغيرها الا في بعض المواضع من الفعل كوقات الصلوة
فصل الوقت قد يعبر عن السبب وان كان لا يعبر عن السبب وهو واقع
في كثير من المواضع على سبب مغايرة للاوقات وكانت بكالها في بعض المواضع
روضان فانها طرف الايقاع ولو لم يستسببها السبب وانما كانت في طرف السبب
لوجوب الاداء فان وجوبها في شهر رمضان بقية الحلال وهو وجوب قضاءه هو في وقت
الاداء وكذلك جميع العبر في الواجبات للموسعة كالنذر والكفارة وان كان اسبابها
مغايرة للزمان وكذلك النذور والعدول والاقران في غير المدة والسبب اطلاق الوقت
وكذا سبب العطفة ودخول شوال على اربعين مجموع النية وفضلها في طرف الوقت
فلا يجزئ على كراهة كل واحد من قول شوال **فصل** لو علم حكم على سبب وقوعه وكان
ذلك من غير قصد في وقت وقوعه فلو عتدا بهما وجهان ما خلفهما
من اليومين بلث حال هل يمتد يوم الوضوء او يوم الوضوء ولا يمتد بهما الثاني ان
يلازم بملا الوضوء وكذا الصفات المعبرة في الوضوء ومن قال باعتد يوم الوضوء
اجزئ من الوضوء الصلوة بلث حاله فانما يعتد به عند النذر اذا كان مجزئ ولو كان
معلقا على شرط فقبل الوضوء وكذا لو اطلق الصلوة الوضوء فترطومات او نذر
الصق والوضوء فترطوا على الظاهر على غنية زائدة وكان ناطقا فترس من قبل الغرض الى ان
ح كماله وان لم يمتد او نذر عتق عبدا عند شرط وقوعه حال المرض فقبل الوضوء
ان اعتبر نال النذر ضمن الاصل والا في الثالث **فصل** لو شئت في سبب الحكم
بوجوب الاصل فيما صود ان **الاول** ان يكون الاصل الحرمة وشئت في سبب الحكم

الوقت

الوقت في سبب وجوبه في وقت حتما فانه حرام الا ان يفرض ان الضمة قائل اما ان يكون في محل
قائل واما المصلحة التي اجاز عرض سبيلها وكذا الجواز المطروح والزم مع علم قيام قرينة
معينة **فصل** ان يكون الاصل محل الشك في السبب المحرم كالطباخ المقصود في الطبخ
الفرض وتظهر الاصل في غير القوة الامارة اما لو علم احد الطرفين انها وجوبه يكون الظاهر
فرايا ونافعا الذي يكون غير ظاهر في الاولى عدم وقوع الظاهرين اذا امتنع استعماله حاله عملا
بالاصل لان كان الاجتناب بالحوط ولو كان في وجوبه او اجتنابه لانه قد علم تحريمه لظن
في حقه لا يفيها ولو علم على الظن بالاسباب في غير محل التحريم كالويلد في الماء فوجد صغيرا
وان كان عبدا فلا يتركه كونه حر فيما في يد الغير ولو علم على الاحتياط ان كل من الطريق
وشباب هذه هي في حرامها في الفاسدة واللبية مع ترك غير المحل والمرة الحرة مع نساء
غير محسورات فالوقت يحكم بالظاهرة والحال وان كان الاجتناب بالحوط مع وجود غيره مما
لا شبهة فيه ومن ذلك وقوع النذر في الحلال عليها في تركه في كل ما كان رضاء وكذا
دعوان المال في يد المظنة والشرق ومن لا يجنب للمسلم وان كان الودع تركه بالوقت
فان كلامه لا يفي من حله كادور عن النذر ان اصابه النذر فله ان يتركه في كل ما كان رضاء وكذا
ان يكون من الصدقة لا كلها ولو اخصر المشية فالاولى الحرمة لانه من بابها لا يمتد
الذم ولو تم تلبية الحرام ونذر فيها الحرام في الاصل العتق مع الامكان ولو لم يتمكن
تأديه الا بالامتنع من غريبه هذا اذا علم المال ولو جهل عند الغرض لم يكن
ان اقل من تناول منه شيئا حتمه وعندا لانه كل مال جهل منه ولا يوقع صفة
فهو يترك المال وقد انظر بعضهم وجوه بطلان فقال جهات اموال بيت المال سببها
في بيت شعروها فيه لافقه حشر في يومين من عشر ميراث في وعاء جعله

وظاهر كلام صاحبنا انضاد وجود الشيء الى الوجود من الارض الى الجو فلهذا يتصور وجوده في الارض
 ويمكن ان يكون سبباً للشيء في الارض بعد ذلك وقد ذكر بعض الاصحاب ان معنى قوله
 عسكرا باليد والعشرا بالاصل عندنا وارث من الارث له الامام والملايكة من صلح
 شجرة بلع في الارض في دية الحياية على الميت بها البيت للمال ويجوز في كلام بعض الاصحاب
 ان مراد من الارث له البيت للمال الظاهر ان مراده بيت مال الامام واما الخبر في معنى
 معاروم عندنا **فصل** كما يكون الشك سبباً في حكم شرعي وقد لا يكون فالاول ان كان الحكم
 مخيراً ما كان شك في الشك والاكراه واللبية وفي لغة ولبية فان ذلك سبب في تخيير الحكم وان
 كان الحكم وجوباً ان شك في الشك فيكون وجوباً في الحكم فيكون في ذلك وفي لغة
 بالمعنى ان لا يرد له لا قطع بسببه ومن ثم اذا سئل عما هو في ذلك وجوباً في الحكم
 شك لا يقول اننا في ذلك في الشك فيبطل بان بل هو جازم محض لا سبب في وجوب
 وهو الشك وجباً في دفع قوله من قال بفسق الميت في النظر الى الارض الذي علم وجوباً
 فانه يتوقف مع الشك كانه في هذه المواضع ان الشك هنا غير جازم في وجوب
 سبب في حقه سببه وان كما لا نقول ان جميع اقسام الشك سبب في الاجاب لان بعضها
 يلحق بغيرها كمن شك هل يلزم له او هل يحل في صلاته ام لا مع ان يقال ان يلزم لا يلزم
 ان الشك سبب في شيء مما ذكرنا في الفهار فلان الوجوب مستلزم للامانة والحاصل
 بعد وجوب الصلوة والاصل عدم فعلها وكذلك الصلوة والركعة واما التخيير فبسببه
 ان اعتبار الحكم واجب لا يلزم الا باجتماعها فلا يكون الشك سبباً في وجوب شيء واما التخيير
 المتوقف فليس اصل فيه يرجع اليه ليكون سبباً في بنية الواقعة على طريقة التخيير فانه
 قد علم من موجبات محقق التمسك بالشك بين الاربع والخمسة فوجبات الاعتقاد بالشك

بين الاعمال في هذه الحالة وفي عمل الشك وجوب كقولنا الصلوة اذا لم تدرك احواليتها
 او حسن أدائها ونقصت فتشهد وسلم واسمى سجداً تشهد وقوله ان الشك في الشك
 او ادعاء ووقع في ذلك على الاربع فلم يصب في كل حين وانت حاله فان قلت الاشياء
 خارجة عن ذلك لان الاصل عدم فعلها في كل حين فيكون الوجه مستلزم لاهل الارض
 في كل حين او كان لا يستلزم ادائها في كل حين لانها انفصلت عن الصلوة بنية وتخيير في كل حين
 فليس هو واجباً في كل حين من القيام والعتك **فصل** في الشرط وفيه قولان
 فويل **فصل** قد تقدم تعريف علم وجوبه وذكرنا انه يدفع مع الشك في وجه
 العبط فتعلق السبب بالجزء من وجوب الوجوب ومن علة العلم لثبته في الوجود
 فيخرج الشرط والعدم يخرج المانع فانه لا يلزم من عدمه عدم شيء انما يتوقف وجوده
 في العدم وقوله لانه لا يحل ان من مقتضى وجوب السبب عدم الشرط او وجوب المانع
 الشرط ما يلزم من عدم العلم ولا يلزم من وجوده الوجوب والاصل لثبته ولا يتوقف على
 شيء من المناسبات في ذاته بل في شيء فاعتبرنا في وجود **فصل** يلزم من عدمه العلم ويخرج
 المانع فانه يلزم من عدمه الوجوب **فصل** ان لا يلزم من وجوده وجوده ويخرج السبب
 كونه لانه لا يحل ان من مقتضى وجوبه وجوب السبب في الوجود ولكن ليس لانه
 لا لا لا السبب ومقتضى وجوده قيام المانع في الوجود لاجل المانع لا لانه **فصل**
 كونه لا يتوقف على مناسباته احوال من غير العلة فانه يلزم من عدمه العلم ولا يلزم من
 وجوده عدمه لانه لا يتوقف على من المناسبات فان من المناسبات **فصل** في وقت
 وهو اربعة **فصل** يكون الغواي وهو مطلق التعليق على شيء كقولنا الظاهر على الارض
 وهو ما لا يلزم لثبته في الوجوب والعدم فهو سبب في اعتبار **فصل** يكون

عربيا كما سلف في معهود الدين **الثالث** يكون شرعا كالمطهرة مع الصلوة **الرابع** يكون
عقليا كالتجوية مع العلم فاطلاق اسم الشرط عليها انما يطبق في الاشياء او الحقيقة والمجازين
على ان المجازين من الاشياء لا يكونون شرطا لان يكون بشرط الموطاة او الفاعل للشرط
بينها او فاعلها او وجوده على الوجود مع خلع النظر على ذلك **فصل** في علل الشرط انما هي
الثاني والوجود فانه بشرط تقابلها على كالتقابل المانع على الاصول بشرطه فقد
الدخول وقد يعاقب الشرط على شرطه انما هو ان يكون بشرطه تقدمه في الشرط
كأن في قوله لا طهرته موصلة ان وهبت نفسها للفقير ان اراد الفقير ان يستكمل قوله
ولا ينفعكم نصفي اريد ان افصح لكم ان كان الله يريد ان يجوبكم وبجبة الفضة
اعتزل الشرط على الشرط ومثل قول ابن دريد فمن عثرت سمعان واليت نصفي ومثلا
فقول لا اما وقال الخوانساري ايمان ترعوا محمد وامنتم على امرنا في الكرم
والمتشبه بين الفضة والفضة ان كل شرط لا يوافق الشرط السابق فيقدم عليه
والا فانه لا يقدح كونه في ذلك وان كان في الآية الاولى الخصال ان يكون الارادة
متأخرة لانها كالتقابل فيهما والتقليد متاخر عن الايجاز فيحصل ان يقول ان ارادة النبي
تأخرت بآرادة الهية عنها لعل ذلك من فقد هاتوا قل ان اعطيت ان من علمه ان
سالت فاني قد علمت اني اشرط ان يبدلني بالسؤال ثم اجابها ثم جعلها كانه قال فاشك
فوجدنا فاعطيتا فقل هاتوا فقدم الشرط الاول في الواقع على الثاني لم يكن في ذلك
وعن بعضهم انه لا يبال بذلك ان لم يقترن هو اجتماع الشرطين وحرف العطف مراد هنا
كما هو مراد في هذا لاجل ان يكون بالواو وكان المراد مطلق الاجتماع ويراد به
ان التقدير خلاف الاصل في الشرط اللغوية اسباب يلزم من وجودها الوجود **فصل**

العام بخلاف الشرط في الظلية والشرعية والعرفية فانه لا يلزم من وجودها وجود شرطي
معلق عليها وان كان التأثير موقوف عليها لا يلزم من وجود العلم ولا من المطهرة
الصاورة ولا من نصب العلم الصغرى نعم هي متلزمة في العلم وان كانت الشروط للمعنى
اسبابا فمن ضرورتها التقدم على سببها وتظاهرها فاجعل الظاهر معلقا على الاعطاء
فيجب تقدم الاعطاء عليه وجعل الاعطاء معلقا على الوجود فيجب تقدمه عليه وجعل
الوجود معلقا على السؤال فيجب تقدمه به لان شان الاسباب ذلك **فصل** التكليف
الشرطي بالانطباق لا يقول الشرط والتعلق على الشرط اربعة **الاول** ما لا يقبل شرطا ولا
تقليدا كالايان بالهبة ورسوله والايه عليه السلام وبوجوب الواجبات القطعية **الثاني**
الوجبات القطعية **الثالث** ما يقبل الشرط والتعلق على الشرط كالتعلق فانه يقبل الشرط
في العقود المتخيرة مثل ان تزوجت عليا وكذا يقبل التعلق على صيغة المنذور وشبهه
الرابع ما يقبل الشرط ولا يقبل التعلق كالبيع والصلح والاحادة والرهن
وسائر العقود لان الاستقال يعتمد الرضا ولا رضا الامع يخرج ولا يلزم مع التعلق
لان به من علمه يحصل ولو قل علم حصوله كالمعلق على الوصف لان الاعتبار بخبر
الشرط دون النظم واخره فاعبر بالمعنى العام دون خصوصيات الاخر **الاربع**
ما يقبل التعلق ولا يقبل الشرط كالصلوة والمؤوسات والعبادات والمنذورات
ولا يجوز اطلاق على ان لا يتجمل وان لا احتياط ان عرض لي شئك والاعتكاف
من قبيل القابل للشرط والتعلق اما التعلق فبالمنذور وشبهه واما الشرط كان يتو
ان له الرجوع حتى شأ او مق عرض ما عرض **فصل** في المانع وهو ما يلزم من
وجوده عدمه ولا يلزم من علمه الوجود والاعمال لذاته فالاول ترجيح السبب و

والمنا في شرح الشئ والثاني انظر الى من مثابة عدده لعله الشئ فيلزم العدم او وجود
السبب فيلزم الوجود بل بالنظر الى انه لا يلزم شئ من ذلك فظهر ان العدم من المانع وجود
ومن الشئ عدده ومن السبب وجوده وعنده وتلا جفت الثانية في انصافه ان الاله
سبب الوجود والباقي شرط وبعض مانع وفي الزكاة الحساب سبب الحول والعدم من الشئ
مانع **فصل** في المنع اما السبب للحكم فالاول كل وصف وجودي ظاهر منضبط مستقر
لحكمة مقصدا لها يقتضي حكمة السبب بقا حكمة السبب لا يوافي للمانع من القصاص في
موضع والحكمة التي اشقت لا يوافي عليها هي كون الاله سببا لوجود الولد وذلك
يقضي عدم القصاص لئلا يصير الولد سببا لعمه والثاني في كل وصف وجودي محتمل
وجوده بحكمة السبب الذين بالنسبة الى سبب الكسب في مانع من وجوده فيها **فصل**
هو يقيم الى ثلاثة اقسام **الاول** مانع في الابداء والذوات كالوضع للمانع من جهة الله
التكاح واستلامه **الثاني** مانع ابتداء الاداء كالعلة فانها مانع من ابتداء
التكاح من غير احكامها او طرأت على تكاح صحيح كافي الوطى يشبه لم يقطع التكاح
ثالثا اذا كان للمانع خصا بالحكم كافي الوطى والمساء بالنسبة الى الصوم فاجزاء
النصف الاول من الاله سبب في الوجوب كالان يحجر الاله سبب الوجوب لان
السببية باقية فيها وان لم يحصل فيها منع الحكم بالوجوب فاذا زاد الاله سبب
تجلا في مانع السبب كالصغر والجنون فان السببية ليست حاصلة فيها فان كانت فلا
سادي الى الاله اذ اوله في البيت كافي في كون من الشئ فانه يجب الصوم ولو في
من الاله لحظة قلت معظم الشئ يقوم مقام ذلك الشئ في موضع منها الصوم
ولهذا اجازت جعله في النص الاول لبقاء المعظم بخلاف ما اذا زاد الاله

لولا المعظم اما في اليوم الذي يظهر وجوب الصوم فيه فالسببية حاصلة في نفس الامر
وانما جعل وجودها فاذا علم ذلك تبع الحكم بخلاف المانع والمساء فان الوجوب
ليس حاصلا فيها في نفس الامر وانما جعله في ذلك لعدم **الثاني** المقاصد و
الوسائل **فصل** في متعلقات الاحكام كما عرفت فبان مقاصد الآلات وهي القصد
للمصالح والمفاسد في نفسها ووسائل وهي الطرق المقتضية اليها وحكمها في الآكام
فتمت حكم المقاصد وتفاوت في الغضايل بحسب المقاصد فالوسيلة الى الافضل
افضل للوسائل والى الاقبح الوسائل وقدم الله على الوسائل كما ماع على
المقاصد قال الله ذللتهم لاني لم ايسرهم ظاهرا ولا خفيا ولا يمتنع في سبيل الله و
الابطون فوضا ايضا الكفار ولا يملكون من عدو نبلا الا كتب لهم بها فاعلم على
ذلك وان لم يقضاهم لانه انا حصل بسبب الوسيلة الى الجهاد الذي هو وسيلة الى
اعزاز الدين الذي هو وسيلة الى رضوان الله ثم **فصل** الوسائل **الاول** ما
اجتمعت الاله على من كسر الامار في طريق المسلمين وطرح المعاق لانه وسيلة الى
ضربهم ثم لم يزل وكذا في القاتل الستم في ما لم يستل الاصابه واما في هذا عند من يعلم
انه في سبيل الله ثم اوصل من اوليائه كما كان ولا تسبوا الذين يلدعون من دون الله
فيستبوا الله عدوا لغير علم ومن بيع العنب ليعمل خمر او خشب ليعمل حمارا وكذا اجازت العتق
كالمسكن والعبد لعمره او بيعه او شربه فيرم ويطل العقاد **الثاني** ما اجتمعت الاله
على عدم من كان من غير العتق خشية اعتصامه بقره ومن عمل السيف خشية قتل
مؤمن به **ثالثا** ما فيه خلاف كبيع العنب على من يجهل شرا وكخشيت على من يجهل حمارا
وكالبيع في شرط الاقران في النظر او بيع السلعة على غلامه لغيره بالزنا او شراء ما باعته

سند حلول الاجل ببقية من العن او قبله كما اذا باعه بوجاهة السنة ثم اشتراه منه حالا
مخمين فانه في الحق عاوض على خسين في حال بائنة السنة والحق بعض العامة وسائر كثيرة
هذا وكما وتبلغ الالف وهاسد الذي فيها تخمين الصانع عاوض في بائنه سائر السيل
قضاء النوع على فضا باطل وكذلك تفصيل حامل الطعام **قوله الاول** كل ما كان وسيلة
لشيء فمقدم ذلك الشيء على الوسيلة وهذا ككل امر الى الجرح للموسى على راسه وبوقوت
فاد الذي في موضع الصود ويجاب بان يخرج بقوله ان العنكم بامر فمقدم ما استطعت
الثاني فيما كان للتوسل الى امرها والوسيلة غير امر كدفع المال الى الجرح ليكف وفي
المال الجرح ليكف عند الجرح من مقاديرها او في فاسد المسلمين فان التفاضل في ذلك
حرام ولكن لما لم يكن مقصودا للادفع لم يكن الادفع حراما ومن هذا الباب ادفع التاجر
التفا والبائع الى الظالم ان يصر في ذلك العاصي فمضاهيها من شغل الظالم بالسلطان
حرام لكن ذلك ليس مقصودا للتاجر **الثالث** ما جرم كونه وسيلة الى الجرم وفرض العامة
في ذلك ان ياترخصة على المعصية سمي في كثر تلك المعصية ولو كانت المعاصي اسبابا
التي لم يجرم الاجماع على جواز التيمم الفاسق العاصي اذا عزم للملك وكذلك الخطر اذا تفرق
الصوم والفقير في الصلوة اذا تفرق عن القيام لان الاسباب هنا طرعية بل هي غير
لما هو العادة والعجز ليس معصية فالمعصية هنا عقلة للتبلي سبب فان قلت طوعا
العاصي يسفر بياح له الفينة لان سببا كل خوة على نفسه لا يسفر فمعصية عقلة
السبب لانها هي السبب مع انه لا يباح له اللية اجماعا قلت لا تفرق في الاحكام هنا بين
والا لزم ان يباح للعاصي على اذكاره وهو باطل **قوله** الوسايل من **الاول** اسباب
تقبل للملك وهي ستة **قوله** ما يفيد الملك للعين بعقده معاوضة كالبيع والصلح

والزكاة

والزكاة والمساقة والضاربة **الثاني** ما يفيد الملك للعين بعقده معاوضة فيه كالبينة
والصادقة والوفاء والوصية بالعين وقهر الزكوة ونحو ذلك **الثاني** ما يفيد ملك
لا يفيد كالحياة والارث والحيات والارث والاعتناء والانتقاء **الرباع** ما يفيد ملكا للنفقة
بعقده معاوضة كالاجارة **الخامس** ما يفيد ملكا للنفقة بعقده غير معاوضة كالوصية
للنفقة والعرض عند الشيخ وابن اودين **السادس** ما يفيد ملكا للنفقة كاد ثلثا فاع
السابعة اسباب تسلط على ملك الغير هي خامسة **الاول** ما يسلط عليه بالتكليف
ثم كالتشفيع والمقاومة للمال وبيع ملك التمتع عن الشيء الواجب رجوع البايع في عين
ماله لا يتغير في ماله وان كان في المال وفيه وفيه البايع غير ان كان فاسدا بقاء البيع
بالمقد وهو **الاربعة** ما يسلط على ملك الغير بالتصرف لسلطة المتصرف خاصة
كالادوية **الثاني** ما يسلط على ملك الغير بالتصرف لسلطة المتصرف كادوية الماذون في
نقلها وانما لها والوكالة للتي في **الخامس** ما يسلط على ملك الغير بغير رجوع البايع كادوية
المسألة والوكالة لمجمل **السادس** ما يسلط على ملك الغير بغير رجوع البايع كادوية
الماذون في الماذون في المذون في المذون **الثاني** اسباب يفتقر جميع المالا من التصرف في ملكه
وهي اسباب ثمانية وما يفتقر اليها في الزوج على اربعة في يتعلق بالاستمتاع ونحوها
والتي في تسليم العن والفقير على سبيل الوالد فيا يتعلق باخراجها عن ملكه الا في
موضع **الاول** في من رقبته ارفع اعصاره ولاها **الثاني** اذا جسد على غير المولى
الثالث اذا تفرق عن نفقة **الرابع** اذا ماتت قبلها وارث له سواءها **الخامس** اذا كان
عاقرا بعد الارث **السادس** اذا كان عاقرا بعد الارث **السابع** اذا مات مولا
ولو خلف مولا وعلم من مستغرق وان لم يكن **الثاني** ما يفيد ملكا للعين بعقده معاوضة كالبيع والصلح

فانه في قوة العتق **الناسم** بهما بشر العتق على الاقرب **الاية** ما هو وصلة الاحتفظ
 للقاصد المستحق هو النفس والدين والعقل والنسب الملائم لثبوت شرعية الاحتفظ بها
 هي الضرورية وانما يحسن حفظ النفس بالقصاص والدين والدفاع وحفظ الدين بالجماع ومقتل
 الذمى وحفظ العقل بخرم السكرات وحفظها وحفظ النسب بخرم الزنا وانما يتبين لان
 واليهام ويخرم القذف وحفظه على ذلك وحفظ المال بخرم النصب والسرقة وحفظه وقطع
 الطريق وحفظه ودر النعز برات عليها قلت ومن هنا قهر بطلان قول من قال ان مقتضى
 في بعض الشرائع المتقدمة والنقل عن امتناعه على خلاف ذلك ونقل المقتضى من
 اجماع الامامية على تحريمها وخرم كل مسكر في كل شرعية وانما المقتضى وقفا صلا وذلك
 هو المطلوب **الناسم** ما كان مقتضى الجلب للصحة وذات الصحة وهو القضاء والدعاوى
 والبيئات وذلك لان الاجتماع من ذوات المكلفين وهو مقتضى الزمان فلا يمكن جزم
 لذلك وهو الشرية ولا بد لها من سابق هو الامام وتوقيه والسياسة بالقضاء وما
 يتعلق به **الاية** فيما يتعلق على القواعد الخمس المستنبطة على وجه مختصر فيما عداها
الاول قاعدة اليقين وهي البناء على الاصل اعني استصحاب سابق وهو اربعة اقسام
الاول استصحاب المقتضى في الحكم الشرعي الملائم برؤس دليل وهو المبرهن بالبرائة الوصلية
الثاني استصحاب حكم العموم الى فرد ومقتضى حكم العقل لا بد من ما يقع وهو انما
 يتم استقصا المقتضى من المقتضى **الثالث** استصحاب حكم ثبت شرعا كالمال عند
 وجود سببه وشغل للذمة عند تلافى والزام الى ان يثبت رافعه **الرابع** استصحاب
 حكم الاجتماع في وضع النزاع كاقول الخارج من غير السيلين لا يفيض الوضوء للاجماع
 على انه متعلق قبل هذا بخارج فستجيب ان الاصل في كل محقق هو ما حقق ثبتا عارض

والاصل

والاصل عاده وكما نقول في المتيقن اذا وجد الملائم في ثبوت الصلوة لا يفتقر اليه للاجماع على
 صحة صلوة قبل وجوده فيسقط عنه ثبوت دليل يخرج عن التمسك به ومن خرج عن الطهارة
 الملبوسات في نجاسته ونجاسته لم وقعت فيه نجاسة وشك في بلوغه الكثرة لان الاصل عاده
 بلوغها وقيل هو من باب تعارض الاصلين لان الاصل طهارة الماء والشك في ثبوت النجاسة
 واضمحاض بان ملاحظات النجاسة للمعلومة رافعه حكم الاصل السابق فيمضاج لا يمنع احالها
 كذا فوجه معتبر وشك في ختمه بالنجاسة او بالاجون فالبناء على الطهارة لا ينافيها الاصل
 الذي لا ينافيها اصل شرعيها علم الاتفاقات لوثيق الطهارة وشك في الصحة وقال بعض
 العامة بطلان الصلوة ثابتة في ذمتهم بقيا فلا يزال الا يقين الطهارة ويرد على بعض
 السالف وهو قوله ان الشيطان لم يأت احكام الله ولو تيقن نكاح وشك في الطهارة
 اعاد ذلك جهلا بالصلوة بالشك في تركه في الاولين والثانية او الثالثة لانه لا يثبت
 بالصلوة بقينا ولا يقين بالبرائة هنا الا باعادها ولو لم يزم الاحتياط لو شك في غير ذلك فثبت
 فيه مراعاة البناء على الاصل من عدم الاتيان بالبرائة وجوبها والركعة والمخرج لو شك
 في ادائها وسقوط الوجوب لو شك في بلوغ النصاب صحة العزم لو شك في عدمه في الغفر
 وصحة الاعتكاف لو شك في عدمه لم يلزم وكذا الشك في افعال الحج بعد الفراغ منها وعدم
 قلة العمرة لانها يمكن بلوغه ودعوى المشرع المعيل ونقائه ودعوى المداوم في القيمة
 دما بتمامه الاصلان كدخول المداوم في صلوة فشك هل كان الامام راكعا او واقفا
 ولكن يتألفا للثاني بالاحتياط وكالشك في بقا العبد الغائب في خطرة او لا ويجوز
 اعتقه في الكفارة او لا والاصح ترجيح البقاء على الاصل البرائة وكذا في الزمان والرهان
 في تحريم العبيد عند الرهان او لعبارة الزمان فثبت البيع المشرط به فالاصل جزم في

والاصل عدم القبض الصحيح لكن الاول قوي لتأييده بالظاهر من مقتضى القبض وكذا لو
كان المبيع عتيقا وكذا لو اختلفت البايعة والمشتري في تأخير المبيع وهو ما قيل بتغيره وقال
علم الفقهاء وجه البيع والاصل عدم معرفة المشتري بمائة الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
فان حصل عتق المبيع ان المشتري على هذه الصفة ويأبى هذا باصالة عدم
وجوب الثمن على المشتري الا بما يوافق عليه ويقوى ان كان دعو المشتري حجة وشكيب
في المبيع على الورق وقال ببيع كان حاصل حال الرقبة والاصل عدم تقديم العتق على
الذي يليه على المشتري حجة في اما لو ادعى المشتري شيئا على حصة الكمال لورقة
كالشركة والصفة وهو مقتضى الان وانكر البايعة اشتباه عليها فانه يترجح البايع لانه
عالم بملك الصفة ولو سلم المستأجر العين وادعى على المورثة نصيبها من مائة وانكر المورثة
فيما اصاب من عدم النصيب عدم الانتفاع ويؤيد ذلك ان الامرة مستغنى بها العقد الاول
بقائها ولو شاك في وقوع الرضا على المورثة او قبله بقاها وادعى المفاضل المثل في كل
باغلية المحرر على الحال عند الانتفاع ولو شاك في جوده القدر ويصفين تارة شاك في
اصل الجوده قوي في زباني بعضهم بان كونه في كهن وشبهه وبين ثياب الامه وهو
جبال ضعيف لان الميت قد يصاحب ثياب الامه ويحتمل ان يكون ثياب المورثة ونحوهما
المحرر ومنها خلافا لزوجين في النكاح او النشور او تعاقب المحرر على المطلق في صورة
منتشرة وهذا قول بالامه قد يستثنى من تغليب المقيمين على الشك حال الامه
المقتضية بقتل عند اوقات الاحوال والاصل عدم الانقطاع وفي نظر اوردى حيل الدعا
عنه ثم وجهه بهذا **الثاني** لو ادعى حيلة موم مع اصالة عدم حدوث سبب **الثاني**
يجب غسل جميع الثوب البتة لو علم اصالة الفجاسة موضعا ومجهلا يجب مع اصالة الفجاسة

في قوله

في غير ذلك اوضح **الوجه** لا يلتزم انكار بيع الفرائض من العباد مع ان الاصل عدم الفعل
من فاته صلوة وحالة يجب ان يثبت مع اصالة البرائة **الثاني** قد يعارض البعض بالظاهر
حق ترجيح احدهما وجهان وصورة **الاول** غسانه لتمام ترجيح فيها الظاهر **الثاني** وهو ان
الثاني ثياب مائة في كهن وشبهه وطريق الطريق ووجه في الاصحاب لظهوره وادعاء بين
طريق الدور والطريق في الصغار **الثاني** لو تنازع الوكيل المالك في الاجارة والعاية
بها اقتضا ما ينفذ وجهان وترجح قول المالك قوي لان الظاهر يقتضي الاعتقاد على قول
في الاذن فاما في حصة اهل الاجارة او الاعادة كما تقدم قوله لو ادعى المصنف فهو من باب
ترجيح الظاهر لان الاصل في الظاهر ان النسخة له **الثاني** لو تنازع القاذف المقتدر
في الرقبة والرقبة فالأقرب ترجيح الظاهر لانه الاغلب في بني دمع امكان ان يحصل اعتقاد
باصالة المورثة **الثاني** لو تنازع الزوجان بعد زفافهما في وقت الاسلام فالظاهر ترجيح
غير الحقيقة ويحتمل ترجيح دعوى كل واحد واصالة البرائة من الثقة بعد الرقبة واصالة
عدم تقديم الاسلام والظاهر بقاء ما كان على ما كان **الثاني** الاختلاف في شرط مفاد
العقد في ترجيح فيه جانب الظاهر على امانة عدم حصة العقد وعدم لزوم الفهم وكذا في
فوت الشك في الحقيقة **الثاني** وبما جعل جيز حاصل من هذا الباب لان الظاهر انه حمله
والاصل السامية والظاهر ان غالب عدم حصة الجبل فيكون لامة وهو ضعيف **الثاني**
ان يحيط شعر القاذف في البئر فترجى حتى غلب على الظن فوجهه فانه يجب بظاهرة الماء
ان كان الغالبية فيبقى ثبني ترجيح الاصل **الثاني** فطبع لسان الصغير يترجح في العلم
وهو العقبة **الثاني** هذا العامة من هذا الباب فثبت في اليد من فاته اهل الاصل من
استعملوا ببقاء الصاوة تماما وسرعان العناية الذي خرجوا اهل الظاهر من عدم

منه الشيخ دم الرقيق بناء على حاسته وما لا يدركه الطيف من الام في الما قبل وطرفه
بعض الاصحاب في كل خاصة غير مرتبة ومنه قصر الصلوة في الخوف كنية وكيفية ومعاها مع
الحركات الكنية لليلة مع الاختيار وقصر المير في الكيفية ثم التخييف قد يكون الابل
كقصر الصلوة وان استمر بغير التسليم وتوالت الجعة والظلمة في غير ما هم نفسهم وصلوة المير
وقد يكون الابل ككفاية الصيام ونقص الناس كانتا من تالليت سمي ومكة
الضرورة كالبدنة لو فاض قبل المغرب بعدة وقتنا بالوجوه وكشاة المرافعة والى
عدم الوجوه فيها مع الضرورة وعلا الشيخ من التخييف في الزكاة المالية ^{تجوز}
والبدنة قبل الملال والرخصة فاجبه كتناوالتية عند خوف الملال والرخصة عند
الاخطار الى الاساقفة به وقصر الصلوة في السعة والخوف وقصر الصيام في السعة
وقد يفتي كقصر الصلوة وقد يباح كالقصر في الاعمال الا لاجبة والاباء بالظلمة في
شدة الحر محتمل الاستحباب والاباحة ومشار الاختلافين في الالبس في النودن البرد
محتمل الالباحة لما ثبت من افضلية اقل وقت دعوم سار عوا الى غفلة من ركب
الاستحباب الاغلبية افعالة ولنكراد الامر المشعر بالاكيد لمقيد للاستحباب
في باب الادلة المشقة الموجبة للتخفيف هي ان يفتك منه العبادة خالبا اما الانتفاء
عنه العبادة فلا كشقة الوضوء والصلوات في الصلوة في الظلمة والاعوج
في شدة الحر حلول النهار وسفر الحج وعبا شدة الجهد اذا مضى التكليف على المشقة اذ
هو مشتق من الكلفة ^{الزكاة} فلو انتفى التكليف فينتفي الصالح الموقوفة به وقد ثبت على
القائلين لا تنافي في قوله قال ارجعتم اشد من اومنه الشاق التي تكون على
جهة العقوبة على الحر وان ادت الخائف النفس كافتد امر واحد وبالذهب على

والفاحل

والفاحل وان كان قريبا يعظم له باستيفاء ذلك من قريب لقوله لا ولا خاتمة ما دانه في
دين الله ان كنتم قومون بالله واليوم الآخر والاصابة في المشقة ما قدره الشرع وقد يباح
الشرع خلق الحرم للفقراء في شدة كبد من عجزه سبب نزول الابل واقر النبي عمرا على النبي في
البرد وكل الشاق في ابي محمولات الاحكام وبات في مسوغات التيمم وليس في ذلك ضوابط
الكلي بل يباح فيضيق على النفس من ثم قدرت الصلوة وابع الطرفة السفر لاكثر مشقة فيه
والاعجز عاليا في يجوز الجاهل في الصلوة مع مشقة القيام وان امكن تحمله على عسرته
وكذا في رايه ومن ثم محال الصلوة والمجود وان امكنها الصلوة في ذلك من العصر
في باب التخييف يقع التخييف في العقوبة كالقبح في العبادات وحرمان العزوة فيها ^{لما}
يسهل اجتنابها وان امكن تحمله مشقة كبيع البع في القسرة لاطلاع جميع الاعيان الغالبة
بالوصف عند المشاة في المشقة ومنه الاكفا لظاهر الصبر المأثلة ونظيره هباري
التخفيف في بدو الصلوة وان لم يفته ومن التخييف شرعية خاذا لجلس لما كان العقد كما يقع
بدنة فيقبل المندم شرعي ذلك للزوي ثم لما كان حدة التروى قد ينزل على ذلك حوزة
الشرط مجتهد وان زاد على ثلثة ايام لم يبدل رايه ما عساه يحصل فيه من عجز في شق تحمله
ومنه شرعية للمراعاة والساقاة والعزوة وان كان معاملة على معدوم كقوة طاحنة
البها ومن اجادة الاعيان فان المناظر معدومة حال العقد ومنه يجوز تزويج المرأة من
غير نظر ولا وصف وهذا المشقة اللاحقة للاقارب لان واجبا والحقا وسد باب الميراث
على النساء مجلا للمبيع وان كان امة لعدم المشقة فيه ومن ذلك شرعية الطلاق للضعف
وهذا المشقة المقام على الشاق وسوء الاخلاق وشرعية الرجعة في اعادة غالب الباقى
كما قال الله لعلى الله يحث بعد ذلك لغيره لم يشرع في زيادة على الميراث وهذا المشقة

في كل الملال والاضيق وقيل قد ورد على وجهه في هذا التخييف في زيادة كراهة الملال
في كل الملال والاضيق وقيل قد ورد على وجهه في هذا التخييف في زيادة كراهة الملال
في كل الملال والاضيق وقيل قد ورد على وجهه في هذا التخييف في زيادة كراهة الملال

على الزوجات ومنه شرعية الكفاية في الطهارات ومختل من الزمان بالمشقة لاستعقاب
النام غالباً ومنه التفتت عن الرقوى بقول كثير من المصادرات للملا يجمع على مع شدة التفتت
امرو منه شرعية الدية بدلا عن القصاص مع الزمان كقول سبيلان يفتت من ربه وكذا
فقد وجد ان القصاص كان حاقا شرع موصى كان الدية كانت حاقا شرع عيسى فحانت
تخصيصة الشريعة بتبويب الامر بطلب التفتت ووضع الامار وصيانة الدية من باب
الموسرين الفهار **الفتن** الفتن على المجهدين اما جهاد بين ياقوا الوقت والقبلة و
التوسل في الاشهر عند الصوم والجهاد الصحيح في الوقوف فيمنون بالتلخيص فما لا يجمع في ذلك
وقيل القضا اما لو غلطوا بالتقديم فافتنا للند وداؤيد زهر الشهادة وروى في هذا
ويعضان وهلال عشول وذلك قبل الوقوع ولما احتجوا بآياتها في الاعمال الشريعة
فلا ثم على غير المقصود ان الخطا وبكفهم الظن الغالب يستدل لما حاوره شرع واولا
تعمل ومنه اكفا الحكم بالفتن في العداية والعدالة **الحاجة** فالحاجة فديوم سببا
مبطل في الحرم لولاها كالمشقة كما قلنا في نظر الخطية ومجلة الوجه والكفان والحسد من
الشباب ونظر السائمة من الاماء في نظر الما يورى من العباد وقبل نظر الما يورى من العباد
وقيل يقتصر على الوجه والفرق بينه وبين النظر للمباح على الاطلاق من وجهين **الحج**
للتكرار في ذلك بخلافه هنا فانه ينظر حتى يستتبع بحرم الزايل **الفتن** ان ذلك فاد
يصد من ترفيد حتى قبل تحريم مع القصد بخلافه هنا ولو غلط الفتنه مع مطلقا
ومنه نظر الطبيب القاصد الى ما يحتاج اليه بحيث لا يفتي الكشف فيه هكذا لدره وبعده
فيه الجمل هذا السبادة وهو مطرد في جميع الاعضاء ثم في السؤلين من باب فوكيدته
حراة الضحية والظاهر في نظر الشهود والحدوثين بفتح الشهادة على الزنا والافتقار

والمشقة
الفتن
الحاجة
الحج

المرة

لمرة قبل شهادة الولادة والى الشك في شهادة الوضاع **قاعدة** في الفتن
وحاصلها الرجوع الى احتمال المتابع او تقرر به الدفع المفسا واحتمال الخلف للمفسدين
وخرجهما كذا يترجح ان القاعدة الاولى كما دخلها القاعة فمما وجوب تمكن الاعا
لبنقي به الظن ويقاها بالشركون واحتمال الذين ومنها صلح المشركين مع ضعف المسلمين
ورده مظهرهم دون مهادتهم وجوز دد العيب احدا ربه ودد ما خالفه او
الشك وفتح الباب مع عدم سلامة ما شرط من الضمير او الوهم وكذا فتح المنكح
بالحيوة ومنه تخرج على المفسل الرجوع في عين المال والتجمل على الصغير والفتنة للمجرون
المنه عن القسم اللاتق يقصر لهم ومنه شرعية الشقة والتغليظ على الخاصية
او في الحقيقة وتعل مونة الرد وضمان المنفق بالفتن وشرعية القصاص في حد وفتح
السوق في ربيع دينار مع انما يفتن من يلد عليها او من حارة دينار وصيانة اللام والمال
وقد ثبت في الامر **الحج** بالحج من عين عبيد حديث مالمبا قطعت في ربيع دينار
قاجار السيد المرفق حواصة الدم اخلاها وارضها حواصة الما في تفرجكم العباد
وقال بعض العلماء لما كانت مينة كانت ثمة فدا خانت هانت ومن اخلا الخطا لمضايان
صلح المشركين لان فيه ادخال ضم على المسلمين واعطاء الدية في الدين لكن في تركه قل
المؤمنين وللمؤمنات الذين كانوا خاملين بمكة لا يبرهم اكثر الا حياية ككافان ولولا الجا
مؤمنون ونساء مؤمنات الافة وفي ذلك فقل عظمة ومعرف على المسلمين وهو الشد
من الاولى ومنه الاساعة بالجم لان شرعهم فصد لكن فوات النقص عظمة منه نظر الى
عقوبتها وكذا فوات النقص شام من كل البنية وما لا يورده اذا ذكره على قل مسلم
التم بحث الوصل او متنع من قد فانه يصير على القتل والاقتل لان صيرت من الام

قاعدة

على قتال المسلمين البغاة على غيرهم القتل بغير حق والاختلاف جوف الإساءة لهم للقتل حكماً
لو كان على أهل الإسلام أن يقاتلوا فيه شاكين من ذلك لما كان الفداء فيه أكثر وكان الواوكة
على غيرهم بشره لكن الفداء بالقتل قد يقع فيه واعتباراً بما إذا كان الضرب
حين أكره على خذلهم زيادة وعما وجد في الخصية حينئذ وأحياناً من مشايير ولو
كان أحداهما قاتلاً قد أمد الخنوق كالكبيرة قبل فترير في الجهاد ومنه خير الامام في قتال
الصادقين مع جنين مع شاد بهما من كل وجه ويمكن التوفيق في الحجة على قتال المسلمين أن
أما على واحد قتل وان انقل إلى غير قتله وكان له واجب الجهاد على قتال بعض المسلمين فلا ينفذ
ولو كان في السفينة عالاً وجوه الفتي قتلوا ولو كان في الأفاعيل من الواو حريان قد أمد ولو قاتل
للصلية وللضفة فان غلبت الضفة دبرت كالحمة دفعة واحدة بالانظر إلى الامم وقد فاضل
حفظ خذره في الغلبة العظمى باستقامته في ذلك لرعاية الصلوة واليد الاشارة بقوله
يسأولون عن محمد الميراث وان غلبت الصلوة قدمت كالمصولة مع الفاتحة ولو كانت
العودة فان فيه مفسد ما فيه من الاخلال بتعليم الله فانه لا يباح على ذلك لاجل الوفاء بالان
تحصيل الصلوة وانهم ومنه كالحمة الحرة الافة وقالوا الكفار وجبنا فيه ومنهم الضربة وعدا
الضربة وتقرير الكافي على فيه والظاهر في العودة عند الضربة وتيقن منه قطع فدية
من الخذلان لدفع الموت عن نفسه اما لدفع الموت عن غيره فلا خلاف في جوامع قوله ومن
انقار الصلوة في جبه لفضل في قطع اعتبار الصلوة ودش شارة التمهيد حكما كانت هذه
لنفسه وان لم يسم حكما ولا شارة كافي فقتل النجاة مع الاعراب في دعوى النجاة
وقتل على الاعراب بالاكاذيب بالنبوة وكان قد حكما الآية بعد ان حكما على غيرهم حكما ذلك
الغير المألوف وكثيرة خرية بهد في شقي الشهادتين ويمكن اعتبار الحكم في ذلك

دفعہ

الخفية فانه يلزم الاعطال ولا يوجب فلا يزال الضمان مع قيام البينة بخلافه والاستدلال
 في الملامح والاشتباه والنكاح وهذا كله قد سبق فيحتاج وهو يقتضيه الحكم كما حكاه
 الأدلة الشرعية بالاحتياط **الثانية** يجوز تغير الاحكام بتغير العادات كما في النفقة
 المتجاوزة والادوات المتداولة ونفق الزوجات والافاق بها يقع عارة ذلك الزمان
 الذي وقت فيه وكل تقدير العرف والعرف ومنه الاختلاف بعد الخول في بعض
 خارج في تقديم قول الزوج على ما كان عليه لاسيما في تقدير المهر على الخول ومنه اذا
 قدم شيئا قبل الخول كان منه المهر الا في غير متعلقات العادة والان في غير تقديم قول
 الزوج ولحسب ما كان من المصلحة من اعتبار الشئ في ذلك وان كان في الساقطة
 معتبرا بتقديم ما هو الان ان ثبت خلاف القواعد كما هو الظاهر **باب**
 في قولنا من هذا الباب **قاعدة** المقتضى ان كل حكم او على الكل فكلاهما اما في
 جانب الشئ او في النفي فلا يزال ان كان في جانب الشئ في خروج عن العمدة
 الايمان بالبرهان انما يفتق اذا للفظ لا يذلل في جميعه فيكون ان كان في جانب الشئ
 الايمان بالافتناع الكلي من جميع الجزئيات والثاني ان يكون في طرفي الشئ والثاني
 عنه مثال الاول فيخرج وفيه موصلة فان الحجة لا ترقى كانت في المأخوذ في مثال
 الثاني قوله من شهد بعمرك الشهادة فله به الا بيمينه بعضه بل الايمان بجميع
 الشهادة يخرج على ان يجوز التيمم باليمين واليمين لان قوله تم صعبا طبيا يصح على
 اقل من ثلثه وقيل لخصا على اللذة للعاورة من الوضوء لان قوله تم استأنس بها
 لم تنكح يفيد طلاق الحقيقة فيكون اقل من ثلثها ولا يعمل على الاعلى وهو البايع ولا
 يناقض الاطلاق فقيس الحكم بعد النكاح لانه اشار بهذا الغاية الى المانع من تركه

شها

الحكم على غيره المانع وعلمه الامتناع لما في قول الحكم بانها لان تاقى المانع
 مخصص فان وجوه يورث العلم بالعدم من الوجوه في قضية لفظ الحقيقة كما
 في اقتضائها اقل ما يطلق عليه وقصر بجرم الفرقة اقله على مدة الوضوء لان قوله
 لا يورث جاز على ان يكون كان حاصلا في الولدات باعتبار النكاح في شئ النفي عاذا
 في الموالين باعتبار اضاقة على اقل القابل بمقوعه في الازمنة لان لا يورث الاستقبال
 لم يقم المهر وقوله لا يورث جهات ولا يورث جهات بالنسبة الى احوال لولا يطلق الا والعلم
 في الاشخاص في الازمان لا يلزم ان يكون عاذا في الموالين والاكفأ في الولد باصالح
 الاطلاق على اقل مراتبه وهذا المهر ما قبل الاقران ذلك ما اجمع المصنف عليه واستدل
 بعض ائمة على الاقتصار في حكاية الاذان على حكاية التمسك فيكون كما قلنا قلت هذا
 بناء على قولكم يوم غفره فضاف وشأنه **قاعدة** استثنى من هذه القاعدة ما اجمع
 على اعتبار اقل مراتبه وهو ما نسب اليه من التوحيد والتزويج وصفات النكاح ما اجمع
 على الاكفأ ما قاله الرب كالاقران بصيغة الجمع فانه يعمل على اقل مراتبه والفرق ان الاصل يتم
 جازيا في رتبة بالقد والممكن والاصل براءة ذمة المقر قال الله وما قدروا الله حقها
 وقال النبي لا يحسن الا حصونها عليل والباقي هو الحاجز الذي لا بد لان قولنا لكل النكاح
 على الاصل وكل الاقران وانما تفهم الله فهو دليل من خارج اللفظ فلا يخرج القاعدة عن
 حقيقتها **قاعدة** الاصالة المقتضى العمل بالحقيقة الواحدة فالخيار المشترك دليل خارج
 بحقيقة ثلث لغوية وعرفية وشرعية وكذا الخيار ولا يجوز في نحو ذلك الكلام فيها في اصل
 وانما الاسماء فيها ما هي من جهة كمالها العبادات كمنشئ هو حقان شرعية ومن الاعمال
 المتعلقة بالافعال كالمصير واسم الفاعل واسم المفعول فاسم الفاعل معتبر في الطلاق عند نداء

ولا يجري في البيع والصلح والإجارة على ظاهر النكاح كما ما باعنا
او مصلحنا وهو كذا وباع مناد ومنكح وكيفية الغان والودعية والعارية وكذا
وكذا اسم الفلوكا كذا من وهذا مودع عندك في الحق كعتق ومعتق وقريب منه
انت حر وانت كذا في كذا في الودعية والعارية والرهن والوصية وأما في
فلا خير تمام في الالفاظ في العتق والفكوك والافعال في بعض مودعها ويتغير
اللعان والشهادة بصيغة المستقبل فلو قال شهدت بكذا بقول لو قال أنا شاهد
بكذا فالظاهر القبول في البيع والصلح والمستقبل في الرهن ولا في الخلا
والطرح ويكفي في اليمين صيغة الماضي الا في الوفاء في العتق كناية كالودعية
والعارية وفي النكاح على قول ضعيف في الزوجة والمائة في رجة وفي بدل الطلع
والماخذ في رجة هذا مجبها في خطاب الشارع كان وشبهها بين حكمة الفقه **قوله**
لا بد من جعل اللفظ الصريح في غيرها لا يقينية فان أطلق على مودع كاستعمال السلف
في البيع بقية اليمين فلو لم يبين نقد في وضوعه واشترط شرط السلفان في
في الالفاظ في حقيقة فلو قال بعتك وقبل بالشر او مبعها ثم ادعى احداهما قصدا للجاره
حلفا لا شر فله تردد الاجتهاد في ردة المحو لئلا يمتنع الوكالة وبالعكس فالعدم استقر
اللفظ في احدتها فيقدم دعوى المخالفة من الالفاظ لانه اصبحت في واما لانه وان
استقر في قصدا لغيره ولو قلنا ما قولنا في حقيقة اللفظ زال الاشكال ولو باع
المشتري من البائع بعد قبضه وانفق على اداة الا قلنا بصره قلنا بعد استعماله فيه
وفي انعقاده بغيره بعد عدم الفصل فيه مع احتمال جعله قاتلة لا لصيغة لها معصية
بالله ما دل على ذلك المعنى يظهر الغاية في الشفعة واختيار فلو قال باع فلو قال باع

فلا بد من

فلا شك في قوله لو قال بعتك بل لا يمتنع فعاد لجهة واللفظ باء على البيع بكونه سلفا لعدم دكته
هو ان من على لجهة بغيره على الالفاظ الرجوع في طاعة الفصل في الفقه ولا يولف الفقيه
فلا ضمان على تقدير الحبة اذا كان القبض باذن الوهاب على تقدير البيع فيه وجهان الغان
بيع فسد وعقد على المظنة الا على موطوء ولو كان حيا فختلف في ثلثة اشكال على الغان
عدم الغان ثبوت الفاسد المصحح وهو هنا عرفه في حيا ومصححها ومصحح الغان لعدم قوله في اليد
والخذت حتى يورده وهذا الوجه طرأ في كل بيع فاسدا عن يمينه في زمن اختياره ويرد اليها
اذا فسخ البائع او المشتري في زمن اختياره فان كان الفاسد البائع فمن حال المشتري في بطلان عقد وان
كان الفاسد المشتري في خيار المشتري فتمت ان خيار الفاسد في وجهان ولو قال بعتك
بالفعل فيكون هبت بعوضه وبما الظاهر الاول والغالب في وقت خيار الحبل الشفعة فمجان
الثلثة في خياره وخيار التاجر عند عدم الاقبال من قبلنا بيعا لجهة ولا يلزم على كونه
هبة دفع العوض وان تفرق من الحبل يلزم على تقدير البيع وكذا القبض في الحبل لو كانا
فقد بين وجهان الاول يحصل التفاضل اما خيار العين فيقطع بثبوته على تقدير البيع و
في كل على تقدير لجهة واو حقا السلم بلطف الشرع عندنا ويجري عليه احكام السلم ان
كان المودع غانم الوجع عند العقد ولو كان موجودا فلا قرب لفقدان بيعا بنا على
بوجود بيعه من موصوفه في حال ان قلنا ما بشرط الاجل في السلف وان منعا بيعه مشافه
وقلنا ما بشرط الاجل في السلم وعرضه بطلان العقد من اصله ولو لم يشرط الاجل في السلم
فموجع في العقد او به بغير نظر اللفظ او سلمنا نظرا في حيا تعاقد بين وجهان
على الاول هل يجب بيع واحد العوضين في الحبل الاقرب ثم يخرج عن بيع الدين بالدين
ولو قلنا هو سلم وجب بيع الدين فيه فلو كان بنا على عدم اشتراط الاجل في السلم انه سلم

ولا يفرق بلفظ البيع هنا لان العرف بالمعنى مخصوصا بمصاعف انضمام النية ولانه يلزم ان يكون
صورة يجب فيها قبض احد العوضين لا يعبئ به وليس ذلك معهودا من الشئ وانما نص
النية لو قلنا باشتراط الاجازة السلم على اصاله صحة العقد وخرجنا عن بيع الدين مثله
اذا لو كان الثمن معتبرا في العقد ايجز في قبضه في الحال في هذا يكبر بقبضه لو كان في الذمة
عن قبضه في الحال ان جعلناه بها احتمال ضعيفة لا يشترط في الاجازة على في الآية
القبض في الحال لما تبين البيع عندنا ولو عر عن الرجاء والبيع والعارية في الانقضاء
قولان اقول بما عدم الانقضاء ومن هذا الباب قارضا ان الرجوع في ذلك في اعتبار
مجهنا فيكون بضاعة او قرضا او اطلاق العقد فيكون مضاربة فاساة وجهان آخر
الثان فالرجع للمالك في الصورين وعليه جرة العامل فيقتل سقوط الاجرة في الاول
لرضاه بالسخل بعوضه على اعتبار السعي يكون الرجوع للعامل في صورة جعله قرضا للمالك
مضمونا عليه ويكون الرجوع للمالك في صورة جعله بضاعة ونفطيم بوجوب اجرة العامل
لان على ياد ودية لاجرة عادة ولا يمكن القول بكون الرجوع باسره للعامل مع عدم ضمان
المالك لادائها فان عاودة التقليل هنا غير ممكنة فالرجع هنا تابع لما انشأه فلهذا
قال الاخيه جرحوا في صاحبهم يجعل للعامل سوي الرجوع ويدل ان اصل المال بان له
ليس عين المال اية فوجب لصاحبها وهو معنى القبض ومنه تعليل البيع على
او على ما هو شرط فيه والاشهر اعتقاده مثل اعتبار ان كان للويعيل وقيل ويجعل
الاطلاق نظرا لصيغة الشطر المحترق عنها في البيع وفي قوله ان قبلت زيادة الشان
قبوله غير معلوم لان يقال لا يجاب لا يكون الا بعد اوطاة على القبض وهو يمنع
الملك فليجوز ان الموطاة لا يوجب قبضا لوضا لجواز التام وتحت انة تعليل على ما هو

قوله

قبضه العقد والاشان هنا غير ضابط لانه حاصل وانما يلفظ به عند اظنه اياه فكذا في البيع
ومثله انت طالق ان كان الطلاق يقع بك وهو يعلمها على انة وقوع امانته الكالة
في البيع او النكاح اذا كان مطلقا فانه يقول للوكيل ان كان فقد بعته منك بكذا او لمرأة
ان كانت زوجتي في طالق اذا امتنع من عدم التخليق فكذا يقرب هنا اما لانه تعليل على
واما لما ساطحة اليه بخلافه تقدم فانه ايراد امر مستغنى عنه ومنه بيع الصلح بقبضه
في انقضاء كذا وبها مخرج او بطل وجوبه وقيل على غير الوجه كالعلو من جهة جدها
لان الصلح لهية التي يصرف فيها لا الاستيعاب من منع ينظر الى ان عملها لا يوجب اذ لو
مات ولو رجع بالقبض النكاح او التزويج في قبضه الرجعة وجهان ويقوى الوجه الاول
الرجعة ولو وصا حقيقة النكاح والتزويج ضحفت **قاعدة** لا يجعل اللفظ الوعد
على حقيقة ويحذف من كل من الاصولين لان كل على حقيقة يستلزم كونه موقفا
لما دخله على جازم يستلزم كونه موقفا لوضوحه لانه هو متاقتل على هذا لو وصا وقت
لاولاده لم يدخل في ضمان ولو جعلناه حقيقة دخلوا ولا ذوق بان اولاد البنين واولاد
البنات لقول النبي الحسن الحسن عليهما السلام ولما في قوله ان في هذا سبيل
الحسين ولو جعلنا السلطان على الضرب وترك جرح الامر بالتي لانه قد صار
عربية بالنسبة اليه واما باعتبار القرينة الصادرة للفظ لا يجازة فلو باشر بنفسه
القاعدة لا يجتنب لان فيه جها بين الحقيقة والمجاز بحسب اعتبار من المذكورين والظاهر
لأنه ويجعل الضرب للقتل المستلزم من صدر الفعل عن رضاه ومن يجوز استعما
اللفظ في حقيقة مجازة فلا اشكال عندنا وسنبره لاسم الضمان في كل على الجماع الموقف
باليد ومنه فقد جعلنا لولية سلطانا في الحال على القضاء في الآية فان السلطان حقيقة

في انقسام هذا ضعيف والظاهر ان اللغز الشريفين انقسام في الدية وهو طائفة
نحوه **قوله** الماهيات كمالها كالصلاة والصوم وسائر العقود لا يطابق على الفاعل
الا ان لا يوجد له في فاعله على ترك الصلاة في الاعاكن المكنة والصوم والصوم
مبني الصفة وهو لا يدخل فيها فلو ان هذا بعد ذلك لم يتركه وتقبل وله لا
لا في صفة صفة ولا صوم مع الفساد اما لو تفرع في الصلاة ودخل في الصوم
مع ما تفرع من لا يدخل في حيث قطعاً ولو كان الحلف على ترك الصلاة في ذلك المصنف
او على ترك الصوم مع الحاجة او على ترك بيع الخمر او ترك الخمر او على ترك
فحينئذ بها وحده لا انما حلف على متعة شرعاً ومن فروع الحقيقة حال الامور على المال
فلو قال هذا لم يدخل في تركه بل كان فاعله اذ تركت له عارية او طاراً او سكنى
لم يسمع لانه لا يدخل في حقيقة وكذا الامانة مجعول للام مثل داره فلو حلف على
داره لم يترك له المالك الماوية ولو بالوقف وعلى هذا لا يثبت بالحلف على ان
الصلاة لم تقص المالك في على الاقوى الا ان يقصد ما عرف به وطريقه وقد
يعجز العامة لا يثبت ولو قال بملكه لغيره باعتباره في مخرج الاتباع من كمال
ويؤيده ان المالك يثبت على التام والناقص حقيقة الا ان يمنع الضمة المعنوية في
بان شبهة المتردد على ملكه ما يقع على السنة حجة الشرع كالمالك في ذمة الخمر ومالك
للمبة بعد الفسخ في بطلان المصنف عارضاً في المصنف ان المصنف هنا على الحقيقة
فيجوز على الجواز باعتبار القرينة ولا يجب بان احتسب على الحقيقة لا يوجد في
المجاز اذ غاية تحصيل حكم شرعي وبطلان الدين هنا حكم شرعي فلا تحصيل
احادها اهل من الاخر ومن هذا علم ان المشتري لا يثبت على كرامته بل ان كان على

محو

مجازاً واردة الحقيقة هنا ممكنة وانما يدل لعدم تعيينها وكان البطلان اولى من حمله على
الاضيق **قوله** حادته نقاد في الحقيقة المخرج والمجاز الراجح كالمسحاح فانه حقيقة
في العقد مجاز في الوطى او العكس مع ان اطلاقه عليها في خبر التمساح او في موردتها الوطى
في الامانة الا ان الاقوى مع الاورع الاقوى في ما فيها وجه وجان حلف في الخبر
الاضرب ترجيحاً في الاقوى لان ما فيه من الورع يحجز عن فصل الصلاة اذ العالم
معتق فيه واحداً كان الاورع ويبقى على ما لا يجرى وكذا في الجهادين المتعلقين بالنسبة
المقتدرين على العلم لان ما فيه من الورع يحجز عن التمسح على الفتوى في غير حق فيبقى على
التمسح في غير ما لا يرق هذا تغليباً ان ما في الورع من العلم كما في تحصيل هذا الحكم
فيبقى ورعه فادله في غير ما لا يرق لاننا نقول لما كان الحكم الشرعي مما يحصل العلم ان الاصل
على الاصل في تحصيله من التمسح اذ دعاه الفتوى انما هي العلم ومنها تعارض خبر في الحقيقة
والصحة الفقيه في مسألة البعارة قد تم الفقيه لان فضيلة اكتسابه بخلاف خبره وهذا
صريح على جواز امانة العبد بخراجه على كونه المأموم عبداً حرم فيه في الصلاة اليومية
ولو من مضاف امامه فلا تعارض فيها تعارض الصلاة جماعة في آخر الوقت وفي اولى في
اوله الجماعة في تقديم الثانية من وقت فضيلتها وفرادى في وقت تأخرها الا في
الفصل كما في آخر العصر والمساءل والعشا الى هاهنا لا يثبت لعل من رعاة الجماعة اشبه
للمس عليها على الاطلاق ولان فضيلة الجماعة تفيد ضعف اصواته الى سبع وعشرين
مخلاً في رعاة الوقت ولو كان التقديم او التأخير لحد عام كما في الخبر الواحد لا
اشكال في ترجيح الجماعة لان البني كان يجمع بين الصاوتين في الليلة المظلمة باذان
واقامتين ومنها اصحاب الاعاكن كالتيمم الراجل لما اوجب له الراسي والمعادى الا في

ان التاخر افضل واوجب المراسم ومنها لو كان في الوضوء والقبضات فبما روي
اسبغة وفوت الجماعة في البعض وفي لكل والاول ترجيح الجماعة لان التوسل
اليه اول في المراسم من الوسيلة ولو كان هذا لا يثبت في الراجح وخشوع فوات الجماعة
بالوضوء فوجهان لاشغال على الكراهة للفاصلة باعتبار سلب الخشوع الذي هو روح
العبادة ولقولنا هو كمن صلى وهو معذرا لو عارضها كمال شرا كراهة الفاسد للمعصية
عنها او زيادة في اللبس محتمة وكالتبرع والعمامة والرداء فانها هي ترجيح المأذون
من مراعاة المتوسل اليه وليس من سببها هذا القراءة اذا دخل المتعلم باقى الوقت في ذلك
الجماعة فوجه للمعلم وجوبه على الاقرع فيها فاعاد من الاول وفوت ركعة ففقد
الصفحة الاخرى ليحصل الوقت الواجب فيها حال وجهان اما لو كان وصوله الى الصفح الذي
يفتت به فقد فاته في ذلك في قطعها ومنها تقاضى في الركعة الاولى في الركعة الثانية
وتأخيرها للركعة الثالثة على القول بمحو تأخيرها شهر او شهرين وتعارض فيها فترضا
ودفعها عن المحل فان الفرض راجع من حيث الجمع بينه وبين الركعة والاول راجع من
حيث فرد المكان فيه وتزول له في الفرق من مع اعتدوا عين الفكر في راس محمول ومما يفتاد
الصوم والاشتغال بوقايف غلبت او غلبت ففي ترجيح احدها احتمال وكذا تعارض
الاحتكاك والاشتغال ايضا حواشي الاخوة والمروءة عن اولنا نحن ترجيحها ومنها
تعارض في الشئ والضعف عن العبادة والمروءة مراعاة العبادة ومنها تعارض في الجاد
وحق الابوين والله في تقدير حقيقتها الامع المتبين ومنها تعارض في الخطابة النكاح
كعبه عفيف على عالم وترضا سوق لعل ترجيح العبد هذا حتى اذا كانت الزوج
المطلوبة اما الاولى فلا اوخر فترضا عالم وغنى جاهها والاقرع ترجيح العالم المعلن

عالم روي وجهها فاسق اذا كان العبد وجه بالفسق والاقرع ترجيح الصحيح **قوله** الجاهل را
يد خاشع الشوق كسبها العاك وانما يدخل في الظاهر من طاق العشرة وقال ردت تسعة
لم يقبل منه وبما يخطئنا انه وان ثبت تسعة الشئ باسم كذا كذا لا سق ومن لا يضع عصا
حائفة ومن اطلق العموم والخصوص فهو صحيح لفة وكل لفظ لا يجوز دخوله الجاهل فيه
لا يؤخذ اليه في في صفة عن موضوع فلو طلق الخطا لنا وقال ردت الثمان لم يسمع منه
ولو حافظ على الكلام قال ردت بخير مع لكان قضاها **قوله** الصفقة قوله في تارة
والثاني في اخرى ولها فروع منها الرفق في في حالنا العبد وكل فانه يمكن استناده الى
قوله لا تقبل على شئ فان ذلك صف لقوله عدا فان قلت انما لا تضع دلت على علم
ملكه مع وان جعلنا هذا للخصم في حق المالك لان الخصم لا يوصف لا بد له من بعض
غيره ويقرب منه تعارض في محله بين الحال والاستيفاء فان الحال لينة عقيدة بها حال
ومحتملة له وعليه يتفرع توجب قوله لا انا كذا وحال كذا اسم الله عليه وانفذ
فان هذا الجمل على تقدير جعلها مسانعة تكون الامة حجة على غير مترد في التسمية وان
جعلنا هذا الاخرى حجة في حاله وها تان الايمان حاشيات بهجهان ومنها الرفق لا
في المارة فانها على الاقرب لا بالشرط وعند بعض الجماعة يفرض من غير شرط لان
البراءة استعار من جفون ابن لعنة ادعا فقال له انصبا فقالا للبيوع بل هو يعصونه
فالوصف لا يوجب قلنا لم يكن للخصم من يكون ذلك شرطا لصحتها ونقول بوجبه
الذم شرط الصانع يكون مضمونه ومنها لو قال لو كذا استوف دينا الذي على فلان
فما استوفاه من وارثه لان الصفقة للتوضيح والتعريف ولو قال من فلان لم يكن
له مطالبة بدينه سواء قلنا من استوف فيكون تارة في قوله او يحل وفيكون حال من

الاضحى انما هو في حق التخصيص بعد جعلها بياينة داواكن صادت كالمسألة السابقة
وقال بعضهم بل من بابا على انما التخصيص منها القول بزوجته ان ظهرت من فلاك زوجة
في الظاهر ومنها لو كان لا يكلم هذا الصبي فصار شيئا ولا اكل من لم هذا العمل صاد
اولا اركب دية هذا العبد فتقوله ذلك دية فكيف هذا التوضيح بحيث وعلى التخصيص
لاختلافه ويقرب منه ما يجر عنه الفقهاء باجتماع الاشارة والامارة كقوله لعلك هذا
عبد زيد وهذا زوجة او زوجة هذا او عبد هذا فان الاشارة في حق مولا صفة
فان جعلنا هذا للتوضيح فالملك والزوجية فاليمين باقية وان جعلنا هذا للتخصيص
انقضت وكذا لا عطينة في زوجة زيد او عبد او مولا او مولى مولا
من زيد وتظهر من غير ما نفعنا زيد باللعان فان قلنا الصفة للتوضيح فالوصية بقاء
فان قلنا للتخصيص بل لا يلوطن من غير وجود اللعان نظرا في اعتبار ما لا
اللفظ او اعتبار مولا للمستقر في الاول باحتمال الوصية وعلى الثاني لا
القول الخامس في قواعد متعددة واحكام متبدلة **قاعدا** للطلاق والقبول
اقسام الاول اختلاف الحكم والسبب لا حمل فيه اتفاقا مثلا فاعام ستمين مسكنا
مع قوله واشهد واذا نوى ذلك منك فانه لا يقبض بقبول المسكين بالعالم **الثاني**
ان يقبض بالسبب الحكم فيطلق على القبول قطعا مثل ومن يكفر بالايان فلعنه الله عليه
مع قوله ومن يرتد منكم عن دينه فهو كافر وقوله واشهد واذا نوى مسكنا
مع قوله من يرتد من دينه فهو كافر وقوله واشهد واذا نوى مسكنا
حديث اخر في ردوها من ما زهر ومثل قوله من يرتد من دينه فهو كافر
ذكر الغريب فيها وفي حديثي لقبيل الغريب لا يقع ومن اشبه اتحادها وهما انقيا

قوله

قوله لا يقبض الا بيمين الذهب لا مثالا بمثل مع قوله في الحديث لا يبرأ الا باليمين ولا يقبض الا بها
شيئا طاسا باليمين **الثالث** ان يختلف السبب في الحكم كقوله في زوجة في الظاهر طاعة مع
قبيلها في القتل بالايان **الرابع** ان يقبض بالسبب في الحكم في الشئ مثلا فاصلي المجرم
وايد بك منه مع قوله في الوضوء وايد بك في الوضوء فان السبب فيها واحد وهو الظاهر
للمسألة لم يحدث فالحكم يختلف بالنسبة لحدوها والمسح في الوضوء **قاعدا** الثاني وان يكون
في الظاهر دون التوضيح لا يقال بالايان الجاهل بالمشتر اذا اخل على احد معنيتين تميز
والثاني ان يربط على ما كان اللفظ مختلا به ويكر دخوله في الكلام وبلي ما يكون احتمالا
فيه بعد ذلك في يوم قرينة يفتقر في ذلك فان اراد العبد عكس القبول والرد من جهة القرينة
قوة وضعفا واحدا ما لا يعمل له اللفظ ولا يقوم عليه قرينة فيرد وهذا او رد في اللفظ
ويجوز مثله في الفاظ الكلف مثل المقتل للزوجة بخلاف الاشارة والاختار في ادعي الجاهل
قبل منه وهذا في الحقيقة تبيين احتمال اللفظ المشترك وليس يتا ويل ولو كان اسمها طالق
او سورة فادعيها باللعان فقل الله الله فلا يجوز ان يفسد الاشهاد اخل الواقع وان كان
فلا يربط على هذا القرينة ومنه تخصيص العام وقبول المطلق بالنية كما يقع في الايمان
ومن طاعتها وانت طالق وادعي سبق لسانه من غير قصد وانه لا اراد ان يقول طاعتك
ومن لم يصدقه هو به وكذا في خروج في عدم الرجعة ثم رجعت لم يقبل بقوله لا يقبل
اقرارها الا مكان اقرارها عن نفسها من غير اخل ولا يكل بالقرار بالجرية والرضا
ثم رجعت فانه لا يقبل مع قيام الاحتمال فيه وقرينة بينهما بان الحرية والرضا امران متباينان
وعدم الرجعة نفى الرضا في الشئ اقرب من النفي ومن ثم لو دعت الطلاق عليه
الباين في اليمين فحلفت ثم رجعت لم يقبل بها الاستدلال بالاشهاد ولو زوجته كانت

وقالت المادحة في وجهه لا تخف لأنها نكرت حق الزوجه فجعلنا لا يات
فيقبل تحت. وقيل لا يقبل جميع هذه الموضع لان النفي في فعلها كالاثبات قطعا فيجاء على
القطع وكالتا وبالوجه الوجوه عن الاقرار بقدر الشئ فيشترط وكيله وشبهه فتقسم دعواه
ولو قال له على شئ فغيره تحت قبل يقبل لانه شئ محرم اخذ ويجب فيه ولو فسر في
قبل لانه عليه رد هذا ويضيقها لو فسر وتلفت ولو فسر بالعبارة وهذا السلام لم يقبل
لبعد التاويل ولو قال له على حق احق قول رد السلام وتشكل ان الحق اخفى بعد
قول لا خيرا ويل لا يقبله الا في قول بان المرئ بالي تاويله في الوجهين امكن و
منه دعوى قامة القيانة في الدين والرهن **قوله** قد ثبت معنا ما لا يثبت صلا وهو
ما حوز من قامة المقتضى اصول الفقه. وهو ان كان الملاءم في الضرورة صلا في التكلم
لوضع الخطا ولو فسر فحتم اللفظ عليه كاستل الفرية لاقتضا الشئ فلا يثبت اعتق عبادة
حتى فانه يقتضى تقدير سبق انتقال الملاءم اليه كالوحدان يثبتون اذ لا يقتضى شهادة الوا
فانهم يظنون عند كمال التسلط فيها وان كان هلالا شوال لا يثبت به وقيل لا اخذوا
وتفرج حاول الذين وتعليق القهار وضر ذلك اما لو شهد النساء على الادة قبل ويثبت
النسب وان كان لا يثبت للنسب لشهادتهن ولو وقف على الفقر ثم صار فقيرا فمنازل
في الوقف وان كان لو وقف على نفسه بطل وكسب الفرض على اصال لا يشترط فيها ما في
بهذا الصانع لانها في حق النحر ولو ثبتت اللقطة الثانية قبل اخذ الاول وترايب
المشترى. وقيل لا خيار. فيجب القلاء فمنا في ذلك وكذا ورد مشترى عبد المسلم من
الكافر للعبيثية. لا يدخل المسلم في ملك الكافر فمنا او وجها البايع في الشئ المعين عيبا و
في هذا الظاهر ولو باع الرقيق بحجارة فالراي. هبة. ولا يشترط فيه العيب لانه في غير البيع

والذين

ولو قال عتق عبدك الشايعين صح وان قلنا جميع مع العين المستأجرة لان الملاءم يقتضى
وكانوا اعتق العبد المتصوب عنه ولا يتعد الاذن على التزاع. فانه بيع وان لم يبيع
بيعه لان الملاءم في ضمن العتق وكان له ان يخطه عتقها وكذا للذين في العتق اذ
باعها خالية. ولو قلنا على هبة الشئ ان الشئ على الحجابة اذا كان على الهبة خلت فقلنا
بنيته رفع عتق وزالت فانه يكون قد تضمن اذ الة عتق اذ الة عتق وكذا في كل
الاشياء في بيع الاخر فمنا وكاد كليا وبها المال وان كان خيارا وحده لا يثبت
قوله يستأجر من دلالة الاشارة احكام كقولنا. وحده وفضل الثلثون شهر مع
قوله. وفضل الذي عامين فانه يشير الى ان اقل الحيل ستة اشهر ومن ذلك قول المصلح **قوله**
اعين وفضل الملاءمة والامانة صلوته لا يتطل ما وروى ان النبي اعرابيا يقع القرابة
على من ارجع عليه. وهذا يقوم الاشارة منه مقام اللفظ على الاطلاق فيقول الملاءم في الملاءمة
الاشارة الى انفس الملاءمة **قوله** اذا تراضت الاشارة والعبارة حتى يجمع بينهما
وجها. وتفرج عليها مسائل مثل صلى خلف هذا زيد وكان عروا اوعلى هذا زيد وكان
عروا اوعلى هذه الادة وكان رجلا اوز وجعل هاهنا العربية وهي الجدية قوى العامة
تعليق الاشارة في الكل دونه. بيتان الفرس هذا فاذا هو حاد وخلف على هذا الصو
فيان قلنا وفي الايمان مسائل من هذا ومنه لعل ان اشترت هذه الناقة جيلها
اخضية فانه قبل المانع لان التعليق على ثلثا معين لا يجوز لخلاف ما لو قال ان اشترت
شاة فالاصح العفة في الموضوعين **قوله** قد ثبت الحكم على ذلك الملاءم بالعبارة
دليل اقوى من كذا الصباغ عوضا عن ابن المصنفه وقبول قول ذي الين في
هاتين من العين المرتجة للضاربة والمجانية والعريضة وغرامة زوجة المهاجر النكاح

دفع سبب الشرف في حاله تغير الاستيفاء وجعل جارية من القلعة للدارم انها تفرق
ولا عقد ودخل في سببها **قوله** كما وقع الاتفاق على اصل امره خرمه عليه وقد
يختلف فيها العادون ثم قد يكون الاختلاف بعد تعيين العلة كالإتفاق على ان العلة هي
طهورة الماء، هي هلاكة ثم خالفنا العادة في المنع من النزول بالخرج فصارا وبالمثل الما في
وهذا يجب لان العلة اذا كانت قاتلة كيف يتغير فيها المعاول لو انا هذا سبب اسم الله
لان طهورة الماء تعبد لا تغل جنته واما الاختصاص من يد الطائفة وورقة ونقود
لا يشارك فيها سائر الما بيات وعلى التقديرين المناط الاسم قلنا علم لكن التقديرية
لم يزل الاسم بهذا النوع من المتغير ولو زال فلا شك في ذوال الحقيقة وقد يكون
الاختلاف بعد تعيين العلة والمخرج فيه الى امره كالنزول في البيع فانه عند الاختلاف
في جهة بيع سبب الاتجار في قسم الغصب شبهها من الحكم من اجله يقول لا يبيح
عن معرفة المنفعة اليه مع كونه مقصودا لغيره بخلافه ومع تحريمه يقول الغصب جعلا والبا
في جهة كماله في بيع الدابة اذا شرط اوقفه على قول الشيخ وابن البراج وليس هذا بيع القبا
لان الوصف الشارح من غير الغرض عرفي ومات من اللفظ سببا له بخلافه والرواية فتمت لا سيما
خرى يعرف وقد يكون في الاختلاف بعد تعيين العلة والمخرج فيه الى امره كذا في غير
الماء بالمؤتب عند من قال من الاصحاب بطهارة الماء بوزن المتغير كيف تفق من قال
القريب من غير طهورة الماء في التلخيص ومن قال سائر فهو كالمسك والزعفران في علمه
فما حصل الاختلاف يرجع الى امره حتى منه ما يكون قبل تعيين العلة والنزاع انما هو العلة
كالقول بعدم طهورة الماء المستعمل في الاختلاف في التعبد انما يدار العرف والادعاء
قوله الحكم المعاق على اسم المحقق قد يعقل فيه معنى قد يكون تعسفا وبغيره المعاقبة

فانما

في تقدير الحكم عند من قال بالقياس من العادة وشحن نذكر الزايع وذلك
في اختصاص الماء بالطهورة هل هو تعبد او علة كما مر اختصاص المؤتب بذلك تعبد
واستعماله في الوطوع للجمع بين الطهورة او تعبد واستعماله في طهارة الماء في الزايع
والدقيق في الاول لا يجوز بان وعلى الثالث لا يجوز ومن يقول للتعبد عزيمته لا
الادارة من احتمالين لا يمكن القطع باحدهما تعيينا يبقى عدم التعبد محال انما
عدم تعيين المحرم في الاستيفاء فاحذره عندنا القصور الصريحة وعند العادة قد يكون
من قول الشيخ ان لا يبيح برونه او عظم فانه يعلم من انه لا يبيح المحرم الا لما كان لا
هذين قايده وانما ذكرت الاتجار لغيرها غالبا في كل موضع وانما تجار في ذي الجوار قد
في عدم التعبد **قوله** الذي لخصه جرت عادة الشارع ان يجعلها ضوابطها
ومنه الاستيفاء لما كانت سيرة يخفى عن الجان وكانت التلثة مما يزيل النجاسة عنها
غالبها عليها بالثلاث والقصر لما كان للشقة وهي مضطرة مختلفة باختلاف الما بين
والاوقات ضبطت بالمسافة التي هي مظنة للشقة غالبا والحق الذي هو من الحكمة
التي لا يعلم ضبطها بالعمود والعرف للمبلغ وقبض التواضع في الحق بصيغتها الخاصة والاس
بالشما ومن لان التصديق القلي لا قطع عليه وضبطت العدة الاستبرابة بالوحي
والوحي تعبوية بحسنة **قوله** الاول لو علق الظاهر بمشبهها فقالت شئت وهي علة
لذلك فاما يقع على هذه القاعدة بذكر ان يقع لان الامور متعولة بالظاهرة **قوله** لو
اوقع معاد شرا فصارا الاجل اذ هذا اوله او غير مبدله فاما يقع ظاهر او باطنا فيقول
لان الشارع وضع ذلك سببا **قوله** العلة اذا دار الوصف بين الحرف والصورة في الظاهر
ان اعمى الى كونه اضبط ويقع عليه تحريم انه لم يمانه ضعيف من المسلمين في طهارة

بطل وبنا مائة بطل من المسلمين لما نفي ضعيف واحد وحل لبطل في لاطقة العتبة
وان كان هناك سوق ولا يجرى المكس وان كان غير موثر في الجواز لعل الناس ولا يجرى
الذي من دكوب لعل وان كان النقص من الفرس **قوله** كل ما كانت اهله مركبة
فوقه حكم على اجتماع لعلها كما لعلها عدواني فيون القود وكالسكون لانية
القطع او لقطعة لانية السكون في القرية لا يسل ولجتماعها يسل وكل من نية التعل
والفعل في الوردية يفتن واحدها لا يفتن **قوله** لو راج لفلان حسا وان جاز
بمع الوكيل بها شاف في جواز بيعه بها **قوله** كل حكم شرعية شرط متعدي
كحكمه ووجوبه في الفسخ المسافة فانه يتعدم بقوت واحدتها **قوله** المعاقبة
بقيس المقصود فانه في موضع كرم ان القائل من الارث واشتات الشفعة لشرايا
ثم قال بن ابي عمير منع قبل الخط الارث هظافا لانه هو ما عدل الخط استعمال الارث
بالقتل ونحوه لعل الساحة في الامام لو قلنا جوده حلا بالرحم او الحاربه فذلك وافيا
يفرق في الثالث بين شوته بالبيته والاقرار ففي الاول يمنع وفي الثاني يمنع لعدم القه
وفي قبل قصاصا خلافا في قول الجوهان عندهم وكذا في الميت بالسب كقوله
ووضع حجر والشهادة على عورته بها لوجب دمه او قصاصا او قراح لخصاص والروشن في
على عورته ومنه ما اذا شرب مسكر او مرهقا او نفي من شاقق فمن فانه يجرى
قضا ثلثا لا يام وفي الجوز في قتل ام الولد سيدها ولد بدمه وورث لا يجرى
مداونه وجه بالمقابلة بعيد ويورث المطلق في مرمونه بابا والمتروك في اهل عالم
فانه استعمل لعل قبل وقد غور من بقيس مقصود والحق به لعلها مع الدعوى لعلها
في الاستعمال في مظنة البقاء ولو جئت الزوج وقلنا بان عاقره لقصه فبغيره

الشرع

العلم اياهه المتأخر بالارواح ان لا يخرج فيه المعادنة ولا سبب فعل الله
النقص على نفي ولو اوصى لفلان قبل الجرح او اجل فيه وجه بالفق ما خذ لا تقدر
البركة الوصية دون العكس ولو قتل نفسه قبل الدخول لم يسقط المهر بخلاف ما لو
قتلها سببا **قوله** ما ثبت على خلاف الدليل لعلها فاني قلنا بقاءها وقد يعللها
مستفاد ومن ثم وقع خلاف في موضع منها المانع على النكاح او الجيرة او عاقل موضع
الشرع ثم قولنا السبب مما صار اصلا الاجارة فيها معاوضة على المانع للعتبة و
شرعيتها للهاجة ثم صار اصلا المهر في النكاح لعلها شرعت للتوصل الى تحصيل المهر
فلو كان معلوما في الجواز كلام العامة والاعيان لما صارت اصلا مستقلا فيجوز مع العلم
وجواز قتل الابن في المرأة وان كان شرعية حاجة المرأة وصلى في حق شرعت مقصود
ينقل القرآن لعل الخوف في السفر ثم جميع الاسفار للمباحة وميجوز المسافة بعوض مع
تجارتها وبيع العرايا والمزادة والساقاة ولو تمكن من اقامة البيته على نكاحه
فمن جوزه لعلها لعلها على الممان لان ذلك عار وخير ولا يجرى في الجرح لعلها
الا انفسهم وهذا ممكن من الاشهاد **قوله** اذا دل دليل على حكم دبر رديه
بيان من النفي مع عموم لعلها اليه هل يكون ذلك حاشي ذلك لا دليل فيه كلام في قوله
ويجوز العامة عنه بالقياس لعلها عالم بديه بيان من النفي مع عموم لعلها اليه في
او عموم لعلها في خلافه وله امثلة منها اذا غلب الحب على الفناء قبل ففوت في غير ذلك
بغير الما مستعلا فستند هذا انه استعمل في دفع الحديث الاكبر فليبرقع ثانيا وبما فيه
ان النفي لم يبين ذلك اسكان البودى مع حاجته الى ذلك ولو عجزها لانية الاستعانة
فلا استكمال ولو عجزها لانية اصلا فلتاها لانية لا يحل الغسل ويجعل حصوله لعلها لانية

الاول منها ما ذهب اليه بعض اصحاب من سبط الدنيا على التكبر بحيث يقع بين الحق
والادب فان دليل المقارنة قد يدل عليه وان النبي لم يكن له اجمع احتياج كالمبدأ
منها ما ذهب اليه بعض المعتزلة من جواز الصلوة على كل ميت غائب بالنية في شارة الا
ومعادها بالنية التي يقول ولا اهل وصيهم ولاية الفاسق عقدا لنكاح ولم يثبت
لابو دى وغيرهم من يغلب عليه الفسق ومنها ما كان الادراك فانه ضمان عالم يجب
مسير الحاجة اليه ولم يثبت النبي وجوز شرهين اقره بغيرها بشرا من الغير في حق
الدليل عدم الجواز لانه اقر بالملائكة وادعى حصوله ولكن سوغ لما قال الالة
لولا هذا لما قامت للمسلمين سنة ولم يتفاجأ بيان عن النبي مع عموم الحاجة اليه
المادة الحاجة تنزل منزلة الضرورة فالحاجة كجواز قتل الزن من النساء والصبيان
من الكفار بل من المسلمين عند الحاجة وكجواز النظر الى اجنبية الحاجة الماريج
هل هو ملحق بالتيمة الذي ما يقبضه هو الرضا المصطفى ومطلق المرض وان لم يثبت
وفر في بعضها بان الحاجة الى التيمم عامة بخلاف الحاجة الى الطهارة هاهنا القام فانما الحاجة
نادرة وقد يترجم عن هاهنا القاعدة بقدر بل مانع وان خففتها ما قبل ذلك الشخص
قوله العذر عن الاصل المستعمل الى الاصل المصور هاهنا وجوب الظاهر المنع وله
حجوهها اذ اكثر سببه هو تحكيم عام الاتفاقات فاولها كثر السهو في ههنا وتبعية او
قرينة وهو في ههنا فانه لا يلتزم ان كثرة السهو جوزت البناء على الفعل مع ان الاصل
عليه فلو فعل ذلك هل يطل ما لوته في وجه ثانيا الفرع بين الركن وغيره وكما
عسل موضع السطح فنية فانه صار اصلا فلو صحح في الابن احتمال زعم العا
ان الشاة في الابل يدل على الابل اذ الاصل كون الخبز من جنس الخبز عنه وجوزوا

النبي

ان يكون اصلا ورتبوا على اخرا العبر عن شخص شاة او عن شاة **قوله** اذا تردد
الفرع بين اصلين وقع الاشتباه وهو مناط الاشكال في موضع منها ما هو دليل
في القياس فذكره الزم ومنها فرع مما لا يحكم السفيه متردد بين كونه لنفسه في **قوله**
اولا لا يقتصر بل يحفظ المال كالحج العبد ويتفرع عليه او اذن الولي السفيه في البيع فمثل
يطلق كالصبي او عبيد كذا في عقد النكاح والوصية ومنه الحيوانية بالنسبة
الى الادب وغيره ما تارة يفرق بالضرورة وتارة بالقياس فان الاول منه اذا القام في
الحج فالتيمم يصح قبل وصوله اليه في منع الضمان قال ان الحيوان يقطع مباشرة
السبح الاسم الضمان لانه متلف على كل حال واذا تفرع عن طاعة فصار اعتبر به جميع
الطائر وهو خطا بل في سوط طار عقيب الفهم او بعد مكث ولو كثر الطائر في حرم
قدرة ضيقها الفاقرة ولو تفرع حارب شعر اخر فلما خيرا اكلت دابة فلا تترك الضمان
على الفاقرة ولكن يرجع على صاحب الدابة ان فرغ داما النفسين فكيف الصبي مترددا
بينها بالادب ذلك الملوكة بلحقه شبه غير الادب من الحيوان ولهذا يلحق بالخير في
مقتدر ويحويها في الامم قدر فيه وبقي بعضهم حل العبد السابق على ذلك فيا لابق
وصال الاصحاب بعقده وجنونه ينعون اختيارا لعاقل فقالوا انهم في الحال وكان
الصبي محبونا ولا ينعن لو كان عاقلا ومنه اللعان متردد بين الايمان والشهادات
وشبه الايمان اقوى يجوز من الذي وحق القدر متردد بين حق الله وحق الكذا
من جهة انه لا يقطع بالحق وان استيفاه باذن الاسم في شبه حق الله ومن توقفه
على مطالبة للسقط وسقوطه بعفو وانه لا يقطع بالرجوع من المغفرة وانه يورث
ويتفرع عليه بثبوت الشهادة على الشهادة والعلم متردد بين حق الله وحق الارض

ويطلب فيها حق الله او جوبها مع الوفاة وان لم يدخل وكان كان الاقرب تأخر العباد
وجنين الامة هل يجزى بعباد او يكون عضو من اعضا امة احس اعتبار نفسه ولهذا
يدخل عند الشئ في البيع والعق والذات والوصية فمن لم يوجب فيه عتق فيه الامم
كلها اظها للملك والا فلا يستند الى التصريح بها واجب **قوله** قد يترد الشيء بين
اصليين فحقه الحكم فيه بحسب ذنبي الاصليين فمنه الالة التي كوغها فخطا او سبعا والار
انما فصح والاصح مع غير المتعاقدين ويقر بان الاول يتفرع على الثاني فانه كثيرة
كالالة تدعى بيع العبد واليكافه على الفسخ يمكن العتق وثبتت خيار المجلس والشرط
والشفعة وجوزها بعد ذلك وجوزها قبل الفسخ في المكمل والمؤذن وغيره ارض
البيع لو تعقبه بالمشتري بعد الالة على قول الاصنف وعلى البيع فغير البايع من الالة
الاقالة والاروش وبين العتق وقبل الاروش وهو قضية قول من قال من لا مصلح بان
العيب كاد بعد العقد قبل الفسخ الارش فيه ولو اطاع البايع على عيب حدث في يده
قبل الاقالة فلا رد له على المصنف وعلى البيح الرد والاقرب الرد على القولين ومن
المرددين اصلان الاراء هل هو اسقاط او تمليك ويتفرع عليه من اجل القولين
فان اعتبرنا القبول اذ برده وتولى المبرم العقد عن المبرم يوكان جاز على اسقاط
وعلى التملك يفتى على جاز في الطرفين والفرق بين المجهول على الاسقاط وبينه على
التمليك ولو قالين اختلفا به فاعتقبتك ولم يعبان العتية فانه يمكن القول بالعتية
لانه هنا اسقاط محض والاقرب للاختلاف في الاعراض والرضا بالجهل لا يمكن ولو
كان له على جماعة دين فقال برئت احدكم على التملك لا يقع قطعاً وعلى الاسقاط
يمكن العتية ويطلب البيان ومنه يتحول هل هو اسبقا وابن دمة الجمل اوهي

العتية

اعتبار في كان في دمة الجمل بان دمة الجمل عيب وجه الاول جلد اشتد القبح في الجمل لو
كان للعتان من الاثان ويتحقق برائة دمة الجمل بها ولا يثبت عتية الكاكت بيع بين
بين وهو باطل وجه الثاني انه لم يقبض بغيره بل اخذ بدله عوضا عنه وهو معنى
الاعتياض ويتفرع على ذلك خروج عتية الوالحا لا بايع ثم دوت الساحة بعيب باق فان
قلنا الاول بطلت لا ينافي اذ في هذا بطل الاصل بطله الالة في كما اذا دفع الفطاح
عوض المكسرة ثم خرج فانه يرجع بالعصاح وان قلنا لا ينافي لم يطل كالو سبيل عن الشئ ثوبا
ثم خرج فانه يرجع بالنش لا بالثوب فالمشترى الرجوع على البايع خاصة ان قبض ولا يتعين
المقبوض وان لم يقبضه فلما لا بايع قبضه لا يخرج ذلك عنه وهو مرددين القرض وجه
قوله لا يفتى بعد عتق جاز في الموهوب واقتضى في ذلك الرجوع قبل بيعه في اوقاف
بالعوض كالقرض والا كالبهية ولو دفع اليه حالا وقال فخر في حانقك لفسك او بئذا و
قال رد في ردك في ردك فهو معين للمخاوت والارض وهل الما لقرض هبة ولو دفع
الى فقير واداهم ذلك اشترى بها ليعا لك هل يكون هبة او قرضا بقوى الهبة على القرينة
والجواب من غير التخصيص قلنا الا ان يكون قوله على سبيل التسلط فيقتضي كيف شاء
ولو دفع الى شاهد في موضع ففقد المشقة بخلافه اذ لا يملكها فلا هو قرضا وهبة و
منه قد رد العين المستعارة للرهن بين العاينة والعتان فكان المبرم من المال في عين
ماله والسنة مضمون عنه ويقر عاب معرنة الجسر الفاء والصفة على قول الاصنف
بل ومعرفة الموهوب عند ولو تلف في يد الرهن فعلى قول المعتان لا يثنى عليه ولا
على الرهن وعلى قول المعادنة على الرهن العتبان ولو تلف في يد الرهن ضمن على الرهن
فخر في قوله حال العبد منعت خالفان عليك في رتبة هذا العبد قبل بيعه على قول

ويكون كالزواج والبرهان ويترك لعدم قبول المقبول ان الا ان يقوله غيره بل يكفر بها
وهذا ان الصداق قبل الدخول هو مضمون في على الزوج ضمان عقدا وضمان بدنه وجهان
ووجه الاول انه مضمون بعقد معاوضة فهو كالبيع ووجه الثاني ان النكاح لا ينفذ بلفظ
وما لا ينفذ العقد بلفظ يكون مضمونا ضمان البياض المبيع بعد قبضه فانه
يضمن عليه ضمان اليد والاصل فبان الصداق في مشايعة العوض ومشايعة العينة والخط هي
العقبة من غير عوض فلا يكون مضمونا عليه ضمان العقب وشيخ المعاصفة ان للزوج فيه
بالعيب وحسب ضمانها لا يقصر الخط لا يبين للعقب بل قبله المدين والشرعية سلمتها
عطية لكن هي عطية من الله للزوجات واما عدم انقضاء النكاح بلفظ فلا المهر ليس كذا
في عقد النكاح لعقبة مع تفرقة عنه فالزوجان هما الزوجان في النكاح كالعوض في البيع و
من لم يجرى شعبة الزوجين في العقد لم يشره الوكيل كما يجب شعبة العوضين وخرج للزوج
كثير منها المثل في الصداق في يده فان قلنا ضمان العقد انفسه عقد الصداق وتعد دعوى
المالك اليها قبل التلف ويكون لها به المثل لان النكاح مستمر في البيع كالتلف فيرجع المثل
وان قلنا ضمان البياض ينفذ العقد في الصداق بل يتلف على ضمان الزوج حتى لو كان عبدا
وجب عليها مائة ثم يبرهن ويضمن الزوج بدله مثلا او قيمته ومنه الطلاق يشبه الطلاق
من حيث اشتراط الشاهدين والتميز الاستبراء ونسب البين من حيث بهاء حقيقة التوبة
واحتياج البيوتة لا الطلاق وخرج العامة عليه توقيت الطلاق فكل الطلاق لكل واحدة
كفارة وعلى البين كفارة واحدة كالوصف لا كلين بما عتقهم ومما يجوز التوكيل
في الطلاق رضي البين لا يجوز وعلى الطلاق يجوز ولو ذكر في الظاهر من واحد على البين
بارنه بكل مرة كفارة ان قصدا لتاسير على الطلاق كفارة وحده لا ينفذ طلاق

ثانيا قبل الوجعة عندنا ومنه المطلقة بائنا مع النكاح ينفذها بالنسب وهل هو الحامل المثل
وخرج عن كثير كوجوبها على العبد وسقوط ضمانه الاول ووجوبها لو كانت نائمة حال طلاق
او شربت بعد اوارثت بعد الطلاق وصحة ضمان الماخذ منها وان كان الزوج حرا وان
اعته ومنعها المولى من الليل فله الموكان وقياسا مع الشوط وادامات وهي حاملة لثقة
الزوجة بسقط بالموت وان قلنا الحامل وجب دوى الاطباء ان ثقة الحامل من نصيبك
وفي ثمة لا ثقة لها وهو يدل ان الثقة للحامل وبها البيوتة زالت توبع الزوجة ولو كانت
الزوج معا ما فلا ثقة ان قلنا الحامل قطعاً وان قلنا الحامل وجب عليه ماله ولو خطا بالثقة
قلنا لها لا ثقة وانما وجبت على العبد ويحتمل ان لا ثقة على القولين ولو ابا نته عن الثقة
عاطفة كما بعد طلاق الفجر من ثقة اليوم لا يسقط على العبد ولو اعتق م ولد لهامته
وجبتان حبلاها للبر ويقتض من الزكاة ونحوه مع فقرها ان حبلاها للبر وان قلنا
لها فلا لانها في ثقة الزوجة قال في هذا الفرع مشكل لان الزوج ابو الحامل لا ثقة
عليه على التقديرين وهل هو القايض فان كان موسرا او اهما وان اعتكاف هو القايض
فمعلومات او كان كافرا والامة مسلمة فان كانت فقيرة فثبت على التقديرين لان المثل
انما هو اليها والا فلا لو جاز ثقة الحامل عليها ولو ساذرت بعزلة فان قلنا الحامل وجبت
والا فلا ويصح الاعتناء بها ان كانت لها ولو اسلم وهو كاذم وجبتان قلنا الحامل
فلا ولو اسلم اليها ثقة ليوم فخرج الولد ميتا في قلنا لم يسر ان قلنا لها والا اسلم
هو جاز الفطر ان قلنا الحامل دون الحمل ويشكل بما انما صنف عليها حقيقة فكيف
لا يخرج نظرنا ولو اختلفا مثلاً بعد قبضها وجب بدله ان قلنا الحامل لا يبرأ ولو شربت
في النكاح وهي حامل مكى وجوب الثقة ان قلنا انها الحامل ويشكل بانها غير عاقلة و

ولا معتدة ولو حملت ولو حلت الامة من رفق فان قلنا نعم وجبت على السيد وان قلنا
لما فعل السيد اذا اقر السيد بالولاء **سبب** لو كانت معتدة فكل ان كان منهم
من يباها على السيد فقلنا نعم وان قلنا لا لمعتد عن العقد الفاسد او
الشبهة او العسوق كما هي الصيغة ومنهم من قال ان نفقة المأكل انما يجب لكونها
الحاجة ومقتضى الحاجة على الاب فلا يفرق الحال بين المطلقة والمعتقة كما هي النفقة
عليها على السيد بين نفقة نفق وتنفق فيها ومنه ان نفقة زيادة كسالة مثلها
اطلقها هذا بصيركا لصاوة الزوج فستأكل على كل واجبة تنزل على كل ما يقع من المصلحة
شرها الا في الاول ويخرج حوزها على الزوجة وصلواتها كعدل ووجوب الزوج
الاختيار بها وصحبه والتمه فيها وحوزها الا يتم بما فيها وحوزها كعدل ووجوب التمسك
بين كل ركعتين او ثلث اربع ركعات بنية وكذا لو نزل ركعتين فصلى اربع ركعات
واحدا واثنان فان قلنا كما يشرها فتح والافلا كما لو صلى الصلح او سجدا ولو نزل ركعة
في الاستسقاء فان نزلناه على الزوجين حنف وجب القيام وان نزلناه على كل واحد من الزوجين
المطلقة لم يجز وجوب تيمم التيمم على ذلك فان حملناه كالفجر يشرها فوكان
المذبح ويخرج من علم البيت ولو نزل المصطفى حيا وقلنا يجوز نياة المذبح في جميع
المنوع وهو الظاهر فان نزلناه على الزوجين من حنف لم يجز استنابة وان قلنا
ينزل على كل واحد من الزوجين ولو نزل عتق رقبة فكل يجزى لكان خذ ان قلنا يجوز
عتق الكاذب بل يبيح على التيمم على الحق الزوجين وعلى العتق كما يروى ولو نزل دان
عبد يبيع له وشاة فكل يبيح على العبد على الزوج فيشترط فيه شرطه المسمى كما في
شرها ولو نزل ركوة فقيرا او يقيم فان نزلناه على الكسوف الوجبة لم يجز في السلم والا

لنزل

الجزء الذي وقد ذكرنا لا يجزى الاكل بل سقياء في الاضحية المسكورة وفيما شاة
الى تيمم نية ضربة الاضحية المسكورة لا الخلدى الوجبة لو نزلنا ثانيا للسيد لم يجز فان نزلنا
المذبح على وجهه ليشترط نية ثانياه بفساد وان نزلناه على كذا يشرها وكان ممن يجوز له
دخول حكمة بغير اجر لم يجز هذا ان قطع الطريق اذا قتل فانه يقبل في هذا القتل
حقن القصاص لانه قتل مقارن لقتل وفيه معنى لانه لا يبيع العفو عنه بل هو على
قتل حاد سواء قلنا بالتيمم وبالقهر وبما يقرب حق الله او جازا لادى فيه وجها
ويظهر الفائدة في توسع منها اذا قتل من لا يقر به كالاب ولله في كذا العبد والسلم
الكاثران غلبنا حق الله قتل به وان غلبنا حق الادى قتل به ولو قتل جماعة فان
غلبنا معنى القصاص قتل بوجه منهم وللباقين الله في وجه ذكره الاضحية وهو الاضحية
ان تيمم واحد بالقرعة ان لم يزل او وان غلبنا حق الله قتل به ولاديه ولو مات
قبل الموت فان غلبنا حق الله فملاشئ اورثة المقتول والاخذت من تركه على الموت
في غير الجارية ولو عفى العتق على مال فان غلبنا حق الادى فلا يصح بيعه لاديه و
يقبل هذا كركب استوجب القصاص ليعفى عنه وان غلبنا حق الله لعفى العفو ولو قتل كذا
اجنبى لمن تولى للمقتول بغير ان الامام فان غلبنا القصاص فعليه لدية لورثته و
الاقر بعدم الاضحية فان قلنا نعم ويجزى القصاص لانه معصية بالنسبة اليه
ان غلبنا حق الله عز وجل فلو كان مسبق القصاص حبسا او يحون فبذني ان يجر
عفو الموت على هذا الاختلاف فان غلبنا حق الادى لم يقص حتى يبيع او يعتق ان
اجبنا الترتيب في مثله لنلا نفوت عليه مال واداه وان غلبنا حق الله فعفوه
لا يجزى قبله كالحال ولو تاب قبل الظفر به فان غلبنا حق الادى لم يسقط القصاص

وسقط الحكم وان غلب حق الله سقط ومنه البهون المرددة على الدنيا والولع بالثبات عليه
هل هو كقول الله عليه او كالبينة فقال الاول لان الله عليه مذكور في قوله لا يوصل الى ثبات حق
الدين فاشبهه بغيره ووجه الثاني انها صادرة من الملتزم مع حق الله على ما
العمل بالاصلين المتناهيين واتم في كثير من المسائل والاصل الاخذ بالاحتياط فيها وما روي
عن النبي في قضية عبد بن ربيعة الولد للفراش والحق بنسبه باسوة قوله لذلك
لما دلت فيه بشبهة بعينه ابن ابي حنيفة للفراش ما يخفى سوءه لم المؤمنين ولما روي
بالاحتياط منه لاشك الطار في الفراش ولما روي عنهم في ان يفي حق الله وحق
اجتناب حصول ما روي على كون الولد له منه فانه لا يبعد ولا يورث ميراث الاولاد
فيها الضميمة اذا قلنا بالاحتياط فهو يفر من بالنسبة الى جوبل لعداها فاهلها بالضم
الوجوه الفضا وخبرها ما يضا ومنها خبرها ما يجمع عدم نقض العدة
به من صاحب محل ومن غيره الا في لا نقضا واستنباه صوت الصبي بالجرم او الما القليل
في اصل الوحي ونفي احسان من امرت بالولد من زوجته ونفقا وليفها فانه يلحق به
الولد ولا يثبت احسانه الا ان يتصور علوقها من ماله بخبر طي مثلك ولما روي المطلق
انقضاء العدة واكثر حلفت ويجب عليه لا نفاق ولد التزوج بالعتا والخاصة
في وجه واللفظ في دار الاسلام لواء بالرقية اعلمنا فيه الاصلين المتناهيين على ما
اختلفه بعض الاجتهاد **اعلم** التحليل بانها المقصود وجو المانع محقق في كثير
الاولى اعتقاده بالاصل في الثاني كونه على خلاف الاصل له في كثير من جهات ان
سبب الان البيع الصادر من المهر وشبهه كالاجارة هل هو لا تنافي المقضي في الآية
للمقتضية لصحة التضرع وهو التكليف ولو وجو المانع وهو انفراد عن الولي للمهر

الطلاق

القابلة لو اذن له الولي فعل الاول البطلان بجاء وحل الثاني يقع **اعلم** في
الاحتياط وشرعه لاجل المصالح ودرهم المفسد وقد ظهر اثره في الشك في فعل
من افعال الصلوة وهو في حكم فانه ياتى به والشك في فعل الصلوة وهو في حكم
باتى بها والشك في احدى بطلان في الثانية والثالثة وهو احتياط اذا اصابه
فعل المكون فيه وفي رواية يفي على الاكثر وهو ضد الاحتياط لكنه يجرى
بالتمسك به والشك في عين القابلية يصلي حسن الاحتياط ولو يبرم من شعبان
بتمام احتياط الصلوة على جميع القتلى وذخيرة احتياط عند اشتباه المسلمين
بالكفار وتولدت التزويج بالمسبوبة بالمحرمة في علمه يحسب واصل هذا الاحتياط
في بعضها وعموم قول النبي مع ما يربك الى لا يربك اما إعادة الصلوة لو شك
بعده لا تتقال في ترك او فعل او إعادة الصوم لو شك في نيته او غل او عا في الركعة
لو شك في حقا في القابلية او إعادة الحج لو شك في تمام اركانه بالعادة جميعها
عند زيادة الفقه بعد علمها فلم ينظر فيه بغير حل حقيق ولا بلغنا فيه نقل عن
السلف وان كان متأخرا للاختلاف او لو اوردع يستحق كثير ويمكن ترجيح نفي
وجاهد وان لله حق جهاده وقوله والذين يؤتون ما اتوا وقالوا هم وحده
وقوله مع ما يربك الى لا يربك وقوله من اتقى الشهوات استب له فيه في ذلك
وقوله المعبود الله في كآبة عبد المدين وضاح انك ان تقطر حتى تدرك
الحمة وتأخذ كالحمة المديك وغير ذلك وبطلان ذلك لو شك في كماله بيقين
الطهارة او في دخول الوقت قبل الطهارة او في شغل نفسه بصلوة واجبة ليقين
ولجب الطهارة او في كون الخارج منها او في تعيين المني من صاحب الثوب بالمشرك

فطريق الاختياط لا يحصل بمجرد الفعل في مسائل الاحكام والالتزام في الظواهر بل
يقتضي السبب الحقيقي ثم الفعل لان الفعل مع التبعة المشي لا يمكن ان يكون فعله
وموعدا في ذلك لا لا اختيار طلاق الزوج مع التبعة وقوعه وانما تباها بطلان
جديته لو شك ومن شك بما اذا احرمت بغير اختيار ومن شك في ذلك شيء توصل الى
البين للمعنى ذلك فالاختياطية وقد عتبه بعض العامة ما لم يرد الكثرة الشك فانه يعق
امانة كتحقق كرامة وجمع بين احاديث الرجل والمرأة فالأقرب وجوبه لئلا يتردد الخواص
ومن هذا الباب يجمع بين المذهبين ما يمكن في صحة العبادة والمعاملة **قوله** الفصل
في حق من ترك حكم على ما دلل بالخطوة لا يفسر الى غير هذا لونه الا في موضع منها العتق
في الاشخاص لا في الاشياء لا على ما ذهب اليه من السرية والجمال والحق عن بعض
في الشك على احتمال وعن بعض القصاص في الشك في وجهه وسريته في الصوم الى ذلك انما
ويجوز سريته في الوضوء لا في الغضنة والاستئذان اذا نوى عند غسل الوجه نه بعد
وضوء واحل ويمكن الفرق بين الوضوء وبين الصوم ان بعض الصوم شرطه بعضه
الوضوء فانه لا يرتبط بالقدامات ومن السرية تسميه الاكراه الا ان على قوله
احد شيان التسمية وسريته الظاهر الى غير ذلك وهذا من العريضة الشك في سريته
الكل من غير شك ولو قال ان كانت كرامة مثله الا لا ينفك عن بعض الجاهل في سريته على
قوله الاحكام التابعة لاسمات الاحمال ان تباها بمصالح تمام المشي كالحمل في العلق
على هذه العادة فيسقط عنه وجوبه بقاء والادب للعاقب على ضمه به حيا وكذا لا ينفك
في سريته عنه بقاء حيا فلا يكفي بعضه وكذا في التبعين انما العدة المقدرة المشهورة
او الابد ان كان يعلم عدم فحوقه بعد ذلك فهو كالمخرج ولو ماتت الام بعد فحوقه

محل

بعض وجبت دية لعلنا بوجودنا العاقب الولد بالنكاح فالتام دية الستة اشهر فلا يلحق
الولد التام لغير الذي يمكن ان يعيش به وبها اما الولد لناقص فليحق بالوطي في الزمان لم يكن و
لغيره لا فدية في اثنائه دية لوجع علق وفي وجع مؤنة شجيرة وان نقص عن ستة اشهر فحق
اصلاق ان الولد لا يلحق بابيه اذا نقص عن الستة مقبلا التام وما علق بالعلم ليرث الجدا
ما لم يحرر بعد دخوله المحرم بشرط دخول جميعه والطوف خارج البيت يخرج به جميعه
قوله طرأ بالواقع الشيء وهو مطلقه او بيان لها به وهي ما حق من النسخ هل هو
وضع او بيان **قوله** طرأ بالواقع الشيء وهو مطلقه او بيان لها به وهي ما حق من النسخ هل هو
العين بالعين قد يترجمها بان الزوال العاقل هل هو كالذي لم يزل وكذا الذي لم يعد فان
القال بانها كالذي لم يزل يحصل العتق بقاء لاستمرار الحكم الاول والقال بانها كالذي لم يعد
يقول دفع الحكم الاول بالزوال فلا يرجع حكمه بالعق وقت لو انقطع دم الاستقامة العمل
ولما يعلم هو الميراث لانه لا ينفك عنها بعد الطهارة فلو تركت ودام الانقطاع قضت اصلها كاد
التي تعقبها الانقطاع وان عاد الدم ففي القضا وجان مبدان على ان العاقل كلفه ان
الام لم يزل فهو بمثابة الرضاعة وان كان الذي لم يعد فليحق القضا وهذا ثم اذا دخلت في
زاهلة عن وجوب الطهارة بجامع عليها بانها مكنته باعادة الطهارة فانها يعتقد فسا
صاوتها فلا تكون محبة ولو قيل القليل الزكوة ثم ادناه فاسا المحول وحق قلنا انما
محبة وعاد الى الاسلام فان قلنا ان الزايل اعاد كانه لم يزل حرا وان قلنا كانه
لم يسلم لم يخرج الاول في من لو عاد الملك بعد ذلته الى الملك لم يخرج من الرضوخ
وكذا لو عاد الملك الى الوهية بعد ذلته وقلنا ان التصريح غير مانع ومنه لو زال
المرأة عن المحرم ثم عاد فخطبها قبل الدخول واصدقها عتق ثم حرم في يدها ثم عاد

فهل يرجع الزوج المطلق نصفه لكونه باقية وانما انفقت صفته او لا يرجع ويحيى
لان حق الزوج انما يثبت اذا كان القوم من الالمانية هنا حدثت في يدها ولا يقرب
الرجوع ومنه لو لم يرد ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام فهل يرجع الى السابق ولو جاز
القدم وطلبها ثم تزوجها قبل عليه لفسخ او فسخ الحكم او جاز او لم يرد عليه ثم
ذات الاسباب هل يرجع ولاية القاضي ورجوعه مسلم او فسخ الحكم او جاز او لم يرد عليه
في زمان الرقة او قبله **قاعدا** في جريان الاحكام قبل العلم لان العلم ما خورن
من قاعة جواز العلم قبل الفعل وفردته كثيره كرجوع الموكيل قبل الوكيل ورجوع
المعلم ورجوع السيد عن اذن الامام العبد ولم يعلم حق لوم ورجوع وهيبه
فما يعلم الزوج وصلة الزامة مكشوفة الراس لم يعلم بعقدها وانما جاز رادها فاما بعد
رجوعه ولم يعلم او رجوع المعبود فتقع بها المستحجابا هلا والاحتجانه لا ان هذا كله بل
ميجوز الاحكام قبل العلم لا مستناع التكليف بالحال **قاعدا** الانشا هو القول لا انما
يوجد به مدلوله في نفس الامر فقولنا يوجد به مدلوله احتراز عن الخبر فانه تقرير لا خبر
وقولنا يوجد له المذهب الصلابة لا خبر فلو علم الانشا عن صفته او نافي الصلابة
لم يخرج عن كونها انشا الصلابة لفظه لذلك وانما استمع تأثر الامر خارجي وقولنا
في نفس الامر بالخبر بالعقل المكرر فانه صالح للخبر ومدلوله ظاهر لا ينبغي انشا
لعدم الاجاز في نفس الامر والفرق بينه وبين الخبر من اربعة وجوه **الاول** انشا
سبب المدلوله والخبر ليس سببا **الثاني** الانشا يتبع مدلوله والخبر يتبع مدلوله
والمراد ببقية الخبر انما يتبع لتقريره في زمانه ما شيا كان او حاضرا او مستقبلا لانه
تابع لخبره في وجوه والام بعد ان في الماضي ان الحاضر مقارن فيه وما في الوجوه

فهل

والاستقلال وجوده بعد الخبر كان متبوعا لا تابعا **الثالث** قبول الخبر للصدق بقوله
خبر الانشا **الرابع** ان الخبر يكفي فيه الوضع الاصل والانشا قد يكون متبوعا لغير
اصل الوضع في جميع العقود والايقات وقد يقع انشا بالوضع الاصل في الامر الذي
فانها يشان الطلب بالوضع الاول **قاعدا** الانشا اقسام القسم والامر والمهر في الشرع
والنكاح والعرض والنفاء قبل وهما متفق على كون الانشا في الاسلام واجبا هلا **قاعدا**
جميع العقود فليصح انشا وقيل بغير اعادة بل هي اخبار على الوضع اللغوي و
الشرع قد مدلولها قبل النكاح على بابي استوفى فقد بالمتكلم على الاخبار اولى
من النقل وهو تكلف **قاعدا** الاقرار في موضع يصح لانشا هل يكون انشا
الذي يحل اهل البيت في المطلق على غير السنة يكون بشا هلا ثم يقال له هل خلفت
فلا فانه قد قلتم قد تلحق وفي خبر السكوني عن الصادق في الرجل يقال هل خلفت امرأتك
فيعول انهم قال قد طاعتها وهذا فيه احتمالان يقصد به الانشا وكثير من الاجتهاد
على الاول واخرون قيدوه بقصد الانشا والاجري على الاقرار لان الاقرار والانشا
يقضيان الاقرار والخبر عن ما في الانشا احداث ولان الاقرار يحتمل الصدق والكنية
محملا لانشا وقد قطع بعض اصحابنا بالاحتكام في الرجعة وهما في المعنى فاذي
الزوج قدم قوله ولا يجعل قرا انشا ويقرب منه رجوعه بتساوي فلان فقال انهم
فقبل الزوج حجة كثير من الاصحاب على جسد الانشا وهو محتمل لان يرد جمل انشا
والسر فيه ان الانشا المراد به حل وحرمة تابع لارادة المشرع في الخبر عن الوقوع في
قوة الراعي عنه ومن خبره في المعنى في العقود هو الرضا بالباطن في الانشا وسيله الى
معرفة فاذ حصل بالخبر امكن جمل انشا وفي سنة الطلاق نكتان غير ان احدا

عدم استعمال الصيغة المخصوصة والثانية ان المطلق قد ابرق فيه عدم اعادة الطلاق
لو علم فساد الاول فالخبر بوجوب ما يعلم عدم فعل كماله على انما هو انما كان
وح يقين ان يقال كماله في سبق فهو لا يصح انشا وكل كل قرار سبق منه ولا علم به
وكل قرار سبق من معتقد منه لا يكون انشا وعلى هذا يمكن حمل سنة المطلق على غير
السنة انما ان في هذا افراما للصيغة الشرعية بالكية نعم يمكن نفوذ هذه القاضية في
العقد والبراءة اذا لم يصح لها خصوصية **قوله** الشرط اذا دخل على السبب يمنع تغيير
السبب كمتعلق الظاهر على دخول الدار فانه لو لا التعليق وقع الظاهر في الحال فعند
الحقيقة ويظهر من كلام الشيخ منع سببية السبب لانه داخل على ذات السبب قلنا بل دخل
على حكم السبب هو التغيير فانه وفيه الظاهر في ما لا يمكن ان السبب في غير ما يعتقد
سببا لنقل الملك في حاله وانما اثر المردوم في تأخير حكم السبب هو التزوم ومنها ان
التأثير يؤثر لان الملك انتقل الى المورث والثابت له بالتأثير حق العطف والاعضا وما
واجب ان يؤثر العقد ومنها بطلان تعليق الظاهر والطلاق على النكاح وتعليق العقد
على الملك لان الصيغة المتعلقة سبب لوقوع عقد ^{الملك} المطلق والظاهر عندنا ولا بد من كون
الحال حاله لا يصل الصيغة بحيث يمكن تأخره وقيل النكاح ليس حاله **قوله** للمنفعة
ثلاثة اقسام **الاول** ما يكون مانعا ابتداء واستدامة كالمعصية في السفح كالردة
يمنع صحة النكاح ابتداء ويمنع استدامة اما في حال كتمان الدخول او كون الزوجين
قطرة او بعد نفقة الصالح في غيرها والرضاع كل ذلك لا ينافي وطى الشبهة خلاف ذلك
ان الملك يمنع من العقد ولو لم يمنع النكاح بطله وفي منع الزم من الياسة استدامة
كالاستبراء قوله ان يبرهنها باتمام النكاح وعنه العدة في المعين والمعتون في الرجل ابتداء

شرح

يمنع لزوم العقد وكذا يمنع استدامة النكاح **الثاني** ما يكون مانعا ابتداء واستدامة
كالاحرام يمنع من ابتداء النكاح وطريقه لا يبطل والاستدامة يمنع من ابتداء البتة ولا
يمنع استدامة والفتن من استعمال الماء مانع من ابتداء الصلوة ولا يبطل استدامتها في
الاخير والذين لا يصح ابتداء الوضوء ويمنع الاستدامة كالواضع متعلقا الوضوء فهو
وهن وقدره لا ينافي في ذمة المتألف ولو سئل الذي لم يحكم بالاسلام المسمى في
لو لم يملك حاسباء المسلم لم يخرج عن حكم الاسلام وكذا احاد العدة والنجس في النكاح
وعصفا لا يخرج بوجوبه ان لو كان ابتداء الاستدامة والاستدامة يمنع ملكا الذي يراه
ولو لم يملك الاسلام بل ملك الذي والارث لا يمنع من ابتداء الوضوء وفي منع استدامة
وجه ضعيف فلو سلم بعد الردة بغيره الا هو كالمعصية في السفح والمأخوذ من المؤمن
لا يكره فله في فساد في الكلام ولو سلم لم يكن مانعا فيه لان ذلك لا يكتف عن سبق
الكفر والظهور بمنع التوكيد في النكاح ولو كان له وكره لم يمنع الا انه لا يراه في الامور
شكلا للموكل ولا فرق بين الحاكم وغيره في ان احوال يمنع من عقد النكاح وهذا يمنع حرا
نواب الخلفين من عقد النكاح نظر والامام الاعظم اعوى في عدم المنع لادانته الى بطلان
احكام الارزاق من التهمين والعلة في الجملة شرط في ابتداء الاستدامة ولو جاز في الوضوء
على سائر الواهين خطا لم يثبت له ذلك ولو جاز على مودك السيد فلا فرق له لافق لا
الفاق وقيل ولا للو **الثالث** ما يكون مانعا استدامة ابتداء كاستبراء الرجل
ان امانته يرفع فحان الفاضل على احتمال ابرأه او قد يرد في الاستدامة ممن
قوله من فروع الحيات ان المشقة على الزوال هل حكم الزوال وحكم فقه ينفق
عليه دخول الملكا في حق حبيزة اذا كان مطلقا او مشروطا ولو اريد المطلق انما

الكلالة في الباقي وذكر أقامة محمد على سبيل الحاكم وجوز في المشرق كما في بعض النسخ
في الثمن قبل الخلف وتقدم الغائب مثل ذاب الخطبة ويمكن فيها العن حيث لا يرجع عورها
وكذا لو جعل منها هدية أو عصب تمرد ودينقا وسبنا وانخذ من عصبنا فان ممة الهرة
لمن لا يربطه وبيع الصبا في ما يوجب له قضا من النفس في بيع المرتد خصوصا عن خطه و
ما يباع في اليد العاد قبل الأجل ولم يشترط بيعه وروى عنه كجهر ليقول امانة القلس
كان يكون المليون مقسومة لانه ان كسبه لا يفيق فانه مشرف على الموت وما دعى
دعونه ويعكس فيما لو كان مؤلفه اقل ان كسبه يربط على مؤلفه فهو مشرف على الموت
في من المني على ان ما لم يتم الواجب لا به ولو لم يجز على التوب كل عند شتاء النية
في اجل نه وعمل الشيا بصورة عندا شتاء النية فيها ووجوب اعادة المصلوات
للنفس عندا شتاء النية ووجوب اعادة الكيال والوزن على المباح في المبيع وعلى
الشري في النقص وجوبه لا كاف وكذا في القبط على المور **في** روي عن عبا
عن النبي قال ان الله عز وجل في حق النسيان والنسيان وما استكرهوا عليه وروى
ماجد الدارقطني باسناد حسن وصححه كما في الاستدراك وروى في موضع عن اهل البيت
وفي نسخة لهما ليعمل ولا بد فيه من نقد بر وبعبر عنه بالمقتضى بما حكم او امر او اذن المجمع
على خلاف الاسولين وعن النبي لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فاعوها ولكن
اتمنا دواء مسلم ودية دلالة على انهم جميع القرى من الخلق بالشيء في العتق والار
لما فقه الذم على البيع وقد وقع في الاحكام ارتضاع الحكم كمن سئى صلوة الجمعة او
تكلم في الصلوة فاسيا او جعل المظفر في اليوم المتعين ناسيا او اخذ اقل بعينه لمهارة
صحيحة وروى طهارة الماء فقهه او اكره على اخذ ما لا يفرق وروى فيها ارتضاع الاثم كمن

حي

سئى صلوة الطهارة وروى حجة القبل فاختلافه لا يرتفع الحكم اذ يجب لقضا وانما يقع
للمواظبة والارتم عليه وجوبه لتداركه هناك من امره على كقوله من نام عن
صلوة او فيها فليصلها اذا ذكرها وقد يقع النسيان والخطا في المنهيات عنها الذنبا
وهو ثلاثة اقسام **الاول** ما لا يتعلق بالخير كمن سئى في كل لحاما نجسا او جعل كونه
هنا حراما فشربه وهذا الله يرتفع في حكمه والارتم لان الحد مثلا للرجس وذلك انما يكون
مع الذكر **الثاني** ما يتعلق بالخير كمن اكل ما اوردت شيئا او اخطأ فلم يفرغ هنا
الاثم والمواظبة بالخير وان كان على لقض **الثالث** ما يتعلق بمخالفة الله وحقه
كالانحراف او نسيانا او الاضمار في الصوم المتعين وهذا كالثاني فيهما الكفاية وليد
وربما جعل ههنا ما يخطأ في موضع كوجوب المني على النائم المتأفف والصبي المجنون
وان لم يشقو فيهم تكليفه وقيل الوطى بالشبهة وبين الناس في حديثها فانظر
كالوسلف على انه شئ في وقت معين ففعله جها لادبه والارتم بعد الحذف و
لوعاق القها رجل فعله فلا شكل فخر في حق الظاهر واقتوا الاضمار على
ان لها ما والناسي لا بعد ان في قتل الصيد في الاموال ولا في ترك شي شرا او فعل
من افعال لعبادة المادور بها الاما ذكر من المجهول الاعتقاد والعصر والقام وبعثهم
جعل ما هو من قبيل الاثام في حرمان الاحكام لاحقا بالصيد كحق الشرح وقلم الظفر
وقلع الخيشن الشجر في الحرم وقا لولا بعد للحج في دفع الزكاة لعن ظهر عندا
اوصفه اذا جهل وفي بقا الليل مع المرافعة فظهر خلافه وفي دخول الليل في كذا
ظنه ومن ذل الصلوة خلف من ثبته اهلا فان جبر ذلك ويشكل في الجملة لان
من شرط حتمه الامام فينبغي لطلان لو ظهر عدم الاهلية وكذا في العبد مع الجور

ولو اخطأ جميع صلوات فوقعوا العاشق فلا ذنب له بل العاشق العامة وكثرة وقوعه في
الثامن لندوهما قد اوردت في شهرين وتخلوا عما اذا اخطأ شذوذا عليه فوقعوا
العاشق فان الشكر في منتهى جهلهم في **قوله** الاكراه ليقطعوا الشكر في الوقوع وضع
الاول اسلام بحري والمرة عن ملة ولا لتهمة لا للمعنى **الثاني** الاكراه على القتل
لمرة لا بانه بصورة وظن الله ان لا يجوز الاكراه **الثالث** الاكراه على القتل
الرابع الاكراه على الحد بالنسبة الى العادة والطوف **الخامس** طلاق المظالم
والجوع مع الاشتباه بين الزوجين حيث حكمنا بوجوب الاكراه **السادس** بيع المال
في تحقير المصلحة ولا سبيل **الرابع** فيمن انكوه وصحة فمعتبر مع الاكراه
الثامن احتيا من اسلم على اكثر من الشباب الواجب الامر الى الاكراه عليه **التاسع**
فوق الحد والعصا ولو لم يبالا بالاكراه واختلف في الاكراه على فعل المتأخر في
الصالح على الحد وفي تحقير الاكراه على نال الرجل والاعتراف بصفته لان الاكراه في
والاكراه انما هو على الإلزام وهو منسوق **قوله** لا تكلف على الاكراه لانه وصحي
الناس المرفوع عنه القلم ووجوب قضا الصلوة على النائم والقائه والساهي ما هو عليه
وليس وقوع ذلك هنا والامر بالمعصية من ذلك مع القدرة عليه غالباً وعليه
يخرج عدم صحو الضربة على السامع مع دلالة محققين سنان عن الصادق وكذا
بأن اسباب العقوبات اذا صدرت حال الغفلة الا ما كان من قبل الاتلاف بالغير
او التضييع او إيصال الأضرار والحرم فانه لا خلاف في عدم نوبة الاثم وان وجب العقاب
قوله الامر بالنهي متعلق بما ان يكون معينا او مطلقا والمعين اما ان يتخير
او لا والاول يشترط في الامر الاستيعاب كمن حلف على الصدقة بغير فلا يكفي البصر

في النهي

وفي النهي يكفي لا تها عن البعض فلو حلف على ان لا ياكل غنما او علق الفخار به فلا
يذنب استيعاب في تحقير البحث فلا يخفى البعض لان الماهية المركبة تقدم بعدم جبرها و
قال بعض العامة بحيث في النهي مباشر البعض فلو كل بعض الوصف المحل تركه
حدث لانه اذا اكل منه شيئا فقد خرج عن معنى الوصية لان الحقيقة المركبة تقدم
بعض اجزاها قلنا توجه النهي انما هو على المجموع واقاما لا يتخير في فلا ذنب بين الامر
النهي كالقتل لو حلف على فعله وتركه واما المطلق ففي الامر يخرج عن العمدة يخرج
جزءاً وفي النهي لا يلزم الامتناع عن جميع جزئياته فلو حلف على كل دمان تركه
ولو حلف على تركه لم يلزم الا بترك الجميع لان المطلق في جملته انما هو لكونه للمفدية في
العموم مثل ادراج عندنا **قوله** النهي في العبادات مفيد وان كان بوجه
تأليفها في الماء المصنوع والصالح في المكان المصنوع وفي جزئها مفيد اذ كان في
الماهية الاصل خارج فالبصير المشقة على الربا فسادا لعل المصاديق لا يزال البيع
في وقتنا لا يخرج لان النهي في الاول المنع ماهية البيع وفي الثاني توصف خارج في
ذبح الاضحية والهدى بالتمتع بوجه نظر **قوله** ما يذهب الامر لو رد بعد التحريم
النظر الى المحلولة هل هو مجرد الامانة ام حجب والابرار في شدة تركه ورجوع
المأمور اذا سبق الامام بركن ظاهر الاصحاب وجوبه وكفيل الاسودين لحيمة العفة
في الصلوة قد ورد الامر به مع ان الافعال الكثيرة في الصلوة محرمة والقبلة مكرمة
فيل هذا مع الغلة مستحلب مباح **قوله** في العام واذا من حكم ما يمتنع عن جميع
في العموم حكم جميع كاجمع وجمعا ولجميع ونواحيها المشهورة كالكتم واخواتها و
سائر شائعة اما لجميع ما يقع والجميع على الإطلاق على خلاف في تفسيرها وكذا معصية

وكافة وطاعة وقاطعة ومن الشككية والاستغناء وفي الوصولة خلاص قال فيهم
ما الزمانية للعموم وان كانت في مثل الاما دمت عليه قايما وكذا الصلابة اذا
فعل مستعمل على معنى ما يصح في الشرط والاستغناء وان الفعل بما فعل بها امر
نكت وعق وحيث وابن وكيف واذا الشرطية اذا انفصلت بواحد منها او هما وان
وايان واذا ما اذلتنا باسمها كما قال للمريد وعلى قول مبدوءة بالما حرف ليست بالما
قبل كم الاستغناءية وحكم اسم الجمع كالجمع كالتاس في القوم والرهط والاسماء الموصولة
كالتي والقي اذا كان لغيرها الجنس تنبيهها وجمعها واسما الاشارة للجمع مثل قوله
اولئنا هم القابرون ثم انهم هولاء يقتلون انفسكم وكذا مثل الانا ودرجتي والكي
الاحصيا ولا تقع مع فاعله الاخر وكذا الواقع في سائر الشرطية ليس ولا بعد
قوله ان امره هلك وقال بوجه في البرهان احد للعموم في قوله وان احد من الر
استفاد كذا قبل النكرة في سياق النفي الذي هو الامكان مثل قوله هل فعل كذا
هل يخص منهم من احد قبل اذا كانا كالكلام بالايات والدوام والاستمرار والسجد
او هل بالذاهرين او عوضا وقط في النفي هذا العموم والزمان وهو بين الافادة
مثل واسما القايما بالنسبة للقبيلة مثل دبيعة ومقر الاوس والخرج وغيا
وان كان التسمية لاحيا معين **قوله** اشبه بان العام لا يستلزم الحاضر المعتبر
ويجوز به في الامر والخبر من ثم قالوا اذا وكل في بيع شئ فلا اشعار في المقتضى
معين وانما الجاهل من جهة العرف فان العرف ثمن المثل لا العرف ولا التقصا
واحتسب عليهم بان مطلق الفعل اعم من المدة والمرات ووجوده يستلزم المرة قطعا
لان المرة انا وحدت فظاهر وان وجدت المرات وجدت المرة بالضرورة في الجملة

ان الحقيقة العامة تارة تقع في ترشيحية بالاقل والاكث واليوز والكل وتارة تقع في
ترشيحية متبينة فالعلم الاول مستلزم فيه العام لتاس والقسم الثاني لا يستلزم كالمجولين
وح مسئلة الوكالة يستلزم الامر بالبيع اقل من يمكن هو مطلق الثمن وهو لازم
للمعام يقتضي للفظ ضرورة فاللفظ والطلب بالا لتمام فان قيل الاسلام هذا من قبل
العام بل من قبل الكل كالحجر والاربعين وجو الكل والخبر مستلزم لوجه الخبر فلا يلزم
امر بالخبر ولو لم يلزم الاقل مع الركن لهما ماهية كلية مشتركة بينهما وذلك معنى العموم كقولنا
نصدق بال فانه مشترك بين الاقل والاكث فيكون اعم منهما الحاصل على الاقل اذ هو الاكثر
كالحجر المصون على الانسان والغرس **قوله** فتم بعضنا لاوليائه ترك الاستغناء
سكانة لهما في الختام **الاول** ان يعلم الخلق النسخ على خصوص الوقت فلا يربك
لا يقتضي العموم في كل الاحوال **الثاني** ان يقتضي طريقها استعمالها كقيلها وهو ينقسم
الوجهين مختلف بينهما الحكم فبذل الاطلاق ليجوز عليها منزلة الماخذ الذي اعم تالفا لكون
كلها **الثاني** ان يدل على الوقت باعتباره دخول الوجوه لا باعتبارها وقت
اخر يقتضي الاستمرار على جميع الاقسام التي ينقسم عليها اذ لو كان الحكم خاصا ببعضه يقتضي
كافا للمقتضى لما سئل عن بيع الوطى بالقران يقتضي اذ لم يفسر قالوا نعم قال **الثاني** **الرابع**
ان تكون الوقت المستعمل فيها قد وقعت في الوجوه والسؤال عنها مطلق فلا يلتزم في
العقد الموجود في جميع القضايا على الاحوال كلها ولا يلتزم في إطلاق السؤال وارضا
لحكم من غير تفصيل يقتضي استواء الاحكام في غير المجيبين قالوا العموم لاجل ترك الاستغناء
الفتا على هذا الوجه وهو ان يرد في الدار والاشكال والفرق بين
فان الاستغناء وقتها الاحوال ان الاقل مكان فيه لفظ وحكم من النفي بعد سؤال

عن قضية جمل وقوعها على وجوه متعددة فيرسل الحكم من غير استئصال عن كيفية
القضية كيف وقعت فانه لا يكون شاملا لتلك الوجوه ولو كان تحتها مفعلا
ولم يكن تحتها لشيء البتة البتة وانما هي اعم من الاعيان فمفعولها التي حكاهما العقل ليس فيها
شجر حلة او فعل الذي ترتب الحكم عليه وشيكل ذلك الفعل وقوعه على وجوه متعددة فلا
يؤم له في جميعها فبذلك جعل على صورة منها فمن ترك الاستئصال وقاع من اسلم على كثر
من اربع وخمسة البتة فالنقد قد ذكرنا انها استعملت ان دم المحرم اسود بغيرها فاما
كان ذلك فامسك من الصلوات واذا كان الاخر فاعتلى حصل فلم يستعمل هذا عادة
قبل ذلك لانه لا وجه للتعلم من عدم من الامتناع التميز على العادة ومنه سأل كثير من المجاهدين البتة
هذا الوجه في التقدير والتأخير فحيث لم يخرج ولم يستعمل من العذر ولعل السهو والعمى
ومنه جوابه بغيره للمادة التي سالت عن كثر عن انها بعد موافا ولم يستعمل هذا لانه لا
ومن قولها الاعيان تركها ما عدا اربع مرات في اربع محال فيجعل ان يكون قد وقع في
انقاذ لانه اشتراط فيكون عليه على اربعة مرات وحديث ابي بكر لما ذكره ومثول في القضية
حتى دخل فيه فقال لا يثبت زلزالا ففهموا ولا تعاد فيجعل كون المشرق في كثر عادة
كما جعل الكثرة فيجعل على من لم يكن فلا يثبت في الحد شيئا على جواز المشرق في الصلوات مطلقا
ومنها صلوة البتة على انها شئ ان حملت على غير ذلك فبذلك ان يكون قد وقع في كثر
حتى شاهد كما وضع له ببيت المقدس حتى وصفه ورتبه بعد هذا الاطفال ولو وقع
لاخبرهم به لان فيه ثمة العادة فيكون محرم كما اخبرهم ببيعة بيت المقدس وحمله
بعضهم على ان النجاشي لم يعل عليه لانه كان يكره اياه ولم يصل قوب حلب الصلوة
الشرعية فمن ثم قال لا يصل على الغاية الذي يصل عليه ولان نقول لعل هذا يتصور

فلهذا

للقاضي في المطلق والمقتضى الوجود محل المطلق على المقتضى لان فيه اعمال اليك
وليس منه في كل اربعين شاة صاع قوله في الغنم السائمة الزكاة حتى جعل الاول على
السوم لان محلها هو يوم يخصص العام فلا يكون جامع بين الدالين بهذا رابع
الى ان العام هل يخص بالمفهوم ام لا وكذا ليس منه لا تعقوا رتبة ولا تعقوا رتبة
كافة قضية للمفهوم فهو تخصيص اية ولا دليل عليه بخلاف الزكاة في سياق الامر بها
مطلقة لاجلها وكذا في الذي قاله ان محل المطلق على المقتضى انما هو في الكل كرتبة
لا في لكل كاشفنا به **لو** في بقيد من متضادين فاشافا ونفى المطلق على المقتضى
ان ان يدل دليل على احد البقين كما ورد عن النبي اذا واخى الكلب انا احدكم فابضه
سبعه احدكم من القواب وهذا على ان المحبة وروبا للثا وروى العامة اخبرين بالثا
ورويان ورواويهم فيبقى المطلق على الخلافة لكن رواية او ليجن اشهر فترجى بها
الاختصار **فاما** افعال النبي محمد كما ان اقواله محجة ولو تردد الفعل بين المجاز
الشرعي فله جعل على الجمل لاجل عدم التعرير على الشرعي لانه اجب لثا الشرعيا
وهذا وضع ذلك في موضعها حلية الاستزامة وهي ثابتة من حلة وبعض العامة
دعم انه انا فعلها بها بل وحمل العلم فتوهم انه للجملة ومنها دخوله من ثمة كذا في الحق
ولملا وخروج من ثمة كذا بالعلم والقصر فلهذا لان لانه صادق طريقه اوله سنة
ويظهر القابلية في استقرا به لكل داخل ومنها نزول في الخصبة لما تولى في الشرع بغيره لما
بلغ ذات الحقيقة وذها به طريق في العبد ووجوه بل في العبيد جعل ذلك كل على الشرع
قاعدة ما ضلة ويمكن مشاركة الامام دون غيره فانها تارة على الامام كما كان
نقص الذين عن المولى لكونه اولى بالمؤمنين من انفسهم وهذا حاصل في الامام

والمرحوم عن أهل البيت ان علي الامام ان يفتق عنه ولما اقر النبي اهل بيته على ذلك
قال اقرهم على ما اقرتم الله فبيد ذلك لان الامام وقيل بالمتن لان المعنى الذي جعله
الاجل هو انظار الوحي وهو لا يمكن في حق الامام **مسألة** كل من ظهر فيه عتد
القرية ولم يعلم وجوب اختلاف فيه هل هو على الوجوب في حقنا ام على المناب خلاف
وذلك في وضع هذه المولات في الوضوء والتميم وفي الطهون والسجدة خطية
لجميع وصلواتها وكذا ان العبد وعندنا ما يوجب ذلك حسب ما في الامكان ومنه اليقين
في الخطية وكحل والثناء والمبيت بحد ذاته وكل ذلك مما عتدنا وجوبه **مسألة** لو سئل
الفعل القول كما نقل عنه انما هو بالبيان للامانة وقام مقامه عندنا من الثاني ما في **مسألة**
مقر في النبي نارة بالتبليغ وهو الفتوى في نارة بالامانة وهو جهاد والتصرف في بيت المال
بالفناء كعمل الصالح بين المتأخرين بالبيت الوالدين والاقارب وكل من عرف في العبادة
من باب التبليغ وقدمه في بعض المؤرخين بين العتد والتبليغ تحت قوله من لحي
ادعائته في قول قيل تبليغ واذا فبيد الاجمال لكل حال ان الامام في اولاد هو اختيار
معنى الاحباب وقيل تصرف في الامانة والبيد الاجمال ان الامام وهو قول اكثر ومن
قوله لم يند عتد امرأة ابي سفيان حين قال ان ابا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من ذلك
ما يحبني فقال له احدى لك ولولدك ما يكتفيك بالمعروف قيل انما فبيد والمقامه للسلطان
بذلك الحكم وبغيره وقيل تصرف في الامانة فلا يجوز الاخذ الا بقبضه قس ولا يوجب حله
على الاخذ او لا ان تصرفه بالتبليغ اعطى محل على الخلق من التاديب في قول فلا يثبت
ان الامام في الاجماع قد اشتهر به يعلم من دليل ما راجح لامن هذا الدليل ومنه قوله
حين قيل قبل الله سلب فبيل فتوى فبيد وهو قول ابن الجليل وقيل تصرف في الامانة فبيد

عنه

عليه ان الامام وهو اقرهم هذا لان القضية في بعض المرحومين فبيد حقه فاولاد الاصل في
العتد ان يكون للظاهر لقوله واعلموا انما عتدنا من شئ الا في خروج السيفين بل انما ظاهر
ولان كان يؤدى المرحوم على قول السلب ونزاعه في حقنا نظام المجاهدة ولان وبما
الاجمال في العتد ومن جهاد ولا يصادف الا بشر الا ان ذلك لا يكون عتدا على
الماله على هذه العوارض **مسألة** الاجماع وهو حجة والمعترف قول المعصوم عتدا
وانما يظهر في غاية الاجماع الطائفة مع عدم تميز المعصوم بعين فعله فلو قد عتدنا
واحد والآخر في ذلك فلا حرج بهم ولو كانوا اخرهم في ذلك فليس حرج في الاجماع
وعتد العامة خلاف في اعتبارنا المأذون هل هو يجب ولا يوجب ولا يوجب على ذلك بل
مجلس المتأخرين ما يخرج به عن العادة فعتدا في غير اختيار الحكماء بحجبه ولوانت الاول
لست اسمع الحق وان ندد وكذا السنة في الاجماع ومن الرجحان المسمى بالسكوني ولا
له عتدنا ولا يوجب تبليغ من حصل للمالك عقدا الفصو وسكونه ومن سكونه
على وعلى الشري في هذه النصارا انا حلق الحجاب المرحوم فاسكون فيه موجب للكتابة
كذا سكون المحمول عن المجلس عن الفسخ مع تمكن من الكلام واعتد الشيخ السكوني
من قال رجل هذا النبي وشيخ به ذنبه **مسألة** الشرح معالي المصالح في قولنا في محل
الضرورة او محل الحاجة او محل التهمة او مستغن عنها انما لقيام غيرهما مقامها وانما لعد
طهور اعتبارها فاشترط على الملق في هذه الضرورة لصالح الاجماع وحفظ هذه الدنيا
واموالهم واهلهم واهلهم وابيهم من الامام وكذا في غير هذه القامات التي فيها
والوصي وانما هو الوقت والساعي لغير العتد على الفاسق فيها وكذا في الشهاق
والرؤية لان الضرورة يدعو الى حفظ الشرح وصونه عن الكذب وكلام وضعه بشر

العدالة حتى يعتري في نفس الامر وفي الطلاق وجه انه يكفي بالظاهر ان يقع وغالباً في
العموم واهل البوادي القريب فشرط العدالة لنقص المهر وجوباً حتى لا يجرى
الغيبيل ودوام العدالة شرطاً للمنفعة المفقودة لانما يحتاجون الى عدم الاعتناء على جودها
وانما يتم بالعدالة وانما هو في محل الحاجة فكذلك لا يلزم في الولاية على الولد و
للموذن لاحتمال احوال الاحرار على قوله في الاوقات وامام الجماعة ابلغ لقوله الآية
ثمنا واماماً هو في محل الغيبة فكذلك الولاية في عقد النكاح لان طبع الولي يرد عن
الجماعة والمقصر في حق الولي عيب الانه لا كان بعض العاقل لا يبالى بذلك جعلت
العدالة من المكالات اذ يعقل عندنا النكاح الفاسق من الاولياء وفيه ثلاث اشياء
اشق عشرتها وموت الولاية بغير التوثيق لان ذم شققة القريب بغيره على اعتبارها في
في ذلك ولكن مع العدالة لا يكون ابلغ فذلك لا كانت العدالة هنا بغير اعتبارها
وانما المستغنى عنه لعدم ظهور اعتبار الحاجة اليه فكذلك لا يلزم في فضيلة المهر حفظ
النفس في المال عن الاكل في ولا يقر بما يقتر ومن اعتبر عدالة المقر في المرض فلا مال
صادق في قوة ملكه لغيره فصادق الاضرار كاشهادة التي يجرى فيها العدالة في حق العسر وقوامها
للمستغنى عنه لقيام غيره مقامه التوكيل والاباحة اذا صدر من المالك فانه يجوز توكيل
الفاسق والى اعدائه وثيق به اذ طبع المالك يرد عن اذامه فكيف ظنه في مؤلفها
فلو كان المالك سفيهاً فامر النظر في حوزة المقرن وان كان المودع غير المالك لانه يجرى
اعتبر في المودع العدالة لوجوب الاحتياط عليه في مال المودع بالوازع كذا الشرع و
كذلك التوكيل فيها يحتاج الى امانة كاسان السلع والمقرن فيها امانة في حوزة المقرن
فلا **قاعدة** على العسر في الدنيا خطه مع نفع الاصحاب يجوز الاعتناء على القرين

في مواضع وهذه مأخوذة من افادة غير المتخلف بقرارين العلم العاصم القربة او على ارباب الخار
ولكن معظم هذه المواضع فيها الخيالات غير القبول من المباني في الحلية ونحو الباب والوثق و
جواز اكل الضيف بتقدير الطعام من خيرات ذن والدقون في الهدية من حفظ الشهادة
بالاعتناء عند صيرورة على يوج والعري في الحنونة وشبهه **قاعدة** على الصريح انما خطا
مع نفع الاصحاب بل حال ذنبت واصطبار مع ان ذنبت مشروط بان بالفضل فكيف اعتبر
الفضل هنا ولم يعتبر في النعماء وقد جرى الشيخ مباشرة لمخلو والحرمان على ان عهده على خطا
وبعضه على انه لو تقي الكلام في اطلاق الاطلاق في العمود لطلبه وبقية على ذلك في غير
الصاهرة بوليها من عفا او شبهة او بآداب ذكره المحقق بعد في اعتبار هذه واعتبر بعض
الاصحاب في اننا محسناً او غير محسن **قاعدة** كل ما كان هذا دليل على وجوبه في معين
في الماهية الكثيرة اتبع ولو قلنا ان الطلاق لا ينافي المخرج للعين كوجوبه في الزكاة عند
المخرج وكالباع بغير المثل فكذا انما للبلد ويقرب من هذه القاعدة ان الزكاة في المثل وان في
لوازم كالتوكيل في المقترنة التي لا يسطرها اليد الواحدة فيوكل في الزكاة يمكن له و
وكالاذن في اذ الذين فان من لوازمه اثباته **قاعدة** النوى في غير اعيادها فلا يقتضي
الفساد بان يكون النوى عن الشيء احبته او لوصفه الا ان لم يزل جميع المودة والمهر في حكم
المهرات والمثاني كبيع للملازمة والمنايا والمصاهرة والربا ونكاح الشغار ومنه عدم
جواز فسخ النكاح بغيره كفاطع الطريق والابن عن مولاه لان تزويج السفرة عليه
لوصفه الذي يشاء لاجله حتى باحة الترخيل بالمعصية شبهه من دحض السفرة اعادته
على عصبانه فان قلت ذبح الغاصب للشاة من غيرها لوصف لازم وهو كونها ملك الغير
مع وقوع الذكاة عليها قلت الوصف لا يلزم هنا خارج عن النسخ اذ لا يلزم هنا

لان الله وحده على غير محادى المعاملات والشركاء في عبادة ذاك اعتق جميعاً منهم بقوله
الربك بغير واسطة قاله بعض الاصحاب فيجعل كل شخص لو استأجر واسطة لفتك قد
فتلت في كيفية النعمان الوجهان وكذا لو اذبحوا ذواهم بجماعة واحداً من اجتماعهم
فالمعدود فمات او جرحوا والمشهور بان الاصحاب بالتساوي هنا ولا اعتبار بعدد
الضربات والجرحات ويمكن الفرق بان السباط مضيق باعتبار وقوعها على الرأس
والجرحات غير مضبوطة لانها ذات عود ونكابة في الماكن لا يعلل قدره قلت الفرق
ضعيف اذا سبوا بغيره على اعتبار تأني في النكابة باعتبار قوة وقوعها على الرأس
وتأثير الألم والفصل عنها فاذن لا فرق **الفصل الثاني** وفي مقاصد **الموقف**
الاول في العبادات وفيه مردان **المردان الاول** في العبادة بقواعدها واعلم
كالحكم شرعي العرض لا يضمن الاخرة اما لم يرفع او دفعه من حيث عبادة او كفارة
ثم العبادة ينظمها على المباح فيوصف العبادة بالوجوب والتحرية والاستقبال والكثرة
كالصلوة المستمرة الى الوجبة والمستحبة والمحرمة والمكروهة فالاوليان ظاهران والثاني
الثالثة فكصلوة كالحائض واما الرابعة فكالصلوة في الزمان المكروهة وكذا الصوم في
الاربع كرمضان وشعبان مثلاً والعيد والمناسبات سفر ثم ان الحب بين العبادة
والكفارة المرمم المطلق فكلاهما لا ينعكس وما ورد من ان الصلوات بخير كفارة
لما يمتنع وان غسل الجمعة كفارة من محبة وان حج واعتمر بغير ان الذنوب وان العمر
كفارة لكل ذنب لا ياتي ذلك فان الصوم والحج يقعان من لا ذنب له كالمعصوم بالانحلال
خروج جميع الاغلب والتمية محارضية التي بما يتعقب فان كثرة الذنوب يستتبع
التفضل لعدم الموازنة بالذنوب وهذا هو **الموقف الثاني** وفيه فصول **الفصل الثاني**

الاول

الاول في عبادة الغيبة ودراسة الكتاب والسنة اذ الكتاب فقوله وما احقر الا
لبيد والنفق فخصم من له الدين اي وامرهم الكتاب بان ما فيه الا لاجل ان يبعدوا الله
على هذا الصفة فيجب علينا ذلك لقوله وذاك الدين القيم وقوله وما الاحد علماً من
تجربتي لا يتغاضى به الا على ما يوقى مال الا الشفا وحيه ربه اذ هو مستحق على الا
المفضل وكلاهما يعطيان ان ذلك معتبر في العبادة لانه ممدوح فاعل عليه واما
فقوله عن لبيد القدوس من علم على ان لا يشرك فيه غيره فيكون لشريكه **الموقف الثاني**
معنى الاسلام هو العمل بالطاعة خالصة لله وحده وهذا غاية بات ثمان **الاول** الربا ولا يشترط
انه يخل بالاخلاص فيحقق الربا بقصد مدح المرفى والاستفاعة او دفعه من غير فان
قلت فانقول في العبادة المشوبة بالنية قلت اصل العبادة وانما على وجه الاخلاص
وما خلاها نية فان له اعتبارين بالنظر الى صله وهو قربة وبالنظر الى ما طرأ من
استدفاع الغيب وهو لازم لانك فلا تقبل في اعتباره اذ لو فرض حداثة صلوة
نية فانها من باب الربا **الثاني** قصد الثواب والتخلص من العقاب وقصد هاهنا
الثالث فعلها شكر النعم الله واستقبال النعم **الرابع** فعلها حب الله **الخامس**
فعلها حب الله **السادس** فعلها تعظيماً لله ومهابته والقياد واجابة **السابعة**
فعلها موافقة لارادته وطاعة لاربع **الثامنة** فعلها اكون اهل للعبادة وهذا
الغاية لجميع على كون العبادة تقع بها معتبرة وهي كل امر متعلق بالاخلاص واليه اشار الى
لحق امير المؤمنين في قوله ما عبادك طاعة في جنتك ولا خوف من نارك ولكن طاعة
اهل الاحبار خبيد تلك واما غاية الثواب والعقاب فقد قلنا لا ينبغي ان يكون العباد
لا يفسد بها وكذا ينبغي ان يكون غلبته لهما والشكر وما في القابات الظاهر ان هذه

مجرى لأن الغرض بها الله في محله ولا يفلح كون تلك الغايات باعثة على العبادة اعتقاد
والوجوه والشكر والحمد لأن الكتاب السنة مشتملة على الرغبات من أحد وجهين والتعريفات
والتم والابتهاد بالعقوبات وعلى الرغبات من المباح والشأن في العاجل والنجاة ونفعها
في الآجل دائما هيما. فخر من مقتضى قدحها في الخير عن المنهج استقام من الله في حوله
اعماله الله كانت تراه فان لم تكن تراه فانه يراه فانه اذا عمل الى رتبة استعمل على هيما ولتعظيم
والمهابة وعن غير المؤمنين وقد قاله ذلك ليعلم في بالذات الى العجبة المكشوفة والعيان المهيبة
السائلة واللام المكشورة هل ذات ذلك بالعباد المؤمنين فقالوا بعبادته الا في رتبة
وكيف تراه فقال لا تدركه العيون بمشاهدة العيان ولكن بالله ذلك القلوب بمقتضى الايمان
قريب من الاشياء غير ما ليس بعيد منها غير ما بين منكم بالارادة من بل لا يهتد صانع
لا يحسن لطيف لا يوصف بصفات بعيد لا يوصف بصفات بعيد لا يوصف بصفات بعيد لا يوصف بصفات بعيد
لا يوصف بالارادة بعقول الوجوه لتعظيمه وكل العالوبين مخاطبه وقال شفي هذا الكلام
الشريف على صفات مجلاله والاركان التي عليها هذا علم الكلام وافاد ان العبادة تارة
لارادة وتفسير معنى الفروية وافاد الاشارة الى ان هذا التكليم بالعبادة من وان لم يكن
تمام العبادية ولكن لا يتخذ منه **الغاية الثالثة** لما كان الركن الاخير في السنة هو الايمان
وكان انضمام تلك الارادة خيرا في حقه فليطبق ان يذكر صفاته في **الاول**
ما يكون منافية له كعلمه اولا ويوصف بسبب العبادة بالجلال بمعنى استقامته والجلال
وهو المصحح من غير ما معنى سقوطه التعبد به وان خلاص من العقاب لا يهتد به لا يقع محرم
ولم اعلم فيه خلاص الا من السبيل الامم المرتفع فان ظاهره الحكم بالاجل في العبادة
المنشورة **الثاني** ما يكون من الغايات لانها الفعل كتم التبريد والتقصيف

الى رتبة القرية وفيه وجهان فيظن ان العلم بتحقيق معنى الاخلاص فلا يكون الفعل محمدا
لان الله حاصل لا غاية فبذلك كصديق كما هو في ذلك فاما في هذه الوجه فظاهر اكثر
الاصحاح الاول في الاشياء ولا يلزم من حصوله في حصوله وجهان لان يقال ان كان **عليا**
الاصلي هو القرية ثم لم يزل التبريد عند الانتقال في الفعل لم يقتر وان كان الباعث للاصلي
هو التبريد فلهذا اراهم القرية لم يزل وكذا اذا كان الباعث مجموع الامر من لانه لا رتبة
ذلك ايضا فذا كانا فانه خيرا ومن هذا الباب مضمون في القرية في السوم فتم
ملائمة التبريد الى القرية في الطول والسعي والوقوف بالشر من **الثاني** فتم ما
نور بهما في ولا الادم كالوضع اراة دخول السوق مع رتبة التقرب في الطهارة لاداء
الاكل ولم يزل لان الكون على طهارة في هذه الاشياء فانه لو ادا الكون على طهارة
كان موكدا خيرا من هذا الاشياء وان لم يتكسب لها الطهارة بمقتضى صيانتها الا انها
داخلة فيها فيقتضي فتم في هذه القصة وجهان مرتبان على القسم الثاني واول
البيان لان ذلك تشاغلها يحتاج اليه بالاجتهاد اليه **الغاية الرابعة** يجب ان
الشر من الشخصات الفعل من غير فيجزيه جنس الفعل ثم فصوله ونحوه الميزة التي لا
يتشارك فيها غير كالوجوب والنداء والرفع والاستباحة في الطهارة حيث يمكن او
الاستباحة وحدها حيث لا يمكن فلو لم يزل الواجب التائب في فعله فذلك ان يوصى
بالاستباحة وكيفية بطلانها في الوجهين ويجعل الاجل لانه رتبة الوجوب هو القصور
فانقضية النداء وتقول فبما لا بد فان غاية لهما في دفع كحدث وضاعة على الجمعية
الانقضية فيكون التبريد الى التقرب ومن هذا الباب لوجوه في المساواة على المحنة في
والذي في هذا الجمع من يجب عليه لصلوة ومن لا يجب ولو اصر على الوجوب باجرا

في الوضوءين ويجوز اجتماع نية الندب مع الوجبة موضع نية الصلوة فانما يشترط على
الواجب منها والسقط ولا يجزئ التبرع بنية السقط منه ولا إلى نية الفعل الواجب
لوجوبه والندب لندبه وإذا كان ذلك هو المقصود لأن الندب في حكم التابع للوجبة
ونية المتابع تفي عن نية التابع ومنها إذا صلى الفريضة في جماعة فانما يفي بالوجوب
في الصلوة من حيث هي صلوة ونوى لندبه الصلوة من حيث جماعة سواء كان اماما او
مؤتيا وان كان قلا خلت في سحابة لنية الامام للامامة ومنها اذا اراد ان يكون في
الركوع مع الامام فكبر بالركوع والارحام فقد حكم الشيخ بالايصال وهو مروي
المقالة الخامسة في واجبة اسباب الوجوب في مادة واحدة كالوقوف في الصلوة اليومية
وقفا بالانفراد وكذا لو نذر الصلوة الواجب والحج الواجب واستوفى الصلوة الواجبة
عن الخرافة صلى عن ابيه بالحق في كل هذه الصور يكفي نية الوجوب والايصال تعرض
للمتوضعات لان الغرض ابراز الفعل على وجهه وقد حصل ولا حاجة الى ان ينوي النية
لوجوبه على وجهه يعني المنيب فان الوجوب عليه كما هو الوجوب لمن المنيب
مصلحة له ولو اشتمل النذر على هيئة ذليلة فان كانت ذمما كالوقوف في الصلوة في الزمان
وقفا او اداء الزكاة عند راس محول وقفا شهر رمضان في رجل عكران يجب ان
نية تعينه في ذلك الزمان لانه امر يجب السبيل الاول والاخر علم الوجوب
لان الوجوب الاصل صار متضمنا بذلك المشيئة الزمان فنية منبهة عليه لان
كانت هيئة ذليلة كالوقوف في سورة معينة ففي التبرع لها وجهان والاقرب
عدم الوجوب ولو نذر قراءة القرآن في صوم فها امران متغايران يجب ان يفرق كل
منها نية **المقالة السادسة** في الاصل ان كل امر واجب والندب لا يجزئ عن واجب

لتأخره عن واجب وقد يظن هذا الاصل في موضع منها اجرا الوجوب عن الندب في
صلوة الاحتياط الذي يظهر لفتاها وكذا الوضوء يوم اية القنطرة عن رخصتها
فبين ان كان قد صام فانما يفي بذلك بنية الندب وانما اجرا الندب عن الوجوب
ففي موضع منها صوم يوم الشك ومنها صدقة الحاج بالتمهيد ايام الاشتباه بالاقبال
ظهر ان عليه واجبا في ظاهر الاجل عنه اذ كان من جنس المنيب كما يجزئ الصوم
عن رمضان لو ظهر له منه ومنها الوضوء للحائض ولو بان انه حدث فنية الوجوبان و
الاجل اقوى منها لو جلس للاستبراء فلما تم بين ان نية سجد في الاقرب قيامها
مقام جلسة التعاليم المحض ولا يجب الجلوس قبله ومنها هذه الجلسة لو لم يقبلها
الجلسة سنة سهوا او في ما وكانت بعد التشهد فان الظاهر اجابته عن حب التشهد
وحسن الصلوة لسبق نية الصلوة المشتملة عليها فخطا ومن نوى الاحتياط بالندب
فظهر له ان نية النية هتافا شمل على الواجب في نفس الامر ولو جلس بنية التشهد
ثم ذكر نية سجدة اجزأت هذا لاجب عن حب جلسة الفصل فطعا لان التغيرها في
المقصد الى تعيين الواجب بالوجوب والندب ومنها لو اغفل الحائض في هذا الاقرب
فصلها في الثانية بنية الاستبراء وفيه وجهان من حيث مخالفة الوضوء ومن حيث
نية الوضوء عليها ومنها لو نوى الفريضة فطن انه في نافذة فاقبالا فاضل ناويا للتأكد
او بعضها فان الصحيح الاجل للرواية وهل وضعا في المكان كرى ما لوطن انه سلم
ففي رواية اخرى ثم ذكره في الاصل الاقرب عن صاحب الامر عجل الله الامل
عن الفريضة الاولى والسر من ان جهة التحريم بالثانية موقوف على التحريم من التبرع
في موضع او يخرج منها ولم يحصل في التبرع بحري الا ذكر المطلق التي لا تقل

فقد في شهر رمضان فسادا وهذا قد نفي الاصحى على ان يعلم بتقدم على شهر رمضان
ولوا وجب الاجتهاد هنا فسادا من غير اجتهاد فسادا في فنية الوحيان ومنها الوصام من
عليه كفارة مرتبة قبل جله بغيره فسادا في فنية ومنها اذا شئت في دخول شؤل فاحرم
بالجهد او بغيره فسادا في دخول شؤل ومنها اذا اصرم بالعمدة المرفوعة ناسيا للظلال من
الاعضاء بالبحر واحرم شج الفتنه ناسيا للاصل من العمدة فسادا في الخلط **الفصل الثاني**
في نية النية في جميع العبادات اذا امكن فعلها على وجهين الا انظر للمعرف في الوجوه معرفة
الله فانه عبادة ولا يعتبر فيه النية لعدم تحصيل المعرفة قبله والا اذ اذرة الطاعة
اعتقبت النية فانه عبادة ولا يحتاج الى نية. والاولى لا يمكن فيها الخلل في
الوجه كونه الودية وقضا الدين لا يحتاج الى نية وان احتاج في استحقاق الثواب
الى قصد التقرب الى الله **الفصل التاسع** للنية غاياتان احدهما التقرب والثانية
استحقاق الثواب ان كان الفعل واجبا فانه يستحق المكلف بالفعل بخلاف من كان
والعقاب بالثواب القدر لا يستحق فاما هذه غايات ثالثة **فيتم الوحي** في
احد ما الغرض الا هم برونه الى الوجه كجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
وقضا الدين وشكر النعم وندد الودية وهذا القسم يكون مجرد فعل عن اخلاص
من تبة الذم والعقاب ولا يستتبع الثواب الا اذا اراد به التقرب الى الله **والثاني**
ما الغرض الا هم منه تكميل النفس في ارتفاع الدرجة في المعرفة والاقبال على الله تعالى
الوجه من الله وتوابع من المنافع الدينية والاخرى كالعلم في الدنيا والآخرة
في الآخرة وهذا القسم لا يقع بغير نية في الشريعة الا بنية المعرفة **الثاني** يجب ترك
الجهادات ويبقى ترك المنكر وهات مع ذلك لا يجب فيه النية بمعنى ان لا يستحق

صلى

حاصل يدونها وان كان استحقاق الثواب بالترك يوفى فعلى نية القربة وهذه القربة
يمكن استناد عدم وجوب نية فيها الى كونها لا تقع الا على وجه واحد فان القربة لا تقع
فيه ويمكن استناد عدم الوجوب الى كون الغرض الا هم بها هجران هذه الاشياء ليست
بواسطتها لعل الصالح ومن هذا الباب لا يقال ان نية ترك النية كمثل النية من النية
والنية فانه لا كان الغرض بها هجران النية واما غايتها جرت مجرى ترك النية **الفصل الثالث**
النية في حصول النية فانه تكون لغير العبادات عن غير العبادات كالوضوء والغسل فانه لا يقع
كأنها عبادة يقع عادة كالنظف والبرق والتأدي وتارة لتبذير اوقات العبادات كالقرب
عن الغل والاداء عن القضاء والقربة عن الدنيا. ولا تجعل النية بحاصل القربة من قبل
استيذان العبادات عن العادة لان الزيادة المقصود في العبادات يخرجها عن حقيقة العبادات
فهو كالعمل المعتاد لا يلهي من استيعاب الميزات في النية وان كررت تحصيل الغرض منها
النية كلما يقع في عبادة لا يخرج عن الشبهة وتجزئة. والاولى المانع
من قبل الشروط وقد اختلفت في نية هي من قبل الشروط باعتبار تعدد العمل في العبادات
ومعاجلتها جميع الصلوة مثلا وهذا هو حقيقة الشرط ومقابل الجزع وهو ما يقادرن
العبادة او ما لا يربها جميع ويحتمل الفرق بين نية الصوم وبقاء العبادات فيحصل
في الصوم وكناف في العبادات لان تقدم نية الصوم على وجه لا يشبه بالمقارنة
فتم لو قد نية الصوم فانه جاز على الاتصاف وانتهى فيها الخلاف وربما قيل ان جعلنا اسم
العبادة ينطلق عليها من حين النية فيكون على الاطلاق والافق في نية وقيل لا يقال
اعتبرت النية في صحة في ذلك في الصلوة وكذا اعتبرت في استحقاق الثواب في ترك
من كالمعاد والكن عن المعاصي فعل المباح او تركه او قصد به وجه راجح شرعا

ولا ثمرة مهمة في تحقيق هذا فان الاجتماع على ابن النية معتبر في العبادة ومقارنه لها غالبا
وان فوتهما لم يخل بعضها فيبقى المزارع في مجرد التسمية وان كان قد يترتب على ذلك احكام نادر
ذكرناها في الذكرى كحصة صلوة من تقدمت نية على وقت ونية وضوء المنوي الوضوء
فان قلت ما تقول في التيمم فانه غير متبادر فم افقر الى النية المبررة قلت ليس التيمم بين
العبادة والعبادة ما يتحقق شرعية النية لا جعلها بل الركن الاعظم منها التقرب فلا بد من
قصد في التيمم كقولهم ان التيمم فيه بالنية الى التيمم والنقل والبدل عن الاصغر
والأكبر **الثالث عشر** قضية الاصل وجوب استغناء النية فلا بد من وجوب
من اجزاء العبادات لقيام دليل الكفاية في الفعل فانما عبادة الله ولكن بالاعتقاد والذوق
العبادة الجيدة المسافة او غير في القرينة المسافة الكفاية لا استلزام الحكم في تيمم يبد
العم كل ما ذكر ومنهم من يفرع بعدم الاتيان بالمناقب في بناء في رسالة في فاته
ذكر في رسالة الشيخ هكذا واستدل بها حكايا فضلا وخرجا على عدم وجوب وقفة دقيقة
كلما ثبت يربط بالامر العادي هو ما ذكر من عدم الاتيان بالمناقب والادلة الدقيقة هي
ان المكن حال بقاء هل هو مقدر الى المؤثرات لا فعل الثاني وهو وان المكن في
بالامر العادي لا الضمان الى المؤثر حتى يكون وجودها على الاول من المؤثر حتى
وهو مجرد بالعمر هنا فونون القطع فان كان المنوي احوالما في نفسها اجماعا لان
حلاله معلومة ولا بد لا يطل بفعل النفس فان لا يطل بنية القطع اخرى وان كان
صوما فنية وجمان من تغليب شبه الفعل وشبه الترتيب وان كان صلوة
فويحجان مرتان واولى لا يطلان لانها افعال مختلفة وكان من حقها استغناء بالنية
فما في كل من منها فلا اقل من الاستغناء الحكم في ظاهر النية القطع يتألف لا يتجلى

الحكمي وجب علم التام النظم الى قوله في تحريمها التيمم في تحصيلها التسليم ومقتضاها
الحكمي وان الصلوة عبادة واحدة وكما في منها العبادة في انما هو بالنظر الى المجموع فانه
متحقق اقتادها بالتيكبر عبد النية لم يؤثر الغض في اللاحقة لذلك لانها لم يصاد ما يجب
النية فلا اتمام الوضوء والعسل فان نية القطع يطل بالنسبة الى ما مضى لا الى ما مضى في النية
مقتضا وخمسة الضل فيم لو خرج الموضوع عن المولات ان ذلك لا باعتبار فوته بل
لا باعتبار تأخر النية في الماضي **الرابع عشر** الفرق بين قطع العبادة فيه كحان
مبنيان على تأخر نية تخرج او نية فعل الثاني واولى البصيرة لان المسافة غير متحققة
بالنظر الى كون الفرد ليس على طرف التقيد بالنسبة الى النية للخص في العبادة والوضوء
انما هو لان اقل احوال الاستغناء يحكمي بغيره بالبقاء على معنى الثالث يتألف من
نية فعل الثاني في كونه تخرج من العبادة يؤثر حيث يؤثر وتبقى حيث تبقى التام
فونون في اصنام الاطوار في كونه القطع ويقوى علم تأخر النية في الصوم ان الصوم
لا يطل حقيقة بنفس فعل الثاني فلهذا وجبت لكفارة الوافر ثانيا فلان لا يطل بنية
اولى فان منع وجوب لكفارة الثانية قلنا ان تستدل بان نية الثاني لو اطلت الصلوة
لما وجبت كفارة اصلا لان الاكل والجماع مثلا مسبوقان بنية هاهنا فاذ افعل النية
صادرة صوما فاسا فلا يتحقق بكفارة والجماع على خلاف الا انه يطل الشئ في
الصالح على وجوب قول شيخنا الامام غير الدين بان للمبررة من ان نية الثانية في اصوم
الكفارة فان سباق هذا القول فيتحقق ان نية الثاني او نية تخرج بوجوب الكفارة
الاجمدها او بشرط اتمام الثاني اليها ان الله يلين من الاول ان كتاب وجوب كفارة
الاجماع احد بها على نية ولا يخرج على غيره ولم يقل احد من العلماء **الخامس عشر** يمكن

وفيه الشانين الى من دعي اليه احد هاتفت يتصور ذلك في بن سبيل الى يوه الا
شاة وشبهه اما الايمان في الحق عن الكفارة ففي خلاف مشهور ولا قرب النعم
سوا اخذت الكفارة حبسا او مختلفا واما الايمان في تلك فقد صرح الاصحاب
حيث يكون المكافئ مخاطبا باحد هاتكج والعبرة ولولم يجب عليه احدى هاتكج
صالح في وجبت العرة وان صلي بها كاشه في وجبت العرة والطلان لعدم
الذي هو دكن في النية **العشرون** دوى عن النبي ان نية المؤمن خير من عمله
وباروى نية الكافر من عمله فورد سنن احمد والترمذي ان افضل العباد في
احمرها ولا يبدل العلة احمر من النية فكيف يكون مفضلا وروى عن المؤمن اذا
عبس كسبت بوحدة واذا هابا كسبت عشر وهذا صريح وان العمل افضل من النية
السؤال الثاني انه دوى ان النية المحرمة لا عقاب فيها فكيف يكون شر من العمل
باجوبة **الاول** ان النية يمكن فيها الاقدام بخلاف العمل فانه يتعطل عنه المكافئ
فاذا نسبت هذه النية الى العمل المنقطع كانت خيرا من وكذا نقول في نية الكافر
الثاني ان النية لا يكاد يخلها الرضا ولا العجز لاننا نكلم على نية والنية العجز
بخلاف العمل فانه يعرضه خيانتا ويرد على هذا ان العمل وان كان معر ضلها الا ان المؤمن
به العمل كما في عينا والالم يقع بقبول **الثالث** ان المؤمن يراى به بخاص الى المؤمن
المعز بباشرة اهل الخلا في فان غالب قاه جارية على الحقيقة وملازمة لها ان
وهذه الرضا للطفولة فنية منها ما يقطع فيه بالثواب كالبكاء الطوبى ومنها ما
لا ثواب فيه ولا عقاب كالباقي واما نية فانها مخالفة عن التيقية وهو وان ظهر
موافقهم بان كانه ونطق بها لسانه الا انه غير معتقد لها بخلافه بل بانها وانما

فلهذا

واللهذا الرضا. فبقولنا في عبد الله الصادق وقد استد الجوع والشاخي على العز
ومع غير الامام العادل ان الله يحسن الناس على نياتهم يوم القيمة وروى عن جوعا عن
النبي قال شيئا وهذا الثالث من السوابع **الرابع** ما قاله بعض العلماء ان خاد
المؤمن في نية انما هو بنية انه لو عاش ابل لا طاع الله ابل وخالو والكافر في الثاني
انما هو بنية انه لو بقي ابل لكفر به **الخامس** ما حكاه المرتضى ان المراد ان نية المؤمن
يعبر عن خير من عمل بغير نية واجاب عنه ان الفعل يتقبل بغير المشاركة والعمل بغير نية
الاخرى فكيف يكون داخل في ما يتقبل ولهذا لا يقال ان العمل من العمل الثاني
انه عام مخصوص ومطلق مقيد اي نية بعض الاعمال الكبار كنية لجهاد خرم بعض الاعمال
المحلية كنية لوجوه او قرابة اما في تلك النية من فعل النفس للشفقة الشاة والمؤمن
للمع والتم الذي لا يؤذيه تلك الافعال عساه فالمرتضى قال في ذلك بل لا يلزم ان نية
النية لا يجوز ان يادى ويبدل ثواب بعض الاعمال التي اجاب ان خلاف ظاهره ان فيه
ادخال زيادة لبيتة الماهر لشيء المصير الى خلاف الظاهر فتجان عند وجوه لا يصرح
الي وهو ما حاصله هو معارضة لخير من السالفين فخير ذلك جميعا بين هذا الخبر وبين
السادس للمرتضى ان النية لا يراد بها التي مع العمل والمفضل عليه هو العمل بخلاف النية
وهذا محبوب ودر عليه ليقض السالفة انه قد ذكره كاحكامنا **الثامن** لما ان لفظ
خير لبيتة التي بمعنى فعل المتقبل بالتي هو وجوه ما فيه منفعة ويكون معنى الكلام
ان نية المؤمن من عمل الخير من اعمال الحق لا يقبل بعقد لان النية لا يخلها الخير والشر كما
يدخل في الاعمال وكل من بعض الزوار استهان به لانه لا يراد به شيء من الاعمال
التاسع لما ان لفظ الفعل المتقبل قد يكون محروجا عن الترجيح كما في قوله ومن كان

في هذا المعنى فنفى الخلة التي داخل سبيلها وقول المتيقن في العبد بعدد ما جاءه لا سيما في
لائت اسود في حق من الظلم قال ابن حزم لا بد ان اسود من حلة الظلم كما حرق من حلة الجور والدم
من لثام فيكون الكلام قد تم عند قوله لائت اسود ومنه قول الاخوين وبعض من العلماء يد
كانت شهاب بله الليل داح عساكنه وقول الاموي في قوله في ليا من بعض من لثام
الاموي الى بعض من حلة اختفى اباض ومن قريها فان قلت فعقبته هذا الكلام ان يكون
في قوة قول النبي من حلة على النية من هذا القلوب فكيف يكون كلامه انه يعقب بالعباد
قلت حازان لثام في كلامه حازان لثام في كلامه او يكون الخطا في العمل عليه **عشر** ما
اجاب به ابن حزم وهو ان المؤمن يتوكل لا سيما من ابو بكر كالمسلم والصوم
والله يعجز عنه او عن بعضها فيومر على ذلك لانه معقود النية عليه **الحاشية**
حيوب العمل الى ان النية تترك عليه الا الله وعمل الله افضل من العمل الظاهر **الحاشية**
عشر ان وجه تفصيل النية على العمل بها يدوم الى اخره حقيقة او حكاية او غير العمل لا
فيها الدوم بل يتصرف شيئا فشيئا **الحاشية** لشيئا فشيئا ان النية كانت لا يقف
عند حد بل هي متحركة بالنسبة الى جميع الاوقات وجميع الاعمال وجميع التروك وكانت
خير من العمل الذي يقع حينها وهذا هو الصادق بحسن الناس يوم القيمة على تمامه
وهذا اجود الوجوه والله اعلم **الحاشية** ما حذر هذا الصنف وتقريره ان
العمل مع النية وان اشرك في حصول الثواب والفوز برضا الرب لكن العمل بدون نية
كالمجاهد الذي لا حركته بل كالصخرة للبقوة على الجبل التي لا حقيقة لها والنية
كالنور في السارية في الاعضاء والقوى فكان كاللحم والجماد كانت اكثر شهوة والانساني
ذلك حديث الفضل العبادي احمرها فان خلطوه بالفسخ صوبها كثر اليكاد فيحصل

عشر فهاه

النية

النية المشقة على كمال الاختلاص خالص من تلك الخلوة والميل بغيره الى محاهدات يوجب
لها الاخرة فكانت فضل وسفقت سم تحبذ وعلى ذلك يخرج جواب اذا لم تحبذ كمال
الحاشية ما حذر للصنف في تقريره ان النية لما كانت حقيقة كمال الاختلاص كان
حصولها سببا في حصول العار والحقيقة واستعداد صفات الجمال ونحو ذلك كمال النية
كالاسباب لذلك فخلص في خلاف العمل فكانت فضل وخلاصها التي عن الشهوات والمعاد
تقنية لاية المحاهدات فكونه يوجب لها وصف الاخرة فكانت فضل **الحاشية** ان
النية لما كانت لازمة لتعظيم مقام الربوبية وشكها انعام كانت مع لودم الايمان الذي
هو واجب الدوم والبقاء سببا النفس الانانية وتبقيها لظن السخ والتعبير اليه
تجمل بحكم خلاف العمل الذي يتجوز تغييره وتبقي فكانت افضل وهذا الذي من خواطر
الصنف **الحاشية** يعتبر مقارنة النية الاولى العمل فما سبق منه لا يعتد به
وان سبق النية سبقت حرما وهو غير معتد به اية على الاطلاق الاعلى القول بجواز
تقدم نية شهر رمضان عليه وهذا عتق من المقارنة في الصيام فجاز تقدمها وتوسطها
كاجاز مقدمتها وان كان فعلها في الدنيا وانما جاز في وضع الضرورة كنيان النية او
صالح العلم بتعلق التكليف بذلك اليوم او عدم حصول شرط الكمال عند طواعه فخره
ثم اذا وقعت مؤثرة في صحة الصوم استغنا وثوابه بجمعه سواء فعلها قبل ذلك او بعده
في المذهب وقيل وان وقعت على سبيل الترتيب كنية الصبر التي استحق الله الثواب و
استحق هو العوض وان وقعت على طريق التاديب كنية الكافة والجهنم والمغفرة
والصبر في ذلك عاذهم في ثوابها واستحق ثوابا على ذلك العمل وان لودم صوما
الحاشية ينبغي المحافظة على النية في كثير الاعمال وصبرها في جميعها فكانت

الحاشية

الحاشية

الحاشية

الحاشية

واجبة فينوي على قراءة القرآن السري قرأته وندبره وسامعه وحفظه و
تجويده وترتيله وغير ذلك من الغايات المحمودة فيه وينوي للشيء على محاسن العلم ويحسب
فيه ودخول السجدة والاستماع والسؤال والتفهم والتفهيم والتعليم والتدريس
والفكر والصلوة على النبي واله صلى الله عليه وسلم والرضا عن العجبة والتابعين
والترحم على العلماء والمؤمنين والعبادة المبررة والميلوس علة والادعاء وزيادة
الاخوان والسلام عليهم ورد السلام وحضور الجنان وذيادة المقابر والسعي في حجة
الخير وفي حجة عمارة والنفقة عليهم والدخول في ايامهم وموتى عند الصفاة ولحاجة
السؤال في الصفاة في نوي عند المباحات كالاكل والشرب والنوم فاحفظه فاحفظه
الى الحال التي ضمنها من الاجل فاحفظه التقوى على عبادة الله والمومن التي تطلق
بان به في جميع اعماله الى الطاعة فان الوسيلة الى الطاعة طاعة ذلك الذي لا يحصل اليه
وينوي عند المباحات والمقدمات المحسن والتحصين وتحصيل الالفة المقفلة للذة
والرحمة والتمتع بالنسل والصلابة في ذلك كله اذ اذ الطاعة الواجبة والمستغفرة
الى الله وعن بعض الحكماء لوقال في اول غزاه الله ما علت ونوي هذا من غير
لاستقامتها وما تركته فيه من شر فتركته لغيرها علة تاو بان ذهل عن البنية في
عجب الاعمال والتركوك وكذا يقول في اذ لم يمت ويجزئ بنية اعمال متصلة في اوطا
ولا يحتاج الى تجديد بنية الاخر ما وان كان كل واحد منها مباحا بها صاحب كالتعقيب
الواقع بعد الصلوة **الثالثة في تركها** ينبغي انشا في البصر في تحريك ان يفتقر
الوجود فاحفظه في العمل الواحد ويفصل فاحفظها باجماعها ليقضي كل واحد منها بنية
لغيره حسنة مستقلة احدها عشر الى ضعفا كثيرة ويجب التوفيق فيمكن ان يكون الوجه

منه

مثال المحوس في السجدة فانه يمكن اشتغاله على نحو من عشرين وجها لانه في نفسه طاعة و
هو بيت الله واداءه ذابرا لله ومقتل الصلوة ومقتل الذكر والاداء لوساع العلم
ومقتل عن المباحين المباحين والكرهات يكون فيه والثأب بكاتب الصنيع والعين
والاعضاء عن محركات في غير طاعة الله وعلا في العلم بالله واداء الفكر في حرا الفرة
حيث يمكن من الذكر واداء العلم واستفادة والمجاهدة لاهله والاستماع له في
حجته اهل والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمكروه وقد نية على ذلك كلام امير المؤمنين
من اختلف الى المساجد اياها لم يجد في الايمان مستغفرة الله اوعدا مستغفرة واولية
محكمة اوردت مستغفرة او سمع كلمة تدل على هذا في وكلمة قدرة عن ردعي وبذلك
ذبا خشيته او حيا فاذا استحضرت احار هذه الامور اجمالا او تفصيلا وقصدا هاشم
بذلك عمل وتضاعف جزائه خالص بذل الاعمال المتقين وشعا على درجات المقربين
وعلى ان لا يعمل لشبهه من الطاعات **تبيين** ينبغي ان يورى في الاشياء الخصال المحمودة
الوجوب ككلادة القرآن اذ حفظه والميل على الكفاية وربما يغيب على حافظه حذر ان
النسيان وكذلك العلم فانه فرغته على كل مسلم وصلة وكلاهما بالمعروف وان قام
مقام وبالمعروف فزود الكفايات كلها ويجب بنية الوجوب حيث يتعين عليه في ترك
احكام نوي الوجوب وفي فعل المستغفرة ترك المكروه ينوي التذنب والله الموفق
الرابعة في تركها لما كانت الاعمال تقع على وجوب واعتبارات امكان ان يكون الفعل
الواحد والجماع وناد باوجها ومكروها مباحا على البدل وانما يخص في ذلك البنية
كثرة البنية فانها يجب في تركه وتجنب في تأديبه وتحريم لاهلته وكلاهما في
صالح بالنظر الى ماهيته ومستحيل ووجع حياتا وكالتعقيب لاجماع فانها من حظوظ النفس

دلت بالنية وقد قيل ان مبدئ نية النية لامن الخوف في بلعن الخلق عا وهذا
يمكن استناده الى اعتبار النية والى انه في الظاهر صحة تكلم فلا يجتمع العدة
الثالث الاصل ان النية فعل المكلف ولا افرعية غير ويجوز النية من غير المباشرة
في الصبح غير المبرور والمجوز اذا خرج بها الولي وقد يورث نية الانسان في فعل غير المكلف
ولم يورد **الدولة** اخذ الامام الزكوة في غير من المستع فيه منع ان نية النية
فيكون ان يقال يجب النية من الامام وان كان الدافع للكل **الثاني** اذا اخذ من الممثل
فغير فانه يملك ما اقله لا يورث في المقتضى حتى لو كان له على عامل وثمان فالتعيين يفرغ
الى الانسان فلو استمر في قبوله فلو في الاخر سماعه وترجمه على نية القابض **الثاني**
اذا استعمل الغريم وكان العاقل معطلا فان النية نية المالك فلا يخرج المكلف بالتورث عن
ان المكلف وروايل البين الكاذبة **الثانية** الواجب فصل من الكتاب غالباً الاعتقاد
صحة رواية لقوله في الحديث القابض ما تقر به الى تجدي عقله وما اقر بهت عليه
وقد يختلف في ذلك **الاول** من الذين يدبوا في العلم والمعرفة واجب **الثاني**
اعادة النية في كل صلاة جماعة فان الجماعة مطلقاً بفضل صلاة الفجر سبع وعشرين ركنة
وصلاة الجماعة صفة مع انها افضل من السابقة وهي واجبة **الثالثة** الصلاة في الاذان
النية فانها صفة وهي افضل من غيرها من حانة العاقل في النية **الرابعة** الصلاة
بالسوء والخشوع مستحبة ويقر بالجلد سرعة المبادرة الى الصلاة وان فات بعضها مع
انها واجبة لانه اذا اشتد سعيه شغل الانها عن الخشوع وكل ذلك في الحقيقة غير
معارض لاصل الواجب وزيادته لا يشك في صحة اذ يرد من هذا الواجب الا ان يتركه
وهنا فبالجاء في بيان النية وان كان فيها وجه يخرج به عن الفريضة وانما جاز ان يترك

عليه حكوا بل على الفريضة لكن لا يلزم من ذلك افضليتها عليها لا يشك في انما يقع على
خرايا معتزلة بالنية في حياها وليست حاصلة في الاول ومن هنا يترتب تفضيلها لغيرها
على الملائكة وان كان للملائكة حرية وطول العبادات غير تورد كادد في محرم النية
اذا اذن الموزن ادرك الشيطان وله جزاء الى قوله فاذا احرم العبد بالصلاة جاهد الشيطان
فيقول له اذكر كذا اذكر كذا حتى يحل الرجل ان يدركه صلى مع ان الاذان والاقامة
من وسائل الصلوة المستحبة والمقاصد افضل من الوسائل خصوصاً الوجبة **الثانية**
الاغلب ان الثواب في الكثرة والقلة تابع للعلة في الزيادة والنقصان لان الشدة اصل التكليف
المؤثر في الثواب وماله كمالا عظمت عظمه قد تختلف ذلك في صورته فيصير في عين واحد
احداً مقسماً وبان وثوابها كذا كذا في كثير من الاحكام مع باقي التكرار وكذلك في الكثرة والوجبة
والضعف كالصلوة في مسجد من احداهما اكثر من صلاة في غيره من العبد واحد وكسب الدار
مع صحة الصلوة وكسب النافعة مع ركعتي الفريضة وهو كسب الثاني احران منها وبان
والا فله منة اكثر ثواباً كسب الزهر تليها السلام مع اصناف من التسبيحات وكالصلوات
في مسجد السفر قد ورد في محرم النية من قبل النية في الضربة الاولى فله منة حسنة
ومن قبلها في الثانية فله سبعون حسنة قالوا لان الوضوء جود ضعيف فحسب الذي
يفي به كمالا بغيره واحداً فاذ لم يحصل احد من ضعف العزم **قوله** يظهر من كلامه في
ان قول العبادات والجزء فاعلم ان من يوجب العزم من دون القبول ودون العزم
وهو قول بعض العامة لان المجري ما دل على الواجب للمأمور به شرعاً وبه يخرج عن العبادات
ديون الذمة ويثبتها على مطلقا والقبول ما يثبت عليه الثواب والذي يدل على تفكك
عنه وجوب **الاول** سؤل ابراهيم استمعنا التقبل مع انما لا يفعلان الا فعلهما

مجرداً فيه نظر لان السؤل قد يكون الواقع كقولنا قد حكم بالحق وقدى لعبه رتبنا وليس لنا
مسائل لك وقد كانا مسلمين **الثاني** قوله فقبل من احد هاد ولم يقبل من الاخر مع
انما معارفنا فلو كان العمل الذي لم يقبل منه غير صحيح يعال بعدم الصفة وفي نظركم لو كانت
التجربة عن علم الاجزاء بعد القبول لانه غاي **الثالث** قوله لا يجوز اما من اسلم ومن
في اسلمه فانه يجزى بعبادة في حاله والاسلم شرط في الجزاء ان يحسن في اسلمه و
الاحسان هو التقوى وفيه نظر لان الظاهر ان الاحسان هو العمل بالامر على شرايطها و
ادكانها وارتفاع مراتبها ونحوه يقول به **الرابع** قوله ان من الصالح لما يقبل بعبادتها
ونيلها ودرجتها وان فيها لما لا يؤبط فيصير عاوجه صاحبها مع انه تجزئة عند
الفقهاء الامن شأن من بعض فقهاء العامة والصوفية وفيه نظر لانه يمكن ان يكون ذلك
مع استحقاق الثواب لكنه ناقض لما حديثنا في العشر فظاهر اننا الملقوفة فكفاية
عن حرمه من عن معظم الثواب كيف شاء وقد حصل بنية التقرب وهي مقتضية للثواب
مع تمام العمل ويمكن ان يرد بالملقوفة هنا في الجزية لاشتمالها على وقوع من اخل
الخامس اننا سمعنا على الدعا يقبل العمل فلو كان القبول هو الاجل لم تجس الا
قبل الشرعي في العمل معنى بشر الشرايط والازكان وارتفاع الواقع وهم بالون قبل بعد
وفيه نظر لان السؤل قد يكون ان زيادة القبول هي زيادة لانه على الثواب وعلى
وجه الانفصال الى الله **السادس** قوله انما يقبل الله من المتقين وظاهره
ان غير المتقين لا يقبل منه مع ان عبادته تجزئة بالجماع وفيه نظر لان بعض المفسرين قد
يراد بالمتقين لان الايمان هو التقوى قال الله والذين هم كلمة التقوى سلمنا ذلك الى اد
من المتقين في ذلك العمل بحيث لا يكون ذلك العمل على غير التقوى كما يحكي عن الشيخ جعفر

موق

هو من العاقبة انه تروعه بعض رؤسا العامة في سوق الكوفة على ما يبع دومان فها
الاصابع منه وما تباين اخلاسا ثم خرج على سائل فدفع اليه واحدة ثم التفت الى جعفر
وقال علنا سبعتين وحصلنا عشر حسنة في حجتنا ثمانية حسنة فقال له اخطأت انما
يقبل الله من المتقين **هذه** كل عبادة اريد بها غير الله بل لغيره انما يقبلها
عبادته وليطلب نفعاً منه اريد فمع ضرر الامن حيث العبادة في الزمان اما دفع الضرر بعبادة
التي هي فليس بها وكذا دفع الضرر بغيره المساواة والصوم **السادس** كل عبادة علم
سببها وشأن في فعلها وجب معها ان كانت واجبة واستعمل ان كان مستحبة كمن شاد
في العبادة بعد تيقن بحدوث وفيها الصلوة ووقتها باق وفي دار الزكاة وباقي العباد
ويجوز التأدي بالوجوب لاستحقاق الوجوب للعلوم وكذا لو توقفنا خروج علمها
على فعل زيادة على الواجب فلو الوجوب في جميع كالصلوة المشبهة بالعبادة غير المعاد بها
ويكون النية حارمة ومنه الصلوة في الشارب الكبيرة المشبهة بالعبادة فليس فيه بعض
الاقتضال بان التأدي غير جارم وصار الى الصلوة عادياً على اعتدائه الصلوة في جميع
الوجوب بها ومنه بعض العامة ان الشان في هذه الصورة سبب الوجوب وليس
الامر كائن الى السبب هو ما قبل الشان من المقضيات للبحر لكن لما توقفنا خروج
عن العمدة بالزاد على الواجب وجب ولو كان الشان سبباً للوجوب لا يلزم فيلزم
تحرير الوجبة لو شأن في طلاقها وجوباً جتاً بالزاد وجب مقتضى التمسك
لو شأن هل عرض له في صلوة سهو وليس لك ذلك فلعنا **السابعة** وقع التعب في
في مؤتمن لا يكاد يجد في فيها الى العامة كالعبادة بظاهر المذبح وبالجملة في الوضوء
كالحجرات ان لم تعلق به في العذاب ما دامت خضراً وكريه الحزن والنهي عن بيع الطعام

حتى يكال ولو كان دونه لا يكفي به في المكال لو قلنا به بعد واذن الوضوء في غير ما
بيد الموهوب ومقتضى ما من عند الشيخ والسرف في استعمال الماء على شاطئ نهر أو بحيرة
مكروه وهو مطلوب بينهم وان علم عدم الماء وجوبه لم يلزم الوضوء على رأس الأضحية
ولا يدخل هذه الصورة تحت قوله إذا لم تكف بأمهاتكم منه بما استطعتم إذا بات بشي
من المأمور به وجوبه بالعدة على التوفيق عنها وجميعها مع عدم الدخول وجوبها
على الصغرة والبالغة عند المرتضى ومن تبعه وعدم اجزائها في القيمة في المكافاة
وفي الأضحية الزكوية عند بعض الأصحاب مع أن مشروعية الزكوة ليست في الفقار
وهو حاصل القيمة وتحرره الربا ومع اشتداد على الغنايات المخصوصة يخرج عن التبرع
والفاضل حاصل **السادس** الفعل بوصف بالأداء والقضاء بحسب الوقت المحدود
ولا يوصف به ما لا وقت له محدود فخرق الأداء بأنه إيقاع الفعل في وقت المحدود
له شرعا واذن الواجبات المفوضة كالسجدة والنجس ودرء النجس ونقاد الفرق
والامانات الشرعية والودعية والعادية إذا طلبت فان الشريعة حدتها بالوقت
فالله زمان التكليف وأخره الفراق منها حجبها في طولها وقصرها في عمقها على الحد
شرعا مع اشتداد الأداء والقضاء عنها في الوقت وبعد ذلك مقتضى الطلب في جملتها
الامر للفقور والحجاب بمنع الفدي هذا لأن المراد بالحي ودر ما ضرب الشارع وقدا
مخصوصا بالعبادة بحسب الصلة بالعبادة عليه لا بتقديم ولا بتأخير ولا بزيادة ولا بنقص
وما ذكر المصلحة فيه راجعة إلى المأمور والمأمور به لا بحسب الوقت وهو قابل
للتقدم والتأخر والزيادة والنقصان فان أحسب راجع لو وقع الذكر أو غيره **المعنى**
في أي وقت تحقق ورضا بما يقصر بطول التكليف بالحي بجميع الاستطاعة وحضور

فان قلت يلزم ان يكون استدلاله بطلان القات في سنة الفوات موصوفا بالأداء ان
انتهى قد حبل وقدا وسما حبل ودأب الوضوء الثاني قلت لما كان حبل قد غلبه الغسل
في غير وقت المحدود في المكال كان أداءا ويحتمل به السنة أحرف قضاء الامر الثاني بالقضاء إلا
على معنى أنه بعد السنة يخرج وقت به معنى وجوب المبادرة فيها ولا فوقه بحسب الجمل
مادة العمل وهذا هو معنى غير الحي **قوله الثاني** القضاء بطريق على حصة
الاول بمعنى الفعل والالتزام به ومنه قوله فإذا قضيت الصلاة فادّ فقيمت منها سكر
الثاني المعنى السابق **الثالث** استدلاله ما يقتضي وقته أما بالشرع فيه كالاعتكاف
أو بوجوبه بخلافه إذا قلنا بأنه يطلق على الباقي به فائنا قضاء وان لم يوجب القضاء
الرابع ما وقع مخالفا لبعض الأوضاع المعتمدة فيه كما يقال فمن أدرك ركعتين مع
الامام فقيمت ركعتين بعد التسليم ولو حملهما على المعنى الأول لم يكن أمّا يأتي على
الرواية المتقدمة لصيرورة آخر الصلاة أو طاعتها بالحي بالركعتين الأخيرتين من الأضحية
فان وضع الشريعة ان يكون الجهر قبل الاخفات وكان في السجدة والتشهد يقتضي بعد
التسليم **الخامس** ما كان بصورة القضاء المصطلح عليه فإنه يفعل بعد خروج الوقت
المحدود ومنه قوله في الجهر تقتضي أنه وهو إلى من حمله على المعنى الأول لان الأول
لغوي محض وأنا هذا فيه مما سببه للمعنى الشرقي وحضور ما عند من قال في الجهر ظهر
مقصود **السادس** لا يجمع الأداء والأثر فيه وما ورد من ان تأخير القضاء إلى التوالت
أنما يجوز لأن وى لأعداء فيما ثم غر محمول على التخليط وكذا ما ورد ان أول الوقت
رضون الله وأخره غفران الله ولو سلم جميع الأثر **السابع** الاختلال بالفعل لا بغيره
القضاء إلا بمرجئ بل وقد يقع على قضاء عبادات واستدراكها ولكن يرضى ما يجمع

وجوبه في صورته فانه شهر رمضان لم يزل مستمرا في الايام مضان اخر فانه لا يفتا عليه
 وكان الشيطان العاجز ان يذو البطاش وكذا من نذر ان يصلي جميع الصلوات في ذلك
 اذ فانه لو اخل به ثم صلى في اخر الوقت سقط القضاء ومن نذر صوم الدهر فانه
 شين منه لا يقضى ابد من زمانه وليكن قبل غدا يعبه وكذا من نذر حج كل عام وفاته
 عام فانه لا يقضى ويمكن وجوبه لا يستحار عنه واذا دخل مكة بغير احرام باسباب
 متعمدا فان الظاهر انه لا يجب له التذلل ولو وجب فليس قضاء الاول بل هو واجب
 مستقل لاجل كونه الا ان خارج احرام ولو نذر ان يقصد حج بافضل عن ذوقه كاجرة
 ثم فضلت فضلة فاكلها فاكل ما فضل بعدها في الايام المستقبلية وجب عن يومه لا
 عن غيره فاذ لم يكن له مال في التذلل ولو نذر ان يصلي كل عمل ما يملك فملاكه
 لما يقتضي حرمات فحق وجوب الاعانة نظر لانهم انتقلوا الى الارث الا ان يفتا بخلق
 هم وجوب لعق فلا يجزى قيم الارث الزكوة بحكم كالمهون وتركه للمديون ومما
 لا يبعد ذلك نفقة القريب وان قدرها الحاكم وهذا داخل في القناعة وكذا زكوة
 الفطرة اذا قلنا لعدم قضائها وكذا لا سمجة العبدان **المجلد الثاني في الفروع**
فصل في العبادات المشهورة وهي انواع **الاول** الطهارة
 الشارعة بتطهيف العموم الدلوي لا بد من النقا، وعدد الاجزاء مجعابين النفس
 والمعنى والعامة اضطر بها هنا فتمت من راي هذا الاعلى المعفو فترك
 الاستحباب ثم علاه الى كل نجاسة تقدر ان تذهب وهو مقدار المسرة غالبا وتتم
 من اعتبار النقا ولو وجد نظر الى المعنى ولم يعد الحكم الى غيره ومتم من حل على

النفس

النفس اعتبر البعد لا النقا، واذا اعتبر النقا فالمراد بالحكم المسحة ونحوه والرجوع
 والمأخذ من روي ان النبي صلى الله عليه وسلم روي في الروضة واستعمل الحجرين
 فان الظاهر انه استعمل وجبا احدها **فصل** في غسل العمامة اذالة النجاسة
 بالمالا ينجس قال لان الماء ان كان قليلا فالحجر الذي يلقى في النجاسة ينجس ثم ينجس
 الحجر كله ثم الحجر وحده ينجس جميع ما في الانية التي يصيبها بل كل جزء من الماء الكافي
 ولو كان ماء البحر فانه منفصل في الحقيقة وان كان متصلا في الحس فاذا لاقته نجاسة
 نجس لان الحجر ينجس ويعلق به وهو جزء من ازالة النجاسة من باب لو نجس الغرض
 بها انا هو ذوال الاعيان عن نجس وهذا لا محاق باطل لان الطهارة والنجاسة
 حكمان شرعيان وقد جعل الشارع النجاسة علامات خاصة كالنجس في الكثرة
 استولى السطح او غلب النجاسة في القليل فلا يحكم بالنجاسة بدون ما نصبه الشارع
فصل في النجاسة ما حرم استعماله في الصلوة والاعذية للاستعداد
 او للتوسل الى الفراغ والاستعداد او يخرج الصوم والاعذية المحضة والتوصل
 وبالي الفراغ ليدخل في العصف فاعرف مستقذرين وكل عين نجس نجاسة يزداد
 ابتداء من النفس لا يحتاج الى طوبى بالفراغها وبالنجاسة في دار الفراغ ويحذف في ذكر
 الاعذية مستقذرا ان يكون له اداة البيان وليبان موضع النجس فان النقا
 تنبها على الطواف ودخول المسجد وفي الاعذية تنبها على الاشربة ويقابلها الطهارة
 وهو ما ينبغي ملازمة في الصلوة اختيارا في جميع النجاسة والظاهر ليس حكما وتما
 هما متعلقان بالحكم من حيث استعمال المكلف في موضوع الحكم وهو فعل المكلف في النجس
 والظاهر انما قبل النجاسة بمعنى قائم بالحكم وجوب جتناب في الصلوة والتناول

لغيره وفيه تنبيه على ان النجس من حيث هو حرم لا يكون نجسا ولا اعتبرت النجاسة كل الانعام
بل صفة لم يمتد من قتلان او ابعاد عن الحرم وقوله لعينه احزان عن الاعيان للنجس تنبيه
اجتنابا في الصلوة لكن لا يعتد بها باعتبار تعلق حق الخبز بها وعطفت الثنا والحقبة للثنا
لانها لا ان يقول اكثر من ذلك الصلوة حرمات لعينها كالصلاة والحديث والفعل الكبر والادب
فيكون محد غير مطر الا ان هذه لا يجرى في الثنا والادب والشراب وذكرها لبيان محل
اجتناب الاجتناب **قوله** كل الانعام على الجارية الا العشرة المشهورة وكل يكون على
الظهاره الا الكلب فيخرج وما قبله منها اوصافها والكاف في ذلك المبتدأ على النجاسة
الا ما لا يفسد له كالحمار والتميز بذكره اذ في العبد المقتول بمجهد وكل
معلم فذلك وكذا التبرج من انما لا يستقامه وتزويده وتحدث وفيه يقع على الحديث
الذكر **قوله** كل النجاسة مانعة من صحة الصلوة الا في مواضع ما رتب الصلوة
وحدة ودون الذرهم الجلي من الماء وتؤثر في النجاسة لا يجرى والقرص النجاسة
وهذا تعدل اذا لها من البدن وكذا من الثوب اذا اضطر الى الجبه وكذا الوضوء
على قول المصنفين بينه وبين العري اذا حملها ولم يعلم حتى خرج الوقت وقبل لا يفسد
واذا نسيها وخرج الوقت والاستبراء ان حكمتا بنجاستها **قوله** محدث هو المانع
من الصلوة لم يرفع بالكلية وتعلق على نفس السبيل لموجب الوضوء والماء لا يفسد
يقوى دفع محدث هو المعنى الاول لان الثاني واقع والواقع لا يرفع ولا مانع
ان كان واذا ان المقصود منع استمراره كان عقلا فكذلك يرفع استمراره منع
الوضوء في الاجابة وهذا بين قوة قول من قال برفع النجس محدث لان للنجس متعلق
بالمكان وقد استباح الصلوة بالنجس اجماعا وتعليل مانع من الصلوة اجماعا وقوله

على

لأن ما تيمم وصلى بالنجس اصله باجماع وانما جنب الاستعمال ففهمه كما قال المصنفين
بأنه وانما وجوب استعمال الماء عند تكبيرة من خلاف القابل بأنه يرفع محدث بغيره كما
فيتميز بغيره بان محدث **قوله** محدث متعلق بالمكان لان محدث هو المانع الشرعي
ولا يتعلق الا بالمكان فالقول بأنه متعلق بالاعضاء بعيد وتظهر الغاية في عدم حكم
بارتفاع محدث عن العضو المعلق فلتمام الغسل والمسهة فان قلت ما تقول في وضوء
الحجب للصوم فانه قد دفع محدث بالنجس الى الصوم قلت هذا ليس بمانع فيه اذا نقول
يرفع محدث عن الاعضاء الوضوء من دون باقي البدن ولا دفع هنا حقيقة وانما
الاعتناء بغيره ولو دفع الصوم على الوجه الكامل لغسل هذه الاعضاء والظاهر ان
دفعه او جعله لا يفسد اذا لم يحل وانما الحديث الاصغر فقال فيه ابن معني وضوء
لا يفسد محدث **قوله** كل دم يكره ان يكون حضا فهو جيب نجس وانما
ويستأنس بالحكم حضا ما يتركب عليه وهو البويع والغسل والمعة والامانة
وقول قولنا فيه وسقوطه في الصلوة وعدم صحة الصوم وعدم ارتفاع محدث
وهو في الاستسابة في الطواف على قول يخرج لم اقف فيه على نص ومما ما يخرج
وهو الصلوة والصوم والاعتكاف ودخول المسجد وقراءة التلاوة ومسكاته
المحصى وفي جهة التزمية قولان ومنها ما يكره وهو كتب المحصى وحملها
وقرأته ما عدا التلاوة ومنها ما يخرج على الزجر وهو الطلاق والولعي قبل ولها
لما بين الشرة والركبة عند بعض الاصحاب ومنها ما يكره هو الاستبراء عند مجوز
الانقطاع وقضا الصوم ومما ما يكره كوضوءه وتجليس في المصلى وذكر الله
بقدر زمان الصلوة **قوله** ما يكره من الامور والكلية من التزمية بحرية

فيتميز بغيره بان محدث متعلق بالمكان لان محدث هو المانع الشرعي ولا يتعلق الا بالمكان فالقول بأنه متعلق بالاعضاء بعيد وتظهر الغاية في عدم حكم بارتفاع محدث عن العضو المعلق فلتمام الغسل والمسهة فان قلت ما تقول في وضوء الحجب للصوم فانه قد دفع محدث بالنجس الى الصوم قلت هذا ليس بمانع فيه اذا نقول يرفع محدث عن الاعضاء الوضوء من دون باقي البدن ولا دفع هنا حقيقة وانما الاعتناء بغيره ولو دفع الصوم على الوجه الكامل لغسل هذه الاعضاء والظاهر ان دفعه او جعله لا يفسد اذا لم يحل وانما الحديث الاصغر فقال فيه ابن معني وضوء لا يفسد محدث

بالضرورة اوصل الحاجة حتى صلاة المسحاة واداء الحديث للضرورة وحكم الحكم
بكون الماسح لاداء ما دام على عضو وجب والاداء برقع حدث اصلا وكما حكم بان
صلاة الصلح لا تجوز ان كان كراهيا حال والا عتبرت الطهارة وطهارة اليدين
غير دعى الصلح السائلة والى غير العوض بما الاستحباب وعن ما لا بد ذكره الطريق
الذي عند كثير من الاصحاب والعقود عن سور الحرة وشبهها وقيل في هذا القول لا يحسن
غابت ولا والعقود عن حمل الاستحباب وعن زيادة ذكر مع الصلح في الصلاة الى التمام
وعن التماسه في بعض الاحيان لتباعد الماصوم وكثير الكيفية في صلاة الطهارة
لجاجة الصلاة اليها والارادة المجاهدين وليس يحسن بل دفع العقل والحداد عنها
كاختصاص التلويح بعدم الخروج منها باللفظ وشرط العتق ما فيه من تحصيل الحرية
وقسوة الشرع بما لا بد من السرية الى فضيل الشرائع وهل يقع اشتراط الوقوف في البيع
نظر لغرض من العتق ومن يقوده عنه لعدم التلويح فيه والسرية **الثالث** الصلوة
6 **عند** الصلوة افضل الاعمال الدينية لان تقرب العباد لله تعالى وحقق الله كالملة
وحق العبد وهو ما يمكن من استقامه والا حقل حق العبد فهو حق الله كاد الله
ورد الغضب الواردية وحققها والغالب فيه جانب العبد كالتوبة والمساءلة والعتق
والشهود والعتاب والهدايا والادوية والوصايا وحقق الله ورسوله والعباد
كالادان والصلوة مثله على جميع حقوق الله كالتوبة والادكار والكف عن التعليم
والمنافيات وحقق الرسول واله وهي الصلوة عليهم والتهادة لرسول الله بالوفاة
علم بالامانة وحقق المكلفين وهو دعاءه لشفه ولم يلزمه في القنوت وغيره
ويجوز الدعاء له ولهم ما شاؤوا في السلام بسم الله بعد السلام على النبي والى عليهم

في

ومن ثم ورد صلاة فريضة الصلح من عشرين حجة في جبريل الفصحى وعن النبي واما الى
غير ذلك لكم الصلوة واداء العامة والخاصة وما في الاذان والاقامة من حق على من العلم
في ذلك فان قلت هذا معارض بان الاضحية تتبع الاضحية وبان النبي الماسح الى التمام
افضل فقال ايمان بالله قيل ثم ما اذا كان جهاد في سبيل الله قيل ثم ما اذا قلح جهر دون
البيد كون صلاة الصلح افضل من حجة مبرورة واداء من الاضحية الصلوة التي لا تكتمل
فيما على الجهاد الذي في باب الاضحية في سبيل الله قلت اما الايمان فهو بقولنا الايمان
فلا كلام فيه ولهذا قالوا ما تقرب الصلح لله تعالى بعد المعرفة افضل من الصلوة واما
الحج فاعمل المعارضة بين الصلوة الواجبة وتلويح المساء واداء من المتفضل في الصلوة بين
المستحق في الحج مع قطع النظر من المتفضل في الحج او برادان لو حج في صلاة غير هذه المدة
اما الصلوة المساء وتبين ان لا يراد ان الواحدة افضل من الحج اذ ليس في هذا حديث الا
الفرعية واما حديث خيرا لكم الصلوة هيمن على المعهود في الفرائض وفيه
الاذان والاقامة لا يختص بها او يقول لوصف زمان الحج والعمرة في الصلوة المساء
كان افضل منها او يختص بها بحسب الاحوال والاخصاص كالحج اذ سئل عن الاذان افضل
بر الوالد بن وسئل عن الاذان افضل فقال الصلوة لاول وقتها وسئل عن الاذان افضل
فقال حج حرج رفيعين بالليل بالاسان من الاعمال يكون له الملائكة والاذان يحتاج
الى به والجهاد بالصلوة يكون عاجزا عن الحج والجهاد والجهاد في الجهاد السابق
يكون قادر على كذا كونه بعض علماء العامة وهذا للتناقص عن الجهاد **عند** كل
مكلف دخل عليه وقت الصلوة وجب عليه حسب حاله ولا عذر في تأخيرها عن وقتها الا
في موضع المكروه على تركها حتى انه يمنع من فعلها بالاداء والتأخير المشغول عنها لم يمنع

حاصل من نفس وضعه وباتفاق فريقين او بالسعي الى معرفة او الشرح في وجه او فائدة اخرى
ولا يفرغ من لا يتبين التوبة في الميراث في الوقت او التوبة في شوب بين العراء المحبوب
في ميت لا يمكن القيام فيه او اكل السقيفة لا يمكن الخروج منها ولا المقيم العادل اليها
بل يميلون في الوقت بحسب حاله لكن يستحب التأخير الى ذوالالحاء وادوار النكاح
ان امكن ذواله ولهذا يستحب ان يجتمعوا والمساكن المستور والمبرج للعلن لشدة
الحر منفردها او اجتماعا والمتنقل قدرا للجهنم والعصر المثلثين والعشاء الى ذهاب
الشفق وناخذ الدليل الى السمر والقبض العشائين الى المشرق المستحاضة المظلمة في الغمر
الى دخول ثانیها والقاضي بغير الاداء الى اخر الوقت على الوقت وللاصالة الموقوع
افطاره ولا يمكن من استيفائها الا قبل ان يباح له رخصتها وللممكن من المناء واما
في الاذان مستحب للمؤمن قد يمرض لما يخرج من ذلك اما بعدم وفوقه
كاذان غير ملتزم من الطفل والمجنون وقبل الوقت في غير الصبح واذان الكافر وغيره
واذان السكان الذي لا يغفل اليه واما مكرهاته كاذان الجماعة الثانية قبل تفرق
الاولى والعصر في حرمة ولجمعة وعشاء المشرق واما العز في مبطلة كالازدحام والاختلاء
اذ طال الزمان والسكون الطويل وعز من الجنون او السكر والكلام الكثير في الثبات
الذي يخرج عن المأذنة والاختلاء والنوم مع الطول وترتيب من كلامه في العمل
الطهارة والاستقبال الذكورية وشبهها فشرط كماله **قارن** لا ريب ان الطهارة
والاستقبال والستر بعد ودة من الوجوه في الصلوة مع الاتفاق على جوارها
قبل الوقت والاتفاق في الاسوال غير الواجب لا يخرج عن الواجب فافقه هنا سوال
وهو ان يقال هل الامر في لادهم وهو اما ان يقال بوجوب هذه الامور على الصلاة

تحت

والمقداد اهل او يقال غير الواجب من الواجب وهو اهل لان العقل لا يخرج عن
مع تساويها في الصلوة المطلقة وحال تساوي الواجب غير الواجب في الصلوة وجوبه انا قلنا
ان الخطاب يقتضي الخطاب للتكليف وخطاب الوضع اعني الخطاب بنصب الاسباب ولا يشر
فيه العلم ولا القدرة ولا علمها ولا التكليف لان معناه قول الشارع اعلو انتم في
كذا فكذا وجب كذا او حرم كذا او اوجب كذا او نهي كذا ومن ثم حكم بعبان الصبي المجنون
ما انتفاعه عدم تكليفها وقد يكون خطاب الوضع اذ هي شرط في جهة الصلوة وكذلك
الاستقبال والستر وذلك لا يشترط فيه شروط التكليف من ايقاعه على الوجه الخصوص
فان دخل الوقت على المكلف وهو موصوف بعبارة الاوصاف ثم الغرض من وضع الصلوة
وان لم يصفها او بعبارة توجب عليه خطاب التكليف وخطاب الوضع وصارت
واجبة ولا شعبة وفي وجوب الطهارة في حال تدون حالة لان شأن الشئ فيجب
الوجوب بعبارة تدون العجز في بعض الارقة تدون العجز فان قلت ليس
في الطهارة قبل دخول الوقت الاستقبال واذ الخطاب التكليف فليس جعلها من
الوضع قلت ذلك وان اجمع اليه في الطهارة فهو غير محتاج اليه في الاستقبال والشرط
لوانفق كونه قانا الى القبلة وقد يلبي سائر العورة حيا من الناس واليه غير غيرها
احل ذلك في الصلوة واما وقوع الطهارة بعبارة الاستقبال فباعتبارها في نفسها فحق
لاستقبال الذم على الطهارة ولا امتناع في كون الشئ من خطاب الوضع باعتبار كون
خطاب التكليف باعتبار فاذا وجد سببا لوجوب كدخول الوقت مثلا على منظره
فقد حوّل بالصلاة من غير ان يشرط به الطهارة لامتناع محبة الجاهل وان كان
مما اجمع عليه خطاب التكليف باستقبال الطهارة فلا امتناع في ذلك وهذا الكلام

اليس هو الذي لا يمتنع العلم الى عقاب وجوب الوضوء وغيره من الفرائض لغيره
يجب وجوبها وسبقها في الوقت وفي الوقت وجوبها متيقنا عند الخلو للوقت ذهب الى
ذلك القاضي ابو بكر بن العربي من اليهود وحكاها الرازي في تفسيره عن جماعة وصادر
بعض الاصحاب وجوب غسل يده بعد المني **قال** يجوز له ان يتوضأ في وقت
كان او صرقة او غير ذلك من الزمان لا يكون احسن بالساد الا وانما والمساوي في غير وقتها
والاخر في غير وقتها فان قلت قد توافين ذلك عالم وذل العالم فيجاءوا في الله
لا الاصل فكيف يتوجب الاطلاق قلت لا يجوز الذي يتبينه على الاطلاق هو حصة يتقون
ففي القهقري والذين انقضى عن النكحة هو الحصر الذي يقع في القهقري والمطلق لان قولنا
ذلك عالم يتقون حصره في ذلك وفي مفهوم عالم لا يخرج عنه الى غيره الا ان علما مطلق في علم
هو في قوة موجبة جزئية في وقت واحد فمتيق سائبة كلية وانما لا يكون ذلك
عالم في زمان ماض ولا حال ولا استقبال وهذا المفهوم يتقن بقوله في ذلك عالم في وقت
ما عدا في ذلك انما هو معرفة فانه يتقن كل مخالفة ويتقن عليه حكمه منها قوله في
الصلاة يخرجها التكرار فانه فيها تقصدا ودخولها في جملة الصلوة بالتكرار ونهضت
الذي هو عدم التكرار ضد الذي هو التكرار واللصق واللصق واللصق والذي هو
والعظيم فهو ضد احد هذه لم يخرج بالصلاة ومنها قوله في ثبوتها التمسك بمتيقها
المحال في التمسك دون نهضتها الذي هو عدمه ودون ضد وهي ضد والتكرار
ودون خلافه الذي هو وحدته وغير ذلك والمراد بالحال هنا ما كان مباحا من
الصلوة لم يخرج سائر مطلقات الصلوة ونفس التمسك اذا وقع في ثبوتها وقا في
الحصر في التمسك اذ هو حصر في الصلوة وهي تلك الاكبر لان اللام في العمل والمحتق

من فعل النبي ذلك فلا يتحقق بمجناه ولا يتحقق بغيره ولا يتحقق ولا يتحقق الا بالعلم
وكذا الكلام في التمسك **قال** لا يتحقق الامر والنهي الدعا والاباحة والشرع
لغيره والوعد والوعيد والنهي والعتق لا يتقبل في شيء من تلك التي هي دعا او امر
او نهي ولا واحد مع الاخر فاما يقع في مستقبل وعلى هذا خرج بعضهم ليجوب عن النبي
المشهور في قوله اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وابراهيم على محمد والمحمد كما صليت
على ابراهيم والمسلمين وفي روايات كما صليت على ابراهيم والى ابراهيم بان النبي
يعتد كون المشبه به اقوى في وجه الشبه او صا وبالصلاة ههنا الشبه والعطاء
والنهي الذي هو من آثار الرحمة والرضوان فيستدل على ان يكون عطا ابراهيم واشرافا
عليه فوق لثا على محمد او صا وانه وليس كان والآن كان اتصاله والواقع
خلال بان الانعازات متعلقة بالمستقبل فبنيان كان الواقع قبل هذا الدعاء انه انما
من ابراهيم وهذا الدعاء يطلب فيه زيادة على هذا الفضل ما فيه صلوة على
ابراهيم فتمت وان تساوي في الزيادة الا ان الاصل المحفوظ حال من معانيه الزيادة
وهو جوب احمد بن ادريس المالكي في ذلك لان ذلك بناء على ان الزيادة احسن
بجانب عائشة وقلنا علما الكلام في باب الدعاء حيث قدوة المقام ان هذا
التميم من اقام الدعاء فبعد دفعه حالي الى الدعاء لان الله قد اعطى نبيه من
عفو القدر وادفعه المنة ما لا يؤثر فيه دعا داع في غير هذا كالاخبار عما
اعطى نبيه كما شهد به القرآن العزيز والسنة القوية والاخبار لا توقع فيه و
يوجبها **الاول** ان المشبه بالجميع المركب من الصلوة على ابراهيم والى ومعلم
الاثنين هم الابراهيم والمشيبة الصلوة على نبيه والمحمل ليسوا باثنين فكذلك

و عدمها لمخالفتها بالنوع و انه قد حكم بطلانها فكيف ينقلب حقيقة **قاعدة** الأصل
في اسباب عدم تأخيرها وقد استثنى منها صور منها اسباب سجود السهو و حكم حكم
منهم ابن الجوزي بتأخيرها و مع قوله يكون قبل التسليم للتحقق من ان التأخير في
صور **الاولى** و الاول هو سجود السهو للتحقق ثم سجد بعد قبل التسليم اعاده كما لو
تكلم بعد ناسيا ان ذلك اوجوب للتسليم وكلامه فيه محتاج بعد هذا كون السهو
للتحقق لانه لم يبق فعل يصور فيه الحقيقة لانه قبل التسليم **الثانية** او سجد
ثم سجد في صلاة الفجر ثم عن ذلك لم يبق فعل فظاهر انه يجب المنة لعدم التسليم
من الصلوة و مع سجد بعد ذلك لا يجب له إعادة سجدة واحدة سجود الاول لانه
لم يقع آخر الصلوة **الثالثة** لو كانت الفريضة مسبوبة هذا الى السابقة **الاولى**
و كانت ان يدعها لم يفسد ثم سجد في سجدة واحدة او في سجدة واحدة او في سجدة واحدة
عدم العادل ان سجود السهو حال ولا يلزم زيادة سجدة سجدتين متواليتين
في الصلوة الا ان يقول للبطلان زيادة الركن وهذا ليس بركن و انما هو ضرورة
يقع على اعتقاد هذا الزيادة **الفرع الثاني** لو كان سجدتين متواليتين
ثم علم في الصلوة فعل القول بالاعتقاد فيجب ان يسجد تأنيلا لانه ان قد زاد سجدة
فيجب له **الثاني** لو كان انه سجد ثم بين له بعد ان لم يجب قال لا يجب السجود
في الزيادة و يجب ان يفسد سجدة واحدة على ان السجدة كما يجب بغيره فيعرف **الثالث** لو كان
ان سجوده بسبب حقيقة سجدتين متواليتين لكان الغاية كسجد متواليا استلزامه لو
لا يجب لان الفصل بين الفعلين في الصلوة والتعيين لحد الفصل الاعادة لانه
لم يجب ما يحتاج اليه وهذا انما اذا شك في انما اذا نوى في حدث والواقع في هذا

فهر

قاعدة كل صلوة اختيارية يتعين فيها فاتحة الكتاب ولا يلزم الاية الا ان يسجد
عنها فان كانت ركعة او ركعتين فلا يلزم لها فاتحة الكتاب وان كانت اكثر من
من ذلك غير في التسليم في الزيادة و ابن الجوزي في السنة سجود القرآنية في الركعة
الثانية من حيث قطع في الصورة التي قرأها مع سجدة الركعة الاولى وهو نادرو
لا يتعين سورة من السجود للقرآنية الا ما ذكره ابن الجوزي و ابو الصالح في الجملة و
المخالفين لظاهرها و مع هذا ينبغي ان يكون اولى بالمعتبرين كما قال ابو الصالح مع
ان لم يخرج الصحيح عن النبي بعدد ولا شيء من الفرائض يخرج من السجدة بعضا من
اوجوب سورة الا صلاوة الايات وفي تعيين سجدة تأنيلا في الركعة الواحدة هذا الوجه
قوله ان قرأها الوجوب وحق تأنيلا اختيارية عن صلاة جاهل الفاتحة مع سبق
الوقت و عن المصلي بالتسليم في سجدة واحدة و الحق بهما ابن اديس في الصلاة الا ان
اذ لم يمكن مع الفاتحة لتوالي السجدة فيجب ان يسجد اربعاً في جميع الركعات قال
فان لم يمكن لتوالي السجدة فليقتصر على مرة واحدة في قيام ومثاله في ركوعه وسجوده
وهذا التحقير لم ينفذ لغيره عليه و رده الى ان كان مبطوفاً أو مشاءً أو في الصلاة
ان مع التولي في سجدة الواحدة في افتتاح الصلوة وان كان سلسلا استمر في الصلاة
فيه فوات يمكن فعل جميع الصلوة فيها و ما ذكرناه في الذكرى قلت قال فيها عشرين
الروايات الثلاثة على ما يدلون هل ينسحب معها في الرواية في السجدة يمكن ذلك لا
في الوجوه اشارة الروايات الى انما بالجملة مطلقا الوجه العلم لان احاديث **الشيخ**
بالكثير والقطن مشعره ما سجد السجدة وانه لا سبالة به و ظاهره ان لو كان في السجدة
فترات وفي البين نواتر امكن نقل حكم كل منها الى غير **قاعدة** ان كان الفعل في

بالوجوب وله هيئات يقع عليها وجب كل واحدة منها بخير أو حاز ان يوصف به
 بعضها بالاستحباب لئلا يكون الاستحباب واجبا لاختيار تلك الهيئة لا الا
 فيها وله صور **الاول** تجزئة صلاوة بحجة اجتماع في الظن على قول جمهور موصوفين
 بالاستحباب وهو صفة للشرارة الواسية **الثانية** يصير بالإجماع في موضع الاختلاف
 كذلك **الثالثة** استحباب قراءة سورة بقرتها في الفريضة مع وجوب صلوات **الرابعة**
 التحسين للأمام بالاذكار والاختلاف بالجمهور فان يوصف بالاستحباب مع وجوب صلوة
 ولو جعل التحسين صفة زائدة على الاختلاف بحيث يكون تشبيها الاختلاف الى التحسين
 البعض الى الكل يمكن من هذا الباب **خامسة** اطروحة بين الصفا والمروءة موصوفين
 بالاستحباب مع وجوب صلوات بحركة وهو السبغ القمحا بعض الاصحاب يوجبون التحسين
 بالصلوة ووجوب طهارة لانهم يحلو اصل الوجوب ولم ينظر في جواز الانكسار
 التبعي في **السادس** التسبيح في الركوع والنجود فان التسبيح الكبري موصوفين
 بالافضل مع قيام اصل الوجوب بظاهر حيث شملها على التسبيح والاذكار المطلق
قائمة الاصل في هيئات السجدة ان يكون مستمرة لا يتنازع زيادة الوصف في
 الاصل وقد خولف في موضع **الاول** الترتيب في الاذان وصفه الامامية بالوجوب
الثاني وضع اليد بين الكعبتين جميع تكبيرات الصلوة وصفه الجمهور بالوجوب
الثالث وجوب التقوى في لناظرة او القيام بخير ان قد اجمعت جواز الاطراف و
 وترتيب الاذان الوجوب بمعنى الشرع **الرابع** وجوب النظرة للصلوة للمسلم و
 وليس الوجوب بخير المستقر **قائمة** قد غلبت الشارح العبادات بآيات مخصوصة
 كتقوية الصيام بالليل والغسل بالماء والمسح بالكعبين والوقوف بالوقوفين

بها

بهاياتها والظاهر دخول الغاية في الغاية اذ لا يفصل بمفصل محسوس ككفي معنى الغاية و
 من العبادات ما غلبت به الغايات كالطواف والسجود ان كان تحقق الغايات موصوفين
 باليمن المطلق والسعي من الاول الغاية في الركوع والسجود ومن الثاني الصلوة
 فان غايتها الخصال وتبين من كلام العلماء انه لا يكفي التفتت افعالها يخرج منها
 لا بد من محراب وهو التسليم بعينه على الاستماع من قول الاستحباب بان التقى يخرج بغيره
 حكمه وشبهه سقط التسليم لوجود المخرج فاستغنى عنه ويمكن حمل جميع زيادة عن آيات
 في الخطات قبل التسليم ان صاوتة تامة على ذلك ولا يكون فيه دلالة على وجوب
 التسليم مطلقا وانما يلزم ذلك لو كان التسليم واجبا وجزا اما اذا كان واجبا لا يلزم
 الخروج من الصلوة فلا يلزم ذلك وكذا قول الذين انما صاوتها هاء تكبير وقراءة ودك
 وسجود لا ينافي وجوب التسليم لانه عند اجزاء الصلوة والتسليم ليس بواجبا وكان جميع
 زيادة عن الباقي فمن حمل جسا ان كان قد جلس في الركعة قد تشهد تمتصا
 لا يلزم منه عدم وجوب التسليم للاستغناء عنه بالركعة الزايلة المتأخرة فان قلبت
 هب ان التسليم ليس من لكن التشهد من قطع فلا يكون الصلوة مستترة لان لا تيان
 بالمتأخر بدلا من التسليم لان لها ليا دكنا وترا غير الركن لا يبطال الصلوة قد هذا
 اية لا ينافي وجوب التسليم اذ لا يلزم من فني ركعتيه فني وجوبه وان انتقل الى الركعة
 منه الله الا ان على ان تجلس بعد التشهد حاز ان يكون مصاحبا للتشهد ثم تقف
 سوي لتسليم واستغنى عنه بالاثبات عنه بالمتأخر فيظهر بذلك كله ضعف مقولنا لقال
 من قبل التسليم وبقا اذلة الوجوب خالية عن معارض **قائمة** اذ لا دليل على
 لم يكف الا يعلم المعارض لان وجود المقضي مع وجود المانع لا اثر له وخصوصا

اذ كان ذلك الدليل قاصري في كيفية الدلالة عن المعاني فلا يجوز ان يجعل مدلولها حادثة
مدلولها. وان كان قد اقيم مقام ذلك المبنى مقامه وهو غير جائز ومن ذلك يظهر
انه لا يمكن الاستدلال بقوله وسلم وانما على وجوب التسليم على النبي في الصلوة لان
الاجماع واقع على خلاف الدليل اذ اجماع حاصل على استحبابه فيها وعدم تكرره وقوته
والآية لو سلم كونها في التسليم عليه لم يدل على التكرار ولا على الفورية ولا على كونه
في الصلوة فكيف يجوز ان يجعل ما اجمع على مناهة فلا دليل هو ذلك **قوله** انما قلنا
العام والخاص على ما في النجاس ومن ذلك صورا سفيها يجهل في القنوت لان قول الصادق
الضوت عليه السلام في صلاة النجاس هو في صلاة النجاس عام وكذا قول الصادق عليه السلام
في صلاة النجاس في الاضغاث ومنها لو سلم وتكلم الله تمام الصلوة فهذا كلام وتسلم في
عملها طريق العموم ان نعتها مطلبين للصلوة الآية صادرة بخلافها في حق
هذا بالصحة على ان المانع ان يمنع من تسمية ذلك فقال ومنها كون الاكل والشرب مفسدا
للصلوة فانه خرج في الوقت بدليل خاص وهو خبر عبيد الله عن الصادق **قوله**
الاسباب يوثق في سببها ولا يلزم دوام حبسها بل واما اذا اعتل الامر به والوجاه
للمسعة بمسألة لا وقت من هذا القبيل فان الوقت سبب في كل افعال من وقتها
ثم اكتفى في صلواته الكسوف والخسوف بالمرء مع ان اهل الامر لا يدل على التكرار ويظهر من
كلام المرفوع وان الصالح وسأله وجوب الاعادة ما دام السبب قائما بهيون
الحال الوجوب مضيئا به ذلك في ذهابه فيكون الكسوف سببا لوجوب الصلوة
ودوامه سببا اليه ويلزم من هذا اثبات سببية لم يدل عليه النص اجمالا ولا لا زمان
قلت المشهور استحباب الاعادة والمنع ان قلت ساكن ان يكون اشد الكسوف سببا

في

ودوامه سببا في الاستحباب باكان الزوال سببا وجوبيا وقوته وطلب الحاجة لمن حلت
منه فاسبغ استحبابها **قوله** المودة في الصلوة شئ في فضائلها لان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في فضائلها الغل الكثرة اثباتها وقد يعرض ما يفرج عن الشبهة في موضع متقنا
المجون اذا فحانه لمحدث فانه يوضح ما بينه وبين من سلم على من حضر من صلواته ثم ذكره
رواه على بن النعمان الرازي عن الصادق والحسين بن ابي العلاء عبيد بن ذرقة
سندا خروا بلغ منه ما رواه عمار بن موسى عنه يعني ولو بلغ الضيق ولا يعيد الصلوة
واختاره الصدوق ونقل عن يونس بن عبد الرحمن اعادة الصلوة بذلك ولم يثبت
ومنها من كان في الكسوف فحضر وقت الصلاة فانه يقطع الكسوف ثم تاتي بالحاجة ثم يرفى
على صلاة الكسوف ذهب اليه عيان الاحباب وقد روه في الصحيح محمد بن مسلم عن الصادق
وعن ابن ابي عمير بسنده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها اذا اذ لم يخطأ ففعله ثم ذكر الفقهاء في خبر
مع انه قد نقل السنة والتكبير والشهادتين والتسليم ودعا فقل بها خبر ذلك **قوله**
كل انظر ذلك ان جعله الا لوقت ولا يرد على كسوف الا في موضع ثلثة الاول
صلوة الرازي وهي من مراسيل الشيعة عن زيد بن ثابت **الثاني** صلاة العباد على
غير خطبة فان علي بن باجويه يقول الجليل اربع بلسنة **الثالث** صلاة جعفر فان كان
الصادق انما اربع بلسنة **قوله** فكل صلاة قد يكون في لكم وهو ثابت في السكنا
ولما بين وان كان حاضرا سؤا كان منفردا او في جماعة اذا استوعب لعنة والوقت
يقوم من حاله اربع الفارة وركعة سواء كان اياها رجلا وامراة وخالفان في حديثنا
المرة وروي انها لا يفرض في ركعة قد يكون في الكسوف وهو كذا كما لم يرضى والحائض لا تقصر
تنبيه غابة القصر كتمان سؤا كان في السفر والمخوف وظاهر من الحديث ورواه ابن

لوصلي ما عدا العشا بطهارة ثم احتسب وصلاتها بطهارة ثم ذكر ما خلل بعض من احكام
الطهارة حتى احتسب وجوب خمس بعد الطهارة ووجوب صبح ومغرب ورابعة يطلق
في الاول بين الظهر والعصر في الثانية بين العصر وقتا وبين العشا الاخيرة اذ اذا
كان الوقت اقبوا الا ان كان لجميع قضاء فلو سمى عن الوضوء الذي كان فيه الا ان صلى
الصلاة من محض الاربع ثم ذكر انه صلاها بغير وضوء ثم انفع على الاول او على
الاعادة العشا الا ان كان الاخلال ان كان من طهارة الاولى فيكون متطهر
وقد صلى بطهارة صحيحة واذا كان من طهارة الثانية فلم يضر هذا
التكرار وجوب عليه صلاة العشا واذا صلى الثانية فيفضل هذا فيه ويجوز ان يعيد
ما عدا الصبح لانه اذا كان طهارة الاولى سنة وجب عليه الصلوات بنية جازية
هنا قد وقع التردد **قاعدة** الثانية في القضاة مجتهد بين الفرائض والوقتية القوي
فليقتضها كاقائه وقد فاته مرتبة فيها لم يتركها لاول الامر هذه مع الذكرا
مع النساء فيفضل سقوط لقوله ربيع عن امي الخطاء والنسبائ والمراحم كما هو
الموافق عليها طهارة الناس في سنة الا ان يكون في الزاوية خمس وعشر وهو
منفي بالقرآن العزيز ولان التكليف مع عدم العلم تكليف بالجهل والامانة والبرائة
من الزاوية وثبوتها لثبوتها من فعل ما وجب عليه كما وجب عليه من باب المقدمة ولانه
لو جعل عين الفريضة صلى اثنين او ثلثة او خمسا على اختلاف الاحوال الاول وكذا
صفة الغايب لتساويها في الوجوب ولوقفت في المعتبر في المعتبر وقال في وجوبه
السقوط انه تخمين وكافة فلا يصح اليه ومراده بالمتخمين انما بالنسبة الى اليقينة
اذا لم تكن فريضة واخرها لا يكون حقيقا حال اليقينة محلهما من القارة الاخرى بل

الوجوب

الوجوب منه يظهر ضعف وجوبه لانه يؤدي الى تزلزل اليقينة المأمور بالجهل بما هو
جزم الفاضل في اكثر كتبه بالوجوب وجعله في السدنة اقرب في القواعد الشرعية
احوط صلى الاول بغيره الا انما باقي فريضة شاة وعلى الثاني يكون حتى يحمله
وضا طهارة يظهر له الاحتمالات الممكنة في المسئلة ثم ينظر فيجب بطلان كل واحد من
من الاحتمالات عليه فمما يعلم وجوبه لا يثبت هو ظاهر مع القلة كالوقتية تظهر
وعمره مجهول بينهما فان هذا الاحتمالين بين تقديم الظاهر على العصر عكس هذا
صلى الظهر بين عشرين او بالعكس حصل وكذلك لو اضيف اليهما جميع فان الاحتمالات
سنة حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وربعين من سبع فرائض بان يزيد على خمسة بالجملة
الاولى فصل في الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم الصبح ثم الظهر ثم العصر ولو اضيف في ثلثة
مغرب صارت الاحتمالات اربعة وعشرين حاصلة من ضرب اربعة في ستة وربعين على
هذا التي يبين خمس عشرة بان يضرب المجموع مغرب متوسط بين السبعين وان
شاة حصل المتوسط احداهن الاربع الباقيات وكذا في غير هذا وان اضيف اليها شاة
كانت الاحتمالات مائة وعشرين حاصلة من ضرب خمسة واربعة وعشرين وربعين
على هذا التي يبين احد وثلثين متوسط واحد من الخمس بين الجاهل بين وعلى هذا
لو كانت سادسة تغير الاحتمالات سبع مائة وعشرين والعقبة من ثلث وستين
فريضة ولو كانت سابعة كانت الاحتمالات خمسة اربع واربعين احتمالات وربعية
من مائة وسبع وعشرين وضابطان يحاط بفريضة واحتمالها وان نظرت في
دون ذلك والفرق من احد هما ان كان تحت فرض وبالآخرين على الفرضتان و
ذما قيل ان ضابطان يناد على الاحتمالات ممكنة واحتمالها وهو صحيح فانه كما قلنا

فيما زاد على الثمان اوثنت وعلى هذا اديها وهذا الطريق مبرج للذمة بقينا الا انه من اربع
هنا على يمكن الصبر من دون هذا الحد وفاقا لا كلفة فيخرج الاربع من ثلثه عشر بان
يكرد اربع اثلث مرات على نظره واحدا في نظره شأ ويترك على غيرها اولها ويخرج من احد
وعشرين بان يكرد اثنان على نظره واحدا ربع مرات ويترك على اولها وضابط ان كرك
العتق المذكور على نظره واحدا نقص من عدده بواحد ويترك على اخره اولى الا ان كان في
الذمة الاولى لو فاته صلاتان متاثلتان كالظهي من يومين وعجل بينهما اجرة
ان يصلي ظهري في يوم الاثنين منها اولها في ذمة ولا حاجة الى التكرار وهذا في كل من
المستأدين عددا في احتمال ان يصلي العبد فله كذا اذا جعل القريب فلو فاته ظهري
صلى اربعاً في يوم الاثنين في ذمة ان ظهر في ظهري وان عجز ان يصلي اربعاً في يوم
الاثنين في ما عدا ان ظن فظهر وان عجز ان يصلي اربعاً في يوم الاثنين في ما عدا ان
ظن فظهر على هذا الظن فيصلي اربعاً في يوم الاثنين في ما عدا ان ظن فظهر على هذا
المغرب بين المستأدين والمسلمات وعلى هذا **الثاني** لو فاته صلوات في تمام مجهول في
ذلك المحقق فيه احتمالان السهو والبناء على الظن والاحتياط بالترتيب بان يقضي
الاربعة من كل يوم مرتين تماماً وقصاراً ويمكن نضرة الاحتمال الا ان كان المكلف له
قوة فراضة لا بد من اربع فترام تمام فانه يجب عليه ان يصليها مرتين كل فورة في
عشا وفتح لقول في جود الفرض كل رابعة تحريم يجوز فيها العقر الا ان كان في ذمة
الا بها ويمكن المحبوب بالحبس وعلى **الثالث** هذا الحكم اذا اعتد في الفقرة
او كان الرباعيات ثلثاً او اقل وهي مجهولة المعنى اذ لو علم عنها كان الفرض مثلاً او
هو العصر لم يفرغ من غيرها فطعا اذا لا تتعلق بالثابت ولو فاته فريضتان مجهولتان

العبد

العبد والقرابة فيحتمل ان العبد عشرة والثلاثون فيكون عشرين ويخرج من ست
فريض سبع واربعة ومغرب واربعة في ذمة مرتين ويؤدى في كل من الثلث الاول في
ما في ذمة وعلى ما سطر ما بردها من ذمة هذا الباب في ما لا تحصر فيثبت
عليها **قاعدة** في الزكاة **قوله** في الزكاة انما ان يتعلق بالاول والثاني ذكاة الفطرة
والاول انما ان يكون هاتفا بعينه او بالية والاول ذكاة العبد والثاني ذكاة العبد
ثم انما ان يعتبر فيها الصلوات والاول والثاني ذكاة الفطرة والثاني ان يتعلق
بالعبد او بالذمة والثاني ذكاة الفطرة والاول ما عداها الا في موضعين وهما
عند القربط او التمكن من الاخراج فيتعلم بالذمة وهذا في الفطرة متعلقة بعين اذ
عزها عند عدم السق في وقتها لا يترك في فاضلها وبالعقل لا يبرر المتعلق بالذمة
من المانية متعلقة بعين فلو فاته في العز في الفطرة وهكذا **قاعدة** كلما
يشترط في حصول لا بد من بقا عينه ولو عجز عن جملها وبغيره من الزكاة استوفيت
الذكاة الفطرة فان الاقرب فيها البناء اما لو اشترى بغيره لم يترك الفطرة فالاصح
ان لا يبناء ههنا **قاعدة** لا يجتمع الزكاة في عين واحدة الحديث وقد يجتمع
الاجتماع في موضع منها الصلوات الفطرة فيظهر في ذكاة الفطرة ومنها من في الغياب
وعليه بقوله ان فانه على القول بوجوب ذكاة العبد على عونه يجب عليه الزكاة
في الضاب وعلى المدين ومنها ذكاة الفطرة من غير الفطرة فانه على القول بان تناسخ مال
الفطرة منها يتعلق الزكاة بالثمة عبداً وعتبة وعند التحقيق ليس هناك من العبد في
اما الاول فانه مود ذكاة الفطرة ذمة السيد لا عين العبد وانما الثاني فانه
مورد ذكاة العبد ذمة المدين لا عين المولى وانما الثالث فلهذا انما الوقت

كلام **قال** كلام الشيخ في المبسوط ان كل من وجب نفقته على الغير وجبت خطبة
حايه اذا كان المنفق من اهل الزوجين وهذا يخرج حصة المطلقة فيما حال ان قلنا ان
النفقة للرجل وفي الخبر الذي اشترط النفقة على التسليم والعالمون قوفوا على السجد
او الرابطة او الشفاعة على بطلان ما كان نفقته واجبة اما على المسلمين ولا خطبة في
العدا المشتل عند بعض الاصحاب وقال الشافعي يوجبها لغيره من غير خطبة
خطبة عبد السيد في بيت المال بناء على ان كل المسلمين **قضية** ظاهره ان
اعتبار الاتفاق لا الوفاق وهو اختيار الفاضل في المختلفين فلو وقع في
بتركه ونحوه اعند المنفق عليه سقط الزوجية فيبقى المأنة كل من ينفق على
وجبت خطبته عليه سواء كانت النفقة مستحقة او مستحقة او لا وظاهر ان ادعى
انما يجب بسبب الذي من شأنه ان ينفق عليه وان لم يجب وقد بينهم هذا من كلام
الشيخ في المبسوط لانه اوجب خطبة المولى الصبي ان كان موصيا محققا لعموم قوله
عن نفسه وولده وابن ادريس يوجب خطبة الزوجة النافقة والمتعة على كلا
بقولهم والزوجة فالقاعدة على هذا القول كل من ينفق عليه ودخل فيه **قضية**
الصوم كل الاعمال الصالحة لله تعالى في كل عام من ادم الى الان الصوم فانه على
والا لغيره به مع قوله اضل العالم الصائت وكتب عمر الى عاتكة ان اهرق عيني
الصلوة واجيب بوجوه **الاول** انه اختص بترك الشهوات والملاذ في الفرج والبطون
وذلك امر عظيم يوجب التشريف واحياء المعاني بالعبادة فانه فيه ترك الشهوات
عن الشهوات والنجس اذ فيه الاحرام ومعه كانت **الثاني** انه امر غني لا يمكن الا
عليه فاذ لا شره في تحلات الصلوة والنجس لغيره احبها الايمان والاعمال

واضاح

واضاح القلوب وخصته خفية مع تناول آياتها **الثالث** ان علم ملا يجوز فيه
صفة الصلوة اجب ان طلب العلم فيه تشبها باصل الربوبية وهو العلم بالآفاق
كذلك الاحسان الى المؤمنين وتعليم الاولياء والصالحين كل ذلك فيه الخلق تشبها
بصفات الله **الرابع** ان جميع العبادات وقسم التقرب بها الى الله الا الصوم
فانه لم يقرب به الى الله وحده اجب ان الصوم بفعله احب استقام الكون **قضية**
ان الصوم يوجب صفا العقل والفكر بواسطة ضعف القوى الشهوية فيجمع
ذلك لانه لا يدخل الحكمة خوفا على طعاما وصفا العقل والفكر يوجب حصول
المعاد في الواسطة التي هي شرع الحول للنفس الانسانية احب بان سائر العبادات
اذا واجب عليها لورثت ذلك خصوصا الصلوة قال الله والذين جاهاوا
فينا لنهتد بهم سبلنا وقال الله القوا وانوابهم يترككم فكلين من رحمة وجل
لكم نور تمشون به قال بعضهم لم يتركهم في تركه العيان ونسكن اليه لقلنا لقال
ان يقول هياكل كل واحد من هذه الاجوبة مدخول بما ذكره فلم لا يكون مجموعها
هو القاري فانه لا يجمع هذه الامور المذكورة لغير الصوم وهذا واضح **قضية**
روى عن النبي من صام رمضان واتبعه بستان شؤل فكانا صام الدهر فيه
مباحث **الاول** لم قال رمضان وقد قال الله شهر من احديث لا تقواوا **قضية**
جوابه انما قيل للتبني على جود ذلك اللفظ وان كان غيره اول منه **الثاني** هل
هذه الستة مرتبة على سبيل مجموع الشهر وبكفي صوم ثلثي منه او لا يرتبها
جوابه ان الظاهر ترتيبها على مجموع الشهر لما ذكره في علمها صام الدهر ويحمل على
الترتيب صلا لا تجمعت لاصوم فلا يختلف فيها الحال **الثالث** لما قال يست والا

مذكورة جوابه لغيره على قوله الكلام العربي من تقليد لآل على الأيام كقولنا وعنه وتقول
ان لبقتم الزايو ما بعد قوله ان لبقتم الراعي **الراعي** لم قال من شاول وهما لغيره على
غيره من الشهور جوابه بعد دفع بالمكاف باعتبار حديث عهد بالصوم فيكون قد
على الصوم اسم من ابتدائه بعد انقطاع **الراعي** هل هي بعد العهد بغير ضل أم لا
ولو اخبرنا عن العهد هل إلى يوم لا جوابه ان الأصل عندنا ان على العهد بغير ضل
لما قلناه والظاهر بقا الاستصحاب بالشمول للفظ **الراعي** لم حصل العتق بغير دون
غيرها جوابه لقوله من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فيكون مع رمضان ثلثين وثلاثين
يوما وذلك سنة كاملة **السابع** لم قال فكانا ولم يقل فكانة جوابه لأن التثنية
الصوم بالصوم ولو قال فكانة لكان ثبوتها للصائم بالصوم وليس بمبدأ **الثامن**
كيف يتصور ان يكون هذا القدر معادلا لصوم الدهر وهو من من وكيف يباكي
لغيره الجواب ان الصائم هذا مثل ثوب صيام الدهر يخرج من المضاعفة أو مضاعف
هذه مثل استحقاق صوم الدهر وان المراد ان لو كان في غير هذه الملة فمن الاضعاف
انما جازت في هذه الملة **التاسع** هل المشبه به كذا تفق او كونه على حاله مخصوصة
جوابه بالمراد صوم الدهر خمسة اسلاسة فرضي وسدس بقل كان المشبه به هذه
النسبة وله بالحسنة من الوجبة عشر امثالها من الواجب وبالحسنة من المكافئة عشر امثالا
من السدس وب **العاشر** هل المراد هذه الصائم او مطلقا فان كان الاول فهذا في
دهره وان كان الثاني فلا يتوجه الجواب عن السادس جوابه ان المراد دهر الصائم
والحوض من الضاد اليه كقوله فان لمجة هو الماوي وماواه **الحادي عشر** هو
فرق بين هذه السنة وبين ستة الأيام في الآية الاخرى جوابه نعم لأن هذه السنة

قد جاز

قد ثبت حكمها واما سنة لتعلق فقبل لأن السنة اول فلكم ويعني بالتمام الذي
اذا اجتمع ما جاز له لا ينفصل عليه ولا ينقص بغير التام الذي اذا اجتمع ما جاز له
ينقص عنه كالاربية فان لها نصفاً وربعا ينقص عنها وقد يكون ذابلاً وهو
الجزء الذي ينفصل عليه كالاربية عشر والعلة التام احسن الاعداد وكان خلقه بغير
والناقص كانان ناقص عضو والزاد كانان خلقه بغير ذابلاً **الحادي عشر**
لغيره **خامس** الشيخ والمعة المقتنع بما صيقات محب الزمان وميقات محب المكان و
اشفق الاصحاب على امة لا يجوز تقديمها على الميقات الزماني والاكتفاء على عدم جواز
تقديم الاحكام على الميقات المكان الزا بالذرا اذا صادف الزمان وكذلك جواب
تقديم الاحكام على الميقات المكان في العرة المفردة الوجبة اذا اخبرنا عن وجوب الذرا
فمثل عن الفرق بين المكان والزمان مع استوائهما في التوقيت ولجوابان صيقات
الزمان متفاد من قوله الشيخ اشهد علوانا وقد تقر في العربية والامامية بالمشقة
يجب انحصار في الخبر والشيخ لا يحصره في المبدأ لقوله محبة التكميل فطلبها
التسام والشفقة فيما لم ينقسم فالخير من محبة التكميل من غير عكس القابل منقسم
التسام كان وكذلك الشفقة منقسم فما لم ينقسم من دون عكس زمان الشيخ متفاد
الاشهر فلا يوجد في خبرها واما صيقات المكان فما خوذ من قوله لما عد التوقيت
قال من هن هن ومن لم ينفصل عن غيرهما من غيرهما والفقير في راجع الى التوقيت وهو
المبتدأ وفي راجع الى اهل التوقيت فالنقد في التوقيت لاهل هذه الجهات في
الاحكام اهل هذه الجهات فيجوز انحصار التوقيت قضية للقاعة واجبة بان الزمان
هنا الزمان بغيره الى طول التكليف فلا يمان المكلف من الوقوع في مخطوئته

خطا في المكان وان الميقات المكان بسورة احرام بعدة للشرقة وكذا يسوع قبل للشرقة
والنذر خطا في الزمان فان الاحرام لا يسوع للنسكين للشرقة ولا غيرها **قوله** ما كان
تجاوز للميقات غير محرم مع كون خطا طبا بالنسك بوجه اليه مع التعلل ومع التعلل لا
في صورة ذكرها بعض اصحاب وهو التاخير في الذي ستره العرة انه يحرم من ان يحل
في حجره الا انه يحرم من ادنى محل وفيها منافسة مع الجلال لان القاعدة كلية واستثنى
هذه يحتاج الى دليل فان قيل هذا من خصوصيات التايب فالطالبا لا دليل باقية **قوله**
الحرم حرمة من كل طهر اشرافا وضع وجوب الحج والعمرة اليه وتحريم الصيد فيه وهذا
شهر وانما المستأنس به وتحريم دخوله بغير اذن الا في المنكر وفي الناصر عن شهر
واختصاصه بمسالك الحج الا وهو في عرفة وتحريم دخوله على المشركين وتحريم قهره فيه
واختصاصه بالحج والذبح لما يجيب الالزام وتعليل ذلك على من قل فيه خلاف وتحريم
ولغة الامتداد واختصاصه بحج بلضا حنيفة في الصلوة الى لا يساويه حيزه وانما لا
على اهله وان تمتعوا في قول واختصاصه بالاستقبال تبعاً للكتب الشريفة **قوله**
منه هبة لاصحاب مكة والاشجار افضل البقا وهو من هبة كثر ما هو وخالف فيه
بعضهم لما وجوه **الاول** وجوب الحج والعمرة اليها وتعظيم ثوابها والمعرفة في
البيت من حج هذا البيت فلم يرفق ولم ينفق خرج من ذوقه كيوم ولدته امه وقال
الحج لله وليس له جزاء الا الجنة وقال الهال لبيد على الحجر من اراد نيا والحقه فليؤتم هذا
البيت ولو كان الملك دان فالتم عبده ورضيته فبعدا حد باحتواء وعلمهم
على ذلك جاز فظيما الغفيم كل عاقل بان ثلثا لنا دار غنة من اخرى **الثاني** اختصاص
الكتب الشريفة بتقبل الاذان والاستلام وذلك يدل على الاحرام والتعظيم **الثاني**

طريق

حديث الرجات المائة والعشرين للطاقين والمصلين والناظرين **الرابع** ان الله
جعلها حرمات في كاهية الاسلام **الخامس** ان عهد الاسلام فيها **السادس**
ان مولانا النبي هو الذي امر المؤمنين على ما فيها **السابع** اختصاصها بالكتب الشريفة
دفع الابداء المسلمين اليها واقامة النبي فيها ثلاث عشرة سنة وبالمدينة عشر **الثامن**
ان التعظيم والاحرام يخص بها الكعبة فوق غيرها ولو جوب استقبالها في الصلوة و
موضع العبادة واستدبارها والاضراف عنها الثبوت ولا يجرى استقبال النبي
لانه كان مدعى قديما وانقطع والناسخ لا يد وان يكون اكثر مصلة من المنسوخ
التاسع كونها لا يدخل الا بالانوار **العاشرة** تحريم حرمها صيد وشجر وحشيشا
ومن دخل كان امنا **الحادية عشر** انها موقر ابراهيم واسماعيل **الثانية عشر** انها تهيكل
سنة ست مائة الف فان اعوزتم وامن الملائكة وان الله حرمها يوم خلق السموات
والارض والمدينة لم يحرم الا في زمن النبي **الثالثة** انه يحرم دخوله بشر الى القو
فلا يقربوا المسجد يحرم بعد عامهم هذا **الرابع عشر** انه لا كراهية لغيره بها بالسجدة
فهي باهاكها صهيون وحبال السجدة الذي هو اول بيت وضع للناس للوقوف بالبركة فهدى
حاصلها **الخامس عشر** قوله مكة حرم الله وحرم رسول الله فيها بانه الف
الذي هم فيها بانه الف ودوى بشر في الفاضل الاخرين بوجوه **الاول** ان الليرة
موضع استعراذ الذين وحماهم سيدا الى سائر وطهرو دعوة الايمان وبما ذوق سيد
الاولين والاخرين وكل الدين ووضع اليقين والمقول من السنة فيها التبريل المتقو
الثاني اقامة اعظم العظيمة بها وموت جماعة منهم ومن الائمة فيها **الثاني** ان النبي
دعاهلها بما دعا ابراهيم لمكة وان النبي قال لما ليرة خيرة مكة **الرابع** قوله

التي لهم انهم اخرجوني من ارضي ليعاقبني فاحسب لي مقام المياد والاعمال التي
افضل والانياس مستجاب الدعوة **الطاس** قول النبي لا يصبر الا بها وسد بها احد
الاكثب له شنبلا وشعبها يوم القيمة **الساد** قوله ان الايمان لابد ان يكون الى المدينة
كما يرد في نسخة اخرى اي تادى **الساد** قوله ان المدينة لتبقى جنتها كما بقي الكعب
لنجد **الساد** قوله ما بين يدي من ربه وحشي ودونه من ربه من ربه اجاب الله تعالى
ما ذكرنا او ضحى دلالة الوجه الذي ذكرناه في الاول يدل على التظيم اما على الثانية
فلا بد كذا الثاني واما الدعا منه فيجوز على المخرج به وهو الضاح والمذا واما
الخير في مطلقه فيجوز في سعة الرزق او للجهاد او سلامة المخرج او في
هاتين وساكنتان والملازم باحسب ليعاقب المياد من جهة لانه كان قد يفسر من جهة
في ذلك الوقت فلم يرد الا مكانا يوجوده له اليه ويجوز ان يكون معنى الاجابة
لها الاجابة لاهلها باعتبار اشتغالها قد كان الرزق وسلك الله فيها من شياخ
الى الله وانفعى المتباين عن الله بواسطة موته وان كان فلا سلا للجنة اليها
اهلها كقولنا الارض المقدسة اي من فيها واليها في المقدس اي شرقية الملائكة في
الكبير والصبر على اداء دليل الفضل والكلام في الفضل لانه مطلق محسبان
فيحصل على ثمانية والكون معه لثمة وفيه ثمانية خروج اكل العصابة الى المياد وكل
واما الابرار في حواريه عن تردد المسلمين في حال جنة واجتماعهم وانضم اليها
ولا يقابلها القليلة بعد موته وكذا حديث النبي بخصوص ثمانية لمخرج اكابر
الصالحين منها واما الروفة فقد يترجم انها افضل من سابا اهل المدينة ولا يلزم
افضلها على من كلها راي في نسخة اخرى اي من اهل البيت عليهم السلام الركن الثاني على

من روع الجنة قال شيخنا ولا يفي لهذا الاختلاف كثيرا فان افضل المدينة البقاع لا يكتفى
بالمعنى المشهور من كثرة الثواب وغايتها ان يجعل العامل في اكثرها ما من غير وقد تكرر
الاخبار بافضلية الصلوة في كل المدينة وغيرها من البلدان والاربع في احصائها
باعمال الحج ومنها الطواف الذي هو من افضل الاعمال وقد روي لا يجتمع الله افضل
الصلوة فيها على غير ما حق ان الدار فيها بانه الف رواه خالد القزويني عن الصادق
عليه السلام الذي فيه بانه الف صلوة وجعل في المدينة الصلوة بعشرة الف صلوة والآن
بعشرة الف وعن علي بن الحسين بن زين العابدين في نسخة افضل من خارج العراق
ينبغي في سبيل الله ومن ختم القرآن بمكة تمت حتى روي رسول الله وروي غيره
في نسخة وفي هذه اياما الى ان باقى الاعمال ايضا عاف عنها وقد جازت الرواية اعظم الله
الله في مكة حتى قيل من الاعمال فيها شتم خادم وكل هذا يدل على شرف البقعة بحيث
يزيد فيها ثواب الاعمال على الاعمال في غيرها من غير مغادرة العامة ان الامة اجتمعت
على ان البقعة التي دفن فيها رسول الله افضل البقاع وتادع بعض العلماء في
الاضحية هنا اوزاد في تحقيق الاحكام ثانيا **خدا** خبره في المدينة موضع ثمانية
بالاضحية كما كوفت ويبيت المقدس والمشاهد الشريفة وخصوصا الحجر المقدس
على ساكنها السلام حتى جاء في الحديث عنهم ثمانية كعبه لولا بقعة شقي كبريا ما شقت
فلا اتهمت كبريا قالها في كبريا لولا من يد من فيك لما خلقتك وبعد ذلك
المساجد ويتفاوت كثرة الاحداث وما جعل فيه نبي ووصي افضل من غيره في النبوة
وافضلها الشاهد حافظ ثم محاسن الذكر والعلم وذلك باعتبار شرف الطائفة لفقوة
فيها لا باعتبار احوالها واعراضها فانه في هذا وكذلك قد وقع التفضل بين الازمنة

دعضان ولجميع الأيام الاربعة واللبا الى الاربع وارمئة الاعتناء الى **السادس**
 لجهاد وحكام الكفار والمردة **قاعدة** لا يقرب الكفار على كثر غير اهل الكراب
 جارية الذمة والفرق خاص بين الوضعية باحكام المسلمين والامر بقضاء ما يت
 العبادة اذا قبلت منه التوبة وعلم حجة كماله وعلم اقراره على التكا
 المستدام الا ان يعود في لغة وعلم الاقرار على دينه ان قلنا لعدم الرجوع
 للتوبة والا اقر بقدره لا غير حمة هذه بالنسبة الى المسلم وهذا لك فيفس
 الردة ان كان عن خطرة فخرج على ماله مطلقا ومنعه من ترويج رقيقه واد
 الاصاغر وعدم حجة سبكه وفلان والمث عليه وعلم ارضه قربة لومات
 وكان ادلادته عن خطرة وفي غيرها نظر والمراعاة محتملة وعدم حجة قهره
 بالبيع والبيعة والعق وشبهها فيكون اطلت في الفطرحة موقوفة في الملة
 اقراره الى الملة على كثر وعلم جواز استحقاق هذا المول على قول وقسم
 الفطري في كماله اعتداده اذ واجه علة الوفاة وعلم قبول عوده الى الملة
قاعدة امول يخرج في المسلمين ولا يجوز ان يدفع الامام الى اهل الحرب ما را
 الا في موضع **الاول** افكالك الاسرى من المسلمين اذ لم يمكن الا به **الثاني**
 رد ذمة الحرب عليه اذا هاجرت امرأة مسلمة **الثالث** دفع مال لهم ليكفوا
 الحرب عن مقاومتهم **قاعدة** انما جعل السجود للعلم كفر ولم يجعل المارح من براد
 فطيم من الادميين كفر لان السجود للعلم يجعل علاج العبادة له بخلاف
 الاب فانه يولد به التعظيم فان قلت قد قالوا ما فعلهم الا ليقربوا الى الله
 ولحقهم وكان تقربا الى الله فطيم الاب قلت هذا احكامه عن قوم منهم فلعلم

لجميع

بعضهم يعتقد غير هذا فان قلت في قوله كفار قطعاهم فانهم بالتقرب الى الله
 قلت جاز ان يكونوا مقربين على عدة الاصنام طاعة الغاية ولو ان عابدا جعل
 صلاته وصيامه لتعظيم ادعى كان مثلهم ولان التقرب الى الله ينبغي ان يكون
 بالطريق الذي يقبله الله للتقرب ولم يقبل له عبادة الاصنام طريقا للتقرب
 وجعل تعظيم الاب والعالمر طريقا وان كان غيرا من فطيم هذا النوع من التعظيم لا
 انه لا يقول في الكفر باعتبار انه قد امر بتعظيم في الحجة **قاعدة** كل من اعتقد الكفر
 انما هو ذمة طاعة العالم وهو حجة ما فيه فلا ريب انه كافر فاذا اعتقد انها فعل الابرار
 المذنبين اليها والله الموفق الاعظم كما يقول هل العدل فهو محض لا لا في فطيلة
 ثابتة بل على حقي لا نقلي وبعض الاشعة يكفر من هذا كما يكفر من الاول فاد
 على نفسه عدم كفار المعتزلة وكل من قال بفعل العبد وفرقوا ان الانسان
 وغيره من المخلوقات بوجوب فطيم ان الملة والعبودية ظاهرة عليه لا
 منه اهتنام بجانب الربوبية بخلاف الكواكب فانها غائبة عنه فربما ادعى الثاني
 استقلالها وفيه باب لكفر اما ما بقى بان استناد الافعال اليها كاستناد الاحراق الى النار
 وغيره من العادات يعني ان الله اجري عاداتها اذا كان على شكل محسوس او غير
 محسوس ما ينسب اليها ويكون دبط المسببات عاكس بطمسبات الادوية والاعتدالية
 على حجازا باعتبار ان الربط العادي في الفعل الحقيقي فمما لا يكفر معتقد ولكن محض
 اية وان كان اقل خطا من الاول لان وقوع هذه الآثار عند ما ليس بالبر
 لا اكفر **السابع** الامر بالمعروف والنهي عن المنكر **قاعدة** يجب الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر اجماعا وهل هما عقليا ان او سمعيا وعلى الكفاية او على اعيان

قولان افرها اولها عن النبي لتأخر بالمرء في الدنيا عن المتكبر اوله وشك
ان يبعث الله عقابا منه ثم يدعونه فلا يجيبون له ودعوا لا يجيبون له فباسمهما
ومن شروهما ان لا يؤدوا ولا يكادوا على مفسدة وادكاب منكرا عظم منه مثل ان
عن شرا ينجي فيثبت القتل وهو والعلم بوجوب الفعل في نفسه وبان هذا الفعل هو
بالوجه فلا انكار فيها اختلف فيه العلماء باختلاف ظاهر الاذان يكون المتكبر يعتقد
تحريم ما حصل وجوب ما تولى والمتكبر موافق في اعتقاده ومع اختلاف هذه
فهمه الفروع الامر بالا بالقلب فما اذا علم كونه منكرا ويشترط ان يجوز الثاني ولو مع
تساوي الاعتقادين ولا يشترط العلم والاعلمة الفقه اقل لو علم عدم التاثير او ظن
ظنه فانه يستلزم الوجوب لا الجواز والاستصحاب ان يامن على نفسه وماله وما
يخرج من يده وهذا يمكن دخوله في شرط الاول وهو فقط الجواز ان كان يكون
الماخوذ مالا لا يجوز تحمل الامر والسماحة به **قال** مراتب الانكار ثلاث يتعاضد
في الابداء فبالتسليم الى المفسدة والعجز اليد فان عجزه للسان فان عجزه للقلب
الى التاثير فيصير على القلب المقاطعة وتغيير التعظيم فان لم ينجح فالقول مقتصر على
الادب فلا يبرأ الا لله فقول لا يقول اليها العا لم يتذكر او مجتنب ثم بالقلب والضعف
الا فكان القبول لقوله من راي منك منكرا فليفتحه بيده فان لم يستطع فليسانه فان
لم يستطع فليقبله ليعرف ذلك شيئا من الايمان ويروي ذلك لضعف الايمان والبر
بالايمان هذا الافعال ومنه قوله الايمان بضع وسبعون شعبة اعلاها شعبة
ان لا اله الا الله وادناه اماطة الاذى عن الطريق وهذه الخيرية انما ينجح في قول
واقوى الايمان الفعل باليد ثم اللسان ثم القلب لان اليد سبقت من ان تلتفت

في الخبر

على القول ثم القول لانه قد يقع معه الاذنة ثم القلب لانه لا يؤثر فاذن الخطر
تأثيره في الاذنة فكانه يات الاذن النوع الضعيف من الايمان وقد سمي بضع
الاصول ايماننا بقوله وما كان اليه لبيع ايمانكم اي صلاتكم اليه ليقبل من
فروع الاول لا يشترط في الماتر والقول ان يكون عالما بالمعصية فيمكن ان يظن
بالمعصية بصورة ترفيقها معصيته وطية عنها وكذا تلك التناول المعصية فانه
يترك عليه كالمجاهة لان المعصية لا يجب لمفسد واجبة الادب او كونه تاركا لمفسد
لحصول كونه لا يقيا في ذلك ليشته وقا كان للتلبس غير عالين بالله ولا ان
العتبان يؤذون ولا يمانون ولا معصية ودعا الى ادب الى القتل كما في صورة
صواتهم على ما لم ينجح لانهم دون عنه الا بالقتل ومن هذا الباب لو سمع العائد
الفاشي عفو الموكل عن القصاص استمكن ولو ادعى الى قتله في شكل كذا الوعد
أعتمد به وحل دمه انه اشتراهم من وكيله فادار بالبيع وطيا لتكديسه واشترائه
او اخذها فانه دافع عنها وهذا الباب ليس من باب الانكار بل من باب الدافع عن
المال **البضع الثاني** عيان على القول اجماعا واخراجه جملة متباينين
بأن يعرفوا واجبا نكر عليهم جميعا بفعل واحد وقول واحد اذا كان ذلك كافيا
في الذم مثل الاتزان واصول **الثالث** الامر بالبدن وفيه النوع المكونه مستحبان و
لكن ليس فيها ضعيف ولا قوي ولا انزال خبر لان الضمير قد يكون على المكون
وهو من باب التعاضد على البر والتقوى وكذلك من جهة فعله بغير القول
فيما ولا يعتقل به باشمه فيجوز لاحسنه مع تفاوت الدلائل او بغيره منه لمدد
ضعيف كاعتقاد الحق في رب العالمين فانه يترك عليه آثار الاول بغيره بغيره وادنا

والله اعلم بالصواب فان الظاهر
والاكتفاء والاعتماد على القصاص

الثاني فكيف من المكرب **الرابع** لو ادعى الانكاد الى قتل المتكبر جرم ارتكبه بل اعم
وجوه كلي من العامة لقوله وكان من نفي قاتله ربيون كثير منهم لانهم
قتلوا حسب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذه مسلم اذا كان علاج الجور قاتل
قال رسول الله صلى الله عليه وآله حق عند سلطان جابر وفي هذا يعرف بغيره
بالقتل لم يفرق بين الكفار من الاصول والفرج من الكبار والصغار فلما
عمى على الامام وتايبا وبأذنه او على من لا يظن القتل لا يخرج مع من الاشد
جمع عظم من التباين في قتال الجاهل لا لانه عظيم الخطية حسب الملك ولم يكره للاب
عليهم احدم العباد قاتلهم فيكونوا كل الامة ولا علمنا انهم يظن القتل لا يوجدوا
التأثير وضع المتكبر وحاذا ان يكون في جرم باذن امام واجبه اطاعة كمن يوجب ذنبه
على وغير من نفي على **الثامن** التقية وتوابها **قوله** المداينة في قوله او ذنبا
لو ان من فيه ذنوب معصية والتقية غير معصية والفرق بينهما ان الاول يعظم
غير التقية لا جلال نفعه او لخصاله كما قد بين في حق سبب الله وقسوة بعض
العلماء او متبدع على يد حقه وقسوة دها يصون الحق والتقية جامل الناس بما يبرق
وتولد ما يكرهون حذر من غوايلهم كما اشار اليه امر المؤمنين وموردها غالبا
الطاعة والمعصية فحاملة الظاهر فيما سيقولنا والفاصول المتظاهرة بغيره اتقاء
شرها من باب المداينة بما يره ولا يكاد يبنى تقية في بعض الصعوبة انا المتكبر النش
في جوده اقرام وان قلوبنا الخلفهم ويغفر هذا للذهاب عن القصة من الكذب فانه قد ان
تجاهل احدم صفه مديح وقد دل على التقية الكتاب السنة قال الله لا تقصدوا الموتى
الكاظمين اولياء من ذنوب المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تقصوا

فانما يوجب ذنبا في ذنوبه فالتقية الاولى غير طائفة اقلها

فهم تقية وقلة الامن اكوه وقلبه مطربان بالايان وقال الائمة ستة اشعار
الذين وقالوا من لا تقية له لا دين له ان الله سبحانه يعبد سركا يجهل ان يعبد
وقالوا امضوا في احكامهم ولا تلتزموا انفسكم فقتلوا او كتبوا الكاظم ^{بالتقية} الاعلى
شعير كيفية الوضوء على اعليه لعامة فجهل من ذلك فلم يسمع الامتناع ففعل
ذلك يا ما ضحى به الى الرشيد بسبب المذهب فقتله يوما بشي من الديون ^{وذا}
وحده فلما حذر ذلك الصافي جسد عليه فوجد يتوضا كما هم فخر عن الخليفة و
اعلموا اليه فكتم له بعد ذلك الامام ان يتوضا كذلك وكذا وصف له الوضوء
الصحيح فتاوى اهل البيت مشحونة بالتقية وهو اعظم اسباب اختلاف الامم وبت
تبيين الاول التقية بتقيد بانفس الحكم بحجة فالواجب اذا علم او ظن نفي
الفرق بتركها به او بعض المؤمنين والمسلمين اذا كان لا يجازي شررا عاجلا ويؤخر
عزرا عاجلا او مخررا سهلا او كان تقية في المذهب كالزينة في سبب الزهر او ترك
بعض فضول الاذان والمكروه التقية في المذهب حيث لا يضر عاجلا ولا عاجلا ديجا
منه الا لتباس على علوم المذهب والمجازم التقية حيث يؤمن الفرق عاجلا ولا عاجلا
او في قتال مسلم قال ابو جعفر انما جعلت التقية للتحقق بها الداء فاذا بلغ اللام فلا
تقية والمداينة التقية في بعض المباحات التي يرحمها العامة ولا يصل اليها كذا في
الثاني التقية بتقيد كل حين حتى لا يراه كذا الكفر ولو تركها في المآ في هذا المقام
ومقام التبر من اهل البيت فانه لا يتركها بل يتركها لغيره انما يصح او مستحب خصوصا
اذا كان من يقاتل في المالك الذميمة اية تقيد بانفس الحكم بحجة لاعتبار
ما هي سيلة اليه لان الوسائل للميع المقاصد فانوا يها دقي به دمه وماه ذكرا

الآية وكان طريقا الى نفع مظنة عن الغير وهو مسلم او معاهد والمحقق ما كان طريقا
للمحقق كان يحسن خلقه للخلق المحسن خلقه والكروه ما كان يجر ويخون في الطبع
لذيق خرد وكره ما كان طريقا الى زيادة شر القام وتزجيف الظلم ومحرم الله عز وجل
الايمان والكسوة عليها والمباح ما عدا ذلك ويجوز على المكان **فصل** حد ثبات
الصور بعد جهل النبي ينقسم اقسامها لا يطلق اسم المبدعة عندنا الا على ما هو محرم
مهما اوطأ الوجه كدور القرآن والسنة اذ خفي عليها التقلد من الصلوات فان
التبليغ للقرآن الآتية واجبا جاعلا للآية والاية لا يحفظ وهذا في زمان الغيبة
واجب وانما في زمان ظهور الامام خلافة كما حفظها حفظا لا يتطرق اليه خلل فانها
للمحرم وهو كل بدعة تناولها قواعد الغريم واقلت من الشريعة كقولهم لا يتبعوا
واخذهم مناصبهم واستناروا ولا يجوز بالاموال منها مستغنيا وهذا هو الحق و
تشرى لهم وابتداهم والعدل على الله والالزام يتبعه الفسق والمقام عليها ومحرم
مخالفتها والعمل بالسوء والسير على غير القدر وشبه كثير من الاشياء ويجوز في النظر
والادان الثاني يوم المحبة وتخير للفتنة والبعث على الامام وتوحيه الابهة جمع
الافادع منع محس اهل والاظهار في غير وقتة الى غير ذلك من الميزات المشهودات
ومنها بالامام من الفريقين الكسوة لولية المصاحبة الصالحين بهذا الدوام في الآيات
وثانها المستحق هو ما تاملت اذلة التذاب كتبنا المارس والربط وليس منه القادر
الماور الابهة ليظهر في النفوس للام ان يكون ذلك مرها للعدو وادابها المكرو
وهو ما شئت اذلة الكراهة كالزيادة في تبليغ الزهاد وسائر المثلثات والقبض
مها والتعم في الملا بصر الماكل بحيث يبلغ الاسراف بالنسبة الى المعاملات وفيه اذلة في الآيات

اذا استغفره وعيا له وخامسها المباح وهو الايمان تحت اذلة الابهة كقول الدقيق
فقد ورد في قوله تعالى انما يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين امنوا بالله واليوم الآخر
من المباحات فوسيلة صباحة **السادس** في تنظيم المؤمنين وتوابعه **فصل** يجوز
تنظيم المؤمنين بما جرت به عادة الزمان وان لم يكن منقولاً عن السلف لادلة العجوة
عليه فانه ذلك من يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب فذلك ذلك ومن يعظم
حرمات الله فهو خير له عند ربه ولقول النبي لا تباغضوا ولا تحادوا ولا تأبوا
ولا تقاتلوا ولا تحبوا ولا تحبوا ولا تحبوا ولا تحبوا ولا تحبوا ولا تحبوا ولا تحبوا
ودعا وجب اذ الذي ذكره الله تعالى في التقاتل اياهاته للمؤمنين فلهذا في الآية
قام الاطاعة وقام الجمعية لما قدم من نصيحة وقال لا تضاروا قوموا الى سيدكم ونقل
انه قال لعامة بن ابي جهل لما قدم من اليمن فجاوبه دمه فان قلت قد قد رسول
من احب ان يقتل له الناس والرجال فيما فليتوا ففعل من النار ونقل انه كان يكره
ان يقام له حكماء اذا قدم لا يقومون لعل كراهة ذلك فاذن انهم قاموا حتى لا يخل
مقره لما يلزمهم من تنظيمه قلت تمثل الرجال فيما هو ما هو ما يصنع به ابرة من الزمان كذا
والقيام في حال وجودهم الى ان ينفقوا بحسبهم لاهل القيام المحض والفتنة زمانه سلمنا
لكن يحمل على من اراد ذلك بغير احوال الناس فيواخذ من لا يقوم له بالعقوبة
انما من يباع لرفع الالهة عنه والقبضه له فلا حرج له عليه لان دفع الضيق عن
النفس واجب وانما كراهته فوافقه الله وتخييف على احواله وكذا ينبغي للمؤمن ان
لا يجتنب لك وان يواظب نفسه بجملة تركه اذا ما اذله به والان الغضابة كما في قوله
كافي في الحديث وسيعلم عدم حيلة هم مع ان فعلهم يدل على قبوله في ذلك واما الصالحة

فما جئنا من السنة وكذا تقبل موضع الجود واما تقبل الله فقد دروا في الجود
رسول الله اذ انزل في الجود فقامت ذنوبها وكان اقرها الى الله اكثرها
واليكافى المكافاة في هذه المقامات خبا وكثرة نقلت منها ما يتصل بقوله **الاول** عن
عن الصادق لا تقبل واسجد ولا يدركك رسول الله ومن اوبى له رسول الله
الثاني عن علي بن ابي طالب صاحب السان قال دخلت على الصادق فتناولت يده فقامت
فقال اما لا تقبل الا بغير اوصى **الثالث** عن ابي عبد الله الحسين قال من قال للمرءة ذا
قرابة فليس عليه شيء وقبلة الله على امرائه وقبلة الامم بين عبيده **الرابع** عن محمد بن
سنان عن الصادق ليس القبله على اثم الا لا وجوه ذلها الصغر **الخامس** عن يونس
بن طبيان عن الصادق قال انكم تنورا بغير نور به في الدنيا حتى ان احدكم اذا القى
اخاه قبله فقم وضع النور من جهته عن ابي جعفر كالا يقبله رخصه الله
فكذا لا يقبله رخصه الله كالا يقبله رخصه الله كالا يقبله رخصه الله كالا يقبله رخصه الله
للمؤمن بلقي للمؤمن فبما جئنا فلا يزال الله ينظر اليها والذين يوافقون عن وجوهها
كالتفات الورق عن الشجر اما المعانقة فهاجرة ابنة لا تثبت من معانقة النبي جعفر
واختصاصه به جرم عاود في الحديث الله قبل بين عيسى جعفر مع المعانقة واما
تقبل المحارم على الوجه فهايز ما لم يكن لربية او تولى **و** **يحيى** هذا فعلى **الاول**
الكبر معصية والاختيار كثيرة بذلك قال رسول الله لن يدخل الجنة من في قلبه مثقال
ذرة من الكبر فقالوا يا رسول الله ان احبنا محبنا يكون ثوبه حسنا وهله
حسنا فقال ان الله جميل يحب الجمال ولكن الكبر يطمع وعجف الناس بطريق
دوره على قلبه والنصر بالصادق الملهمة الاحقار والمحدث ما يؤدى الى

الحق

الكبر او يدان به لا يدخل الجنة مع دخول غير الكبر بل بعد بعد العباد في النار وقام
منه ان النبي ليس من الكبر في شيء ومنهم بعضهم القائل بانفسهم الحكم الجنية **الاول** او
كثير من الزوجة حسنا واداة الزوج منها ذلك وتجعل ولاية المرأة ان كان طيبا الى رهاب
العتا **الثاني** السخية تجوز المرأة لزوجها ان يتبعها في كل حال والولاية لتعلم الفرج والعلا
لتعلم العلم **الثالث** الحرام الفيل بالمرء في الجلال فيجعل الحق الجنية ليرى بها الى الكبر
ليس باليافيل وقت المنة ووقت الحصار في المرأة الامم يورد الى الزينة انما من الساجد
ما على ذلك وهو الاصل في الفيل قاله قلم من هم ذينة الله التي اخرج لعبادة قال بعضهم
قد جيل الكبر في الكفا في الحرب وحره وقد يندب تعليلا لبدعة المتبع ان كان رها
اليها او قدس به الاستبناج وكثرة الاتباع كان حراما اذا كان الغرض به الدنيا وقال
التواضع للبدعة اوله استسلام به وادخل في قبح بدعة والعجب يستعظم العبد عليه
وهذه معصية وما تعد العباد بالنسبة الى الفاتحة من نعم الله وكذا استعظم العالم
على ذلك قطع طاعته حتى يلبس بالذات الى التكرار الفرق بينه وبين الرأى ان
الرأى مقدار للعبادة والعجب متاخر عنها فقد بالاراء لا بالعجب من حق العباد
والورع ان يستعمل فعله بالنسبة الى خطية الله قال الله وما قبله والحق قلده
ويقيم نفسه في محله قاله والذين يؤمنون ما اتوا قلوبهم وحلة نعم لا يفسر
السرور بالتوفيق للعلى عليه الشكر على التوفيق لذلك فقد ورد في الحديث
للمؤمن اذا احسن استبشر واذا اساء استغفر واذا ابتلى صبر واذا اعطى شكر واذا
اسو عليه غفر واما التمتع للمعصية في قول النبي من سمع الله به يوم
فمن من نوازيم العجب وهو العباد بالعبادة والطاعة والكمال يعظم في عين الناس

فان لم يحصل في نفسه العجز بتبعه التجميع **الغيب** محوته بنقل الكتاب
العزير والاعيان قال الغيبة ان تذكر الرجل بما يكره ان يسمع قبل ان يرسول الله
وان كان حقا قال ان قلت بطلان ذلك البهتان وهو حان ظاهر حتى وهو كذا
كما في التعريف مثل قاله بعض الحكماء ان لا اكل اموال الايام او فلان ويشير اليه
الذين يقولون انك اوتيتنا الله الذي نؤمنه ان كان في نفسه من غير شك وهو كذا
الاية والاشارة لا يقتضي الا يخرج ان كان حاضرا ومنه لو ضل هذا كان غير واجب
كذلك ان كان حاضرا ومنه التخصيص يقتضي الغيبة لا يقتضي به على غيره مستحق
للغيبة انما هو في النفس من نفايع الغيبة لا يبعد حقيقة لان الله عفي عن غيبات
المؤمنين من الاخر ان يدم نفسه بالكره او بغيره ودية فيه وليس مقتضاها
للغيبة به على عورات حرة وقد جردت صورة الغيبة في موضع سبعة **الاول** ان
تكون المخلو فيه مستحقا لذلك لتظاهره بسببه كالفاقد في الفاسق المتفاهر في ذكره
بما هو فيه لا يفي ومنه بعض الناس من ذكر الفاسق او جلي القوم بقرينة بآيات
الضيق قد روي الاصحاح بخواتم من ذلك قال بعض العامة حديث لا غيبة
للفاسق او في فاسق لا اصل له قلت ولو صح امكن حمله على المتكلم في غير بلاد الدين
انما من يتفكر بالحق ويخبر به في شرفه ولو كلامه فيمن يتكلم بكلامه الثاني شكارة
النظام بصورة ظاهريه كقول المرء عند النبي ان فلانا رجل شحيح **الثاني** الضمير
للمستشير كقول النبي لما طه بنت قيس حين شاورته في خطبتها انا معوية فخرج
صعلوك لا مال له وادبهم فلا يضيع العصا عن يمينه فلهذا مع شدة الحاجة الى ذلك
والاقتداء على ما ينبغي المستشير كذا لو علم دخول الشخص مع من لا يؤمن بالله او

ما لا يؤمنه جاز له تقديره منه وديا وجب ان يقع الخبر من الغيبة الى كذا
والاجاز ذكر غيب غيب حتى يتبين ان حفظ نفس الانسان وحاله وعمله واجب في نفسه
على المعنى المطلوب ذلك ان الفرق بينه وبين غيب ما ينبغي بالشك او المضادة او المضافة
او بالسفر بل يذكر في كلامه ما ينبغي بالسلام ولا يتجاوز **الثاني** الصحيح والتمتع بالاشارة
والاخرى من ثم وضع العلماء كتب الرجال وقصصهم للفتاوى والمجيبين وذكر السبا
الصحيح غالبا ويستغل من الغيبة في ذلك ان يقتصد في ذلك حفظ اموال المسلمين وضبط
الامانة وحمايتهم عن الكذب ولا يكون حاملا للعداوة والتعصب لغيره الا ذكر ما ينبغي
بالشهادة والولاية منه ولا يفر من غير ذلك مثل كونه من ملائكة او شياطين او
من ذلك ما يكره النساء يرون من خطا عن النسب ونحو اللبس الشريف من الخلق من غير
به اذ قد يترتب على ذلك اضرار شرعية من استحقاق الحق في الكتمان في الشكاح لو لم يكن
لوشك ويكون ذلك هو الباعث لالعداوة **الثاني** ذكر المصلحة وشمايتهم
الفاقد والادلة للمصلحة ولتقتصر على ذلك القدرة في العلم من مان منهم ولا تفتقر
له بغيره ولا خلاف كتابا بالبر ولا ما يحق افساده غيره فالاول ان يترتب منه عز وجل
لا يترك له عيبا لئلا يحاسبه الله وقال قال اذكر في محاسن هؤلاء في اخر القوم
في عوناكم الاخير **الثاني** اوطاع العاقل الذي يثبت بهم الحق والتمتع على حقيقة
جاز ذكرها عند الحكم بصورة الشهادة في حصة الفاعل وغيبته **الثاني** قبل ذلك
اشان من رجل معصية شائها فاجاز لها حادها ذكرها في غيبته ذلك العامي جاز
لانه لا يؤمن عند السامع شيئا والاولى الشك عن هذا لانه ذكره بما يكره لو كان حاضرا
ولانه دنا ذكرها عن صاحبها بعد لسوءه او كان سببا لاشتهارها **الثاني** وهو

فوعان **قول** صلة الادحام **قال** كل دم توصل اليك في السنة والادحام
على الرعية صلة الادحام والكلام فيها في مواضع **القول** ما اخرج الظاهر من الحديث
بأنه وان بعد وان كان بعضه اكد من بعض ذكر ان ادانتي وقصر بعض العامة
على الجاهل الذين يحرم التناكح ان كانوا ذكورا واناثا وان كانوا من قبيل عيل او اهلها
ذكر او الانثى فان حرم التناكح فمردم وانهم بان فريم الاخيرين انما كان لما يقصر
من قطيعة الرحم وكذا الجمع بين العمة والخالدة وابنة الاخ والامت مع عامة الرضا عند
ومطلقا عندهم وهذا لا اعراض عنه حقيقة فان الوضع الاعني يقتضيهما فلناه وانما
الاب والامه اذ كنت عليه وفيها اعدلا باكثره وقوله فيما عسى ان يكون لغيره انما
في الاصل ونفطو ارحامكم عن علي انها نزلت في بني امية او رده على ابن ابراهيم
في تفسير وهو لا يخلو سمية القرية المتبادر **وجاء** **القول** ما اوصاه الله في حرمها
عن القطيعة واليهما يرجع في ذلك لا يعرف لانه ليس حقيقة شرعية ولا لغوية
وهو يختلف باختلاف العادات وتعدلهما ذلك **ففيها** **القول** في صلة ونحوها
قال سوا الله بالو ارحامكم ولو بالسلم وفيه نفي على ان السلام صلة و
لا يربطه مع فقر بعض الادحام وهم العمودان بحال صلة بل لا يثبت بها في
الاخرب ويناك في الوارث وهو قد رانقة ومع النقي فليطه في الاحيان
نفسه ثم رسول الله والادعاء يظهر الخيش الشناء في المحضر **القول** ما اوصاه الله
او موصية ونحوها بل ينقسم الى الوصية هو ما يخرج به عن القطيعة فان قطيعة
الرحم محسنة بل قيل هي من الكبار والمقرب ما زاد على ذلك ونفاة في الوارث
بان صلة الرحم تزيد في العرف شكل هذا على كل من الناس باعتبار ان المصلحة

في الارض

في الارض والمكوبات في الوقوع المحفوظ لا يتغير ان زيادة والنقصان لا يتغير خلا في
معلوم الله وقد سبق العلم بوجود كل ممكن اذ وجوده وبممكن ممكن اذ انما يتغير
حالة العدم الاصل اذ علامه بعد ايجاد فكيف يمكن الحكم بزيادة العلم بقصا **القول**
من الاسباب اضطرنا في الجواب فتارة يقولون هذا على سبيل الترخيب تارة للواجب
الشامل ليجعل بعد الموت وقد قال الشاعر ذكر الفجر الثاني وحاجته ما خافه و
فضول العيش اشغال وقال ما نوا فعاشوا عيش الذكري بعدهم وقيل للملأ ذل
البركة في الاصل نافي نفس الاجل فلا وهذه الاشكال ليس بشي اما اولها فوردته
فكل ترغيب مذكور في القرآن والسنة حتى الوعد بالجنة والنعيم بالان والجنون
الصلوات والصور والولدان وكان التوعد باليران وكيفية العذاب لانه يقول ان الله
علم ارتباط الاسباب بالمستببات في الاول وكتب في الوقوع المحفوظ من علمه فمنا
فهو مومن اقر بان ان اول بعث النبي صلى ولا ومن علمه كما ذكره في حق النبي صلى
ثم هذا الاثر الذي في كونه يبطل الحكمة في بحث الانبياء والاوامر الشرعية والمنا
ومتعلقا بها وفي ذلك هدم الاديان ونحوها من جميع واحده وهو ان الله تعالى
كيفية العلم ارتباطا بسبب المحصور كما علم من زيد وضو لينة جمل حجة بل لا يثبت
المخصوصة من ايجاد وخلق العقلاء وبعض الانبياء ونصيب الانطاف وحسن
الاختيار والعلم على كل شئ فالوجه على كل مكان الاثبات بالزعم ولا يتكل على
العلم فانه مما صدقته وهو المعلوم بعينه فاذا قال الصادق ان ذبا اذا جمل
دخه ذوا الله في علم ثلثين سنة ففعل كان ذبا اخبار بان الله علم ان ذبا يتكلم
ما يصير به يوم ذبا ثلثين سنة كما انما العبد المخلوق ذبا انما قال الله في خلق

فصل تبيين ان الله علم انه يقول ويدخل الجنة ويخرج جميع ما قيل في العالم
معلوم ان كل ما هو عليه واقع من شر او سلب وليس نصب صلة الرحم و
في العلم لا كسب لا بان سببا في دخول الجنة والعلم بالصالحات في دفع الله عنه
الدعوات في حقن الدماء وهذا في الحديث لا نأمن الله بما فيكم لان
مقاييسكم في هذا شريفة وهو ان تكلف عليه الاجتهاد في كل ذرة
من الامور امكن سببه بغير علمه كما قاله والذين جاءوا في هذا اليوم
سبلنا والحبب كيف نصب لاشكال في صلة الرحم ولم يذكروا جميع الدعوات
لحقيقة مع انه واردها عند من لا يتفطن للخرج منه فان قلت هذا كله
مسلم ولكن قد قلتم ولكافة اجل فاجابوا اجلهم لا ميساؤون ساعة ولا
تستقلون وقاله ولين يؤخر الله نفسا اذا جاء اجلها قلت لاجل صادق
على كل ما يجر اجلا موهبا او اجلا ميسريا فيخرج الله على الوفاء ويكون في ذلك
حق القضاة كما تقدم في هذه الجزئية والخروج ويجا بذكر بان الاجل عبارة عما حصل
حصول هذه الموت لاجل حاله سواء كان بعد العمل بالهوى والسبب في نفس فقول
لانه عند حصول اجل الموت لا يقع التاخر وليس المراد به العمل بالهوى او
وبنية على فعل العمل الزيادة والنقصان بعد ما دلل عليه الاخبار الكثيرة قوله
وما يجر من مفر ولا يقصر من عمر الا في كتاب **الثاني** حق الوالدين وما يتبعه
الحديث لا بد من كل ما يجر او يجب للاجانب محرم للابوين وينفردان
بامور **الاول** محرم السفر لمباح بغير اذنهما وكذا السفر للمندوب وقيل يجوز
سفر التجارة وطلب العلم اذا لم يمكن استيفاء التجارة والعلم في المذهب **الثاني** قال

جميع

بعضه محرم عليه طاعتها في كل فعل وان كان شعبة فلو امره بالاكل منها من مال الله
لعتقله وشبهه اكله لان طاعتها واجبة وترك الشبهة مستقيمة **الثالث** لو دعوه الى فعل
وقد حضرت الصلوة فليؤخر الصلوة وليطعمها كافتاء **الرابع** ما يلزم منه من الصلوة
حياته الا قربانه فهو لها ملزم مطلقا باجابه بعض الاحيان بما يثبت عليها كالفعل في
طلب الدنيا الى الدنيا **الخامس** طاعة من طاعتها مع علم التعيين لما صلح بها
قال رسول الله ما بعثنا على كبرية ولا نجاء فقال هل من والد باب احد قال نعم كلاهما
قال فثبتني الرجس من الله قال نعم قال فثبتني الرجس من الله فثبتني الرجس من الله
الا قربان لها منه من فخر من الكفايات اذا علم قيام الغير ومن لا تحسب كمالها
للمنوع من **السادس** قال هل اعلمنا لو دعوه في صلوة فالتة فله طاعتها لما وقع عن
رسول الله ان امرأه تادب انها وهو في صلوة قالت يا جريح فقال اللهم ارحمني
فقلت يا جريح فقال لي وصاؤي فقال لا يموت حتى ينظر في وجوه المؤمنين كحل
وفي بعض الروايات انه قال لو كان جرحيا ففينا العلم ان اعابة الله افضل من صلوة
دهذا الحديث بالحق في النافعة لاجلها ويدل على الحق الاول على محرم السفر لان
نية الوجهية اعظم وهي كانت تدينه النظر اليها والاقبال عليها **الثامن** كذا في
حتمها وان كان قبالا هيئته لا يوصله الولد اليها ويمنع غيره من الصلابة بحسب طاقته
في **الحديث** ترك الصوم مندوب الا بان الاب ولم اقف على بقره **الرابع** **العاشر** ترك العز
والعهد الا بان الله ما لم يكن في فعل واجل وترك محرم ولم نقف في هذا على بعض ما
الان يقال هو بين يدى في الشيء من العيب الا ما ذكره **الحديث** ترك الوالدان لغير
حق الاسلام لقوله وصييا الانسان بوالديه حسنا وان جاءواك على ان ذكركما

عالمين لك ب علم فلا تطعها وصاحبها في الدنيا معترف وهو نفس وعنه دلالة على
مخالفتها في الامر بالمعصية وهو كقولنا لا طاعة لمخلوق في معصية الله فان كان ما
تصنع بقوله ولا تقتلوهن ان يكنن اذواجهن وهو على الرب وهذا منع من
المباح فلا يكون طاعة وليعة فيه او منع من المستحب فلا يجب طاعته في الاستحباب
قلت الآية في الارواح ولو سلم المشرك والنفس في ذلك تحريم العقل فلو سلم فيه ان
المرأة حقا في الاعتقاد والتفوق ورفع ضرب مما هذه الشهوة والنفوس من الوقوع
في المحرم وقطع وسبيل الشيطان مستحق في تركه فترى ان الضربين ومثل هذا
لا يجب طاعة الابوين فيه **فائدة** **وسئل** جاز في الحديث عن النبي الله قل لا اله الا
من سبق الناس بحسن صفات لا اله الا الله ثم قال من قال من قال انك بولس ذكر
مربعين وفي رواية اخرى قلنا فقال بعض العلماء هذا يدل على ان الآية انما تنفي الابن على الاب
الاولى او ثلثة ارباعه على الرواية الثانية وللاب ثلثة ارباعه والربع فافترض بعض
العلماء المستطيعين العلماء بان هناك ثلثة **الاول** ان السؤل باحق عن احاديث
النبي فخرج الرواية الحالية ثم سأل عن الرواية التي عليها يصيغه ثم التي هي لغيره
الثالثة على نفس رواية الفريق الثاني عن الفريق الاول في قوله لا اله الا الله يكون الرواية
الثانية اخفض من الاولى كلما الثالثة اخفض من الثانية فلا يكون رواية الاب
مستقلة على ذلك البر والاك كانت الرواية مستوية وقد ثبتنا ما مختلفه فلهذا لا
اقل من الثالث قطعاً واقل من الربع قطعاً فلا يكون ذلك محكماً صواباً **الثاني** ان
حرف العطف يقتضي المخاطبة لا امتناع عطف الشيء على نفسه وقد عطف الرجل
الام **الثالث** ان السائل لما سأل لما سأل عن غير الام فكيف يجب بالام والمجيء في خبر

في المطابقة واجاب عن هذين بان العطف هنا مجرول على المعنى كأنه لما اجيب اولاً بالام
قال نعم الوجه جازي اجاب في خبرها فقل له الله وهي مرتبة ثانية دون الاول كما ذكر
اولاً في الام المذكورة ثم في الام المذكورة ولا يجب لذات وان كانت غيرهما يجب لغيرها
وهو كونهما في الرواية الثانية من البر وانما تعاروت الاعتباران جاز العطف فلهذا
لخول وصاحبك ومعلمك واخرج عن الاول كانه برتبة لا لا يجب عنه ثم في حديث
السؤل باحق ليس عن اكثر الناس اسحقنا محسن العقوبة بل عن حلي رتبة حسن العقوبة
فالعلمون منسوبة الى المبرور على نفوسهم العقوبة بالبر لا بالنقص التزم ان قوله نقص
رواية الفريق الثاني عن الفريق الاول مناف لكلامه الاول ان الفريق الاول لا يرد
وان اولاً بالفريقين من البر وعليه الاخر من الاول وقوله الرواية الثانية اخفض من الاولى
موقوف على امرين فيها صنع احدهما ان احق هذا للزيادة على من فضل طلب الامام بالزيادة
كما تقدم في الفريقين من احق المعنيين والثاني ان ثمة الامام لها السال بالبر التي كانت في
كلام النبي للترابي ومن لم يبارك ان يكون للزيادة المطلقة بلها الرجح بحسب المقام لانه
لا يجب في الناس بل لا يستحب لان هتم النبي والفاجر فكانه سأل عن له حق في
البر فاجيب بالام ثم سأل عن من له حق ايها فاجيب عاينها على انه لا يفرق من غيرها
لعل ان قوله ثم من سأل في انه اذا فرغ من حقها في الفريقين يفرق بينه على ان لم يفرق
بينها لاجل ما في الحقيقة بالبر فائدة الكلام الثاني الامر به فلهذا اعادة الكلام الاول
وانما حقيقة بالبر مرتين ولا يرد من ان السائل يتم الامام على التي هي كون البر الثالث
اعلم من الاول لانه بناء على حقيقة من الفرغ من البر ثم من الفرغ من البر وليس
بانك لم تفرغ منه بعد بل عليك ببرها فانما حقيقة به فكانه امره ببرها مرتين وبوالا

مرة في الرواية الأولى في هاتين الروايتين في الرواية الثانية وذلك فيقولون
 يكون للأب مرة من ثلث أو مرة من أربع فظاهر أن ثلث الثلث أو الأربع وبهذا يندفع
 السؤال الآخر لأن لا يعطى هذا الذي قلناه السائل سلباً أن الحق الاختصاص على
 من أصيقت إليه وإن من أصيقت إليه إلا يمكن منع أن الحقيقة الثانية ناهية عن الأول
 لأنه إننا استعملنا ففهمنا من إتيان السائل بهم مقتداً أن هناك رتبة دون هاتين
 حيثما لم يأت في مقام يقول أن ذلك وكلامه في قوة الحق الناس يحسن محلاته أماكن
 أن هذه العبارة لا يفيها إلا مجرد التوكيد لأن الثاني خفض من الأول فالصالح
 على المقلد بر الأثر بر الأثر مرتين أو ثلثاً والرسم بر الأثر مرة واحدة سواء قلنا إن الحق
 بالمعنى الأول والمعنى الثاني **والثاني** هل للأبوين المنع من سفرهما إلى العلم الأقرب إلا
 أن يكون مقيماً من فعل فعلهما على هذا يمكن مع السفر ثم يستعمل الاستدلال
 ويكون واجب التعلم بعد ذلك بالسفر فلا يجرى ما لو كان طالباً لدخول الفتوى وهو مشغول
 لذلك فإن لا يمكن في البلد مستقل عما هو عليه بالواجب وإن كان فهو ملحق بالمسافر أو
 خرج لطلب الفتوى وليس في البلد مستقل فخرج مع حاجته فلهذا الأبوين المنع يمكن
 القول به أن قلنا لهم منع من السفر لأن كل واحد منهما قد يقوم مقامه والأول هو
 الذي لا يجوز من هذا لا يحصل منهم الغرض من التمام ويحوز إليه سفر التجارة أو الميراث
 من تخصيصها في بلد أو كان لو كان في سفر زيادة فوقع شيء أو اتفاق أو جازة فليخار
 حاد أو استأجر أو نسبة إلى طالب العلم ولهما منع من سفر التجارة مع سقوط الظاهر
 كالتسوية البودي الخطأ وذكره بالحق ويحق هذا الباب أحكام تتفق بالأبوين أو
الأول يمنع الأب أحكام كونه أحكام للبيت والحضارة والأول وانتقال الأول

في الخبر

واسمها بالوصية والعقل ولاية النكاح والمال والمطالبة بالحق والعصا مع سقوط
 القصاص في بعض جهوده وبقر تعلق الإرث استحقاق الشفعة والقصاص للحيار ويبيع
 المشتري حول الشفعة والعقود عدم قبول الشهادة في صورة شهادة الابن على أبيه
 وعدم الدفع من الزكوة في مثل العزم وتجرى الموطونة أو المعقود عليها بالسبيل
 الأب دولة وثبوت الحرمة **الثاني** مما يجرى على الولد المفقود السبيل والرهق في
 الأصح والفضل في الخاص الأب الإمامة في الودع والكسابة والوقف في وجه قوله في الآ
 السيرة وبهذه المحرمة إلى مع شرط المولى جهة ولد المحقة في قول والرفقة إذا كان
 الولد طالما بالتحريم وولادة المنة ودفعها لوفيق بعد حفظ الشرط وقبله تردد
 وملاك المشتري وإن كان في زمن خيار البيع لو حلت به فيه وفي الملائمة الموصى بها
 وجه بعيد ويقوى وتجدد بعد الوفاة قبل القبول على القول بالكشف **الثالث** في
 الاعمال والأبوين أو أحدهما بالنسبة للأولاد وهو قائم **الأول** ما يعتد فيه
 بالأبوين ولا يمكن إحداهما كإسهام في إيجار للميراث لا للسبيل وفي محل الحرمة في الظاهر
 وفي ما يجري في الأصحية والحدود والعقبة كان الزكوة ويمكن مراعاة الاسم هنا
 ومنه استدل في المتولد بين وحشوش النسي أو ما يحل ويحرم بالنسبة للمهر **الثاني**
 ما يعتد فيه من الأب وهو النسب خلاف للميراث أو بعبارة أخرى استحقاق الحق في الوقف **الثالث**
 وجه المثل معتبر بأثر الأب والأولاد يعتد فيه جانب الأب أو وضرباً له على أفراد
 قبيل من جهة وعلى أفراد قبيل أخرى جهة مخالفة للأخرى ثم قل قد ولد بين رجل وامرأة من
 القبيلة من أمكن اعتبار جانب الأب ولو تولد بين أمي وكناني فالظاهر أن دية ثمة
 على قتله لا قدره بالحرمة إن كان الأب كناية أو يمكن إفراد الأم الأمه اما جعل الأخوة

فلنعتبر فيه جانب الاب سوا كانت الام واحدا او لا **الثالث** ما يعتد به بالام **الاول**
وهو تعيين المالك بعينه بشرط انه على رواية والشهور واعتباره بالاب والاعانة
في صدور بين احدهما الحجة في كانت حرة ولد لها حرة وهي عندنا معتبرة ما عدا
الابوين وثابتها الرقية في كانت الام دفن كان الولد عندهم رقا في وضعه فانه
ووطئ الاب حارة فيه ونكاح المسلم حرة لا حرة في استرقعت بعد فأن ولد لها حرة
لانه مسلم في حكم **الرابع** ما يعتد فيه بانيه كان كالا سلام وحرية الاكل بحرية ابي الامة
كان والخطاسة عليها سبعة انها كان مع احتمال الاسم ومن يحرر في وجوده والمالكه متعة
او يملك بالبين لو كانت امرأه وحقة الامة اذا سلم احدهما بالبين الحر في قبل الظفر ورد
المستبلة الفاخرة للقبول في العادة ثانيا بعينه من اني حرة كانت **الخامس** الاطلب
استؤ الا في كحل في الاحكام كافي وجوب الفتنة عليها ولها واسترقا في الولاء في الما
والنكاح على طرية الاجار والاعانة بالمالك وبيع مال الطفل من نفسه وبيع ماله
على الطفل سقوط قودها وتبقيها في يده واسلام احدها حرا كان الاخر امة
والولد صغير معهما من تبعة السابق في الاسلام اذا كان الصغير مع احدهما وتبعت
انما في سفرهما وسائر الاسفار اذا لم يجر في كذا الاحبار ويختلفان في وجودها ان
تجبا الاخوة والجد وشا دهم والتبعية بين الاب والاولا اشدهما بين الاب وبينه
لا يفرق فيه جانب الاب لا ما ذكره ابن الجعد من ان حره يجرى الام وطردكم في الاحبار
والاخوة والاعوان ولو اسلم الكافر قبل الاستيلاء حر ولد له الاصاغر والظاهر انه
يجوز اولاد اب الاصاغر ويمكن اشتراط كون الاول سبطا فلو كان حيا قطع الوفاة
به **المحل الاول** في التوابع وفيها جهات **الاول** في حقوق **الثاني** في اركان

صحيح

لحقوق وهو وجوده **الثاني** **الاول** حقوقا لله فحقه في الصلوة عند حيق الوقت على
الرابية وعلى القضاء وعلى الخوا في المظاهرة مع اثنى الوقت فذلك في الوتر وسنة الفجر
صلوة الليل عند الصبح والصوم والانسك الوحيين على انما هو الظاهر في التبيين
الصحة الواجبة والمندوبة وتقدر في العمل الواجب على المستحق تقدم للبر في الملقب
على الميت والمحدث وقبل الميت اوله تقدم للجن على الجاهل وتقدم غسل الفجاسة
على نزع الخيط والاذن تقدم على غسل نجاسة على الاعانة للمندوبة لوجاهتها ولم
يسع الما للجميع او وسع الما للجميع ليقود فضله السابق الى السبق معتبرا وقد
يتعارض اهل ان حمان فيقدم الامة كالان العنابة جماعة مشقة وفي المسحوقية
فلو تعارضوا لافترقوا في الجماعة اوله ان كان في البيت وصاوة النفل في المنزل افضل
وان كان للمسجد افضل من المنزل لانه ابعد من الولاية والاعجاب وانما في التوسع والاختلاف
ولو قلنا باستحقاقه بالبر في ذيل الطوفان لم يكن الا بالبعد من البيت فلا فرق بين
افضل للمسجد الرقيل وان كان الدفق في اصله افضل فلكذا الوادي الدفق للملأمة يتبع
بغيره او غيره وقد يسارى حقوق الله فيغير المكافح لعدم المرجح كمن عليه صوم
فابت من رمضانين ويجهل تقدم الثاني اما الفد وعن رمضان
فالا قريلان لا ترجح بين الزمضان ومن عليه نذر ان تقدم ما شا. ولو نذر
شأنين بسببين ولم يكن عنده الا واحدة خصها بما شا. ولو نذر شيئا وعرة دفعة
قدم لها. وقد اختلف في موضع كالتصاوة في التوابع في عاريا وتخصيص القبل
بالسنة علم ما يستحق العودتين جميعا وتقدم التبرع او غيره مع الاس من الما.
الى اخر الوقت او مع التبرع وتقدم المقايمة على طائفة وتقدم جميع احكام الاعانة

في اول الوقت او تأخيره واختلاف هذا في الاستحقاق والاستحقاق والتأخير لا يحل في
مع يقيها او يترجها وقد مر في الصف الاول واستلزم قوت دكة هذا الصف
الاضحى اخف لقوته بالركعة او الاول نظر اقوى في النظر ما وسعى الى الاول
لادراك الركوع وان يحرم صلاته اذن الركعة من الخطا لعل الاخير يستحق لا
اشكال ان الصف الاخير الى واستلزم السعي في الركعة الاخرى والاقتضاد
على ادراك السجود او الفقه لان ادراك فضيلة الحاجة بهذا بين غير معلوم في
الركعة ولو وجدنا القادر للخطا او المتأخر في تركه فحينئذ يرجع اليها احتمال
لو تزام ادراك ركعة وصلوة العصر في التقديم اوجه **القول** تقديم الصلوة و
الاجتزاء بالاضطرار فيشكل لو تزامن في حال الاضطرار في صلاة العشاء على القول
باعتدالها الى **الفصل الثاني** في تقديم الوقوف لان قوت كل سجدة يستلزم مشقة كثيرة
ولا يستلزم ذلك في سنة القابلة وقد يدرك الموت ويحقق هذا في وقوف المشقة
مبليا اذا كان قلة عرفات بالكلية ولم يقل بالاجتزاء باضطرار المشقة كان القاء
لصلوة الصبح **الثالث** ان يجعل ما شيا اليه وهذا اقوى لان فيه جمعا بين
الامر بين ذلك شرعت الصلوة مع الشئ ما هو اسهل من هذا كما بين وغير ذلك
حقوق العباد فقد يكون متساوية كسوية الحكم بين المصوم والزوجه بين النسوة
في القسم والنفقة والقراب في نفقة المتساويين في الدخلة وخبر المرأة في توكيل
الاخوين للمساويين في السن واستئثار الشرا في حجة ما لا ريب فيه والبايع والشرا
في القبض معا والشرا في شقص مشفوع اما استدل على القول بثبوتها مع الكثرة
او استلزامه كما لو وثقوا شفعيا وتوبة الغريم في الذرعة وقال المنفس مع القسوة

وقد يرجح اعني كقديم نفقة الزوج ثم الزوجة ثم الاقارب وقديم نفقة على الزنا
في ايام الحج واليوم القعة وقديم ذي الحين هذا في المنفس ثم في الميت مع الوفاة
وقديم المظنة للمخضة على مال الطعام المستحق عنه وقديم الرجل على المرأة
في الصلوة في المكان الضيق وفي الجبان والدفن في الجحود عند الضرورة و
تقديم الاقارب الا لافقه في جماعة وتقديم السابق في جماعة في القصاص على احتمال
اما تقديم صاحب الضرر المقدم فلا ريب فيه والتقديم في سبق الى المساجد و
المباحات وتقديم الفاسخ على الجيز في خيارين في البيع والشراخ وتقديم شفع
على المشتري في المنفس والتقديم في الدرك بالقراب وقوة السبيل جماعة لسيب
والتقديم في محضنة ومنه تقديم البر على الفاجر والاعتاق والادفع قيمة على الا
والا فخر على البقر لان الصق احسان وكلما صادف الانسان الافضل كان افضل
وكذا تقديم القراب على غيره لجماع العنق والصلوة ومن هو في شدة على غيره
يدفع عنه مع ذلك الرق ابدا الجيز بل شره لرفه فيه ثواب عظيم ومنه في ذلك
تقديم عن النفس ثم العضو ثم الضم ثم المال ذلك لم يكن مجمع والدفع عن الانسان
على الدفع عن باقي محذورات اما الاشربة والاهمية واما لان تحمل اخف للمفسدان
اولى من تحمل الاعظم اذ مضى فوات النفس العضو اعظم مضى من فوات الضم
ومضى فوات الضم اعظم من مضى فوات المال والتمها اجتماع حوال الله وحق
العباد ولا ريب في تقديم العبادات كلها على راحة البدن بالرفه والاستطاع بالمأ
مضى للمصلحة العبد في الفوز بربا لا يترك رضونه ودفع الضرر في البيع فلا يخط
برضا المتتابعين وجوب حد الزنا بالاكراه وان اسقطته للمزنيها او اسقطها

وان كان في ذلك دفع العار عنهم وتحريرهم وعلى الزوجة المحترمة والتعبد في العمل
عليها حرزا والقيام بربها عندهم قال به من الاصحاب وتقدم حق العبد في مثل
الاعمال المجردة للشيء مع وجود الامانة في المدين والمدين وزيادة المدين كما لا
يحتاج الى التبعيد والتجديد والحياء في المناظرة كناية عن كفاية وكفاية في العمل
على العمل بالبردة ورفض السرف من الغنى والظفر ليس بغير العيب والحكمة والادب في العمل
حتى لا يجرى على قول وجواز العمل بالاصحاب والاحصاء ويقع الغش في ذلك كاجتماع حق
سراية الحق والدين وجواز العمل للظفر مية وطعام الغيرة الحزم اذا كان مستورا عابها
فلا يرسله بحق الله او بغيره الا في الدبر ويرسله ويقع في الدبر ولو اصاب فيها وطاق
وهو محرم فانه قبل بدخول مثل هذا في ملكه لما كان خيرا على المصالح هل يرسله في حق
طاعته بحق الله او بغيره ويقع في حق الله ان تلت عنه ها او يكون محترما ولو اصاب
دعاه دين وذكوة او عمل دها مع الدين فلا يرسله في حق الله ولا يرسله في حق الله
الزكاة لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان يفتى في تقديم الدين لان حق العباد بحق
على الضيق وحق الله على الساحة وبشكل بان الزكاة حق للعبد في مثل هذه الاشياء
وكذلك لا يحسن هذا اذا كانت الزكاة حرة في المال ان يكون قد فرط في الضمان حتى ان
وصار في ذمة او كان ذكوة الفطرة او كان لنفس من المكاسب فلا بد من ذمة في ذلك
اما لو كان متعلقا بالزكاة في حقها فلا يرسله في حق الله بل في حق الله على
تعلق الدين **فصل** لو اقرضت الدين البنا لا يرسله في حق الله بل في حق الله على
كان حق الله او حق العبد لعموم الآية هذا اذا كان عندهم في يده ولو كان الحق عند
مملوك كان الام في الجوس اذا تقاضاه بغيره فقطعا **فصل** في تقديم تقديراته

وتريد من ان المراد بحق الله اما او امره الذي على طاعته او بنفس طاعته بناء على انه
لو لا الامر بالاصحاب على المحبة انما هو حق الله وبناء على ان الامر انما يتعلق بها لكونها في
نفسها حق الله وعليه في بعض النسخ عن رسول الله وعن اصحابه حق الله في
العبد ان يعبد الله ولا يشركوا به شيئا ويتفرج على اختيار ان الامر هو حق الله في
العبد انما هو في الدين مستعمل على حق الله في العمل بالامر والامر في العمل او امانة او
ادفعا صادرة او غير ذلك فلهي هذا هو جد حق الله في العبد كذا في الامر بالاصحاب
ولا يوجد حق العبد بان حق الله في الضمان في ان كان له العمل في طاعته فهو حق العبد
وعلا فلا يكره في الربا والقرض فانه لو اقرضت على ذلك لم يخرج من المحرمات لتعلق
الدين فان الله انما حرما صوتا للمال العبد عليه وحفظه عن الضمان فلا يجوز العمل
بالمعقود عليه او يحصل مصلحة في ذمة بانها مفسدة في حق من منع العبد من الكفاف
فنه وما لا اعتبار بضاوف ذلك ولان حرفة السرة والغصب والمال والقدر
صونا لغيره والزمنا صوتا لغيره والقدر يخرج صوتا لغيره فلا يغيرها العبد
فصل لو اجمع فطرا في ضمانة الى الانفاق وليس هناك ما يفضل من اجلها
قدرة واجل النفقة فان وجبت نفقة الكل فقدم الاقرب فالأقرب فان تساوى الاقرب
النفقة ولو كان الكل في الحي بالنفقة في الاصل فالأقرب بتقديم النقص فان تساوى
احتمال تقديم الافضل لا يغيرها في الاعام غير البينة ولو كان عند ما لو اخرج احد المظهرين
لعاش او ولو وصية بينهما لعاش كل منهما نصف يوم فالأقرب بالنفقة لقوله ان الله
بامر بالعدل والاحسان ولتوقع تقديم جوده كل منهما وهل النفقة في ذمة العبد على الرب
او على سائر حله الجوع احتمال في جميع الثاني انه ادخل في العدل فيجب عليه مع القادر

اشياء منها مع اختلاف قد اكلها فليكن كل مع العير فليجاء لو كان غنما وغنم
 وله ولان وثلاثة نصف شبع الاثر فسم بقره الملائكة والساطع الفقه على الشرح
 يعني به سدا يوجب الذي لا يصير عليه لا التليح شبه على ذلك فتحة الغنم للمعاد
 صنعت لرجل باعيا رجاجة وعاجية فحده **الاولى** في بيع الزجر والقول البياض
 بالبيع الزجر من تكمل الصلوة والدعاء عن المفسد وموضوع بغيره بل ليل تلقه
 بالمعاد والتاسي والمطبخ في الزجر فانه المعامد فيها اقسام **الاولى** جبر الباء
 بالعمل البليد كما يجبر ليعق السهو والاحتياط **الثانية** جبرها بالمالك القديمة في الصبا
 والبدينة في بيع الفاسد والصحيح على الوحي وشبهه كالمفسد من عرفت قبل ان يفسد
 كاشاين والادام في الزكوة **الثالثة** ما يتعاقب عليه الامران كهدى الفقه والقوة
 عنه ان صلبا الهدي جبر كما يوجب من كلام الشيخ في المبسوط حيث سقط الدم عن
 المحرم من غير مكره مع تعذر عوده اليها وكفارة الصيدان قلنا بالقرينة كفتها
 الصوم عن الولي فانه جاز لصوم الولي عليه مع ان الصوم كالمطبخ بالمالك القديمة في
 الضمين والسكر حرمه الى هذا **الاولى** ما يغير بالمالك بين الخير والشر كالنكاح
 الخمر في الشراء ويجعل في شدة ضمان **الثانية** ما يجبر فيه بين الملاح البدن كنقما
 وعليه ضمان فتأخذ ان فانه يصوم الولي شهرا وشهدت من غير وكذا ضمان
 المرض وذو العشاء اذ بار فانهم يقضون ويفدون **الثالثة** فليكون الصلوة
 عن المستجير بالدين المأفأة من الصلوة كما قلنا في الصوم وضمن فيها المأفأة من
 قبل الجبر لان العمل يقع للميت الذي لم يمت في الدنيا لا يصح قضاء الصلوة والصيام في حيوة
 من المكلف جبر وانما الزجر فسم **الاولى** ما يكون زجر اللقاع من العود والميت

في هذا الزجر
 في هذا الزجر
 في هذا الزجر
 في هذا الزجر

من كلفه دور القنريات والانيات وجبر على المكلف اعلام المسحق في القصاص
 والدية وهذا القذف وتقريره اما حقوق الله فالاولى لما عليها سورها والاولى
 من ان شيئا من هذا القاذورات فليست بها بشر الله تعالى والسارق يجزيه
 الصلوات المال لا الاثر بالسرقة **الثانية** ما يكون زاجرا عن الامر على البيع كقتل الزلل
 والمجرب فانه المكافاة والبقاء والعتق عن الزكوة وقتل المستعين عن اقامة شكا
 الاسلام الظاهر كالاذان وولاية النبي والائمة ومنه ذجر المدفع والمطبخ الى
 حريم الغير من يلهنا شره ناديه لصوت المجنون وانما ما ياما وحسن المنع عن الحق و
 ومنه حرم المطلق للثا والملازمة زجر عن ارتكاب مثله **الثالثة** هذه الزجرات
 منها يجب على متاعل سبابا كالكفارات الوجبة في الظهار والافساد والقصاص والمظالم حليا
 زاجرا اذ لا يتم فيه ومنها ما يجب على غيره اذ لا يكمل الزكوة والسرقة والمجربة والشرع المجرب
 لحق الله وانما لا يرد في القنريات اذ اطلبها من سائر وقتها ما يجبر مسقط بين فعله وذكره
 كالتعاضد في قولهم وجب عليه القصاص واخذوا النفر بمجازين وجوب فانه فليقتل
 وعن وجوب تركه عن اقامة ذل عليه لانه يجب عليه قتله بنفسه **الثالثة** قد يكون
 الشئ جازيا زاجرا كابق في صوره وهو فانه مع جبره لقصاص الصلوة بزجر الشيطان عن ايق
 اقوال النبي كانت السعدان زجرهما الشيطان وكذا كفارة الظهار والصوم والاخاء ومثل
 العمل انما كفارة المظالم كما يجبر بنفسه **الثالثة** لا يجوز التبا على فعل الغير في العبادات الا
 في بعض المواضع القابلة للتباعد كالاغتسال في الطوف والرمح الذي انما يقول هذا
 عبادات مستقلة نعم بل في التبا يتعلل سوا سوا من الفريق ولكن السج ليس عبادة
 معصودة انها وسيلة الى المعصود وفي الاقوال ان جواز التباسا الثاني البنا على

الاول ويجوز الخطية والاذان والاقامة واما العقود فلا ينفذها فلو كان الباقي بل
 القول فليس للشيء القول بغيره والودث ولكن النجاء والودث شبه بنى الودث
 على غير البنية لانه خليفة **فصل** الاصل عدم فعل الانسان عن غيره مالم يذن له الا
 في موضع **الاول** فعل الولي عن الميت فضا الصلوة والصيام والاعتكاف **فصل**
 فعل الامام المقتضى عن المأموم مع وعند بعض العامة اذا ادركه واكفاه ونحوه ونحوه
 عن المأمومين في وجه **الثاني** فعل المأموم لاصلاح ذات البين ولا تصرف اليه
 الزكوة **البر** الفعل في زكوة العظمى عن الزوجة واجبة للنفقة والمولود بها على ما قد
 اوجوه بطول الاول والفعل عنهم بعدا وبعد في العبد والفرع في الزوجة المصرة لا
 لو تجردوا عن المنفق الما وجب عليهم بشئ فكيف يفعل المأموم ويمكن نفي المضارة لان الخطأ
 لها المنفق والاصل عدم التقدير فذا قلنا بالفعل فهو كالتحريم الناقلة الى الجانب بالفعل
 فيل ويخرج على ذلك صور **الاول** لو اعدم الزوج زوجته موصرا او مستهلا لامة
 الزوجة موصرا فعلى الزوج على الزوجة والسبب **الثاني** لو اخرج الذي وجب له الجدة
 عن نفسه **الثاني** فالكا اذا اعالى سلب **الرابع** اذا ايسر القريب على الخطأ فيل
 الاخراج **فصل** اذا سلمت دونه واهل المال فعلى الفعل في غير ما لا يخرج **السادس** فعل
 المكره زوجة والاختية على القول به على الجماع في الصوم المتعين الكفارة وفيما لا
 السالف والاصح القطع بعدم الفعل هنا وكذا في كراهها على الوطئ في اهرام لانه انما
 بفعل ما يمكن فيه الوجوب على الفعل عنه وهو غير ممكن هنا والخطأ في الفعل على هذا
 على ان الاقرب في جميع هذه المواضع عدم حقيقة الفعل **فصل** للبدن والبدن
 احوال ومعية **فصل** تعين البدن للاشياء وهو الاكثر كالفقارة المائية والرقية

فصل

وخصاله لكفارة المربة **فصل** تعين البدن كالحجبة ان جعلنا لها البدن الظاهر وان قلنا في
 مستقل **فصل** **فصل** تعين شئها كعندنا شئها بالطلاق بالضاف ثم غير في احداهما فانه يفسد
 الباقي وتبين **فصل** تعين شئها كعندنا شئها بالطلاق بالضاف ثم غير في احداهما فانه يفسد
 والاصح في الاستحباب ان قلنا بالبدن وان جعلنا كلاهما مستقلا فلا قد يكون ضد التعيين
 بين الصلوة عاريا وفي الشئ **فصل** اذا اجتمع امران احدهما الحصر والاخر عام قد لا
 كما لو اضطر المحرم للصبي ومعية اكل العبد لان تحريمه خاص وتحريم الميت عام ولو اضطر
 الميسر حرييا ونحوه فعلى المحرم ان يحرمه خاص بالرجل والصبي عام ومنه من قال لا يحل
 بالاعتبار فيجوز للصبي اكل الميت وهاهنا قولان للاعتبار وفصل بعضهم بالمقدور على
 الفعل فاما كالمسبب والا باللمية والنفس فيجب لان تحريمه يشمل المصلح حرمه فكل
 التحريم خاص بالمصلي ومن هذا لو وثقت سمكة فوفقت في بحر احد ركائب استيت كان
 احل على من صاحبه لان حوزة اخضر زحور السقية يشملها وغيره وحوزة السقية
 به **فصل** في النذر واليمن وما يتعلق بها **فصل** ضابط النذر ان يكون طاعة
 لله ومقتضى ذلك لا يفعل هذا لا يعقل نذر المباح التحريم عن الطاعة وقيل يجوز العيز
 في اعتباره الاولوية فعل عدم الاعتقاد فيكل تعين الصلة في خصوصه لان السبب
 هو الصلة في اللطافة وخصوصية المال صالحة فكل لا يعقل لو خلتك للاحقة فكل
 اذا تضمنها النذر ونحوه لا شك في تحريمه لعين الاطوار فعل الصلوة المنذورة في
 ضاهوا زبعم بة منه كالتحريم والافق مع ان الصلوة في السجدة سنة وطاعة فادرا
 حازت على طلبها لافضل تعين الصلة في المال المتعين وعدم اجزاء الاضاحية
 مشكوك في عمل الاقرب عام حوزة الحرفة في الموضعين المحرم وجوبه لوقف بالنذر

أما على القول بانقضاء نذر المباح فظاهر وأما على القول ببقاء النذر في المصلحة والمصلح
فما كانا على عين الله وقابل تحفظ النذر بالعين ومكان معين فاعتقت الطاعة بذلك
المكان والمكان فيكون تخصيص المباح للمكان مستقار من تحصيل الطاعة المذكورة
والاصل فيه ان النذر يات وان كانا طاعة فمن حيث هي لا يتصور فيها الوجود
فصلنا عن الطاعة بل عما تصور موجودة بمصلحة لها من زمان ومكان ومحل فاعلم
فانما يتعلق النذر بهذا الشخص المختص بالطاعة فيه كما يفهم عند اعتبارها في متعلقها فلا
يجري غيرها لانه لو فتح هذا الباب لم يكن النذر وسيلة الى التبعين حتى في الصوم
الحج لانه يقال الصوم في سنة طاعة وكل الحج واما تخصيصه بيوم مخصوص او سنة
مخصوصة فهو من قبل المباح ولذلك كان ذلك باطلا فكذا بطل العمل من قبل النذر
والمكان النذر كما يتعين الزمان لذلك وهذا سؤال معلوم ان النذر لا يبادى
الواجب في المصلحة التي وجب الاجابة اذا كان اصل النذر والندب فيكون يبادى
الواجب في المصلحة حتى يحتمل ان عمله خاص بفعل النذر وبعدها وبعبارة اخرى في قوله
طاعة وجوه واعتبارات يقع عليها الاماها يكون موصوفة بالاحكام المجتمة فكيف جاز
انقضاء ما جعلها الى الآخر والندب قابل لانه يجعل المكره حراما والندب واجبا وعلى
القول بمنزلة المباح يجعله واجبا او حراما بحسب اتفاق النذر بفعله او تركه حسب
اخرى الادوات والاحوال متساوية في قول العبادات والخصوصية فيها التي لا تؤثر
والاحوال التي جعلها احكاما سببا لا تحفظ المصلحة وذلك لانه لا يؤثر في كونه الشئ
والنذر لانه كماله فيما يتبع عليه واذا اتفق النذر في وقت خاص كيوم الجمعة او
هوياء اخرى وقد ورد من ذلك سببا ولم يكن قبل ذلك سببا فاعلم ان السببية

اجبا نابعة للمصلحة فمن اين نشأت هذه المصالح بسبب النذر وكذا نقول في العبادات
التي هي وسببية الاحوال في نهاية السجل من القول على الشرعية لانها قد لا يتصور كونها
عبادة كغيرها من عباد مخلوق فقل النذر يبادى الواجب فانه على حاله عبادة فيجب فيها
المصلحة بالنيابة اما هذا فانه اخذت فيها المصلحة انشا والمحلل عن الجمع واحده
انه ليس من المتعين ان ينشأ في الندب بسبب النذر ومصلحة يبادى بها الواجب ونشأ
في تلك الامور سببية بالنذر بل في الاسباب المتصلة بسبب النذر ولا يجب علينا
بيان مكان المصلحة على التفصيل لاننا علمنا ان النذر واجب وعلمنا ان الاجاب
يتبع خصوصيات المصالح علمنا ان هنا تحقق خصوصية مصلحة الواجب مع جواز
كون للمصلحة المصلحة هي التي الكرم الذي هو الواجب بالوعد والادب مع من اوفى
معاينه ^{في} حيث ذكرنا باسمه الشريف والادب هو المقصود اجمالا ويجوز انما يصير
النذر عاملا لفعل النذر وفي وقت مخصوص لطفا في بعض الواجبات العقلية
او السمعية فيجب كما وجهنا السعيات لكونها الطاعات عليه ان الشئ اذا صار
واجبا واداهتمام المكاهن بفعله والحكم على تحصيله وذلك تم على الاهتمام واجب
اخر وتحريم عليه قال الله فاعلم ان الحق وحده في المحقق فخير للمسلم
وكذا الكلام في الانقضاء بالاحكام فيما ذكر من الوجوه ومن هنا يظهر حوزة فعل
الواجب والمكراه لان الاهتمام يكون اتم وعقد النذر بها فعلا وقا اقرى ^{مما} جيد
في من اطفح حديد بالنسبة الى مكان لطفا فيه فان كان لا يجب في المطلق الملوغ
الى فقهائنا وقد كان الالف حاصل قبل فعل النذر فلم يعاد في النذر فلهذا
اليمن الملائم فكيف يجب له ان يوفى بعهده نذر الواجبات قلنا ذلك في الكلام

الاحكام فالشرايع الاختيار للمكلف لم يصير الحقا قلاصا فيه لان زيادة التعريف
حاصلة به بالقوة شئ الحقا تحقق فيه وكان المانع من الوجوب التعريف على المكلف
فادخار المكلف الاثبات لنفسه فلما لم ينع من وصفه بالوجوب لانه لا مانع في المحكم
ان يقول النبي للمكلف اذا اخترت الفعل الفلاني فقد جعل الله لفظك في الوجوب و
هو المضاف **باب** قد يلبس بالندم والولاء فيجوز ان يعلم قبل الميثاق والوصف للوجوب
سفر **باب** حليله متعلق اليقين كونه مقدر واليالف وعاقله او مباحيا او
طريقه او غير طريقه لا يترتب اليقين على فعله بالعصية اذ لا يكون فعله المذكور وتزويده
وتزويده بالوجوب وتزويده بالوجوب او بالعكس فيعتقد على فعله بالوجوب وتزويده
وفرض الكفارات او لا لا يفقد **باب** اليقين لغة بطا على ثلثة معان احدها
والقوة والقدرة وصحة قوله في العيون مطويات يمين وكما ان الحاق وقوله
فيمن علم ضربا باليمين يحتمل الوجب الثالث واما قوله فاما محض ان اشتبهها بالصحة فانه
وبما انه لا تحقيق ما يمكن فيه الخلفه او لا تفاد ما توجب الدعوى او اثباته وانما
تخصيص بالله شرعا لان الحلف يقتضي تعظيم المسم به والعظمة المطلقة للقوله فكل
حائلا فالحلف بالله وليس دون من ثم كره الحلف بغير الله وحره بالاصنام وشبهها
فمنه لفظها بانكم ولا بطا غيب المعنى الثاني لتعلق الحلف بالشرط على التعبد
على الشرط والمانع منه لانه عليه مطلقا وهو المستعمل في الطلاق والعتاق فعلا لهما
وهو كونهما مطلقا فله ينقل عن اهل اللغة مثلا قال في بعضه لفظا للمعنى المشهور
فانه يشتمل على المعاني الثابته المعنوية اما الحلف فظاهره انما القوة فلا فيه تقوية
وتوشيق واما كجده فلا يتم كذا في افعالها افعالهم بل يبدى بعض واسم ذلك

في بيان

في بيان البيعة **باب** اليقين اسم **باب** حليله متعلق اليقين كونه مقدر واليالف وعاقله او مباحيا او
طريقه او غير طريقه لا يترتب اليقين على فعله بالعصية اذ لا يكون فعله المذكور وتزويده
وتزويده بالوجوب وتزويده بالوجوب او بالعكس فيعتقد على فعله بالوجوب وتزويده
وفرض الكفارات او لا لا يفقد **باب** اليقين لغة بطا على ثلثة معان احدها
والقوة والقدرة وصحة قوله في العيون مطويات يمين وكما ان الحاق وقوله
فيمن علم ضربا باليمين يحتمل الوجب الثالث واما قوله فاما محض ان اشتبهها بالصحة فانه
وبما انه لا تحقيق ما يمكن فيه الخلفه او لا تفاد ما توجب الدعوى او اثباته وانما
تخصيص بالله شرعا لان الحلف يقتضي تعظيم المسم به والعظمة المطلقة للقوله فكل
حائلا فالحلف بالله وليس دون من ثم كره الحلف بغير الله وحره بالاصنام وشبهها
فمنه لفظها بانكم ولا بطا غيب المعنى الثاني لتعلق الحلف بالشرط على التعبد
على الشرط والمانع منه لانه عليه مطلقا وهو المستعمل في الطلاق والعتاق فعلا لهما
وهو كونهما مطلقا فله ينقل عن اهل اللغة مثلا قال في بعضه لفظا للمعنى المشهور
فانه يشتمل على المعاني الثابته المعنوية اما الحلف فظاهره انما القوة فلا فيه تقوية
وتوشيق واما كجده فلا يتم كذا في افعالها افعالهم بل يبدى بعض واسم ذلك

في بيان

فهو تدفق والرحمة سبحانه المبالغة من دمج غضبان من غضب وعلما
علم والرحمة لغرفة القلب الخاطف يقتضي لتفصيل الاحسان ومنه الرحمة
على ما فيها اسما الله انما يوجد باعتبار العبادات التي هي في حاله وذا المبادى التي هي
انفعال والمال للقرن بالمرح التي في المأمورين والذات التي يستغنى في ان وصفاته
عن كل موجود ويحتاج اليه كل موجود في ذاته وصفاته والقدر من ذكره والسلك
ذو السلك في ذاته عن العبد في صفاته عن كل نقص وافتة منه مصل وصفه
للمبالغة والمؤمن الذي من اولياته على ما بالصدق عباده للمؤمنين يوم القيمة
او الذي لا يحتاج في علمه والذي لا يقصور من ولا امان الا من جهته والمؤمن القائم
على خلقه باعلمه وادراكه واحكامه والفرز الغالب القاهر وما يمتنع الوصول اليه
ويجوز القهار والمتسلط والمغنى من الفقر من جبر اى اصله كذا والذي يمتنع
على سبيل العباد في كل حال ولا يتقد فيه مشيه في كل حال والمتكبر ذو الكبرياء
من الملك او ما يملك الملك حقرا بالنسبة الى عظيته والبارى هو الذي خلق كل
شيء من الاضداد في الخلق هو القادر والمصور اى من موصوف الخلق عاين ويتحقق
هذه الثلاثة ان كل ما يخرج عن العلم الى الوجود يقتضي التوابع اذ لا ثم الى الابد
على وفق القدر ثانيا ثم الى التسوير بعد الايجاد والثالث والغفار هو الذي لا يخطئ
لجمل وسر القويم والها بالملطف كل ما يحتاج اليه لكل من يحتاج اليه والوداد
خالق الارزاق والمترتبة ويوصلها اليهم ولما خاض الاراضع هو الذي يخفف
الكفار بالاشفاق ويرفع المؤمنين بالاسعاد والمحسن والذل الذي يخلق الملك
من دينا ويرزق من دينا والسميع الذي لا يفرج عن ادراكه مسموع خلقه او

او ظهر والخبير الذي لا يغرب عنه ما تقتضى التمرى ورحمها الى العلم الخالق حقا
عن كتابه والمعاني القادرة والخبير الذي يشاهد معصية العصاة ويرى مخالفة
الاشياء يادع الى الاتقاء مع غاية قدرته والعظيم الذي لا يحيط بكميته العقول
والعلم الذي لا يوتيه فوق رتبته والكبير ذو الكبرياء في كمال الذات والصفات والجليل
الخالق لا يخلو من الموجودات والمزج البصائر المعصيات تحتها عن الغفار والجليل
لوصوفه بصفاته الخالدة من الغنى الملك والقدر والعلم والقدرة من الغفار
والرحيم هو العالم بصنعه والخبير الذي يقابل مسئلة السائل بالاعراف والذات الخالصة
والعظيم بكميائه والحكيم العلم بافضل الاشياء بافضل العلوم والخبير في شريف ذاته
الجميل الفاعل والهابط في الخلق في النشأة الاخرى في التمجيد هو المحيى المثلث عليه باو
الكمال والمثلث عليه عبارة بطاعتهم والمثلث الذي لا يوجد بالاسبق مادة ومكان في
الافق من مخلوقاته بالخرقة يوم القيمة والمحيى المثلث الخالق للموت والحيوة والخبير
والموت والمثلث الفاعل لا يدرى والقوم القائم بآياته وبقيام كل موجود في
ايجادهم وتبويده وحفظهم والمجاهدين في الجهاد والقوي ليس اسبابا لثبوت لغا
وهو بالاعراف مرة بعد اخرى في المنطق القائم بظهور الصلة والشديد العقاب لا يطأ
والعفو الذي هو النيات ويجاوز عن العاصين الرؤوف ذو الرأفة وهو شانه
والوكل الذي لا يورث خلقه ولها عليها بولائها والاموال الاشياء المستولى عليها
والغنى في ذاته وصفاته والغنى بجميع خلقه والقادر الحاكم والذات التي جابته
يقف كل مغلق والقادر الباسط هو الذي يوسع الرزق على عباده ويقدره
محب الحكمة ويحب القليل بين هذين الاسمين وتطابقهما كالتضاد والرافع والرفيع

والعدل والفاضل والشايع فانه انما عن القدرة والى الحكمة فالاولى وقف بين
يديه لئلا يفر كل اسم عن مقابله لما فيه من الاعراب ومن وجه الحكمة والحكمة الحكمة
المعنى الناس من الظلم والعدالة والعدل وهو مصدر لا قيم مقام الاسم والاطيف
العلم فهو علم الاشياء ثم يوصل الى السطح بالرفق دون العنف او التبعيد والى
يوصل ليدفعه عن شئ في الدنيا ويحجب اسبابه عن شئ في الآخرة لا يفسد ولا يفسد
العلم بكثرة الشئ المطلع على حقيقته والغفور والشكور ميانان للماء لانهما لا يفسد
مصفى ويشكر على طاعته والعتيق للمقتدر او خالق القوة وهو صال الى الله وحسب
الحاسب والكافي بمنيل بمعنى مفعول كالمعنى مولى من فوطه بصيرنى الى عطائي ما
كفاني والواسع الغنى الذى لا يسم غناه مقاصدا ووسع رزقه جميع خلقه
وقيل هو المحيط بعلم كل شئ والودود المحب لعباده ويجوز ان يكون بمعنى مفعول
اى يؤذه قابله وليانه بحسب ما يهيم من المعارف والظواهر من الاطراف والتهنيد
الذى لا يقرب عنه شئ من الخلق وجوده الى الوجود الشئ على ما يقضيه الحكمة و
الوكيل هو الكافي والموكل به جميع الامور وقيل الكفيل بالذوق العباد والقوة
الذى لا يسيء عليه الضعف والعجز في حال من الاحوال والمعين هو الشد يد القوة
الذى لا يجترى به ومن ولايته لغوب والوفى القام به عبادته المؤمنين او
المسوق للاحراق بالارباب والمحق الذى يهوى كل شئ بعلى فلا يفر عنه مشاكلة
ولا اصغر من التوكل على الغنى من كماله والذى لا يفر عنه شئ اولا ولا لا يجوز
وبين مراده حامل من الوجود والواحد الاحد يدان على معنى الواحد شئ
الغنى وقيل انما ان الواحد هو المنفرد بالذات لا يشابهه احد والاحد

المنفرد

المنفرد بصفاته الذاتية حيث لا يشترك فيها والاحد السيد السابق في السوء الذى جعل له
في الجوارح اى جعل له الناس في جوارحه والقادر الموجد للشئ اختاروا للقدرة رابع
الاعتقادات الاطلاق ولا يوصف بالقدرة المطلقة خالقه والمقام واللقوم للملك
في شأنها في النكوب والصوب والازمنة والامكنة على ما يقضى الحكمة والادراك
لا يتغير قبله ولا بعد ولا يعادى ولا يظاير اى بانه الباهرة الملائكة على ربيته ووجد
او اعلى من الخلق بمعنى العلو والغلب ومنه قوله انت الظاهر فليس فوقك شئ
والظاهر الذى لا يسيء عليه بغير الكيفية او المحجب عن انبعاثه او يكون معنى
المحق لانه لا يقبل هو العالم بالكل من الامور والظاهر على ما بين من الغيوب
ويذكر ان يفرق بين هذين الاسمين اى والقر هو العطف على العباد الذى يجرى به
جميع خلقه بغير الحس بتقصيفه التوابع السبيى بالعفو عن العقاب بقوله لا توبه و
الجلال والاكرام اى في النظرة والافتان المطلق والفضل العام والمقتدر العادل الذى
لا يجوز واتمامه الذى يجمع الخلق ليوم القيمة او يجمع للسيايات والمؤلفين
للمقنانات واتمامه لا وجه فى المحمل والثنا والمناخ اى يجمع اوليائه ويجعلهم و
ينصرهم من المنة او يمنع من يسحق المنع الحكمة في منعه واشتقاقه من المنع اى
لحرمانه لان منعه سبحانه حكما وعطائه وجود درجة اولى الذى يمنع اسباب الخلال
والنقصان مما ضيقه في الابدان والاديان من الاسباب المعنى للمعظوظ والصادر
الناخ اى خالوا ما يقرب ويقيم والذوق المنور مخلوقاته بالوجود والكواكب الشمر
والقمر واقتباس النار والوجود بالملائكة والانبيا اى ودرى لظلاله بقدرة
والبدن هو الذى يظلم لظلاله مستند على مثل سبق والوارث هو الباقي

فما لحاق ويرجع اليه لصلواتك بعد غنا المذاك والوشيد الذي اشد لحاقا الى
مصالحهم وذو الرشد وهو حكمة لا ستقامة تليق به او الذي يليق بآية
الى خاتمتها والصود الذي اياها جال يعقوبة العصاة لا استغناء عن الشري الذي لا يفتك
الغوث وطماوى والعباد الى معرفة بغير واسطة او بواسطة ما خلفه من الأد
على معرفة او هدى كل عاقل الى ما لا يأتى له من فعاشه ومعاذته والباقي
هو الموجود اليوم في جوده لانه انزلوا بالان والصابر هو الذي لا يفتك العلة
على السادة الى العلق قبل ان يورده في الكتاب العربي في الاما الحقة التي
وهو في الاما بعقوبة القربة وهو يتبين الشئ الى كما له شيئا فشيئا ثم وصفته
المتابعة كالصوم والعباد فيل هو نعت من ذنبه يربيه في ووب ثم يتيقن
الملك لان يخط ما يملك ويريب ولا يطيع على غير الله الا هذا فان كقولنا في العفة
ومن هو ارجى الى ذنب والاول هو التامر الشامل على العالم الى سبب من العظم
وهو الشئ كما في شئ العلم باخر ايمانته والعلام مباينة في العلم والكا في ان يتيقن
عباد جميع مهامهم ويدفع عنهم موزيا عنهم وذو الهول الى الفصل بترك العقاب
المتحق علجا واجلا لغير الكافر وذو اللعاج ذو الدجاء التي هي معاصي الكفر
الطيب والعل الصالح التي يتيقن في الماومين او في الجنة **قوله** هذه الاسما
الصفات عندا وعند المعركة ترجع الى الماومين وذلك لان مرجع هذه الى الماومين
والقدرة والعلم والاولاد والصحة والصبر والكلام والادب الاخرة يرجع الى الماومين
والعلم والقدرة كاخيار في المحبة والعلم والقدرة نفس الماومين في جميعها الى الماومين
اما مستقلة او الماومين السبا والاضافة او هما او الماومين واجهة من الصفات الا ان ياتي

للمذكورة

المذكورة والاضافة مع إضافة او الاضافة مع زيادة اضافة او الاضافة مع فعل الفاعل
او الاضافة مع فعل اضافة او الى الصفة فعل مع إضافة اضافة او الاضافة
ويقرب من الحق والثاني مثل القدوس والسلام والغنى والاحد والثالث كالعظيم
العظيم والاول والعفو والرابع كالمملك والعزير الخامس كالعليم والقدوس والساد
كالحكيم والخبير والشهيد والحق السابع كالقوي والدين والثامن كالرحمن والرحيم
والرؤف والودود والتاسع كالحالق والباري والصور والعاشر كالمحيي والمميت
واللطيف **قوله** هذا كلها وردتها الجمع ولا شئ منها يوم نقصا فلذلك انما
اطلقها على الله لاجتماع اتمامها فانهم اقسام ثلثة **الاول** ملابذها كقول
ويومهم نقصا فمتنع اطلاقها على الخواص والافعال والافعال والافعال لان
المعرفة قد شيعر بسبق قوة العقل هو المنع على الالباق والافعال والافعال لان
سرعة الامور الى ما غاب عن الملائكة وكذا المنوع لان يومهم الملائكة والعلامات
فانه يومهم النافذ والباري لانه يومهم تقدم الشان وملابذها من يومهم
لان العلم والباري ما هو الا هو يومهم جوان هذا فيكون حراة العلم **قوله** مادبة
الصحة ولكن اطلاقه في يومهم وردة يومهم النقص كما في قوله ومكر الله وقولته
الله يفرقهم بهم فلا يجوز ان يقال عليه يا صمتهم او يا مكر او كيف به ولكن منع
معينهم ان يقال لهم امك فقلان وقد ورد هذا في دعوت المصباح اما اللهم
استغنى به او لا تستغن فيفيه الكلام **الثاني** ما خلا عن الايام الا انه لم يرد الجمع
مثل السقي والفتح والفتح من السيد عند بعضهم وقد جاء في اللغة كثير فيردايم
في بعض النسخ الحديث قال السبا الكريم والاولى بالتوقف عالم ثبت التسمية به وارجح

ان الحلق معناه عليه اذ لا يمكن فيه ان ينام وضابطا لخاصة بالاسماء والاختصاص والاشياء
مع اقلية الاطلاق عليه **باب** في قولنا القدير والعليم والرحيم يمكن
ان يكون للمعنى لان كل من هذه الصفات يمكن ان يكون لها كمال في نفسه بالبر
ان كمالها في الجولية قال سيبويه فعلى هذا الرحمن الكمال في الرحمة والعليم الكمال في العلم
والدليل في الايمان كمالا من العبد عندنا وان كانت بالحق صريح **قال** لو قال اسم الله
فلا قرب علم الاعتقاد لان الاسم مغاير للمسمى على الراجح ومن قال بان الاسم هو
المسمى لم يرد الاعتقاد فكذلك حذف موضوعه لاختلافه في المركب من اسم لا يخل
فولنا انها قد ذهب خفة وجبرها من الاسماء اذ لا يقال لفظ لغيره من لفظ آخر يوصف
من لفظ به او لفظ النازع من لفظ آخر من تكبيره في الحقيقة لفظ اسم هو موصوف
لفظ والمشتق بان الاسماء وان ساء اللفظ لا معنى في الظاهر ان الخلاف ليس مقصودا على
بعضه ولكنه يرجع الى الخلاف في العبارة وذلك لان الاسم ان ارد به اللفظ فهو المسمى
قطعا لا يتألف من اصل مقطوع سبالة ويجوز ان يتألف الا في الاصل والاعصار
بعضه حادثة وفيها اخرى والمسمى ليس كذلك وان ارد به الاسم الهات فهو المسمى كونه
يشتمل في هذا المعنى اذ ان يكون من ذلك قوله تبارك اسم ربك وهو غير معنى لكون
الخلق في التقدي على الاقطار المذلة على الذات للقدسة كما سبق **قال** فان ارد بالاسم
الصفة ينقسم للمعنى المسمى **قال** كل عين خولف مقتضاها ناسيا **قال** و
اذا ذكرها فلا حجب فيها لظاهر دفع عن امتي لفظه والنعسان وما استكر هو على ذلك
البحث والرجع لمقصود من المعنى انما يكون ان مع ذكر المعنى ضرورة ان كل واحد
انما قصد به ما هو بالعين وذلك انما يكون عند ذكرها وذكرها للحوادث عليه

في

حتى يكون تركه لاجل المعنى وهذا لا ينصور الامع القصد لهما والعبارة بها في ارجح المعنى
في صورة النسيان او المحو في عليه في صورة الجهل بالوجه المقتضى من المعنى وهو النسيان
لاجلها فيرجع عن المعنى اذ لا يقبل حاله من الناس لا متناع حاله من النسيان وكما
الذكر بل والى ان الناعية حال الذكر ليست لافعال على حقيقة بل لثبات عن اسباب
الذكر ان في هي مستندة الى غير ذلك بل في هذه الحالة لا في المعنى والعقد بالعين العبد
على الاكلام او المسمى منه والمبحث في الاكلام الاختيارية لا متناع بعث المرافقة على ما
يجريه كالتصديق في الاسماء وقوله لا خلاف في اختلافه في جعله عليه وهذا ان لم
اذ قلنا معناه تحت هذا هل يخل المعنى ام لا يظهر من كلام الاصحاب في هذا الموضع
خالف مقتضاها بعد ذلك ان لم يخل لان الحالة قد حصلت في الحقيقة لا يتكرر في جعل
ان يبقى المعنى لان الذكر والنسيان في خلافتهما لما قلناه فالواقع بعد ذلك هو ان
تعلقه به المعنى والاول قرب لانه لو نذرنا مقتضاها وان كانا في باعها وعادتها اليه
انما التعلق بالذات المعينة عن اسماها وقد توقف فيها ان ادرين الفاضلة
وهو بان في الاكلام من المسئلة للمقدمة ولا يلزم من القول بها القول بآثاره وقد
صرح الاصحاب في الاكلام بان لا يولد على ساهيا ويجوز ان لا يولد في غيرهما بل يحكم الاكلام
وهو بهي وكذا لو كانت في اشياءها وحققها او كان عبدا فاشتهر واعتقدته
قال حقيقة من غير الاشياء لا تعوي حارة على المسئلة الا فضلا فلذلك كراهيا
فردوه وهو الاشياء بعينها فيقولون لفظه انما الله ولا زال عنه احسان
في حق خلق الخلق في شهره قبل ما سبق قبل رمضان ولما عندنا في الظاهر انما
اول المعنى في التذكرو المعنى والمعنى ويمكن هذا البيت ثانيا بالقديم والتاريخ

استعمال اللفاظ في حقايقها دون جهل بما مع بها الوزن ولو طرعا اعتبار الحقيقة و
 طول البيت مثل استعمل على سبعة وعشرين مستند فقيته وهو جمل ولا يتجه من
 ذلك فانها يتفق في جعل التغيير بدون الفيت وثلاثة وعشرين بيتا على أنها
 حليل عظيم فربما يتجاع كرم عليم فلهذا عازلة لقول البعض ان اللفظ جليل عظيم
 بل يبع حليل في شيق الحيف وهو من غير المتقارب لان اللفظان الاولين طاهسون وان
 فاذا ضرب في مخرج الثالث صارت ستة فاذا ضربت في مخرج الرابع صارت اربعة وعشرين
 فاذا ضربت في مخرج الخامس صارت مائة وعشرين فاذا ضربت في ستة صارت مائة وعشرين
 فاذا ضربت في سبعة صارت اربعة وعشرين ثم في مخرج الثامن تبلغ مائة وعشرين ومن هذا
 يعلم ان صورة النكس مائة وعشرين ولو اعتبرها بالثوبين بان الرجلين كانت سبعة
 وعشرين وتعلم ان ثوبين في هذا الثوبين على القول بالوجوب والاستحقاق فاذا اردنا
 في بيت السؤل تكبره فعلمنا ان البيت ثلث من لفظ بعد الفتح من الستة فيخرج البيت
 عن الوزن فيقول قبل ما قبل قبل بعد بعد بعد بعد بعد بعد ثلثان شوي قبل
 وبكل بعد شهر من شهر السنة او شهر كان من غير مجاوره ولا التفات الى ما بينهما
 من عملة الشهور ويكون بالحد فان اثنى شهر اخذته فيثمنه وبين الشهرين ثلثه
 اليه بالقبيلة والجدية علائقة من جهة انه من شهر والسنة معه او هو قبله من حيث
 الجملة او بعده من حيث الجملة او هو شبيب على يديه من جهة انه شهر موصوف بالقبيلة الى
 غير ذلك من حلايق الجواز ثم اننا نقول ان اللفاظ الستة في بيتها الاربعة
 فيظهر من ذلك ان الشهر المسئول عنه لم يورد عليها لفظ اخر من لفظ قبل وبعدها
 اخر السنة ومضى لفظ اخر الى لفظ اخر بين صورتيه في شهر او بينا اخر من شهر

حتى يحصل المقابلة فيصير من اللفاظ الستة ما ذكرناه وان ادت عليها لفظ قبل
 او بعد في الاخر الى اللفاظ الستة لان من احجب في ماليه هاهنا البيت ينسب على ان
 لان ما قبل قبل الاول قد يكون قبلين وقد يكون بعدين وقد يكون مختلفين فيهما اربعة
 كل واحد قد يكون قبل قبل وقد يكون قبل بعد فصارت ثمانية فلو ذكرنا على ان يكون على ان
 لتجمع وهو ان يكون كل ما اجتمع في معنا قبل وبعدها فلهذا لان كل شهر ما قبل ما هو
 قبله وما بعد ما هو بعده فلهذا يتفق الاربعة رمضان فيكون شعبان اربعة وعشرين
 فيكون شوال اقل من الاربعة قبل وجميع بعد فلهذا هو الشهر الرابع من رمضان
 لان معنى قبل ما قبل قبل رمضان شهر يتقدم رمضان قبل شهرين قبل وذلك فيكون
 والثاني هو الرابع ايته ولكن على العكس لان معنى بعد ما بعد بعد رمضان شهر
 تأخر رمضان بعد شهرين بعد وذلك فيكون الاخر فاذا تقر ذلك فقيل ما قبل قبل
 رمضان فيكون لان ما قبل قبل شوال قبل رمضان فهو ذو الحجة وقبل ما بعد
 بعد رمضان شعبان لان المعنى بعد رمضان وذلك شعبان وقبل ما قبل بعد
 رمضان شوال لان المعنى قبل رمضان وذلك شوال وقبل ما بعد قبل رمضان شوال
 لان المعنى قبل رمضان وذلك شوال فيكون الاربعة الاول ثم ثمانية الاربعة الاخرى
 على ما تقدم فان بعد ما قبل قبل رمضان شوال لان المعنى قبل رمضان وذلك
 شوال وبعدها بعد بعد رمضان حادى الاخره لان ما بعد بعد شعبان وبعدها
 فهو حادى الاخره وبعدها ما قبل بعد رمضان شعبان لان المعنى بعد رمضان ذلك
 شعبان وقال بعض البصريين انها صاغت **القول** يعنى في ثمانية اوجه ان يكون ذلك
 وهو موصولة ونكرة موصولة ولا يختلف الاحكام مع شيء من ذلك فانها لا تكون

فقبله رمضان والموصولة قبلها التي استقر قبل قبله رمضان ويكون
 الاستقرار المعاني النظر الكائن بعد هاضمة **الاشارة** ان هذه القبلة والبعث
 طرفان من طرف واحد هو هاضمة حتى قبل وبعد شهر هو استقرار مع ان
 الامة يقبل غيرها المظنفة لان الثابت اننا اذا قلنا قبل رمضان لتحول في
 شوال لان رمضان قبله واحتمال ان يكون واحدا من بعد شوال فان رمضان قبله
 لصديق قولنا رمضان قبل العباد حقيقة لكن يجب هنا كون المظنفة شيئا لا
 والضرورة الضمير قبله العباد على الشهر المسؤول عنه انما يجوز في الشهر بغيره
 المحرم باسم الكل انما القوتى هنا مبنية على الحقيقة هذا تقييد قبله الاخر
 بالضمير فاقبل المتوسط فليس محتمل قطرا ان ذلك بل قلنا ان مظهر شهر
 بالعباد العقل لان رمضان اذا كان قبل شهر المسؤول عنه وتبين ان الحاصل
 وهو الذي اضيف الى الغير فله شهر معين ان مظهر في المتوسط شهر
 لا تدرج بين شهرين عربيين انما شهر فذلك تعين ان مظهر في هذا الطريق
 شهرين تامه وانما شهر الفبط فان اليوم الذي يتوسط بين شهرين **دولة**
 ان الاضافة تكفي في هذا ما لا يوجب كقولنا ولا تكتم شهادة الله اضيفت الى
 اليوم لانه شرعا لا لانه شاهدا ومعلوم عليه كذلك ان الله ونفاهة
 من روحه والله على الناس شح البيت ومن قول احد حاملي الخشية حفظ ذلك و
 قال الشاعر اذا كوكب خرج الى حجرة سميها اذا عتقها في القريب
 لانها كانت تقوم الى اجزاء وقت طلوعها فالتقاء المشرقين هذه الاضافة في الحقيقة
 المعاني هو ان ملائكة كرامة اجناسه افضل اذا قرئ ذلك في هذا القبلة او العباد

في قولنا انما العباد على الشهر بغيره
 الموصولة قبلها التي استقر قبل قبله رمضان ويكون
 استقرار المعاني

للمعاني

الاضافة بعينها الى بعض محتمل ان يكون كل طرف اضيف الى اجزاء اولها
 مجاوره فضاها فيكون الشهر الذي قبل رمضان هو ربيعان ربيعان قبلها
 بل يومها هذا قبل يوم القيمة وهذا كل حقيقة طرأ الظرف التي في البيت
 حلت على الجوار الاول لانه لا سبيل الى فهم مع ان غير حقيقة **الاشارة** اننا تعلم
 اننا اذا قلنا قبل ما قبل قبل رمضان فالقبيل الاول هو طرف رمضان لانه مستقر
 في ذلك الطرف وكذلك بعد ما بعد رمضان فالقبلة في الكاين بعد شهر
 مستقر ومن كان القبلة الاول هو رمضان فالقبلة في الكاين بعد شهر
 اخر انما يتأخر عن الشهر المسؤول عنه في رتب دائما في الشهر الرابع الشهر المسؤول عنه
 وذلك طرف في **الاشارة** اننا اذا قلنا قبل ما بعد رمضان فمثل جميع هذه
 الطرف في جهة وزه على ما نطق بها في اللفظ فيعين ان يكون الشهر المسؤول عنه
 فان كل شيء في رتب له ابعاد كثيرة متناهية فهو قبل جميعا رمضان قبله وبعده
 وجميع ما بينه وبين ذلك الى الابد فهو قبل تلك الطرف في كل الوصو في بعد وان كان
 في متناهية وكذلك يصح انما بعد قبله وقبل قبل الاول فيكون رمضان قال
 ويطلب ما لا بد من الجواب فيه من الاول شوال والثاني شعبان وبقية ما ذكرناه ان يكون
 الشهر المسؤول عنه هو رمضان في المسائلين او يقول فتعني الله بخلاف هذا التقدير
 ان لا يكون هذه الطرف في المتوسطة عا متباعدة على ما هي في اللفظ بل قولنا قبل ما بعد
 شعبان الاول المتوسط بين قبل وبعد متاخرة في المعنى قبل التقدير من مؤسفة بين
 منطبقه على بعد الاخر ويكون بعد الاخر بعدا وقبلا معا وليس ذلك محال لانه لا
 الى شهرين واحتمالين وتقدر ذلك ان العرب اذا قلت فلام غلام غلاما في قوله

رمضان المستقر على الشهر بغيره
 استقرار المعاني

في المعنى في الغلام الاول هو الغلام الذي ملك عبد عبدك والغلام الاخر هو عبدك
الذي ملكك وهو عبدك الاخر فقلت ذلك الامر العبد المقتدر ذكره وكذا اذا قلت
صاحب صاحب صاحبي فالبهوت وهو العبد لثلاثة سنين والاول قبل ان يكون هو الاخر في الموضع
يتوسطه متوسط اذ عرفت هذا فنقول قبل ما بعد بعد رمضان شعبان كما قال ابن
الطاج لان شعبان بعد رمضان وبعد قبل بعد شؤل فقولنا قبل بعد بعد رمضان لان
المقبل قبل بعد بعد قبل بعد رمضان في المعنى الى بعد ما عرفت عن بعد وهو العبد الثاني
فيكون رمضان قبل العبد الثاني هو شؤل والواقع قبل رمضان وليس لنا شهر بعد رمضان
رمضان قبل العبد الاخر لا شعبان فان قلت رمضان هو قبل العبد الاخر وهو بعد
شؤل باعتبار العبد الاول كما بينت فليكن ان يكون قبل بعد وهو صحيح لان الفراع العبد
ضدان والضدان لا يجتمعان في الشيء الواحد قلت مسلم فهاضمان وانما اجتمعا في شيء
وهو رمضان لكن باعتبار احدهما فيكون رمضان قبل باعتبار شؤل وبعد باعتبار
شعبان كما يكون المؤمن صديقا للمؤمن عله الكافر فيجمع فيه الصلاة والعلم والحق
باعتبار ذلهمين اذا عرفت هذا فنعين اننا لو زدنا في نقطة بعد نقطة اخرى هت فقلنا
قبل ما بعد بعد بعد شعبان فنعين ان يكون الشهر عشرين يوما وان جعلنا بعد بعد شعبان
الاخرة او خمسة كان جازا في الاول اوسنة كان شهر جميع الثاني وكل كان اربعة اذ
شؤل قبل فان هذا الشهر وازداد تقدم فحصل على هذا الضابط ما لا يفرقنا هت واذ
وصلت الى اكثر من اثنى عشر يوما فقد دارت السنة معان فربما عدت الى عشرين الشهر الذي كنت
قلت في السنة ولكن من سنة اخرى كذا في السنين اذ كنت سنة فاذ عكسنا وقبل
بعد ما قبل قبل رمضان فبمقتضى جعلنا الطريق في هت واذ علمنا في الموضع يكون الشهر

عنه رمضان فان كل شيء بعد جميع ما هو قبله وبعد قبله وان كثرت وتعالى بين العبد
انه شؤل بناء على ما تقدم وهو ان الاول متقدم على الثاني الاول متوسط رمضان الى
العبد الاخر لضابط غير العبد على الشهر للسؤال عنه فتقدم شهر شؤل هو شهر
رمضان وقبل رمضان شعبان والسائل قد قال ان رمضان بعد شعبان في العبد
الاخر بعد وليس لنا شهر قبله شهران الثاني منهما رمضان الاشوال فنعين فيكون
رمضان موصوفا بأنه بعد باعتبار شعبان وبأنه قبل باعتبار شؤل ولا تضاد كما
تقدم وان زدنا في نقطة قبل نقطة اخرى فقلنا بعد ما قبل قبل رمضان كان لا
فان رمضان اصيغ في قبل كذا قبلين وهما شؤل ورمضان فقلنا نقطة قبل
اذ يمكن ان ذاك في الحجة او حكايا المحرم وعلى هذا **مسألة** فاذا قلنا بعد ما بعد بعد
منه جازي لآخر لان السائل قد أطلق مثل بعدات عن الشهر للسؤال عنه فوجب له
الاول وشعبان العبد الثاني ورمضان العبد الثالث والرابع هو الشهر السائل عنه
للتقدم عليها واذ لا يجازي لآخر **مسألة** فاذا قلنا قبل ما قبل قبل رمضان فنعين
ذو الحجة لان السائل قد أطلق مثل من لفظ قبل قبل ذي الحجة ذوالقعدة وقبل في
شؤل وقبل شؤل رمضان وهو الذي ما قاله السائل انما قبل ما قبل بعد او بعد
بعد قبله فقلنا تقدم ان كل شيء هو قبل ما هو بعد وبعد ما هو قبل واذ قلنا
صالح معنى الكلام بعد رمضان او قبله رمضان فيكون للسؤال عنه شعبان في القول
وشؤل في الثاني **مسألة** جميع اجوبة البينة في رتبة اشهر رمضان واسطة
فالطريقان جازان لآخر وذو الحجة والواسطة شؤل وشعبان فترتب ضبطها جميعها
ان كان قبل فالحجوب بل ذي الحجة او بعد فالحجوب بجازي لآخر او مركب من قبل و

فقد وجد في الخبر قبل ما او بعد قبله فانه كل شيء هو قبل
بعد وبعد قبله فانك لا الولى ان كانت قبله فليس هو قبله لان المعنى قبل وبعده ان
او بعد فهو شعبان لان التقدير بعد رمضان هذا ان اجتمع في البيت قبل وبعد
فان اجتمع قبلان او بعدان قبلهما خلفا او اجماعا في المعنيين شعبان وفي القبليين
سؤال فقول ثلثه وشعبان ثلثة هذه السنة هي الوسيلة بين حادي عشر ذي الحجة
هذه كل على تقدير ان لم تحققة والوزن في البيت المذكور وانما على تقدير خلافها
من التزم بها وان علم ان يكون الكلام في تقدير السال سبعة وعشرين سنة
الفصل الثاني في المعاملات وهو شعبان **الاول** في الامور العامة للملكات
والعقود وفيه ثمان **الاول** في الملكات **قوله** الملك حكمه في مقدر العين
او المنفعة يؤخر حكمك تمكن المضا في اليد من الانتفاع به والعوض عنه من حيث هو
كل وانما كان حكما شريفا لانه يتبع الاسباب الشرعية وانما اتممته فلا تترجع على
تعلق خطاب الشارع والتعلق اعتبارا في المقيد وفي العين والمنفعة عند حصول
الاسباب المحسنة له والتقييد بالانتفاع بالخبر فمن الوضوح ان الحكم مع عدم
تحقق الملك والتقييد بالانتفاع بالخبر انما ياتى في الضيف والمأجر في الشيء المثلث
على خلافه ويخرج الانتفاع من المجرى والرباط والمثلث ومقاصد الاسواق فان هذه
الاماليات كلها مع التمكن الشرعي من التمتع والتقييد بالتمتع بالخبر عند ما يبرهن
من مانع محض على الملك فان الملك يقتضي ذلك من حيث هو وهو وانما التمتع بالتمتع
ولا تنافي بين الامكان الذاتي والامتناع الخيري والبريد يقتضي ملك الملك
لان لا يمتنع ملكا حقيقيا وكذا الامتناع اذا اذ اخرج اتممته لا يملك الا بالتمتع ولا

فان

ويبدأ لو وقف عنده من مال ملك الموقوف على ان الانتفاع حاصل في الجملة والانتفاع في
ليس في صور بيع الوقف ولا بالانتفاع دون المنفعة كالسكن لان ذلك لا يمتنع
وعلى هذا للملك من الانتفاع بحصة الحق بالاجرة ولا اعتبار بغيره بالوضع اذ هو سبب
الانتفاع الا ان غير المصطفى اذا اضطرر في خطابا بوضع ما كان متعلقا بالانتفاع المكلف على
الاعتناء والتجهيز ولو ضلقت السببية هنا لمصلحة من خطابا بوضع كان اكثر الاحتكام
لذا الحكم مثلا سبب في كل محل سبب وجوب حقوق الزوجية التي هي سبب في امور اخرى
الاول سبب وجوب لصا في الوجوب سبب في استحقاق الثوب بالفضل والعقاب بالترك
وسبب تقديره على غيره من المندوبات **قوله** احكام الملك قد يكون للرفقة وقد يكون
للمنفعة وقد يكون للانتفاع وقد يكون للملك وهو المنفعة عنه بقوله ملكا ان يملك و
الاولان ظاهران وانما ملك الانتفاع فكما لو فضل على الجيران العامة ضلما من قبل يملك على
فان لو وقف عليه بملك الانتفاع به كالمأجر في الرطب فله السكنى فيه والانتفاع و
ليس الا اجارة ومنه حال الزوج للضيعة فانما مال الانتفاع به وملكه ولو طهرت
بالشيء كان مملوفا ان كانت حرة والسببان كانت امة وليس للزوج فيه شيء منه
فان الضيف الانتفاع بالاكل لا المأكل فليس له التمتع بغير الاكل ما لو ضيف على
فانه تملك المنفعة قطعاً فله الاجارة والا عاده وتلك الثمرة والعوقف والابن وانما
الاقطاع فالخبر يدل على ان يملك كالأرض الزبير وعقيق بالابن كارت غير المعتبر
الاعمار فيه بملك الرفقة وكذا الوضوح الا بالتمتع بالعمري او بالوقوف له ليس بالقطاع انما
الأرض المقطعة كالسكن للمهر ان يوجب الاصح لغيره الا ان له بذلك او تقيم وجه الانتفاع
ولو تخلف في ملك ذلك صا كانه للمنفعة وجوز بعض متأخري العامة الاجارة مطلقا

بالعامل في قول الاستعداد للقتال والحماية لمادة الضال وكان ينبغي ان لا يكون خلو عليه
عوضا احد من اجتماع العوض والعوض ولكنه لما لم يكن واجبا له في نفسه وهو قابل للثبوت
فانما بذلك حتى عوضا او بدل من بيت المال كان محجبا لمصلحة العمل مصلحة من جعله للمسلمين
فكان المتساويين مشغولان بالعمل للمسلمين فجاز ان يأخذوا عليه عوضا وكذا اذا كان العوض
منها ومن احدها فان بدل المال في مقابلة تلك المصلحة لان جالب الغرم وضع الغرم بعينه
الغرم على ذلك فيكون المانع في نفع المسلمين من المباشرة من غير هي **قوله** الا يكون على
الامامة يلزم منها ذلك المحذور لان الصلوة نفع له فواحد عنها عوضا لا يجمع العوض
له وخبروها على ان الاجرة باذلة للملازمة المكان المعين وهو مغاير للصلوة ومنهم من
اعتبر الاذان في حمل الاجرة عليه خاصة لانه غير لازم فخصها لاجرة عليه وهذه الصلوة
في الحقيقة غير مخالفة للقاعدة كما ترى ونحن نمنع الاجارة على الامامة لانها ليست عملا
ذائلا على الصلوة الواجبة ولما ذكر ومن اجتماع العوضان **قوله** قد سبق الفرق
بين تلك المصلحة وتلك الاستفاد اذا استعمل في الوجه دائما كان او موقعا واذا نسب
الى الامامة فهو من باب تمام تلك المصلحة في القسم الاول لا يجوز فيه تعلق العين فلو كان
الثاني الا ان الشاغل انما ملكنا المصلحة فيه شعا للعين وجاز شبه ملك الاستفاد الوكالة
غير عوض فليس للوكالة تملكا لتفاد بالوكيل غيره اما لو كان عوضا فهو في معنى **قوله**
فيكون ما كان المصلحة فله نقلا في موضع ليعمل النقل الوكالة في بيع وشراء شراها
خلو في الوكالة في بيع سائر معينة او تزويج امرأة معينة والقراض والمزارعة **قوله**
من قبل تلك الاستفاد بالنسبة الى الملك اما العامل في الحصة بملكها ما كان عين لا منفعة
قوله لو قل حقت هذا على العاقبة ليكون فيه فظاهر انهم ليس لهم الاجارة

لان تعلق الاستفاد بخلاف ما اذا اطلق ولو شككنا في تناول اللفظ للمنفعة بل ان قال
بقربة عادية او عينية اما السكنى والعهر في فلا يتصور فيها تلك المنفعة بل ان قال
فليس بان يمكن غيره خلوها لوصية بالمنفعة كما لو اشترى له منفعة الا ان قالوا وصي له
ان يمكن الاخر في قولنا الاستفاد انما ويجوز ان يمكن السكنى مع من هرب العادة
قضية للعرف وان بدل الى فيه شيئا او صدق بالمصلحة وكذا الكلام في وقت المارسة
الربط انما يستعمل فيها وقت له ولا يجوز استعمالها في غير اوانه او يبيع متاعا مع قصر
الزمان او معاجلة العادة به وكذا لا يستعمل في السجدة في غير ولا فيه في العظام ولا
لا يعلم بوضع لتمام العين ولا المنفعة بل الاستفاد على الوجه المخصوص **قوله** حرم
الاحبار الاجرة على القضاء والاذان والامانة وجوز الرزق من بيت المال
عن الفرق بينهما وكلاهما عوض عن تلك الافعال فيقال في الجواب ان الرزق ليس
ومعروف واعانة من الامام على قيام مصلحة عامة وليس فيه منافع ويقال **قوله**
بان الارتفاق جائز والاجارة لازمة وبانه يجوز ان يادته ونقصه بحسب المصلحة
خلو الاجارة ويجوز قصره بغيره وتبدله بغيره فاما الاجارة وبانه قصر في الا
من الصالح فانهم ولان حال الاحانة يورث خلوا الرزق ولو قيل بانه معاوضة
للمسلمين امكن لان العمل للمسلمين فالعوض عنهم وانما العمل لجارة انما لها على الجواز
واقدا بالملك **قوله** لا يدخل في ملك الانسان شي من الارث والوصية لعل
ان قلنا ان القليل ناقل والوقف على قوم معين وسلم اذ لا بد انهم وكما ان
الامة ان قلنا ملك المسلمين والقيمة ان قلنا ملك بالاستيلاء والركوة ان قلنا
بالركوة وكل المحسوس الا انه فيها ملك المستحقين ونصرت الى البعض لتحذر العجوم ونقصت

اصلها اذا انقضت وكل اذا مدت والبيع اذا تلف قبل الفسخ قلنا بالمال العتيق
وكل الثمن المعين او تلف قبل الفسخ من الشئ اذا تلفك الشئ من الشئ او تلف
في الوثيق اذا عوق الشئ من البيع او دفعه الى البيع باجدا سائيا بغيره وكان
المعين اذا سخط البائع وارثا في حيازة المخلوق او في العمل المخلوق او في المثل والمعين
او معهم تروا ما الما والتمس المصنعان في وادها او لكانا في ارضه فالظاهر ان
الاصل **قوله** ان المالك للمالك ان ينفذ سببه في المطالبة بالتقليد فهو جلد
مالكا من حيث الملة فلا يملكه الملة بالسبب كماله الضيق والاستحقاق بالشئ
والصود على كذا او على ما يباع بغير الشئ وهو رد ما المضاربة ان قلنا بطلانها
القول الثاني في العقود وقابليتها على عام **قوله** لا يقع عقد على شيء او
الامن ما لا يملكه وحكم المالك لا يملكه والوكيل والامان والمقاس
ناظر لوقف والمثل اذا خالف لكان اللقطة وتعاقد كما هو الودع كان ويصنع
في مال لطفل عند نقد الولد وواحدة لبدنه وهذا في عينه في المثل او غيرها
وتقررها على احوال البيع **قوله** لا يجوز تعليق انعقاد الحق على شرط سواء
كان متهما فاعلم معلوم الوقت وهو المعترضة بالصفة او غير معلوم الوقت وكان
غير مطلقا للشرط فلم يعلم التعاقدان وجوده مثل ان كان وكيله في شراء فاعلم
فذلك بكذا وان كان له ان يقد ما من فاعلم فوجدت امته وان كانت كافي
انقضت عند ما وجد ووجدتها وان كان احد من ذلك اربع ما من فاعلم
انبقى ما لو علم الوجود فان العقل صحيح ولا شرط وان كان بصورة العلق ولا
نظر الى كونها يكره اذ احدها اذا كان معلوما كان كماله في شيء او شيء

او من معين ولو قال اعتان كانه ان شئت هذا تعليق باهون فاعلم ان
وجه المثل لتقليد صورة التعليق والافق بين تعليق العقد وبعضه ان كان متناهي
اعتان عبد الله مثل ما يباع به فلان فيه دها في علمين وحمل على جود الاصل
الغير قيس من غير جامع وكذا لو زوج امرأته ذلك انها تحبها او حيلة في حيلة
فانه باطل لعدم التحريم حال العقد وان علم حيلة او كذا الاثبات كالوخلع امرأته او حله
طلقها وهو شاك في ذمتها او وليها لا يملك اتمام قاضيا لا يعلم اهلية وان ظهرت
الاهلية ويخرج من هذا بيعه ماله وولته لظنة حيوة فبان موته ان الحجر هنا
حاصل لكن خصوصية البائع غير معلومة وان قيل بالبطلان يمكن لعدم القصد في
نقلها كذا وكذا لو زوج امرأته ابية فظهر مينا اما لو باع صبرة فبطلانها في
القول متباين او متماثلين او متماثلين او متماثلين ولم يتفاوت فان الشئ جوده و
الاخر صفة للقرن الظاهر حال العقد **قوله** كل عقد تقاعد عن نفوذه في القدر
والاستقالا باطلا من ثم لا يقع بيع نحو لا بشر به وكل اكمل الاملاك وام الولد قالوا
وتكاح الحر والامارة على العمل الحر وكل البيع المجلى **قوله** كل عقد يشترط
خلقه ما يقصده مع كونه دكا من ادكا فانه باطل كالبيع واشترط في البيع
الاشري والتمس الى البائع او الاستقلال به وان لم يكن من ان كان لكتين
مكتلة كاشترط في المجل في المحو ان ضنا ليعلم لان لزوم العقد هو القصد
بالاصل والتفاد عارضا ومنعه بعضهم لان الغرض باذخالها هنا التروى و
استبدال القايات فهو جز من مقاصد العقد فاشترط الاختلال به اذا اخلج
العقد قلنا هو مقصود العقد الثاني لا الاول فاشترط في خيار العيب

دفع خيار الرتبة أو العين أو جاز تأخر الثمن فيه **فصل** كل شرط انما ان يقتضي العقد
اولا والا فلا يؤخذ والثاني ان ان يكون مصلحة للبايع او المشترى ولها كثر في النسخ
والعين بالثمن والاستعانة او شرط كونه ضاميا أو ضمانا للدين أو اشتراط خيار لها
او لا يكون من مصلحتها واما ان لا يتعلق به عرض لغيرها كشرط ان لا يملك المشتري او لا
الزوج ولا يملك الزوج لا في لان فيه شبهة عند المباح واجاب ماليس في وجهه
في العقد فيه وجها واما ان يتعلق به عرض لاحدها فانما ان يتأخر مقتضى العقد
فهو ليس وفي كل شرط ان لا يبيع ولا يملك او لا يقبل المبيع الا بشرط العقد فانه جائز
للمدعي بزيه واما ان لا يتأخر في شرط خاصة بقرين او قرين حال في وجهه عندنا او بشرط في
النكاح ينقسم هذه العتمة الى ان بشرط ما لا يتأخر في العقد كشرط عدم التزويج والتزويج
او عدم الطلاق وانه لا يملك العقد فطردا في ايراد المدعيان ولو شرط عدم الطلاق
او عدم الوطى او عدم البينونة بعد الوطى او عدم اعيانها منه لا يغير بطل العقد
ولو شرط الطلاق بعد فوجها في العقد ويبطل الشرط فطردا واما العمل ان شرط
عدم مدعيين في الوطى انما يبطل اذا كان المشتري الزوجية انما لو كان المشتري الزوج
فانه حق له فلا يبطل به وليس يثنى لان الوطى حق للزوجية في وقت الوصف المعين
اذا لو شرط عليها ان ينزل على الزوج يمكن العتمة وكذا لو شرطت عليه ان يفتقر من الزوجة
فان كان الزوج فتولا في وان كانت الزوجة فالاشتراط كان لان الزوجة حق له
يصنع فيه ما شاء **فصل** كل شرط تقدم العقد وتأخر عنه فلا اثر له وقد يظن اثره
في موضع **الاول** ما قولنا على شرط ففساه حين العقد فلا اثر له في العقد **الثاني**
ما لو شاءه المقر بجمع حال ودها وحزنها او سادح عليها كان ولم يكن حال العقد

فمن

فانه يصرف في انبه قال بعض اصحاب **فصل** بيع الدبته وهو للوطى على صورة بيع
ثم يبيع وقد قاطا على المصنف ليعتد الخلف من استعلاء العين فانه في كل شرط ان لا يملك
العقد باطلا **الراجح** كل اثنين قاطا على صورة عقد وفي نفسه اوده بعد وفي الا
ما يدل على بطلان **فصل** الدبته ليس قبل العقد والمكاح على قول **فصل** كل عقد
على عوضين لا يباين من القبض في كل من الجانبين ولكن القبض في الجانبين
انواع اربعة **الاول** ما لا يشترط فيه وهو غالب الحق **الثاني** ما يشترط فيه قبض
العوضين وهو العتق ولا يطبق به الطعام وان كانا موصوفين **الثالث**
ما يشترط فيه قبض الثمن وهو السلم **الرابع** ما يشترط فيه قبض احد هما وهو بيع الموصوفين
بوصف سوا كانا موصوفين او لا ولعل الاقرب ان يبيح قبض الله في كل قبض الموصوفين
لم يبيع المشتري **فصل** الاصل المحلول في العقود كلها بالنسبة الى الاجل قلم اربعة
الاول ما يشترط فيه الاجل وقد ساق **الثاني** ما يبطله كل زوجي **الثالث** ما يفسد
اخره جواز الطول وهو السلف **الرابع** ما يجوز حاله او موقولا وهو معطى العقود
وكما يبطله الاجل يمنع السلم في ان اشتراط الاجل في الاذن قبض الثمن او احداها
على امر صحيح وقد يفسد راجل من التقاضي في المجلس فان كان زوجا يفسد فالا فرب
الطلاق وان كان مرفقا لا يفسد فاطبق بالمعنى وكذا الوصل الثمن السلم في الاجل
وقضيه في المجلس **فصل** الاصل في العقود اللزوم يخرج عن الاصل في موصوفين
حاجة فالباع يخرج الى المنة او الانفاس بامورها اقام لخيار الثمن و
خيار خوات شرط معين او وصف معين او عرض في الشركة قبل القبض وتلقا البيع
او الثمن المعين قبله وفي من خيار اذا كان لخيار للمشتري وان قبضه الاقاة

والخلاف عند الخالف في تعيين المبيع او تعيين الثمن او تعلق به على قول و
تفريق الصفقة والاختلاف بالشرط وغاير الرجوع عند الافلاس انما سائر العقود
فيها ما هو لازم من طرفه كالتكاح والجارعة والوقف والصلح والارادة
والهبة في بعض الصور والعتان باقائه الا ان الكفاية في السابقة خلاف
وفيها ما هو جائز من الطرفين وهي الوديعة والعارية والقراض والشركة
والوكالة والوصية والقرض وكجدة المحو والهبة في بعض صورها
لان نظام المصالح يجوزها والارادة فيها اكثر الناس المستفيدة بلزومها في
بالوكالة والولاية القضاء والوقف والمصالح المعنية من قبل القاضي وقيل لا
يجوز عزال القاضي اقراره فيكون لازم من طرف واحد اما عزال نفسه فجايز عند
من هو بالصفات لا عند عدل ومما هو لازم من طرف واحد من غير كماله من
وكفالة الدب وعقوبة النية واليمان قيل والهبة من ذي الرحم او مع القرابة او
مع النعمتين او مع القرابة وقيل الزوم من الطرفين اذا لم يجر على الوهبية
بفتح التهم لانه ملك حلي اما الكتابة فقد قال ابن حزم يجوزها مشطرا من
الطرفين ومطلقا من طرف السيد والغافل ان على لزومها من طرفها ومما هو
في هيلانه جائزا ثم يؤول الى الميراث كالهبة بعد القبض وقيل على الادب السابقة
والوصية قبل الموت والقبول وتزيم بعدها **قوله** الاول ان الخلاف في ان
السابقة والرماية وجوزها محقق غير المحال اذ لا يفسخ ويجعل طرفه فيه **الثانية**
يدخل خيار الشرط في جميع العقود الارادية الا التكاح والوقف اما خيار المجلس فيخص
بالبيع واقامه وليست الاجارة بيعا عند وقد منع الشيخ من ثبوت خيار الشرط

في الميراث

في العقد محققا بالجماع ولا يدخل خيار التنازع في غير البيع اما خيار العين فيمكن
الحاقه بالصلح والجارعة وكذا خيار الوديعة بالمرادعة والمساواة وخيار العيب
يدخل في جميع اما الارش فيخص البيع ويقتل وجوده في الصلح والجارعة **قوله** الثاني
خيار الشرط العقل لانما في وقت جاز في آخر ثم يلحقه الزوم بعد ذلك كما اذا شرط
هذا الثمن في اجل فان تزامن البيع وهذا يجوز بين الزومين وقد شرط خيار شرط
بعد شهر العقد فان الاقرب جوزه وهذا لزوم بين جوازين لان خيار المجلس ليس
فيه ثم يلزم العقد بعد اذ قد حو اليه خيار الشرط **قوله** لا يدخل في الا
المرات باقائه الا العقد على واية والوقف على خلاف **قوله** يجوز الجمع بين
عقدين مختلفين حكاهما في القروم ويجوز كالبيع والجارعة والشركة او في الكتابة
والمساواة كالبيع والتكاح او في القرض والنداء وامتناع خيار وجوزه كالبيع
والقرض او في التزيم وعمل كالبيع والقراض والمساواة ومنع بعضهم من جواز
السة ويصح اذ لا يساها احد من عقد اشتق اعتبارا بينهما وجوزها جميع البيع والجارعة
الشرائية في الزوم لئلا ان ذلك في قوة عقد ين فيعمل كما حكاه الشرح **قوله**
وقد حكم على يكون وقفا تقارح قد يكون وقفا تكشف وعقود العقود فيكون
وحاقيق في ذلك الكشف في الوصية وذلك ملك المالك عن غيره في قوة ازاماته
او على اعتبار ذلك بالوديعة وعقود خاصة الاداء الحق والحق منه في الكشف
بيع الزوم وقوله لظنه خياضان متبايع بالميزانية فصوليا يظهر وكذا في
لا يثبت الوكالة على القبول ولا على العلم وكذا الوضوح امتا به يظهر هوية وكذا
لوعلمه احد وظهور الاذن له وكذا لوسائله عن الاذن ووسائل الموكل عن الوكالة

فانكراه وغيره الاذن والوكالة وهو مشكل بما ان العقد موقوف في بصره وكلنا في كل
ما مضى لم يقصد قطع اللان وكذا لو تزوج امرأة المفق في غير ميثا لكانت قاصدا
باجل ضعيف ثم قد ثبت به او اعتقد في حق مودته ثم بان ملكه او ابراه ولا يعلم ان عليه
مالا فظهر اشتغال منه واجراءه من مال ابيه عنده ثم ظهر موت ابيه وكذا لو قال باني من
مال زوجتي ويكون ذكر الابوة والودعة وصف تعريف لا اشتراط ولو جعلناه للاشهر
بطلانها وكذا لو باع مال ابيه بعبارة الاب والورث انما لو قال بعتك هذه المار
ثم ظهر موت ابيه فانه انظر في العفة ولو طلق بغيره فحينئذ يظهر رجلين امكن العفة
او محض من نظفه فاسقا فظهر عدلا او شكلا في العالم فيحكم بعدم فصله الى الطلاق
وطلاق العبد زوجة المعتقة يحصل في الوقف وكذا اختيار المسلمات للمنفق وهما
كانتا العصابة كما خارق ولو جازت المعتقة بعد طلاقها العقد اقبل الوقف ولو سلمت
امته تحت عبد ففقت واختارت المنفك في اسلام امكن نفوذ المنفك ولو اختلفت امرته
ثم عادت تبينا العفة ولا يثبت الطلاق لان تبينا دونه ملكها عن العبد البتة ولو
لوقف فزوجته مرتا بعد الدخول فلا عين فان امرها بطلان وان اسلم بغيرها
ولو اوصى بالمال كتاب فاسد او بعد ولا يعلم بغيرها في الوصيان والصورة كثيرة
حاجب موجودة في انصاع عينا بابل نفقه وهذا وقف الكشف قد يجري في الطلاق
كأنه في طلاق المعتقة وكان لو طلق الوثن المسلمة في العدة واسلم بعدة وكلها
والا يلبس مع ان الطلاق عندنا لا يقبل التعليق وذلك لكونه هائلا تعليقا مقلدا
لا محققا وقد يضر منه بانه تعليق كشف لا تعليق انقضاء فالو غايه وكيل الزوج
من وجه المثل فلا وجه هذا لا اعتبارا وضما الزوج في صحة الطلاق بغيره فلا

ودنيا قيل فقلنا بان الرجاء كاشفة لا يصح قلنا ذلك لاجل الجارية كالعقد امنا
الايمان فلا ولا يصح طلاق الفتوة مع الرجاء ولا يمكن مع ان الذي نفس عليه الحق
ان الطلاق لا يكون معقلا على شرط ولا يلزم منه بطلان طلاق الفتوة اذا قلنا ان الكشف
كان اصح فهو علم على كذا لا طلاق الاضمار بل قلنا بغير المرد لانه قد جازا لا يجرى
مع اننا نكون بوقوعه على الرجاء وبان الفتوة عن البيع للازم اي لا يقع بيعا لانها
لما ليس حسنة الا ان لا تملك في ضمن الاضمار بالجملة الطلاق مع الرجاء وجب يمكن ان يستبط
منه ان الرجاء في موضوعه اسبابا قال لا كاشفة استدلالا بانها المعاوضة على العفة
استدلالا على بطلان الكشف بطلان الطلاق الجواز والاستدلال الاول على صحة الطلاق
يكون الرجاء كاشفا في العفو **فان** او قال واحد من ركنان السفينة لاخرها كالحية
لولا لاقا الوقت اعاد اهل السفينة فصلا قالاه فجازوا اهل كونه من باب العقود
الموقوفة اذ هو من باب الضمان الا انه ضمان ما لم يجرى هو موعدا ومنه على المقيدين
قال الموقوف واكمل الجلال لانه معاملة خاصة للاصل شرعية للضرورة فيقتصر فيها
على قدر الضرورة فكان من حق من طلق قبل اللفا **فان** كذا كل ما ياتي في هذا المثلث
احتياطا فظهر الاحتياج اليه فانه من هذا الباب حتى في العبادات كالطهارة والصلوات
ومذخرات هذا في ما لم يشرع بان المتردد في نية الزكوة بل في المتردد في آخر شئنا فيكم
باجل **فان** العجم من العبادات والعقود قد ذكر في المقدمات وكذا الفاسد منها
ومثرب على الفاسد ما هو شرعية منها الضمان وهو تابع لاصلها فكل ما يفهم من
بعضه فاسد وما لا فلا لان المال دخل على ذلك ومنها التي لا يلبس فاما التي لا يلبس
لاجل فمجمع المشتري في صورة الشرائع فاسد بما اخرجه وله ما زاد عليه عندنا فان

اندره بفرجه ده ان كان البايع عالما وبسط الشرح بانه ان كان البايع جاهلا وفاسقا
التي يقصد بها الاجال كاجارة والساقاة والمرارعة والقرض ثبت فيها البرة المشاكلة
على محرم فلا يكون ضابحا ولا اذا كان اكمل الى الباطل ويكون ذلك الشرط ان كان تابعا
للحق لا غيا ولا يثبت في القرض والمساقة قراضا لانه ليس هو سبب لفساد القرض
بالعرض والاجل او المضمين للعامل او اعيان خاصة او كونهما يدين يقصد من الحق او
على انه لا يشترى الا بالدين فاشترى بالدين على انه لا يشترى بالاسلعة معينة الا كونه
وجوده فاشترى بغيرها او على ان يشترى على ان يملكه بالقرض ثم يبيع ويؤجبه او لا
في العارية وسواء في المساقة كان سبب لفساد القرض او شرط على المالك او ليعطى
مع البيع او مساقة سببين على جزئين مختلفين او مختلفا فلفظا او توكلا او لا وبعض
العامه يحكم في البيع في العارية والقرض في المساقة بقرض المثل ومساقة المثل
وفيها علها باجرة المثل بخلاف ان السابك اذا كانت بطلت حقيقة بالكتابة فكان له بيع
وان لم تكن كما اعتبر في القرض والمساقة وهو مطلقا لم يربح كون هذا لا سببا كونه
وكون التاكيد غير ان الحقيقة وجزء لا يخرجها **قوله** في خصوصيات العقود وفيه
دفع **الفصل الاول** في الاعكام الخمسة قد يلحق بهذا البيع وان كان سببا في البيع عند
توقيف الذاب عليه كايضا الابن ونفقة الزوجين والنفقة والبيع وصرفه في المهر ونسجه
البيع عند ان يجره الا كانت المساقة معقودا بها الاستراح وقد قلنا ان التوسعة على المالك
ونفع المحتاج ونحوهما اذا اشتمل على الربا او منعه حق والبيع كبيع داخله الحاجة اذا
علم علمه امكن الاستدلال به بيع المكاف ما الطهارة اذا علم فسادا بكونه اذا استوفى
تأخر الصلابة عن وقت الفضيلة ويباح حيث لا رجحان ولا رجوعية ويكره ان كان

غيره

للضيق وابعاد اجزائهم ويلحق اية مقدمات العقد فان وجوب كونه بالعلم بالعوضين والبيع
كالاحتكاك والتأني والتجش عند من حرما والكرهية كانه برة وقت النذر والاعمال في
الموس ويلحق العقد بالبيع وجوب التمسك بالشرط والبيع في العوضين وخرجه للمنع منه وفيما
الاستقاع وكراهة الاستعانة بعد الصفقة واستحقاقه قاله التادرم **قوله** يشترط كون البيع
معلوم العين والقد والصفة فلو قال ليعتق عبدان من عبدتي بطلانه غرر عيكر احتسابه
بجهولته واخر من اشترى بطلانه وان كان غررا انما اشترى الاطلاع عليه اكثف منه
بالتبعية لانه قد يقع بجهولته ابتداء وان لم يصب صلاحا وان العقد يحتاج الى مورد بقاءه في ملك
كافي لتكماله ولا يبرهنا في حاله خصوص اذا قبل بالصفقة حين التبعين فيكون في وجهه قبله
العقد وانما بالحل فان كانت العتاق والطلاق يعطيان مع الابعاد فلا يصح هناك لان فيها
معنى النقص وكل وفقدان التعيين الى السابك لا يلزم منه تنازع في خلاصه في انواع
ولا ان الغرض في البيع الاستقاع بالمبيع عقبة للعقد وهو غير ممكن هنا لوقفه على التبعين
وبقي من الشرع بحيث لم يترك ادم الاختلاق ومجانس المصالح والعقد بمجانس لم يثبت
غالب اواسط الشريعة في الخلاص من مسئلة بايع العبد فباعه عبدان للفتن مع جود
بيع عبدان من عبدان وهو عبدان صالحا له وما خذ اما اصاله فلما خانا واما ما خذ فلما
لا يلزم من بيع احداهما لبيع عبدان وبينهما ايراد العقد على عسان من عبدان
قوله يشترط كون البيع خاتما لولا فلا يلحق العقد على الاية ولما علم الاستقاع بكمية
دخول وكشاد لان بالمال لا بمقابلها سعة اما ملحق عن الله لكونه بكرة كبعض المال على
شاملي الجهة التجارية في جعله مملوفا فبيع لانه يتفق به في بطله وقد يقال الغرض من قطع البيع
بالمن بقرينة ادوايح خواتمها ان يخرج مشاع مسا ومنه يخرج بطل العمل بالمال

وقيل بغيره والثابت في وضعه وهي انه لو كان موصوفا لم يرجع فيه لانه لا ينفك ولو كان ذلكما
حاصل في الشئ او المجردة واصل في جميع البائع فيه اذا انشأ لانه حين ماله ولو كان صانعا
لزوجته فمالت ذلك رجع الزوج ببقية الصنف لانه ولو كان اجرة فاقضت لم يرجع
لزوجته لان العين بالمال له ولذا قيل ان يقول هو المبيع في الشئ لا لا يتفق فيه
فيه اذ لا ينفك في مال له ولذا قيل ان يقول هو المبيع في الشئ لا لا يتفق فيه
واقاما بينة يقتضي كل واحد منهما باقيا في صاحبه ايجاب شئ كل واحد اليه وانما معنى
ترجيح الخارج وان يملك واحد منهما موصوفا فيخرج موصوفا في الآخر فكان حكمه يترفع بغير
وانما لما علم ان يملك الآخر في ثبوتها فكذا لا يمنع حكم الاصل قلنا على تقدير ثبوت
الداخل لا اشكال في على تقدير تقديم الخارج هما معا وانما قلنا فاستقر على كل
واحد منهما على ما فيها **قوله** كل واحد منهما جازن هبته وبالعكس الا في سائر ما
فيما **الاول** في جازن هبته ولا يبيع به وهو العاقب والقبض والقبض والقبض
الكلي من متاع من بيع ما على كذا الصنف ويجوز الاضاح في جازن هبته اذا كانت في
والثمة المتكاملة ليعال البيع وقبل القبض فكذا **النافذة** **الثاني** ما يجوز بيعه ولا يجوز
هبته وهو الموصوف في الائمة كالسلم فيه فلا يبيع هبته صاع حنة موصوفا
ثم يبيعه ويقبضه والأمين في ذمة الغير على خلاف فيه والمريض في ماله يبيع للثلث
وكذا ماله للمجور عليه **قوله** **الثاني** الغرض اعتمادا له ظاهره وجوبه بالحق وكذا قد يبيعهم
ومنه قوله متاع الغرض وشراؤها هو حمل الحصول وانما الحصول متاعا لم يحصل له
الصنفه ويبيعهما فيهم وخصوص من وجب اوجود الغرض بدون ايجاب العبد الا في
كان معلوم الصنفه من قبل او موصوفا الا ان وجوده يحمل بدون الغرض كما في الكيل

والجواب

والموردون والمعدون واذا لم يبيع قبل شؤنا في الجملة لا يجرى الا في ذهابه فخصه لم
خاص لم يجرى ويوجد من معاني العبد الا في الجملة ولا ينفك ويعلق الغرض في الجملة
بالوجود كالعبد الا في الجملة يعلم المشتري عيبه ولا صنفه وثارة بصلو كالعبد الا في
المعلوم وجوده والطرف للمو والبيع يجرى لا يجرى في موهوك كعبد من سابع مختلفة
وبالدفع كعبد من عبيد في القدر كالمكالم الذي لا يعرف قاره والبيع في الصنفه
والعبد كعبد من ثوبين مختلفين وفي البقا كبيع الثمرة قبل بله وصلاهما عند بعض
الاصحاب ولو شرط في العقد ان يولد الصالح لم يحل له كان غرضا هذا كالمكالم
شرطه في ذمة الزوج سنهلا والغرض قد يكون ماله مدخل في امره الموصوفين وهو متبع
اجاعا وقد يكون مما يباع به لثمة كاس يجرى وقيل في حبة وهو موقوف عند اجاعا
وكذا شرط المالك قد يكون بينهما وهو متبع الخلاف في موضع الخلاف في حال
الاجارة وللضاربة والثمره قبل بله والصالح والا في بيعه **قوله** **الثاني** الذي من الغرض
والجملة كالحاج في الجهر من ثوبه عن الغرض وعن بيع المجهول في قضية كلام الاصحاب
محقق بالمعاوضات المحنة كالبيع فيها **الثالث** **الاول** في حق موجبه قيمة للمال
وتخصها بالذلة هو من محض عقود بالذات كالبيع باخاف والاصل على الاقوى
والاجارة منقعة وعوضا على الغرض وهذا لا يجوز في الجملة **الثاني** احسان محض
لا حسد فيه الى قيمة للمال ولا تحصيل له كالعقد والرهبة والايون وهذا لا يجرى
فيه الجملة اذ لا شرط في نفسه ولا في زيادة **الثالث** تفتت الغرض الا في امره
المعلو فان كان كالتكاح فالعقد في الثاني هو الالف والمودة في قبض الثوبين عن
القبا في كثير من النسل ولكن قد جعل الشئ فيه عوضا لقوله ان يتعوا با موهوك واول

النساء صدقتهن مئة فبأنظر إلى الأول جازية بقاء عن المهر والمجالة قد رده وبالنظر
 إلى الثاني متع من المهر والكثير كالشئ في بيع عبد أو غير معلوم أو غير شارد غير معلوم
 ومن ثم قال الأصحاب أو تزوجها على خادم أو بيت كان لها وسط القعدة الغرضية كان
 لمصلحة تكفي في ماله الشاهد لأن البضع ليس بموضا محظا ولهذا كان الخالد ياتر
 عنه بغير عوض كالطلاق **قوله** لو ذهب للجهول المطلق كسكنى وهو لم يبيع وكذا
 لو ذهب حابة من دوابه أو درهما من كسبه من يفرعين ولكن البعالة في الكيل أو
 الوذن أو الوصف لا تضر **قوله** الاستئثار اليهودي أو أهل هبيل البيعات وسائر العقود
 كقولهم بعتك الصبرة الأجر منها وفي صحيحهم من علم عن جابر أن النبي نزع الثياب منها
 جانت في الأبقاع دسائر الحق كقوله عبيد بن الوليد أو اعطوه على الأقط
 ولو قال بعتك الصبرة الأصحاب منها وهي مكرمة وإذا دارحل من المنة ولم يبيعه
 بطل البيع وكذا لو قال بعتك صاعا من الصبر كان كمن يبيع صفة الصفات بطل البيع
 لعدم معرفة قدر البيع وكذا لو قال بعتك صاعا منها إن لم يأتها على الشاة عتوا
 حتى إذا ظن استئثارها عليه وإن كانت معلومة فاستحق منها على دفعها حتى قطعها
 واختلف في تزويجها فقبل هو بقاء جن من الجهل كالبيع والعشر فلو كانت الصبرة أروبة
 أصوغة فالزوج وعلى هذا حق أن يفس منها شئ بقسط بحساب قبل بالبيع حتى عشا
 منها مقدار فالزوج الأصابع بغير البيع عليها وعليه خبر يري بن معوية عن الصادق
 والأول اختيار أكثر العامة **قوله** كالعقد بيع فانه يشبه فيه خيار المخرج إن كان
 بيع الولي من الولي عليه على الأقرب وكذا لو اشترى حبة في آخر الفلديا ودعا له
 تلفه بمقتضى الزمان فلما تلف لا يمنع من نفوذ خياره ولو اشترى من يبيع عليه فكان

عليه وإن كان الصبر محقة وقال الأصحاب
 من بابا فان
 عليه وإن كان الصبر محقة وقال الأصحاب

تج

ويجوز لعدم الاعتناء فبيع ويجوز بقاءه على الملك فان تلف الملك في زمن خياره والبيع
 لم يفسد وطعام لم يفسد باقرا فبما وان تلفها بالوقوف فذلك لا يفسد في أن يفسد
 بالشر وان تلفها على المشتري فلا خيار له بل للبايع فح يوفها حكم بفتح حتى يفتح فم شين
 بالشر وتحت هل يقطع خياره البايع نظر فان تلفها بقاءه أغرم القيمة ولو اشترى العبد نفسه من
 سيده وجوزناؤه فلا خيار له لأنه كالكتابة وثبوت قوى وبطل على المولى ولو اشترى من
 آخر محبة كان خا من محبة مبيعا من محبة البايع فله البضع دون المشتري وجعل بون محبة
 له بما حل وجودة البيع **قوله** يتقسم الخيار بحسب العود الترتي إلى أنواع ثلثة **الأول**
 ما هو على الترتي كخيار العيب خيار لا شرط وخيار المولى وخيار التاجر وخيار المولى
 فيما بين الصبر على الزوج والزمان بالفتنة وخيار أصل المولى حين إذا خلق قبل الخلق وقد
 زادت العين زيادة مقابلة أو نقصت بين أخذ نصف العين أو نصف القيمة في صورة
 المقومة للزوج وبين دفع العين أو نصف القيمة للزوجة في صورة الزيادة وخيار دية
 الدم بين العفو والقتل وبين الخاء الأية والعفو وخيار الأمة إن كانت هت عبدا
 أو أملت وهو كما قرأه عفت في العدة وكل الوسائل الزوج وهو كذا في مقتضى العدة
 وخيار المتأجر إذا قبض العين المتأجرة وخيار المزارعة على المزارع بالفقهاء وخيار
 الفسخ عند الطلاقان فلما يعلم الانقضاء بخيار التبرع على الأقرب وعند الفقهاء
 السلم في إمكان **قوله** ما هو على العود كخيار العيب وخيار التامان في البيع و
 السكاح وخيار الصبي الزوجان إذا العنة وفي الحقيقة هو على الفور لأن حكمه بعد الشؤ
 ولا يكون إلا بعد نفقة السنة والكحل بالشفقة على الأقوى وعقوبة الأمة فمضرب
 أو غير على الشؤ أو الإخاء وكذا الردية وتفرق في الصفقة وتحدد الشك **قوله** حابة

اشكال وهو خيار البائع في حين ماله ما فلاس المشتري خيار المتلقي والاقرب لغورثيه فيها
قوله كل خيار في عقد فانه يزول له وهو يلحق احكام العقد به حتى يجعله في خيار كما تباد
العقد ظاهر كلام الشيخ ذلك وهو من فروع وقت الانتقال من قاي لبقضا لغيره والعقد
غير متعلق بطلانها في الفسخ ومن قاي لعقد فلهذا بالاجاب فالقول في الفسخ في المنة
قوله لو زاد في المنة او نقص او في الجعل او في شرط المتبادر اعتبره في الحق على الشفع وله
قوله لو اقرن بالعقد شرط مفصل ثم حاد في المجلس فيه الوجهان والاقرب عدم العفة
بمقتضى **قوله** لو بيعت اجمالا في السلم وعيناه في المجلس فيه الوجهان **قوله** لو باع الرجل
شتر من زبل في المجلس فان جلد المتبادر كما تبادر العقد الفسخ بفسخه والاقرب على الوجهين
فان لم يفسخ احد قبل الاقتران لانه مقرر على خلافه فلهذا لو كان في خيار الشرط
او دفع الثمن في وقت العقد فيه الوجهان **قوله** لو سلم اليه ما في ماله الا في وقت العقد
البيان ولو كان حاله لم يقض السلم فيه قبل ان يقرن بطل لانه من التوابع المقررة
ان فسخ السلم فيه ليس له في المجلس في العقد وقد وقع على السلم فهو دين بدين في بطل في التقلب
معهما بالقبض في المجلس عند بيع حين موصوثة بصفات السلم هل يشترط قبض ثمنه في المجلس
او يكفي قبض العين الموصوثة او يطل من امله ذلك لو باع الرجل في السلم بدين موصوثة في
من قبل اجل بطل او دفع ماله او يقرن القبض في المجلس لهما جميعا او لا سيما صرح متأخرو
الاصحاب بانه لا يشترط القبض في المجلس في الفسخ في بيع السلم من الذين يفتوا جازما **قوله**
المعالي ثلثة اشياء ضرورة كقصة الانسان على نفسه وخاصة كقصة على وجهه وماله
كقصة على ثوبه لانه ثمة مكارم الاخلاق في الاصل فلهذا على الثانية كان الثانية
مقتضى على الثالثة والسلم من التاجية لانه من تمام المعاشي كان المارعة والمساواة

قوله في خيار السلم في العقد
قوله في خيار السلم في العقد

والفراغ

والفراغ وبيع المتاجر اما المشتري فيه فبعض الثمن في المجلس جذا من بيع الكلي لا كلي وان
البائع والمشتري كل منهما يملك صاحبه في يديه الا ان جاز له عليه فيكون اسم فاعل لثباته
ويجوز ان يكون اسم للدين لان الدين يخط صاحبها عند القبض من الضمان وعلى هذا
هو اسم فاعل للدين ويجوز ان يكون اسم مفعولا كذا في حق وعلى المشتري الاخرين لا احد
في الكلام وعلى المشتري الاول في الكلام ايضا فثابت بيع مال الكلي لا كالي لا سحاة وروى
البيع على المتعاقدين وعلى كل تقدير فهو خيار من باب شعبة الشيء باسم ما يقر له لان
حال العقد ليس هذا ان كان ومن فسخ بيع الكلي لا كالي في بيع شيئا في ذمة واحد من المشتري
في ذمة اخر فهو حقيقة لم يحصل له حال العقد ولا بد من كون السلم فيه قبل البطل
يكون في الذمة فلا يجوز السلم في المار والعقار **قوله** كل ما ياكل ويوزن ذهبين
من الاصناف بل يقر بمبيع قبل فسخه وحضر بعضهم الطعام لما ثبت عن النبي انه قال من
ابتاع طعاما فلا يبيع حتى يقيضه وقد جازت الحادي في ذلك عامة والجمهور لا يقيض
بذلك بصفة ولا يمكن هذا ان يكون من باب بطل اللطيق على المقيض لما تقدم من ان لكل
المتاجر في الكلي لا كالي لا يبيع في ذلك قضية الاصل من الملك مسلط على التصرف بانواعه
خرج عند الطعام والكيل للوزن فيبقى ما حله على الاصحاب لم يفت على هذا ان ياكل
بالاطلاق وحله العامة تضعف المالك قبل القبض لانه لو تعلق القبض بالبيع ويتولى
الصغار ان في ثمن واحد فانه يكون مفعولا على البائع الاول والمشتري وعلى المشتري الثاني
الثاني وبانه لا يقيضه كان من حله ان البائع وفاد حريم البيع في حاله يقيض في ذمة
غيره من شعيب عن ابيه عن حماد وقد استثنى الماعون صور ويجوز بيعها قبل الشجر كذا
تمام الملك وعلم فاني على من هي في يده والمال بالارث ان كان يكون لاو كاشقاه

ولم يقضه ولو اشترى من ابيه شيئا فمات قبل قبضه وهو وارث جميع ما له من ابي
قبل قبضه لانه حكم المقبوض ودر في حكمه اذا عينه لخاصه والظاهر انه لا يملك الا بالقبض
وهو من الغنيمه مع ان الاثر ان قلنا بالمال الحقيقي وكل ما اخصر الغنا في فباع قبل قبضه
للمعلوم ان قلنا بملكان الغنيمه بالاستيلاء وان لم يقبض الوضيه وحده الموقف والموقوف
اذا رجع منه وانما السبيل فان اقباه في المجهول وشبهه فقبض حكمه وكل ما يبيع بيع المقبوض
مع الغنيمه وهو مضمون طلب كالعاريه مع شراؤها الغنم والمستام والشرا الفاسد وليس
على السلم الوضيه السلم لا نقطه عنه وكل ما اخصر البايع لا يملك الا بالقبض فلو قبض اما
المقبوض بعينه معادنه كالباع والقبض في البيع المعين والغيره والعوض في المجهول
فانه ممنوع عند اعادة الا في بيع من البايع فان فيه وجهان فاما ببيع من قبضه على ان
حله الدليلان قوله المضافين اذ لا يملك الا في حله ومنهم من قال لا يملك الا في قبضه من قبضه
بزيادة او بقضاءه وان كان في قبضه الباع وظاهر الاصح ان من اصابها ان هذا
الحكم يخص الباع في بطلان البيع اولاً ثم بالبيع ثانياً فلو ملكه بغير بيع ولم يقبضه فبيع ولو
ملكه ببيع ثم عارض عليه بغير البيع كالقبض والجاره والكتابة مع الا الشئ في الملبس
فانه ممنوع الجارة والكتابة الاثر الثاني ان في المكيل والموزون لا يحج به على حال
الاصاره الشئ من الكتابة فخلت هذا الفريضة على ذلك وكل ما ملك بالقبض
او القصة لا يملك لبيعا عندنا وبالاصناف والشفعة ان من الباع المعين فهو كمن
اشترى بالقبض فيه لان كل واحد منهما في معنى المبيع والقين هو النقل ان كان هذا
نقله وانما انقلبت به الباع وقيل هو ما انقلبت به الباع مطلقا وهو قيق في قبض
النقل مطلقا **باب** في بطلان المشتري فيما اشتراه قبل قبضه فان كان مكيا لا يملك

دفع

دفعنا بالبيع فان تصرف بالبيع فهو باطل يحقق النقص المصلحة الا انما باطله و
بغير وجه وفي المحلف انه لا يلزم من النقص هذا الدليلان وفي رواية يفتقر الغنم على
من يبيع ببيع اما القولية فلا اما القبر في بغير البيع كالمعق والوقف والاشياء
والرهن والاراض في الصلابة والقبر في غايه **باب** في بطلان الاداء الغنم بان المالك
ومطابق المالك والبيع المطابق ومطابق البيع ان البيع للمطابق هو البيع العامة قضيه
للكم بحسبه ووصفه بالاطلاق فيقبل انه لم يقبل بما ياتي العموم من شئ موصفه
او غير ذلك من اوصاف العموم كالبسته ومطابق البيع هو الفاعل المشتري وبين اثار
البيع وهو من البيع الصادق بغير افراده ثم اضيفنا الى البيع المميز بين باقي اطلاق
كطابق الجارة ومطابق الفكلح ومطابق جميع محققا بقا لاضافه للغير فقط على هذا
يعني ان مطابق البيع حلالا لاجا ولا يصح ان للمالك المطلق وفي هذا نظر بين
الثانية ارتقاء الواقع لا يرب في عتبا وقد يقال في فتح العقد عند الفاعل
العوض من اصله ومن حله وثبوته على ذلك الفاعل في هذا سؤل وهو ان العقد
واقع بالضرورة في الزمان للمانع للخروج ما قيمته الزمان للمانع من الوقوع محالان
قلت لا بد من اثاره ووجه قلت الاثر من حله الواقعة وقد ذهب الزمان للمانع
فيكون دفعهما لا واجب من ذلك بان هذا من باب اعطاء الموجود وحكم للعد
ومن هذا الباب تاثير ابطال البنية في ثبات الجارة بالنسبة الى ما مضى في قبضه اصله
والصالح على خلافه فانه دفع الواقع وجواب عنه بان من باب نقله لا يملك
كالملح وكم كاناه وعورض بان لا يملك تاثير هذا الغنم هذا الا في قبضه ابطال
ما تقدم من اثارها الى الصلابة من اوله الى اخره فبيع هنا في نقله بغير الواقع

ولكن ان لم يمتدح القصد الى ابطال الاعمال البقية كلها اذ لا دليل على اعتبار العزم القلبي
في ذلك ثم يخلصون في ذلك قال بعض العامة وهذا محتمل لاجل رهاها فيكون بالمتن
واضح من العزم في ثبوت العبادة وبينه لعلها لان الصلوة والصوم مثلاً لا يجب ان يكون
تتمها عبادة الا عند الاتيان بالجمع والنية كما هي في العادة في ثبوت العبادة فيكون
فان وقع العزم على ابطال النية او العزم على ما فيها بقاها في الواقع في تلك الحالة ما اجاباً بغيره
فيطلب في نفسه ويطلب ما قبله في ثبوت كل منهما بجملة اشتراطه في نفسه فانه لو كان وقفا
في ثبوت شرطه وقع ان يقول بطلان معنى كما يطل بطلان الصلوة والاطفال الصوم في ذلك لا يجوز
باسم ان يوجب الفقه عن الثبوت **الفصل الثاني في النجس** قال في القرض عند البيع مستقر
وعند بعض العامة هو بيع ثمنه لا اصوله في ذلك اوجه علم الفقهاء في طلب في فرض الثقل
وسلف المعام في الجوه ان ثمنه ثقلان للثقل في القرض بيع ما ليس منه في الثبات واعتبارها
للمخالفات في طلب المصلحة للمعروف في الامداد ومن ثم استنعى ان ينعى ان القرض في ثبوت عن اصل
المعروف **قال** كل من حال لا يتناول الا في صوره ومنها اشتراط اجله في لزوم دفعها الا انما يتناول
كما في الامور باسماطه ومنها ان ينعى ان حاله هو حال الامانة او دهنه على بن وشره به
استيقا منه بغيره ما وليس هناك من الاشياء في الاذن اذ لا يوم للقرض من جهة الرضخ
فيها اذا نذر شرط او شرطه ان لا يقرضه من خلاف الا انما يتناول منه في ثبوتها في ثقل
اذ اوقع المدينون فيها **قال** الاجاب انما ان احداهما اصل الشئ وهو الباقي في ثقل
والوضاع وحالة الصداقة للقرض ثبوتها وانها والاعتاد والاشهر واللدنة في اعتبارها
وهو ان الزكوة والمكاتب في المصلحة وخيار الجير في خيار القرية ونماء مقام المسافر
ومائة السفر لان يكون مسافراً او في الجير واكثر واكثر انما في اقل الجير في سائر الجير

ومما دخل في وجبة والديان والظهار والعتة والتفاد عود السن والعقل واستنابة القرية
ومن الشئع والبينة واعتزال لوانه ومقتضى النكاح والميراث مطلقاً فهو واستيفاء
العلم والمخاطبة والشيء ومما قد ادرى من دماء وشبهه وصوم الكفارات وصوم شهر رمضان
وعطفا الصوم ومما يحياضه وطلب الحق الثاني ما ماله المكلف وهو اخلاص الاول
ما يقع ولا يجب في ثبوت علم وهو اجاز من البيع وكسالة والرهن والعتل والتفاد في ثقلها
الى متاعها والصلوات والسكنى وكسب الثاني ما يجب في ثبوت قدره وهو اجل المصلحة
والكتابة والسلف على خلاف والارادة الزمانية والمراعاة للمساواة الثالثة ما لا يقع
وهو النية في الربوي والدين بميله والقرض وتاجيل الانتفاة لثلاثة اعيان مثل اعتبار
الادانة الرابع ما لا يدخل الاجل فيه فان ذكر في مجهول لا يجوز ان علم ان شرطه هو في ثقل
والشركة والمصادرة كما هو معلوم ما يجب ولا وهو القدر في الجزئية والعدالة
الوديعة والميراث خاصة للاختصاص بالرجاء دون النماء **قال** التوقيت بالالفاظ
المشركة ولا فرق بينه وبين جملته في الفرو اول الشهر ائنه والميراث في العيد فان فرق في ثقلها
مخالف على الاول خياره وقبل ابطاله استضعاف للقرينة ويقرب منه التعلق على ما في جزئ
الامتناع ظاهره في ثبوت من التناول بل يبرر كما كان لوعلق الظاهر على جملته خاصة بظاهره
لجعله صمد ولا ينفذ منه ما هو مستع فيكون تعليقاً على المستع فلا يقع وتاويلها ان ثمنها
كلها كحصة مثل قولهم كسنا الامرية او كل واحد واحد **الفصل الثالث في الدين** **قال**
كل ما يقع به دينه وما لا فلا وقد تفرق ما يقع به ولا يقع دينه وهو الدين
المنفعة عند الشئ حيث حكم بان الاجارة بيع في بعض المواضع من المبتدئ والابق وما يقع
دينه ولا يقع به وهو الطعام المشتري قبل قبضه عند الشئ **قال** كل من فانه

اسبابا ويثبت بوجوبها فيقدر من خطاب التكليف لان معناها اامة القدر بالانتم
والا لولا **الفصل الثاني** في اجابة **قوله** مورد الاجابة العين لاستيفاء المنفعة لان الدنيا
معدومة وقيل المورد نفس المنفعة لان المعقود عليه ما يقع استيفاءه بالعقد وانما
على شرط فيه وذلك هو المنفعة ولا يشترط اجابة الموهوب مع المهرين وان كان المهرين
المستأجرة من الزوج فلو كان مورد الاجابة العين لزم ان يوارد على عين واحدة عقار لا
وانه على قول الظاهر الفايء في اجابة كل واحد من وجهه ولا نظر الى الزيادة والنقصان ان جعلنا
المورد والمنفعة وان جعلناه العين امتنع وقيل هذا لاختلافه في تحقيقه فان القابل بالعين
لا يعني بها انها ملك بالاجابة كما في البيع بل لاستيفاء المنفعة منها والقابل بالمنفعة لا يقع
النظر من العين بل به حكمها واحكامها اامة الانتفاع وليجوز ان المنفعة من اجابة الموهوب
يجعل لغيره فينتقل منه حقيقة وانما لان يقول هذا المنفعة من ثمن ان لا يتحقق فلا يكون
منفعة حقة وتخرج عليه حوزة بها من المشايخ فخرج على تباين المورد لاصل القول **في**
لواجر قريته غنيما مات فوثرها المستاجر فانه قريته كما لا يتصل ادم نفوذ الارث بالمنفعة
وقال بعضهم يتصل بالان يشترط بالمنفعة ان ملكه فاستحق من الاجارة فينتفع كالورد
امته ماتت فوثرها الزوج فان التكاح يتصل بغيره في ان مورد التكاح البضع وهو
منفعة لا يقع بغيره عقار خاص وهو استيفاء من عقار الاجارة بلبا عدم وجوبها
في اجارة ويرى على ذلك ما لو وده اثنا ان كان فلنا بالبطا لطلبه في حصته والخراج
لشخص الصفقة فان من دفع له المنفعة في الزكاة وان امان فخصف الاجرة دين في الزكاة
فتسلم حصته بمنفعها وتضيق شركه مساو بالمنفعة فخرج على شركه فخرج اخوه
عقد النفس حتى ياديه فلو لم يكن سوى العين المستأجرة اخذ منها بقية ما خلف له

ولزم انفساخ الاجرة فيه فلو دفعه فاستحق بغيره وكذا لو كان له مال غيرها لا يفي
بالرجوع به مع احتمال عدم رجوع النقص لاستناد النفس الى المال لا يورث فيها كقوله
فلا يجر عليه فيه وخرج تحت اجاره مجرى اوصية فيكون بمثابة من اوصى بتعيين احد
ورثة فينفذ من الثلث مع حمل الاجارة **قوله** هل الظاهر في مدة اجارة الاجارة
من الموانع كالمقارن في الاجارة فينتفع بذلك بنصب مسائل **الاول** لو اجر لغيره على
مدة فأتى في الاثناء فيه جهان بها الاجارة للزوجها في الاصل كما لو اجر ملكه والرجاء
المطرد لان المانع يقتلها الى غيره بعد موته لانه بل كما من الوفاء فيبين انه
قربن فيها لا يملك **الثاني** لو استاجر مسلم داو حربي في الحرب ثم غنما المسلمون
لم يتصل الاجارة لان المانع كالا عيان مملوكه ملكا فلو لم يضمن بالبدل المحرقة فلو
المنفعة وتقبل التي نفس باعده وجا الاسلام وعقبها **الثالث** لو اجر لغيره في
دردش في الاثناء واخرها به جهان بها لان القربة كان للمصلحة فيلزم وخرج هل يخرجه
نقد ويحتمل البطال فبين خروج هذه المدة عن الولاية وهو الاقرب ومثل لو اجر مال
للجوك فاذا في **الاول** لو اجر له ولله امواله ثم مات في امواله **الثاني** لو اجر له
ثم اعقبه لا يتصل بالاجارة لان الا اذ له هذا مستند الى السيد وقد كان قربة سابقا فلم
يجز ان العتق هذه المانع وخرج لاجار له لان السيد قربة في ملكه ولا يخرجه عليه ليرجع
على السيد بالبيعة لئلا املها وكذا لو رجع امته واستقر المهر ثم اعقها **قوله** هل اذا رجع
عليه مع العلم بموجوبه كحالة حليب مع جهان به حال يجوز مع العلم الاقرب بالحيوان بغير يوقا الى
تسليم اذا اشترى كمال الاجارة ودفع المسمى بنسبة المستوفى الى الباقي فبطلت الاجارة
في كل منهما في صفة لصاحب كما لو استأجره بغير حرة طولا ومثلا وعرضا ومثلا معا

فمن ادعى في حقه في حق من تعدد اكمال المودة مع نبيته في العقد او
الصلابة الاربع فان حصة المهور للمسلمة في العقد وذلك ان المهر في الاول
ذراع ومعه ثلث مائة وخمسة عشر ذراعا هاتان حصة المهر فان فرضت شيئا
الاذرع في البقرة كان الزوج من البقرة والزوج لا يوزع حصة المهر **الفصل الثاني**
في عقود مبنية **المادة** الامانة نسبة الى ما يقر بالمال يقتضي هذه النعمان وهي تارة
من المالك كالوديعة والعارية وقد يكون من الشئ في المسماة بالامانة الشرعية والى
في المباداة الى اعلام المالك فان تمكن واهل من والى ان يظهر عدم النعمان فلها صفة
الاول المادة التي يؤخذ الى اذرع في الملاءة واخذة وحده الى مال **المادة** لو تفرغ
الصديق من المهر فمن عمل منه من المهر **المادة** لو تفرغ المصور من المصاحب بطريق محبة
المادة لو اخذ الوديعة من صبي لم يحوز حقوق تملكها **المادة** لو خلع الصديق من جارية
او من شريك في المهر **المادة** لو تملك الصديق بالبيع بوضا في ملكها ما جردت
وعلم به المولى فانه يجب دقة علم في المهر ولو تفرغ في المهر فله المولى فانه
ولا جرة يعلم المهر من ام او اخ لانه ليس فينا عليه فلو اخذ واحد بها بنية الرد على
المالك احل مائة بالامانة وكل الكلام في البيع لو كان احد المتلاعبين بالغين
ما اخذ من المصروف هل يقسم الصبي الماخوذ من اب له نظرا لقرنه عدم النعمان لتسليمه
على ثلاثة **المادة** لو ظهر المصاحب بغير حقه فله المهر مائة شرعية حتى يراجع قولي من
الاصحاب بالنعمان ويقسمه ان الغالب عن قاضيه اذا لم يكن التوصل الى حقه الا بكون
كان له مائة فلم يجرى اذاعة شادي **المادة** كل عبادة لا يقره فهو نعمة الابواب
وقلي في عقد وما لا يحتاج الى افضا من العبادات فهو ايقاع واخذ من المهر والوديعة

لبن القول المهور شيئا في المهر عقد واخذ من المهر قطعة في المهر في المهر عقد
ففي العقد بطريق مائة شرعية وعلى الاذن لا يطل فيها اذا شرط فيها شيئا فاما
فيلد فان طار هو عقد حبس فان لم يقبل حتى امانة شرعية وان قلنا في المهر
وبقيت ودية وان سمينا القول لنقل قولنا هذا المهر فخرجت بانها عقد ونما
خرج ضمان الصبي الوديعة بالاذن على العجين فله العقد لا يقسم كالوديعة من او
وعلى اذن يقسم انا لو طر في المهر او يندى لا يفرق فلتقتضيهما مرتبان فان قلنا سبعة
النعمان هناك في طريق الاذرع ان قلنا هناك بالنعمان يمكن علم النعمان هناك
التفرغ من قبل المالك **المادة** كل عارية امانة الا في وضع **الاول** استعادة المهر حصيد
المادة استعادة النعمان العينة **المادة** من المصاحب **المادة** من مستعير المهر اذون
له **المادة** من مستعير مع شئ الاستيفاء **المادة** من هذا المهر **المادة**
الاستعادة لزم على الاقوى ومن جرد من بالنعمان فالتحريم فالتحريم على التحريم
المادة صابط المهر حصيد المتعلق ان كل مال يعلق فله المهر بالبيع اذ من مباشر
فجنيه يبيع فيه التوكيل كالعقود كالماء والنسخ والعارية والاباء والتفويض التقييد
الشفعة والاباء وحفظ المهر الى حصة المصلحة واستيفاء المصاحب والمهر واثبات
المهر وحده والاديين والمطلقات والمطلقات والعقود والتميز والعداوى كالماء وما
تعلق غير المهر بما شره فلا يبيع كالمهر بين الزوجات وقضاة العلق والمعاوى
المباداة ففصلها ففصلها في امانة المهر بالالم الشهوة والارادة ففصلها في المهر
الغرض بانها مائة من مائة شرعية كغيره من السلم على ان يدين اربعة او على الاقوى فله
فيه التوكيل ففصلها الى امانة لا ينال على التوكيل في المهر فله المهر في المهر فله

الكل واحد من الثمين ولعل لا قريب جواز التوكيل فيه ومن ثم اختلف في جواز التوكيل
في الادارة ثم هذا التوكيل اربعة جهات الشبهة الاولى التوكيل فيكون كل الوكيل له ان يبيع
والمشتري فيه انما هو عين النجدة المتخارة فالجواز ظاهر بل يمكن ان يبيع بالثمين مختاراً
لما فيه التوكيل **قال** كل من مضمون المباشرة ليقضي منه التوكيل فيجوز ما لا يصح منه للمباشرة
ممنوع التوكيل فيه وقال في حقه صود من الاول العبادات ما جازها التوكيل كانت غيبته وشبهه بها
الاجان والناظر ودوا الايدى واللحمان والعسامة ومثل الشهادة والادعاء والتجارة ومنه في عقا
فانه لا يصح التوكيل في ذلك كله حال حيوة اما بعد الموت فيجوز التوكيل في العبادات المالية
هذا واختلف في موضع **الاول** فيجوز الادارة في البيع لان كل من جاز في حقه وجب عليه و
جوز القاض في بيعه والعلامة على وجه الاجابة وهو جمع بين القولين لان الاجابة عقلاً
يتمتع من التقدير في غير محله في علمه فان الواجب على الكفاية في غير موضعين اما بتعيين
الامام او محض وجوبه ليعين لا يقبل النيابة **الثاني** في حقه لما في الخبر لا يجوز في البيع على
كراهية ومقتضى القاض في محله الاول لان التصب ليس يخرج من الحيادة الموجب صراحة بل لا
فتلها بدونه فيجوز **الثالث** جواز الشيخ لمسحق الزكوة توكيل من يقضي لهم سائرهم ومقتضى
ومقتضى القاض في قوله ابن ابي ابي حنيفة بان ذمة المولى تمت عليه الزكوة فلا يبيع الا بغيره
وهذا في المسحق والتوكيل ليس منهم وانه ليس المسحق بالمطالبة فلا يبيع التوكيل في الاصل
ذاته لا يمان الا بالقبض لما لا يذهب الى من شاء واما الثاني فظاهره اجيب عن الاول
بان ما هو كل غير التسليم اليه وعن الثاني بان جميع الاصناف كانت في اليد بما يكون لها
خصوصاً مع العلم سائماً ان لم يكن بالفضل فلم لا يفي بمقتضى المال وكذا لو كان
الفرع في بعض المسحقين واختلف في المال الذي لا يفي بمقتضى الشاة قلت هذا في الجواز

ثم انما الاول فلا يبيع ليجوز التوكال فلا يجوز له ليدل عليه والا لوجب في كل وجه لا يصح
فيه التوكال واما الثاني فلا يبيع لان كل المطالبة بالمال كالحكم عاين ومقتضى هذا لو كان له
وكيل فطلق فانه يجهل في الباخر اجراً والبيع هذا في حقه فوقف **الرابع** في الاشياء والاشياء
وهذان مذهبنا على ان التوكيل في البيع في حقه اربعة اشياء في الثاني فيجوز في التوكيل في كل ما لا يصح في
لغيره المطالبة بالثمين من الزواجات والعقود المبرمة وغيره من المسلمات ولو عين ذلك
وكذا في حقه للامان في البيع والاخرى بالاقرب العينة والتوكال مع انه يصح منه المباشرة الا في حقه
مما لا يصح في وكذا في العبادات والسنة اذا كان في التوكال بائناً في كل لا يفي في
التوكيل وان كان مصلية العقد تعود اليها في الوضوح خلاف ذلك في الجواز والامان
المادون كالتوكال في التوكال احد المتعاقدين مرفق في القبض بالبيع ولكن ليس بقبض في حقه
الموكل بالامان هذا من هذا المسألة في الثاني وهو ما يجوز التوكال فيه ولا يبيع في حقه
فمن هذا فانه لا يتم بذكره في توكيل المراه في عقد التوكال ولا يصح منها ما يشترط
وكذا لا يصح في الشراء والبيع والوكل في اقتضا من هذا من ان زيادة في الواجب تنفيذا في الثاني
اتحكي كما اذا كان في حقه كل ما لم يثبت في الثاني فلهذا اذا قيل لم يردم للوجه
بمعنى عليه في تطبيق الا بالتوكال فيه وكل الوكيل له ان يبيع في حقه فانت توكيل في كل
في حقه ولا يبيع في حقه في توكيل رجل بالبيع التوكال وان لم يبيع منها ما يشترط وقد ادأه
ما دوى من تدوين عاين في حقه اربعة اشياء من في حقه يجوز ان يكون اخوها وكذا
في ان توكال رجل في تدوين بنته او وكلها بمهر في ان توكال رجل في تدوين وعمل هذا
يجوز ان توكال المسلم ذمياً ان يوكال مسلماً في شراء عبد مسلم ومقتضى ذلك ان ذمياً
ان يوكال مسلماً على جميع هذه الصور الا الثالث الا في حقه ما يملكه واما ما لا يملكه

يجمع بين ثلثة وجوه على قطع الطريق على اعتبار الحال ولو كان الامر على غير ذلك
فان قيل في الصحة انما البينة المبررة والعنايف التي استعملت في الجلب فوجهه بينهما نظر في
الفرق والظن بعد **المشهور** ان لو ثبت في نفسه او بينه فافترج عدلا ثم خالف على ذلك
هنا اقوى فالراجح **المشهور** ان لو ثبت في نفسه او بينه فافترج عدلا ثم خالف على ذلك
الانقطاع من ادراك وجهه البينة الواجبان لو قلنا بان الامر لا يرد في غير
من الثلث قبل العترة فهو حادث في حاله لئلا يمانه الموت والوجه انما اعتبار الثلث
قد مضى الاصل على اعتباره عند الوفاة **المشهور** ان لا خلاف في ان البينة التي لا تقو القاتن
بما لا يان الامانة والبرهان من هذا الباب كما لا يخفى على من يتأمل في حاله اذا استلزم في الغت خيرا
المضار انما لا يثبت من حكم البينة وانما لا يخفى في التلخيص العقول والاشياء وتفرعها
وهي قوله **الاول** لو ثبت في نفسه او بينه فافترج عدلا ثم خالف على ذلك
والاجابة لم يقين ان كان سببا لاشارة كالفظة ضمن ولو ثبت في نفسه فافترج عدلا
يؤثره وفي ذلك كما يجزى لبيان ان امرها للسمع والاشارة ايضا بنية جلية معجلا او
دليلا او حقة فالأمر بهما لا يفرق بينهما بالنية بل بالنية من حقيقة الوصف وفي ذلك
في غيرهما لان المال العقلي هل هو كحقيقة ما يختار به او في الاول حال وعلى الثاني
لا والاول احرى ولو ثبت في نفسه او بينه فافترج عدلا ثم خالف على ذلك
الغير على الوصف على البينة لا بدعلا في ثلثة اشياء بالبقاء من مباشر وغيره فغيره
فيه وان قوتى بغيره فان كان ذلك الغير لا يملك ان كان في نفسه او بينه فافترج عدلا
والاخر بان في العلم بعدم التقين ههنا معاملة لوجود البينة في الجملة فتأخذ الاثبات
ويخرج عن طاق البينة وان كان ممن يمانه يمكن الوصف على جازية ان قلنا بوجهها لهذا

على المشورة

على ادعاءه كما سبق فان امانه هناك وان امتنع في ثلث البينة فافترج عدلا وان امانه هناك
الب يتحقق ملكه هنا فافترج عدلا في كل حال فافترج عدلا في كل حال فافترج عدلا
ولو ثبت في نفسه او بينه فافترج عدلا في كل حال فافترج عدلا في كل حال فافترج عدلا
هنا عند وقوع القضا بالعدل اما لو ثبت في نفسه او بينه فافترج عدلا في كل حال فافترج عدلا
فما لا يفرق بين البينة المبررة والعنايف التي استعملت في الجلب فوجهه بينهما نظر في
الفرق والظن بعد **المشهور** ان لو ثبت في نفسه او بينه فافترج عدلا ثم خالف على ذلك
هنا اقوى فالراجح **المشهور** ان لو ثبت في نفسه او بينه فافترج عدلا ثم خالف على ذلك
الانقطاع من ادراك وجهه البينة الواجبان لو قلنا بان الامر لا يرد في غير
من الثلث قبل العترة فهو حادث في حاله لئلا يمانه الموت والوجه انما اعتبار الثلث
قد مضى الاصل على اعتباره عند الوفاة **المشهور** ان لا خلاف في ان البينة التي لا تقو القاتن
بما لا يان الامانة والبرهان من هذا الباب كما لا يخفى على من يتأمل في حاله اذا استلزم في الغت خيرا
المضار انما لا يثبت من حكم البينة وانما لا يخفى في التلخيص العقول والاشياء وتفرعها
وهي قوله **الاول** لو ثبت في نفسه او بينه فافترج عدلا ثم خالف على ذلك
والاجابة لم يقين ان كان سببا لاشارة كالفظة ضمن ولو ثبت في نفسه فافترج عدلا
يؤثره وفي ذلك كما يجزى لبيان ان امرها للسمع والاشارة ايضا بنية جلية معجلا او
دليلا او حقة فالأمر بهما لا يفرق بينهما بالنية بل بالنية من حقيقة الوصف وفي ذلك
في غيرهما لان المال العقلي هل هو كحقيقة ما يختار به او في الاول حال وعلى الثاني
لا والاول احرى ولو ثبت في نفسه او بينه فافترج عدلا ثم خالف على ذلك
الغير على الوصف على البينة لا بدعلا في ثلثة اشياء بالبقاء من مباشر وغيره فغيره
فيه وان قوتى بغيره فان كان ذلك الغير لا يملك ان كان في نفسه او بينه فافترج عدلا
والاخر بان في العلم بعدم التقين ههنا معاملة لوجود البينة في الجملة فتأخذ الاثبات
ويخرج عن طاق البينة وان كان ممن يمانه يمكن الوصف على جازية ان قلنا بوجهها لهذا

مخصصة لم يقبل ظاهر دفع التوبة قبل مع احتقال قوله في ان التكلم في التوبة هذا
اذا صدر توبته الكلام الذي جعل شرطه ان اسلم التوبة شهر من تكلم به ولو جاز
الظن بان شهرين بدين به فان قلنا بوجوب الظن للموت حرمت شهر لا غير والحق في ذلك
بالنسبة الى المتدين والحق في ظاهره ان قوله في الحكم لم يخرج ظاهره في حيث قلنا بوجوب
قوله في الحكم او في الدين لا يحتاج اليه ان لا يموت من علم به في واقعته بوقت **الثامنة**
النية في توفيق العطاء في المشقة فيها عدم العصبية كالوقوف والصلابة فلو وقف على النية
او شاذ في توفيق الطريق ونفى بالوقوف كونه كان بطلان اذا وقف على قوم من
المسلمين واذا هم من اولئك من ولو وقف على قوم بظنهم ضاغا لاجل عقوبتهم فذا هم
بطلان في عدم العصبية في الوقوف الصحيح وان كان متعلقه ممن يقع عليه وقبل الوقوف
على المتي بغيره وبطلان لا اعتبار بين وكذا في نية في العطاء التي يذوقها في ذلك
لو اوصله بغيره في عقد به بغيره بغيره فان كان في الوقوف لم لا بطلان
ولو اطلق خوفه على العبد الاول واسلم ساه دجيان اما لو اطلق في ارضه الا ان
اخذ على ما في الاطلاق قوله واحد كقولهم ولو وقف هنا بظننا نحن من بني ادم
لوجودهم حال الوقوف **الثانية الرابعة** مما يؤثر في نية في دفع المدينين الذين الى
الغريم من المدينين مثلا ويقبل قوله في عيبه وفيما اذا لم يوفى حال المدعي دجيان او
يقبل النية بغيره ولو اقل ما لا يقبله لغيره او على امرأة ينفقها عينية او ذهب
بالعين المستعارة الى ان في المالك لو سئل المستعير الى ما استعاره له مع جهالة
او قتل بغيره بغيره هامة صيغة فان في مصادفة الاستحقاق او اهل في الظاهر في عينا
عليه وهذا خارج ذلك في المعاملة فيه دجيان بغيره بغيره على المعاصي في الاذن في العصبية

الاربعين

في دفع حق باذنه يا وهما قريب وبعضه محكي بغيره لان ذلك ليقط التوبة قبله واداء
الامانة وحكم بان في الاخرة سيقاب على بائع سلبين على ما يكون في السيرة وكذلك حكم في
على الغيب لم يقدرك بعض الاحكام في الوشوب المباح حثا بها في دفعه على ما جاء به في
واضافة هذا الى الجواب في **الثانية** في التنازع والتوفيق وما يتعلق بها في
الفصل الاول في التنازع وفي قوله **الثانية** في تقسيم التكليف حسب النسخ الى التكليف
الحثي فان لم يوجب عند التوبة ان وفوقه في قوله المباح في هذا المشكوك في دفعه في
على التوبة والمباذير مع التوبة في النسخ للمكروه وهو عند عدم التوبة في الطول
ودنا على المالك وان زيادة على هذا في النسخ وهو الزيادة على الاربع وشبه
بالنسبة الى الجواب في الاما والاول والاعمال والمباح وهو ما عداها وكان يقسم حسب
التكليف الى الحثي الاول والمباح وقسمه حثي حريم عينا وهي اربعة عشر المذكورة في
وهي يرجع الى التوبة بالنسبة المصاهرة والرضاع وحريم جميعا مطلقا وهو بين الاثنين
وحريم جميعا الاربع الا ان كين العمة والخاله ونسبته الى الاخوة بين التوبة والنفق وحل
حسب المادى كاشف عن تكليف العدة في التوبة والمباذير والمباذير والكتابة
بالا ولم يشبه وحريم بالاعتماد كالأفلاحة محرمه من بابا محرمات التوبة وهو
نكاح العقيم في الاوقات المكروهة ونكاح الحال في التوبة على خطبة الجاهل الثالث سخط
وهو ان تكليف في الاقدار لما فيه من جميع بين الصلابة وفصلية التكليف وقيل في التباين
المهر الرابع واجب وهو مسمى في المولى في ما كان كولي المظاهر المولى واجب في جميع
مطلقا ولا يكون في الاما والزوج اذا عاين طه عوف في الفاحشة لولاه وانما في العدة
موجب الحال في حقها لان يعلم وقوع الزنا من عينية ويعلم ان ذلك قد جازع في معناه

والجواب على ما ذكرنا من ان الكفاية صالحة ان يجوز اعادة التوبة بها ويجب الشك للمصلحة
 في اهلها ولو طهرت بالمال البكر النكاح اجبر الاب وتحت على من زوجها ان قلنا لا بد له من طهارة
 ابدان شرارة وهي حجر الوحي على تزويج الصغير من عتاة بطور الغيبة كما نفرد كما يجبر على
 على تزويج الصغير والاذن بان اجماع الصغير مع العتاة ومن هنا الباب في الصغير بالضم
 صالحة لطعام وصالحه للطعام غيره اذا امتنع من الاكل واشرف على التهامه **باب في النكاح**
 يحرم وطئ الزوجة مع نكاحها بغير طهر في النكاح الصوم الواجب للمعتق الزوجة
 على احتياط الاحكام والاحتياط في الواجب الا بالبدن والظهار قبل النكاح والعلم عن وطئ الزوجة
 والمضاماة قبل النكاح وقبل تزويج من حاله ولو ثبت قبل طهرت والمعتق من عتاة النكاح
 لمن اوصفه او هب له وعند شقيق وقت المضاماة الزوجية وسواء اشتغل بها قدام غيره
 غيرها وجها اذا امتنع من تسليم نفسها لغيره الصالح في وفي المساجد وحسبوا الناس في تقاض
 ان يقول قد علم في الواجب في الموضع المظاهر فكيف علم في العلم هذا اذا المظاهر في المساجد
 لا تخاف لا اعتبارا في حرام قبل النكاح واجب نكاحه واما لو لم يوصف بغيره من حيث
 العين للمقتضية فورية ويوصف بالوجوب من حيث حق الزوجة وتغيير الحرمة بالكفارة و
 اليه لا يشاره بقوله فان قالوا فان الله عفو رحيم وفاء بكراه في الاوقات والاحوال المقتضية
 وتلد في هذه من الامكان ولا ضرر ولا ممانع وقد يجب كافتنا في المظاهر والموضع بعد
 المرافعة وميلاد اربعة فاما الاستعداد عليه ولو تركه وان لم يكن موليا اذن لا يولى
 يجرى عليه وعلى المطلق وهذا هو ذلك الوضوء في الجارية على الولى عينا او واطلاق
 اسما وسقط الولى اذ كان بايما ولو كان زوجيا ففيه اشكال من حيث انه واجب يمكن
 استلزامه ومن ذوال الحقيقة العتاة فان قلنا باجادة عليه ووفى فهو زوجية فاعلم

والجواب

والجواب على ما ذكرنا من ان الكفاية صالحة ان يجوز اعادة التوبة بها ويجب الشك للمصلحة
 في اهلها ولو طهرت بالمال البكر النكاح اجبر الاب وتحت على من زوجها ان قلنا لا بد له من طهارة
 ابدان شرارة وهي حجر الوحي على تزويج الصغير من عتاة بطور الغيبة كما نفرد كما يجبر على
 على تزويج الصغير والاذن بان اجماع الصغير مع العتاة ومن هنا الباب في الصغير بالضم
 صالحة لطعام وصالحه للطعام غيره اذا امتنع من الاكل واشرف على التهامه **باب في النكاح**
 يحرم وطئ الزوجة مع نكاحها بغير طهر في النكاح الصوم الواجب للمعتق الزوجة
 على احتياط الاحكام والاحتياط في الواجب الا بالبدن والظهار قبل النكاح والعلم عن وطئ الزوجة
 والمضاماة قبل النكاح وقبل تزويج من حاله ولو ثبت قبل طهرت والمعتق من عتاة النكاح
 لمن اوصفه او هب له وعند شقيق وقت المضاماة الزوجية وسواء اشتغل بها قدام غيره
 غيرها وجها اذا امتنع من تسليم نفسها لغيره الصالح في وفي المساجد وحسبوا الناس في تقاض
 ان يقول قد علم في الواجب في الموضع المظاهر فكيف علم في العلم هذا اذا المظاهر في المساجد
 لا تخاف لا اعتبارا في حرام قبل النكاح واجب نكاحه واما لو لم يوصف بغيره من حيث
 العين للمقتضية فورية ويوصف بالوجوب من حيث حق الزوجة وتغيير الحرمة بالكفارة و
 اليه لا يشاره بقوله فان قالوا فان الله عفو رحيم وفاء بكراه في الاوقات والاحوال المقتضية
 وتلد في هذه من الامكان ولا ضرر ولا ممانع وقد يجب كافتنا في المظاهر والموضع بعد
 المرافعة وميلاد اربعة فاما الاستعداد عليه ولو تركه وان لم يكن موليا اذن لا يولى
 يجرى عليه وعلى المطلق وهذا هو ذلك الوضوء في الجارية على الولى عينا او واطلاق
 اسما وسقط الولى اذ كان بايما ولو كان زوجيا ففيه اشكال من حيث انه واجب يمكن
 استلزامه ومن ذوال الحقيقة العتاة فان قلنا باجادة عليه ووفى فهو زوجية فاعلم

والجواب

في الصلح الرجعية والتمكين من الامانة عند نقل الوالدة الفداء في بالانما فلا وجوب
التعريف لو كانت الموطونة زوجة معلومة وجوب لغيره الا اذا كانا باعيا فلا
والتعريف في ايمان البهائم وتعريف وطى اللذة اذا وطى اختها بما لا يفيدها حتى تقوم الفرج منها
اولا ونزولها بالجمعة والزنا على القول به وفي اباحة بئس الماوية مع الفرج الماوية
من غير اذن اشكال للمفاضلة وسقط الاستناع من التمكن من الحمل بعد الفرج او
عفو الوطى بالطلاق في المحرم والسفينة لا في الدافقة عن خمسة عشرة سنة عندنا
بعد ثبوت السنة والباحة في الطلاق وثبوت المهر بوطى المكاتب وثبوت بعضه على
المشركة بينه وبين غيره وصحة الفداء في اكله على دابة وقطع الفداء اذا حملت من شبهة
والصبي بوطى البائع والاحارة بوطى المستتر اذا كان الوطى في الفرج وفيه الحجة في الامة
الموهبة في موضع جواز الرجوع وفيه البيع فيها لوجوب الدائم بالامانة المهر بعد الفرج
الامة فيكون وطى البائع مع خلاص المستتر استراد الامة وجب تصديق وجوبه للموت
اذ لم يفرق وكفى بآنا في حق من اسلم على اكثر من اربع وكذا في المطلق اليهم والقول بانهم
على اجمال ونقصا عن حق على اقتضا العدة فيما لو علمت الزوجية من الزوج وكان الزوج
وثنية والمذبح من الزنا العبد في هيب لغيره في بعضا نصف حقه فيهما وسقط طلاق الامة
اذا اعتقت تحت صلا وحسن على خلاف ومكنت منه عالة ويمكن ان يكون هذا الاخلال
بالقول للخصومة التمكن من الوطى وتحقيق الرجعية به في الرجعية ومنع من التزويج
لجملته اذا اسلم على اربع وثلاثين حتى يتفصل احداهن وعن كل كفهن وهذا وكذا ان
حتى تفصل امانة مع بقا الفتى على الكفر ومنع من اختيار الامة لو اسلمت مع امرأة حتى
تتفق المدة مع بقا المرأة على الكفر وجوب بغيره ان لو وطى المرأة وبقى على الكفر اذا كان

في الرجعية

عن فطرة وفي غير خلاف في وقوع الفداء والمعلق المستند عند دفع الرجعية
للموطونة الماكولة ولو احيى وتفرغ فميتا ببيع غيرها وتفرغ الفدية والطلاق في الرجعية
او ممتنع العيب بعد الايمان من الزوج وجوب سائر الامة اذا وطى السيد والزوج في
او بيعها في اية كل هذه الاسكلم بفساوي فيها قبل والقبول والا فليس من ان لا
والاحسان والاستطاف في النكاح فطبق الوطى في القبل في المهر وخرج الفرج من الفرج
بعد الفرج لا يوجب احسا عليها فميتا قبل فان فيه كلاما ذكرناه في الذكرى ويتعلق
بالنكاح اجملة اجملة الرجل بالنسبة الى اقله في كاحص الاوطى بالجمعة الى ذلك ولو لم يبق
المقتطع بقدر نصفه ففقيه في ظاهر علمه بتعلق الاحكام به الا في الرجعية ام المفقود
وبقية **الاشهاد** في قوله في النكاح والنيابة احكام كالاتية واستعملها في جميع
النكح والاكفاه فيها بالكون عنما من النكاح عليها والوصية بخارية بكر والوكالة
في سائر النكح والمقر في تخصيص القسم ثلاث وسبع اشرا الى النكاح والنيابة في
وطى النكاح او على احسان المعبر في الرجوع والنيابة او تفصيل النكاح بالوطى
والنيابة والطفرة والوشية والمرضى وقد ينزل بالتفصيل في الرجعية ترتيبه وان كان
احكام النكاح على مطلق النكاح ونقض الاحكام على العبر في الصغير بالخص
لا بالنكاح سواء ذلت جماعة او غير وهل ينزل النكاح بوطى النكاح وكذا احكامها
على ثلث في سائر الاصول بالاحتمال وبعض العامة يرى ان المراهبة تكاثرها بغير حجة
لا بد من حجة النكاح ولا الابطال **في الامة** الشبهة اعادة نقل الفرج بقرينة على اقله
على ما نقل في نقل الفرج والكلام هنا في وطى الشبهة وهي تنوع ثلثة انواع بالنسبة
الى الفاعل كالزوج او امرأة في زنا شه ولا يوجب رجعة او حمل او زواج او زواج او فميتا

او بعد فلتا يحل لانه كاجابة ديجعل وجوب فاعته قول **فاما** لو زوج دلاء الصغير
فحل عند المهر في حاله فان فلتا ملاقة الابن فاعلم ان ملاقة ابنتها شانت وهو انما يتم
على القول بانها حلال وان الضمان جزا فلتا فلو قلنا حكم حكم لمحنة وان الضمان
ناقل فيقول لاصحاب فليس فاعلم ان ملاقة الابن على المقدارين والمحل في تزويج عبد
اصنع لان العبد ليس هلا الملاقة الوجوب لان يقول يتعلق برقبة او يتبع
به بعد حقه **فليس** هل يحل للمهر بعد وجوبه في تزويج رقيقه فالتكليف عليه
الوجوب الا في الثاني لا فلتا ان لا يتحقق على ما له الا لا يوضح السيد فلهذا
نضع امته حتى العقد فلو اعتق قبل ان يقول ثم دخل بها الا في الاثنى عليه
وعلى الاخر فيلزم يجب للمثل بالوطى في المفوضة لانه العقد وهو غير مفوض
ان لا يثنى لان التبرع بالتقويض كالتبرع اذ تزويج الامة هنا لا يكون حلالا
عن سره اذ قلنا ان العقد باحة سقط هذا البحث **فج** لو زوج رقيقه ثم باع
الامة هذا قبل المهر فاحل المشتري العقد ففوجوبه للمثل هذا نظري استناد
الى العقد لانه لم يوجب مهره وقلنا سقط الوطى بالمهر في الاصل فاعلم ان كان ومن ان
الامانة كالعقد المتألف ويمكن بنا على ان الامانة كاشفة او جز من السبب
فعل الاول لا يوجب على الثاني **فاما** في **الوطى** لا يوجب بالوطى الا في امر واحد ودعا
فمن زيد فهو **الوطى** لو وطى امته بشبهة وفي ثلث الوطى باعها المولى كان
الوطى في ذلك المشتري الثاني فيحل وجوب مهره احد بغيره او بغيره بالوطى
و يحل وجوب مهره لان الوطى صادق للملكين ولو انفر ذلك العقد لا وجوب
مهره كاملا اما لو وطى في ماله حلالا فخرج في ماله الاخرى لظهوره لا يثنى الثاني

لانه لا يثنى وطى فلهذا يمتنع والمهر يتعدى الملك مع دواء الوطى
الثانية اذا قلنا ضمان منفعة البضع بالوطى والاب زوج ابنة شقيقة
فعلية مهرها وحملها لانه لا نفاس النكاح **الثالثة** اذا تزوج الاب باقر وابنة با
فسقط مهره كالمثل في الاخرى وطى ما نفخ النكاحان وعلى الباري منهما
الوطى بالبشبهة ونصف مهر الزوجة لا نفاس عقد هاهنا ليس بسبب
جنسه وعلى الاخر مهره بالوطى وهل يجب عليه ثمن الزوجة التي سبق وطىها من
غيره فلهذا يحل وجوب نصفه لان الفرقة ليست من جنسها في كماله **سج** على البقرة
على هذا يوطى واحدا من الوطى **الرابعة** لو تزوج امرأتين في عقدين وطى أحدهما
ثم طعن ان احدهما امه الاخرى وكان الوطى المتألف في العقد فانه يصحها مهر البشبهة
وجب السقط من نصف المسمى لان الفسخ بسببه ولو سبق وطى السابقة في العقد فلا إشكال
لجلان عقد الاخر **خامسة** لو وطى الصغيرة والابنية في حال الزوجة وطىها لوطى
ولم يعقب بالزواج وجب بوطى واحد لانه واحد وانما هو ان الاول المسمى الثاني في المثل ولو
قد وانه عقد عقد احدهما وجب سببا وهكذا وقد تنازع في شهية هذا الوطى وهل
وفي قصة الطلاق حل هذه المرأة **السادس** الذي يملك عقدا لنكاح هذا هو
الاب والجد وقد يكون ابنة السيد في مهر امته وليس هو الزوج لان العفو حقيقة في لا
الفرق ما سقط بالطلاق اذ لا يثنى في ذلك عفو ولا ان اقامة الظاهر مقام المضموع الا
المضموع خلاف الاصل ولو اريد ان الزوج يقبل او يعفو عما اسقط لكان دلالة المفهوم في
لوا دله الزوج يقبل او يعفو عما اسقط لكم ولان المفهوم من قولنا بكذا نقره والزوج
لا ينفرد في عقد النكاح انما كان نقره في الوطى وانما يثبت في العقد لان الوطى يثبت

الزوج كطبيعته عقد النكاح حال العقد قلت معارض بالواجب كان له ذلك فبما ترا
و يقبب والآلة الأولى لأن وثوق ما خالصة من المعارض لأن المسلم المين العفو
الوشيل في غير كونه الشيلت لتبني في القصة ولأن قوله إلا أن يعفون استأنا
من الأشبات فيكون نفيًا وحمل على الوالي فيبقى ذلك وجه طرد لقاعدة الاستسنا ولو
حمل على الزوج لكان اثباتا فيستحق من الأشبات اثبات وهو خلاف القاعدة والقصة
المعطف القسريين على ما قلناه المعطوف والمعطوف عاب مستر كان في النقص لو أن
الزوج لكان اثباتا خلاصا في الشر لا فان قلت يعارض ما ذكرى عن رسول الله في ذلك
بالضيق وإن قصته الأصل علمه شأن الإنسان على ما ذكره قلت الرواية لا تنص
حجة لعدم كونها من المطابع مع إمكان حمل على أن الزوج ان يفعل ذلك لا أنه يكون
تغيرا للآلة والمال هنا وإن دخل على الزوج فيقوله نقول أنه معترض بالترتيب
الزوج أو غيره في تزويجها فخرج ذلك ويؤيد على **القاعدة السادسة** لا يسمع من المرأة
دعوى عنه الزوج في هذه **الأول** أن يكون صحيحا لمعكم لكلامه ولا يقطع بها
حسنة بعد باوطة **الثانية** أن يكون مجنونًا مثلًا ما قلناه ولا أنه قد ينفى بعد الإفاقة
الأصاية **الثالثة** الأمانة لو تزوج بغيرها لم يسمع لطل النكاح إذا من شرطه
خوف العنت على قول **القاعدة السابعة** الأم أولى بالجنانة ملا الرضا في الذكوى
والأنثى وسبع سنين فالأنثى وقد يزوج غيرها الأم عليها في هذه **الرواية** أن يكون ثا
يكفر ولو ردة أو ذميمة ولو عجزه ببيها الوتر أدها وكذا لو كانت مسبعة فالأب
أولى **الثامنة** أن تكون حرة مأمومة مع كون الأب مأمونا **الثانية** إذا تزوجت **الزوج**
لو امتنع الأم من خصامة صا إلى الأب على ولو امتنع معا فظاهر إيجاب الأب **الثانية**

فمن

أو سافر الأب قبل استحقاق الولد ونقصا خصامة **الزوج** أو كان به حاد أو مرض
أو عيبا أو كان لا يمكن كون الأب على بقوله فمن لم يجد من الأبد وقوله
لا يورثه من غير من غير ويجعل بقا خصامة بقوله لا يورثه ولا يورثه من غير من
الأخبار حمل على أن ذلك لا يحصل بالطبع كاعتقاد المعطلة وكما قلناه وإن جاز أن
الله ذلك المرض عند طهارة **القاعدة الثامنة** لا يورثه من غير من الأبد وقوله
مقدرة على الإيجاب سدا لحظا لا لأنه لا يورثه من غير من الأبد وقوله لا يورثه من غير من
ولا يورثه من غير من الأبد وقوله لا يورثه من غير من الأبد وقوله لا يورثه من غير من
المؤنة مجتهدة فيصير جميع مجتهدا أو لا يورثه من غير من الأبد وقوله لا يورثه من غير من
التقدير في الأعراس قلنا منع ذلك بالبر بأداء الكين ولما لا يقطع بعدد وإنما قل
الضيق المرفق لثقة فيها كثقة العهد المشرى بالثمن بأداء دية وثقة ببيع لك
قال يعجز أمانة دية على خريفة القائل التقدير لم يورثه من غير من الأبد وقوله لا يورثه من غير من
انفق كماله زوجة مع حصة أصلاحه فاقول يورثه من كل من مات يكون مشق
الأمانة بصفة الزوج لأن المعاش على إيجاب النفي وجب بما لا يزال الزوجان من الخير والي
وخرجها ربا ولو جاز كونه حصة لم يورثه من غير من الأبد وقوله لا يورثه من غير من
وما يثبت أن أم الأم زوجة على العادة ثم وصى بأية ما يثقها لهما من مال ولا يورثه
حكم بالأم على أحد من الأبنين **القاعدة التاسعة** فيما يتعلق بالثنا **قاعدة** **الأسنان**
في النكاح كثر كالطلاق والظهار والمباراة والصنع العيب وقيل وإسلام أو كراهة
عقبة الأمانة والرضاع والمساورة والولي لثمة وسبع الزوجين أو أنصبة في أسوة
الزوج الكبير في الإسلام على أكثر من أربع وعلى الأختين ومال أحد الزوجين صاحب

٢٢
 دالان وحمل سيق حل لعقدان في وجه وجه القرعة وتوثر الشراية تحت سلم
 او تودها والتسليم هذا الزوج بعد العيش واعداده بالنفقة في قول واللون على
 قول وكثير من هذه حيث لا يمان وفي اللعان يحتاج الى الخصم عند الحكم او الحكم
 والظهار والابلا ليسا ذرية وانما يوردان الى الطلاق بعد رخصة الحكم وكل في ذلك
 بالنفقة يحتاج الى الحكم **تبيين** لانك في بين الزوجين بعد بعض هذه الاسباب للعقد
 والبراعه وعلى المشبهه والطلاق العلة اذا تكهنا حلالا والاضنا وقد يتوقف على
 تزويج بغير كافي القيل **قوله** في الطلاق **قوله** النكاح عصمة مستفاد من الشرع
 دقيق والمأ على اذن الشرع كما استقيدها وهو خاصه للمنفق على عدم العاقبة عند الا
 قول طالق فيقتصر عليها وهو على التيقن ومتى كمال بصل الجرح واليمين المتكافئ في الشرع
 كبر فيما عمل هذه الصيغة حتى ان في قوله انتحار لم اقله قول لا فقال ابن عباس على اقل
 عنه عيين مغاظة وابن جبر عرق رقة والشرع كثر في المال شي منه لقوله لا تفرقوا
 طيات ما احل الله لكم وقال اسحق كفاية كمال قبل الموطن والاوزاعي له ما يفرق في الا
 فمين كثر وسفيان ان نوى واحدا فواحدا وثانية فثانية والثالث في الثالث والرباع
 فالهين اول فرقة ولا يمينان لكن به لا يثنى فيها او يجهل ان نوى الطلاق فواحدا وان
 اثنين او الثالث فواحدا بانية وان لم ينو فثانية يمين وهو عزم حال في المخلول
 بالثالث وينوي في غير المخلول على الشاخي لا يرضه حتى ينوي واحدة فيكون ذرية
 وان نوى بغيرها بغير طلاق لثبوت كفاية يمين ولا يكون مولى في ليعين من غير المالكية
 معنى الخرم لغة المنع فقوله انت على جرح خارج عن كونها ممنوعة فهو كمن لا يلزم فيه
 الا الذوق في الباطن والتخريف في الظاهر كسبا انما الكذب وانما قول خطبة لا يثنى فيها

لغة الا الاخبار عن طلاقها وانما فادحة وليس في الاطلاق التبرع للمهر منه فادحة ذلك ان باي
 معناه لغة القار في الزمان والمكان وليس فيه تعرض لزمان واللعنة فيمنعها من حق
 ليس فيها تبرع في الطلاق البتة من جهة اللغة حالي فادحة وهو الغالب ومصادقة ان
 كانت مفارقة له في المكان ولا يلزم بذلك طلاق كما لو صح وقال بنت في مكان فزمت كافي
 وجعل على غار بان معناه الاخبار بذلك واصلا في الزمان فادحة لتوسعة على الرجعية
 وجعل على ما على غار بان وهو الكتمان حتى لا يقل كمين شات ثم ذكر يعلم ذلك انه يرجع
 الى التنية والعرف به انه حكم على فيه الكتمان عن الطلاق وليس يثنى لان الكتابة من باب
 الكتمان والافضل جعل على حقيقة الاعلانه وانما على الجرح كمال لعامة حقيقة الشريعة
 وعن النبي الطلاق والعناق ايمان العناق **قوله** تنقسم الطلاق الى ما عدا المباح
 من تحتها فالواجب طلاق المولود المتظاهر ان كان الوجوب فغيره ومن طلاق مكملين
 باذن الزوج اذا تعذر والصلح والحرم الطلاق الذي في السقي طلاق من خاف ان يفرق
 حادوا الله ووقع الرية الظاهرة والذكر وما سوى ذلك ولا صلب في لقول النبي
 انفس المخلول الى الله الطلاق **قوله** لو تم بين الزوجات فواجبات نوبة طلاق حاجتها
 قبل بالفرق لان فيه اسقاط حقها **قوله** تنقسم الطلاق الى اربع وهي والباين سنة
 والرجعي بمأناه وضبطه عنهم فقال كل من طلق طلاقا مستقبلا للعادة ولم يكن انقضاء
 ولم يتوفى حال الطلقات ثبت له الرجعية وهو يتم على وجوب اعادة على الصغير والبالغة
 وعلى ما به الا ان اذنا بوجوبها فلو دعي والا فلو بان فلا يكون مستقبلا للعادة
 واراد على من طلق خالعة ثم تزوجها في العدة ثم طلق قبل الميسر فما اتى الا اعادة
 الاولى وحسبنا مع انه غير رجعي وكذا لو طلقها بشبهة في عدة ثم تزوجها في العدة

وضع الظاهر في وقوعه بالبناء بالنسبة اليها احتمال ان لا يقع لان التعاقب للفظ
 المشية لا ينافي للاحتمال ولا كما لو علق بغيرها وكانت كاذبة في الجواب عن الجواب في قوله لا يقع
 بالبناء ولو كانت صحيحة فعلق على شيئا او على شيء صيغ فالا فربما العنصر مع القيمة لانه
 اقضى لفظه بما هو واقع فيقول المذبح كما لفظه اعتبار في الطلاق والاف في العتق الملائم
 واولعاق الظاهر على وقوعه في نفسها فادعت ونكر الرخص حلف لصله العدم ولانه نصيبا
 في حق الشرع وفيقول قولها لانه لا يعلم الا انها في رخص لان الانسان لا يحلف لغيره
فخرج او علق احد وجوب ظاهرا ودجته يكون الظاهر فيها وعاقه الاخر يكون غيرا لانه لا
 علم وقوع الظاهر في الاصل مع استعلام حاله لا يصل وان كان اليمين لا يحيط واولعاق
 في دو جان لو حال جنبا لانه لم يعلم في حقها في حق لا يمينها **فأما** من فروع الاصل
 للتوضيح او التخصيص او قال لزوجه ان ظاهره من فلاله الاجنبية فاستدل
 الوصف بالاجنبية للتوضيح لزوجه ان ظاهرها بعد تزويجها وقع الظاهر في
 للتخصيص اذ وقع ان التزويج يخرجها عن كونها اجنبية وهو الذي هو الامتياز والظهور
 منها في حال كونها اجنبية بنوعها على ما علم على حقيقة الشرعية عند التزويج حيث لا يمكن
 حقيقة وعلى الجواز بعد الحقيقة هذا الذي لا يقع الظاهر للعاق وعلى الثاني يقع
 حال الظاهر على التفتظ بصيغة وان لم يكن مؤثرة خوفا ولو تزوجها فوجدت الصبيبة
 طرأ وتزوجه كالتزويج في المشرط بل في المأخذ فان جعلنا الصفة للتخصيص في الظاهر
 وان جعلنا هاتين الصفتين الشرعية فلا ظاهرا وان رجحنا الجواز وقع الظاهر
 للعاق خاصة **فأما** من فروع الحقيقة المأثورة والعربية علق الظاهر على جبرها
 نوب ما اكلت عا اكل وعلى اخبارها العاق ما في الرواية من حب او ما في البيت من جودها

ش

لعمل على الوضع والعرف ترز في الاول لوقفت النوى كل واحدة على حالها او على
 عداها يتحقق جبهه لانه نقص عند ولا يذ عليه فخطت من الظاهر وعلى الثاني لا بد
 من التعيين والتعريف بحقيقة **فأما** من فروع حمل المشرط على معانيه فعلق العتق
 للذ وراوا الظاهر على المعين مثل ان داب عدا فخرج كغيره في قلنا قلنا بالبناء على
 الجميع لم يقع العتق والكل لا يحق لغيره في جميع صفتيات العتق وقال بعض العامة يتقو
 ويغير مظهر بديهة افي فز كان لان الصفة في التعليق متعاقبا فاذا هلك لو قال
 ان دخلت الدار فانه يكون مظهرا بدخوله شيئا من الدار وان لم يدخل جميع الدار و
 هو فاسد فان الدخول متوطا فان قلت لفتعين منك في الدار فانه لا بد ان يكون هو لا يتم
 وخصيصا مع اقراره لوجوب بغيره فانه ما في الدار لانه يحمل على ثبوت صفة الجميع
 فكيف يمكن القول بحمل على جميع مع كون معرفته قلت ليس بل على المشرط كقول العامة
 لا زاد حتى ياتي به صيغة العموم كالعق مثلا لما كان هذا اللفظ مشركا بين شيئين
 ضاعا على حمل على مطلقا على جميع معانيه عند من قال بذلك وعلى المقترع نعم قال
 فربق من الاصوليين بالفرق بين المشرط والجمع فلي قول هؤلاء يتوجب الدلالة في المشرط
 لعدم التعيين والجمع فيحمل على ان كان الوضع للفظ ولا يكون بينه وبين المطلق
 على هذا فربا ان من حيث ان ارادة الفرد من المطلق اصل في حقيقة بما جاء في ارادة
 الفرد من المشرط لاصل في اللفظ عليه وفيه فبان اللفظ اذا كان صالحا لجميع معانيه
 على السواء وهي ثمانية مجتمع على بعضها لا دلالة في التزويج من غيرهم فاما على التزويج
 جميعا فحقا في حقها يتحقق وقوع ما يؤول لفظ **الفصل** في التوارث ذهب هؤلاء
المقارن الى ان الموروث كل مال واثايع المالك وحق عقوبة ولا يتقبل النكاح وتوابعه

هذا هو الوجه في قوله لا يقع
 في قوله لا يقع

لأن الزوج إنما ينفذ في تلك النفس كنفذ في كل ما يجمع إلى الشهوة كنفذ في
اسم على كذا من أربع مائة من خلق واحد وثلاثمائة من خلق اثنين والواحد وهو بعد
وكذا لا يتصل حق اللسان إلا بالواحد الزوج والواحد الزوج الذي في رتبة كذا هو
الرجوع في الحقيقة لا يتصل على الأقرب إلى الموهوب فهو وروث وفي الولد في حق
أنه كذا في السبب في وروث ولأنه لا يتصل بالجميع الورثة **القاعدة الثانية** أسباب
الوارث ثلثة المذهب النكاح والولد والمردب مطلق كل واحد منها واجب يحصل أن
الشر من جميع الأسباب تمامه أما أن يكون إبطاله أو إبطال الأول لنكاح فإن لم يكن إبطاله
فأما أن يقتضي التوارث من كذا من كذا فإن مقتضى القرابة أو من أحدها وهو الولد وأما فأن
أن المراد المطلق من كذا واحد لأن أحدها أسباب القرابة والآخر لا يورث الثالث في حال
في المطلق القرابة والولد ثلثة في الأب والجد وأخوه مطلق القرابة فيها وإنما
تورث من كذا من كذا أما ويرد عليها في موضع الرد والبدل تورث النصف بالقرابة المطلق
بل مخصوص كذا منها بقرابة الزوج عليها بالقرابة المطلقة فكل وارث سبب خاص كذا في
السبب مثلاً وعمومة القرابة وكذا الزوج ليس النصف مطلق النكاح والولد كان
للزوجة النصف لو وجد مطلق النكاح فيها بل مخصوص كذا في جامع عدم النكاح
فبببب بركب كذا الزوج في أن يرث بالأسباب بل تمامه فهو كذا من ثلثة لثلاثها
موجب لورث وإن ادعى به المناهضة فالمخصوصة كثيرة كذا في الرد بالطلاق **القاعدة الثالثة**
الثالثة لا يصل في الميراث النسب المتولد من ولد شخصاً ترتب عليه طبقات الوارث
وفي الميراث السببي الأقسام بالعتق أو العتق أو الوفاة العامة والنسب عدم لانه
اصل الوجود والعتق لانه أصل القائل بمنع من الوارث ولا يمنع من يتصل

لغيره

لغيره ولا يورث وورثته في موضع واحد وهو ما إذا قتل المقتل عتيقه
والعتق من كذا من كذا علم أنه لأن الابن ليصل إلى الولد إلا بعتق موت أبيه وهو
هذا الولد فكيف يتوصل به إلى قتل شدة لأن قتل الولد أن يتصل عن الأقرب إلى
مع عدم الأقرب والمتعلق بها حكم المعدم ومثل لوهر بعتق وكان كذا في الميراث
فاسترق ولد عتقاً ثم مات العتيق قبل بنة ولده لأن العتيق في حكم المعدم أو يكون
لبيته المال فيه وعتق ابن **القاعدة الرابعة** أسباب تفرقة كذا وشرائط ومنع كذا
يعرف ذلك كذا قبل عند الاختلاف في اختلاف حكم المعدم فما كان السبب هو الذي يليق
من وجوده الوجود ومن علمه العلم والشرط هو الذي يلزم من علمه العلم ولا يلزم
من وجوده الوجود والملائع هو الذي يلزم من وجوده العلم ولا يلزم من علمه في
ولا علم الوجود ولا العلم بين أن الوارث شرابط ما ذكرناه فاشترط أمور الأول
موت المورث الثاني تقدم موته على موت المورث ويحكم بقاءه بكذا في علمه وم
عليهم الثالث وجود المورث حال الموت وإن لم يخلد لحيوة بشرط الفضاة والحق أن لا يكون
مستقر لحيوة الرابع العلم بالقرابة كالمس العلم بالدرجة التي الحق في علمه عند بعثهم لحيوة
ما إذا مات رجل من قرابة لا يعلم له قريب فإن ميراثه للأمام مع أن كل قرابة من كذا
شرط الذي هو العلم بالدرجة فامس قرابة الأول فيمكن أن يكون أقرب منه وتورث به
معتق وكان المال المأذون في الناس من القسم والموت سبب **القاعدة الخامسة** يقتضي
دور الولد في موضعين الأول لو تزوج عبد لمعتق فأولادها أبا فاشترى عبداً فاعتقه
فاشترى عتيق الابن أبا الابن واعتقه ثبت له الولد عليه وثبت له على ذلك الولد **القاعدة السادسة**
الولاء من مولى الأم إلى مولى الأب وكل من الابن عتيق مولى أصحبه الثاني الماشق

عبد الحق بالحق بآثاره في سائر احواله والى السبل في حيا
فاحقه فالولاد في هذا الحق **الفاصل الثاني** الاول يكون من اجناسين وهو
الاعلى حتى لا يكون حبل في النسب عند الارادته الماحصل مانع كالزنا فان المسلم
يرث الكافر من غير حبل في انا في اسباب فبدون تارة كافي في وجوبه فيكون في
اجماعه في النسب حبل في ولادته ولحقى كالعق فان للمسلم يرث العتيق اما في
الا في الولاد لا يارث كالتام وان بابويه جعل في الولاد العتيق نواد من الاجناسين واما حضانة
المجربة فان في الولاد والارث والادلا واما في الوصية فيرث بال **الفاصل الثالث**
الارث بعد مع اقرب الارواح والاصبار والاولاد الرقوة فانه لو كان له اخوة الهم و
احبلا دون ولاد واحدا او اعلون لزم فان ظاهر لزم يرثون لانهم يرثون اقربا
الاب محال كل لو كان له احبلا ولزم واولاد الهم واحبلا ولاب واخوة لرب وحق
فغير لرب غير احبلا ولاب فان الثالث فيقسم الاحبلا والهم واولاد الهم لزم في الثلث
للأخوة للاب والاحبلا ولاب والاولاد الرقوة للاب **الفاصل الرابع** في ميراث اليتيم
ان يرث الاب من الهم لزم مع لرب الهم فان الهم للابوين والى في يفرج حبل
مسائل الاولى اجتماع مع الزوجين الثانية بعد ابن الهم الثالثة بعد الهم للاب
الرابعة بعد الهم الخامسة بنت الهم للابوين مع الهم للاب السادسة ابن الهم للاب
مع الهم للاب السابعة بنت الهم للابوين مع الهم للاب الثامنة ان نصا في الهم
خال وخالة او عممة انتاسه ان يكون احدهما خال العاشر ان يكونا خندان
وتحقق الاشكال فيقول ما الذي يرب الاول فالظاهر ان الصورة في جملها واما
الثانية التي فيها فالأقرب تغيير الصورة ويراعى في القرب كما قال ابن ادرين في

في

الشبهة الهم للاب كالعق واما اضافة احواله الظاهر ان المال بين الهم والعتاق قال
عبد الدين بن خزيمة وقال قطب الدين الوائلي ومعين الدين الليثي المال للخال
وابن الهم لان الخال لا يمنع الهم خالان لا يمنع ابن الهم الذي هو اقرب ولي وقال سالك
الدين محمد بن محمد المال للخال لان الهم محبوب في ابن الهم وابن الهم محبوب في الخال اما
ففيها فغير الصوة وهو الظاهر في محال ان يفرق ذكر فيجب في ثلث المال في غير
الثاني خال يكون له ثلثي فياخذ النصف مع الهم للاب وعلى هذا اكثر الاصحاب **في**
قال ابن شاذان ان المال من الهم الهم للاب في الباقي لابن الهم محبها باجماع السبعين
وعود في ان الهم للاب يمنع ابن الهم للابوين مع قيام السبعين **الفاصل الخامس**
حضانة القرب والجد علما القرابة الى الميت فمن كان اقل حلا فهو اقرب وقفا
هذا في ولاد الاولاد فان لزم الهم للابوين فانهم يرثون مع الهم بعدون في القرب
الميت واسطة او اكثر والابوين يفران بان انفسهما محبة في ذلك وهو الاول انه
فول كثر الاصحاب في ان كان اعماما والثاني ان ولاد الولاد ولا حقيقة عند بعضهم
ولا اعتبار بالواسطة الثالث الروايات في ذلك روى عبد الرحمن بن الحجاج عن
الهم انه قال ان ابن الهم اقل من صلب لرجل احد مقام الابن وابنة الميت
اقل من صلب لرجل احد فميت مقام الميت وهذا في جمل جودة الفروع وحسب
الصمد وقا المالك الابوين يجبا نحرهما بالقاعدة ويخففون من صلبه ان يخالط الهم
الابن يقوم مقام الابن اذ لم يكن للميت ولد ولا وارث غيره والابن والابن وارث غيره
فهو المراد هنا اودا حقة المراد واجبا بالشيخ انه بان المراد بالهم هنا ابن الميت الذي هو
واللهما الابن وتحققه ان لفظة وارث تارة موصوفة بصلة على قل يمكن وهو

صا في هذا فدا جة الى غير ذلك على العموم لا وجه له وفيه نظر لوقوع النكحة
في سابق النفي فتمت والاولى في محبوب الاجماع كانه سبق الصلوات وتأخر عنه فان كان
مخلو لنسب نأخذ على هذا الاحباب وكون ولد الولد حلالا حقيقة من نفع النكح
الذي ان هذا ليس على بل ولد ولد في ح كين بالحقيقة ومن هذا الباب يورثه بالاد
مع اولاد الاولاد عند الصلوة في نظرنا الى المساواة في الوتة فكل من مات الميت
السلمس قلا يورثه سعد بن ابي خلف عن الكاظم في نبات بنت وجد الجوز السمس
والباقي نبات الميت ورده الشيخ انه قد ثبت قيام ولد الولد مقام كواله والاب
كل من قام مقامه وانما ذكرنا في هذا الحديث لعمامة على ذلك العمل و
لوضع دما على ستم باب طمعه وفيه نظر لان الطمعة انما هي من الربوب **التمتع**
مراتب الارث بالنسب عند تلك الاولى مرتبة الزباء والابناء وان تولى الثانية و
فصاعدا ذكورا واناثا والاخوة واولادهم فناد ذكورا واناثا الثالثة الاعمام
الذخول فصاعدا واولادهم فناد ذكورا واناثا ولا يرث مرتبة الرابع هذه السمة
عليها بجميع جن نيا تاولا واثبتت المرتبة على حقيقت ورث الاعلى منها فاعلى على هذا
واختلاف من ابنا الميت وابنا اخواته وابنا اعمام واخول له اما في مثل اعلم الميت
وعامة واخول وخطا لانه اسام ابويه واخولها فصاعدا فتمت الرد على
التمتع لا يورث عندنا بالتعصيب بل بالتفاضل عن ذوي النسب من يرثه بل ان
مع ما نعلمه اولعفتهم فخلعهم في العامة لنا وجود الاول قوله ان امره هلك
لغيره ولله امت فلها نصف ما ترك وجه الدلالة ان التعصيب لو كان حقا
لكانت الامت تسحق النصف بالتعصيب ان كان له والى في قوله لا يرث وان كان

التمتع

التمتع قوله واولادهم يعقوب اولي بعض وعلى التعصيب بخلاف مقتضاها
الثالث اجماع اهل البيت على ذلك وهو جهة وروايتهم وانه حلال فان اختلف العامة
بقوله اني خفت للولي من وراي وكانت امره حارا فذهب عن ذلك والى ان
وجه الدلالة انه لو لا التعصيب لم يخص السؤال بالولي بل بالولي والى قوله فلما خصه
على هذا في قوله يورثه مع الوتة فلان لم يطالبوا بداروه من طمعه عن طمعه
وابن عباس عن النبي انه قال احتسوا بالاموال التي في ايديكم فانها منكم فلو كان
نفسه وداروه عن جوار ان امره انت باق سعاد بن ربيع فقلت يا رسول الله
ان اباها قتل يوم احد واخاه عمه المال ولا يتيك ان اولها مال فقال النبي سيقطع
الله في ذلك فقلت يوصيكم الله في ولادكم الا اني خفت البقي عمها وقال له اعط
اجاديين المسلمين واعط اعماهم وما بقي فقولوا وكوب ان تخصيص السؤال
بناء على التعصيب والى ذلك في ولان الولي احب الى بيع البشر وهو سبب التعصيب لهما
ذكره وعن ابن عباس انه روى عن ابن عباس وطاوس انها انكروا رواه ابو طالب
الابن اري عن محمد بن احمد عن ابن عباس في قوله اني خفت البقي قال لا يرث
وولي هذا ادرى عنك وعن طاوس ان ما انبت الفريضة فلا ولي حسبته قال ابن اهل
العرف انك قلت نعم قال بلغ اني اقول ان قول الله اباؤكم وابائكم لا يرثون انهم
اقرب لكم نفعا ورفقة من الله وقوله واولادهم يعقوب اولي بعض في كتاب
الله وهل هذا الاخر فيمنان وهل ان شينا ما قلت هذا ولا طاس يورثه قال لا
بن مضرب فليست طاسا فقال لا والله ما رويت هذا وانما الشيطان القا على
السمم ويمكن الاستدلال على نفي هذا الحكم لو سلم هذا كما في بقوله اني خفت البقي

ثم اثنتي عشرة في السبعة ثم الثلاثين وادعيتين في اثني عشر مبلغ خمسة عشر وادعيت وكل من كان له
 سهم من اثني عشر مثله مخرج باقي اثنين وادعيتين ولا بدعيتين فوافق مخرج المخرج
 مع اصل المسئلة ولا عار لانه لا أثر له هنا خلاصا الى اثنتان والادعيتين خشارا لا
 عشر هنا في سلسل من مخرج سلسل واحد هما في الاخر **الادع** اكثر على جميع مع الوفاق
 كسمة زوجات في المراتب يطلق في خروج ولا عمل ثم يموت قبل تحول وعثمانية من كالة
 الام وعشرة من كالة الاب فالمسئلة من اثني عشر للزوجات ثلثة يوافق على هو
 بالثالث ولكالة الام اربعة يوافق الرابع ولكالة الاب خمسة يوافق الخامس فورد
 الزوجات الماتين واخوة الام الى اثنين واخوة الاب الى اثنين فبقا لكالة اربعين
 بالثاني وقصرها في اثني عشر مبلغ اربعة وعشرين للزوجات ستة لكل واحد سهم ولا
 الام ثمانية لكل واحد سهم واخوة الاب عشرة لكل واحد سهم ومن اعلم ما لا يمكن على
 بعضهم دون بعض وكان لبعضهم انكر وفوق دون بعض **القائمة المخرج**
 وفيها فائدة ان **الاول** المسئلة ان يموت اثنان ولا يقسم تركته ثم يموت احد دورته
 فيقسم الى خمسة الفريضة من اصل احد فان اخاه الموات والاستحقاق كانت حقة
 وست اخوات فبقا ثمان مائة احد الاخر ثم اخوات واخوات وهكذا حتى ياتي المخرج
 فبالجميع بينهما اثنا ثمان ثمان ثمان بالبقية ان تقرأ في المخرج وان اخوات الموات
 والاستحقاق واحد هما فان القسم نصيب اثنين ثمان على ثمانية خمسة المسئلة
 من الاول كزوج واربعة لزوجات ثم يموت الزوج وبقيت ابنا وبقيت فبقا ثمان
 من المسئلة الاول هي ثمانية وان لم ينقسم ينظر في ثمانية بين نصيب ابنتي اثنين وسهم
 ورثة فان كان بينهما حق ضرب وفق الفريضة الثانية لا وفق القسمة الفريضة

الزوج

الاول مثل يورين ثم يموت الابن وبقيت ابنتان فالفريضة الاولى ستة ونصيب الابن
 اربعة وسهام ورثة ستة فوافقها بالقسمة فبقا ثلثة في ستة مبلغ ثمانية عشر وان كان
 بينهما ثمانية عشر في الثاني في الاول مثل يكون ورثة الابن ابين وبقا سهام خمسة ثمانين
 نصيب موزع فبقا خمسة في ستة مبلغ ثمانين ولو كان احد ورثة الثاني في ثلثة
 فالحل واحد وكل مخرج اكثر المسئلة **الثانية** خمسة الزكوات وهو ثمانية حساب الفريضة
 فان المسئلة فبقا من المخرج والزكاة درهم فلا يبين نصيب كل وارث الا بعد بدلها فبقا
 الزكاة ان كانت عقار فهو مقسوم على ما حقه من المسئلة وان كانت مكيكة او موزونة
 او مزدوجة اقساما على طريق **الاول** نسبة سهام كل وارث من الفريضة فبقا ثمان
 الزكاة ثمان الفريضة وهذا يقربا لكانت الفريضة واحدة مثل زوجة وابوين والاحد جليل
 اثني عشر للزوجات ثمانية هي ربع الفريضة فيعطي ربع الزكاة وثلث اربعة هي ثلث الفريضة
 فيعطي ثلث الزكاة وللأخت خمسة هي ربع وسلس فيعطي ربع الزكاة وسلس سلس ومع ذلك
 فلا بد من سلس في هذه النسبة الا يقربا لكانت الزكاة ثمانية ثمان في الفريضة
 فالحل فبقا ثمان في ربع سهم الفريضة فيكون ستمين فيعطي ثلثه ستمين
 جزا كل وارث ولثا وبار والاب خمسة وعشرين جزا هي ديناران ونصف سلسل دينار
الزوج ان يقسم الزكاة على الفريضة فالحل بالقسمة مائة في سهم كل واحد فالحل فيعطي
 وهذا فبقا مع سهولة القسمة كالزريعة جليل او الزكاة ستة فالحل فبقا ثمان في ثلث
 سهم نصف دينار في سهم المخرج وهو اربعة يكون دينارين ونصف نصف دينار في سهم الباقي
 وهي خمسة تكون دينارين ونصف **الثالث** وهو يستعمل بين الفريضة ثمانية لثلاث
 المقاربة والمساواة وله مثلاله الا ان لا يكون في الزكاة كرا فبقا ثمان دينار فبقا ثمان

سبعم كل واحد من الفريضة وصير في المذبة فما بلغ حتم على اهل الفريضة فخرجوا بالقبعة
هو اضيق ذلك الورد مثل ثلث زوجات وابيوت وبيت فالفريضة من اربعة عشر
بكرضيب اولاد وحمنة ولا وفق فخرجوا في الاصل فيكون مائة وعشرين منها كل واحد
حمسة بغير في المذبة وهي اثني عشر يكون سنين فقيمها على مائة وعشرين فخرج نصفها
في وضيب كل زوجة وسبعم كل من الاربون عشرون فخرجوا في اثني عشر يكون مائة وعشرين
الاربون فقيمها على مائة وعشرين فخرج ديناران وهو وضيب كل واحد منها وسبعم كل
ابن ستة وعشرين فخرجوا في اثني عشر يكون ثمانية واثني عشر فقيمها على مائة وعشرين
فخرج ديناران وثلاثة ابر من دينار لكل ابن وللبنت دينار وثلاثة اشراد ديناران
ان يكون في المذبة كسر فبسطها من جنس الكروية فخرجها الكسر فخرجها على ما كانت في المذبة
كان كانت في المذبة المذبة كروية في مائة وعشرين نصفها فخرجها حمسة وعشرين ولو كان ثلثها فخرجها
سدسة وثلثان وهكذا فخرج من المذبة الى القرية ومحات والارزاق فخرجها كان
عدها منطلقا كذا في الكسر المستقيم اعني ان يكون من الكسور المذبة التي تطلق الواسع
كثيره اعني ما ينسب اليه بالجزئية كخرج من احد عشر ثلثة عشر غيرها والذات اربعة عشر
والقائمة ثلث حبات ومحنة اربع اذات وليس بعد الاذة اسمها من قبل الاذة فخرجها
من السجدة الى البري ونقل الى الدنيا اربعة وعشرين لمسجدا وهو سنة وخمسة والوسط
حبتان ونصف وهو عشرة اذات ومضى فخرجت المذبة سمعت لمصل الفريضة فان ساء
المذبة فالفريضة حصة واذن فلا المذبة **الحكم** في العقوبات وفيه ضل المذبة
في فوايد الحكم **قوله** كل من وطئ امرأة الغيب فخلع بجمعة العلم بالقرية والافضل
كولم اذ جارية ابنة والغائم جارية المغنم على قول وفيه بالعين الفريضة وطئها بغير

والجمعة والمولى منها والمطاهرة وذو جبة المعتدة عن وطئ الشبهة **قوله** التنازل والنعيم
للعقل اما ان تغيب مع الحوس فخرج اولادها والثاني اما ان يجعل مع الشوة وسرو اولادها
فخرج نصف من طالب المذبة ولين له اولاد اولاد المسك والثاني المعتد للعقل كالبكر
المشوكوان والنيات المعرفى بكثيث واتفق علماء عصرنا وما قبله من العتق والنفقة
فيها على فخرجها اولادها ولا اذها فخرجها فاعلمها اولادها فخرجها قال بعض العلماء
هو على الاضداد فخرج لان فعلمها الثبات واولادها فخرجها فخرجها حتى يصير متساويا
الشبه يثنى باليهي ووفقا لان يثني الاسلام اعلمها وطئها بالبرية والشبهة بالكنى فيه
اولادها فخرجها فخرجها على علم وهو اختيار الغافل في القواعد وقد حذ بعضهم
المسك بانه اعتد الى الكلام المظنوم وظهور السر المكموم وفي الشهود ان هذا حاصله
وقال بعضهم ان اثرها اشارة الخط الغالب فصاحبها لم ينجح في السبات والعصية
السود البكا والنجح وصاحبها لا يدرى بقدر نجاة وصاحبها لا يدرى بحكمه فخرجها
انما في المذبة عن الشوة ويعد عن البكا والعصية وهذا حتى فلا ياتي في ذل الاعضل
بل هو من هو كذا واما الفريضة فلا يدرى فقامت على المسك للمعلم بالاصول فخرجها
بجاسة هذا النيات ولو جحد فخرجها بجاسة كما لو كان ما نجا وقال بعضهم المسك والنفقة
مثلا زمان فان خرجها سكرها حكم بجا سماعها بالهومات المذبة على بجاسة المسك
والاخرى ولم قطعها الا اذها وليست بمحنة **قوله** لو قال انت اذني الناس او
اذني من فلان فلا حيل على الغافل يقول في الناس ناة وانت اذني ذنا ثم اذنا
ذان وانت اذني وهذا خلا في الظاهر بان الظاهر من قوله هو اعلم الناس ناة اعلم
علماءهم والجميع الناس ناة اجمع شعبا غم ولكن هذا محاذير في الايعاز في مقتضى

وهو شيب العمد والخطا وقتل الاول والاخر ما يوجب الذمة ولا يوجب الكفارة
وهو قتل الابن **ما يوجب الكفارة** لا الذمة وهو قتل عميل فنه اذا كان مسلما
وقتل الانسان فنه اما قتل المؤمن لم يترك فالاولى به يوجب القصاص خارجا لا يقتص
الانتم بالذمة **باب الثالث** في ما يوجب العمل وتسمية علم ان الفاعل اما ان يقتل الفعل
اولا والثاني في الخطا والاول ما ان يقتل القاتل ولا الثاني في الشبهة والاول ما ان يقتل
القصاص لا المقتات منه الى الابد بحيث يقتل غالبا او لا يقتل غالبا ولا يقتل فيه قتله
لغيره عليه والظاهر لا يترك منه دقيل ما ان لا يقتل صلا الفعل ويقصا والاول
لخطا كمن ذلق قتل غيره والثاني اما ان لا يقتل لغيره عليه ويقصا فان لم يقتل
فهو باقية خلا كمن دعى قتل صاحب دنانير او دعى ايشانا فاصاب غيره وان قتل المحرم عليه
والفعل اما ان يكون ما يقتل غالبا او لا والاول هو العمد والثاني هو الشبهة هذا
لم يقتل فيه قتلا القصاص لا العمل بالذمة اللهم الا ان يقتل الفعل ولم يقتل القاتل فيه
يقتل القسيم من الضرب للتأديب فيقتل الموت خارج منه وقيل ان الضرب اما ان يكون
ما يقتل غالبا او لا والاول ما ان يكون جارا او معتقلا كالسيف في العاص والثاني
اما ان يقتل كثيرا او نادرا والثاني في الاخصاص فيه والاول ما ان يكون جارا او معتقلا
فان كان جارا حاكما لسكون الصغير في قتل وان كان معتقلا كالسود والعصاة في شبيهه
الفرق بين الجارح والمقتل ان الجارح لما تقرر فيه خفية يجر العقوبة عليها وقاها
الصغير لا الجارح الكبير ولان الجرح يفعل من يقتل القاتل غالبا فاما طبع القصاص
ولما القتل غالبا فغير ان يقتل في مثل كونه مهلكا مثل هذا الشخص غالبا
وهو مختلف باختلاف الاشكال وهذا الذي فيه اتيان العلم على ان القاتل

وغيره فخرج وضع وقبل كل من فعله فهو حي سواء قتل الثلث او لا وسواء كان مسلما
او لا كقطع الائمة وكما شاك في حصول الموت به فهو شبيه وفي هذا ما عطف القصاص
مع الشاك بعيد وكثير من السامة يجهلون صاحب العمل هو القصاص الى الفعل بما يقتل غالبا
سواء قتل اذ الروح او لا **باب الرابع** في ما يوجب العمل وتسمية علم ان الفاعل اما ان يقتل الفعل
صورة واحدة وهو ما ان يقتل السبيل على نفس الكاتب المشروط والمطلق كحال عن الاول
لا يقتله لان الكتابة تطلب بموت فموت على ملك السبيل ولو جرح على طرفة عين لم يقتل
الكتابة والارش ككسب الكاتب **باب الخامس** في عتبه القصاص فنه وطرف الممانعة لامن كل
بل في الاسلام والحرية والكفر والرقبة والعقل واعتقاد بحرية وممنوع من طرف الاقرب ولا
يعتبر المشاركة في الاوصاف العرفية كالعلم والجاه والقوة والصحة واليمن والفرار
وهو ما اذا ردت بالاعتصام من ثم قتل الجماعة بالواحد اقتص من طرفهم في الذم
عند احد لا على الجماعة على قتل واحد وقطع طرفه **باب السادس** في ما يوجب العمل وتسمية علم ان الفاعل اما ان يقتل
في قتله بالاسلحة القصاص ان الذمة لا يثبت الاصلها وغالبا من التحديد لولا القصاص
على الجرح بين ان يقتل او لا فخذ الذمة او يقتص بل يوجب من كل طرف لا يقتل وهذا
يقتل من اجلها ان الواجب هو القصاص الذمة لا يثبت عنه لقوله كتب عليكم قصاصا
في القتل وانما ان الواجب هذا الامر من القصاص الذمة وكل منهما اصل الواجب
المحرم لقول النبي في من قتل قتل هو خير النذر ان اما ان يودي او يقاد ويتفرع
فخرج الاول اذا عفى او لم ينفذ القود من القود من فعل الله وسقط القود والذمة وعلى
التفسير الثاني للعقوبات ان يقتل بل لا يوجب القصاص الا في مثل جرحه وجوب سقوط الذمة
لان الذمة لا يثبت فيحقق باختياره ولم يتركها فيقتل جميعا لان عفو السوف يقتص

لصوات القصص الخمس
المتبقية في اللغة العربية
فأما في اللغة العربية
فأما في اللغة العربية

2002

[illegible]

من انما كان من عني عن القصاص الى ما على المذنبين ولم يورد **الاول** لو قطع من الجناح
ما فيه دينه كالبدين او الرجلين قيل يكون دفعه ناجية بالدية فليس القصاص في النفس
حتى يود بحال به ولو عني عن القصاص لم يكن له أخذ الدية لاستيفاء ما يورثها **الثانية**
لو قطع يدي رجل قطع يدي اقله فصاعدا ثم سري القطع في القصاص فلو اولى
قتل الجاني ولو عني لم يكن له دية لاستيفاء ما يقابل الله الله الصورة مجازاة ولكنه
اخذ دية الدين ثم سرت فلو اولى قتل فصاعدا الحق الرقبة ولو عني فلا دية لان دية
الطرف بل خال في دية النفس هذا استوفاءها المتجر عليه فاما **الرابعة** لو قطع ذبي
يادى مسلما فقتل منه سرت المسلم فلو اولى القصاص وان عني الى الدية فله دية
يقص دية اللان في حال بغيره لادوية ويقصع اعلم استيفا ما قال به في السلم **الخامسة**
لو قطعت امرأة يدي رجل فقتل منها ثم سرت اليها فليس له مع العفو سوى نصف
الدية **السادسة** لو قطع يدي رجل الى افضه قطع الولي يدي الجاني فله قتل
تحقيقا لما لاله فلو مات قبل جرحه لم يؤخذ من تركته شي لان الماتات الجاني قد
دبر واحدا فلا استوفى ما قال به اورد الشيخ المحقق في المذنبين على ذلك المستعمل
للتقصير به بانفادها وما استوفاه وقص قصاصا عن الجاني فلا يكون ما قص من القصاص
ولا الدية **السابعة** لو قطع يدي عبد حيا ودي الف دينار ثم اعتقه السيد وهما من المسلمين
فلا دية القصاص العفو عنه بما ان ارشوا بما كان صان السبد فيكون له و
لا يمكن قتله سعي المحققين ولعن لهم مال هذا **الثامنة** كل من لا يباشر القتل
لم يقتل منه الا في حق تقدم الطعام المسوم الى الضيف طامره بالاكل منه او سكوته
دكرا لو دعا له يلا بعلها وكل ما شهدا عليه القتل فقتل ثم دجا وقال لا يباشر

فانه يقتل منها وكذا لو ثبت انها شهدا او قورا وقالوا قتلنا **التاسعة** اعبر به منهم في القو
نكاح في الحي عاب واجاب في جميع اقسامه كسج الاوت قاتل وقتل يد بين المسلمين
لا يباشره ومما لا يشترط فيه الملبس بان كان لم يحصل سرقة في زمان الودة فالقود
حلت في قاتل قود لان يقتله مستندا لاجابة وكل السرقة واحدا همد وقود الحق
فيهم الذين شهدوا بالجنحة او الشك في اكله في ثبوت القصاص لان الاعتبار في جنحة الجاني
استقر ادها وهو حرمه قلت وبما دخلت المناقشة في القصاص لان اذنة الشيخ القاتل
لا ينفك عن السرقة فالباوان خفيت وكذا قاتل في حال اكل الصبي ذلك حتى لو رمى الى
صبي فارتد ثم اسلم ثم اصابه لا يجل لان الاصل في الميتات محرمة وكذا في قتل العاقلة
غير المأذون والواسطة لا يباشره على خلاف الاصاح من حيث انها مؤاخاة بجناية
الغير صبيطتها بطريق الاولي كما احتيط في القود وفيها كلام ياتي وقطع المحقق بقصير
العاقلة ولم يقبل وكذا في حاله على ما ذكره في العمل وقال قيل اذا دعي في حال سلامه
طالبا ثم ارتد ثم اسلم ثم اصابه القصاص ان الله عليه على عاقلة المسلمين ويكفي سارا
في الطرفين وهذا بناء على ان المأذون بئس المال وعندنا ان مائة او ثلث المسلمين
على ما لا اوصاها برأى العقل المسلمون من اقربا به ان الله في الاعتبار بما حال
قود موحيا ومراكم ثم اصابه السلام في حال سلامه وجبت الدية **العاشرة** كل جناية
يؤمر بها الا في حقنا على العاقلة وحما جناية الصبي على النفس لان عيه
مظا وقيل في الدعوى كان ولم يثبت والاجابة الصبي على صبي في الاحرام او فعل بعض
فانما يلزم الولي **الحادية عشر** قتل العاقلة الدية عن نفسها وعلى قول الشيخ للمعتد
بعضان العاقلة ثم ان لم الرجوع على الجاني يكون الوجوب قاتل لا يجل في قضية

في القاصد احد لانه تعريض بالنفس الى الانكاد ولو كان الحق وقوة على ما كان كالحل
للولوع للمجاهدين العيين خيرا ان هوج بين الطراد فيسقط الاحابة وبين الحق وقوة على ما كان كالحل
المختلف في غير الاحابة ان دعاهم ولا يجب له ان يحتمل ومن حالي دين او غير دين
فليس للملحق ولا يكلف اثبات هذا الحكم لان الملحق ظهر والمحكم كذا في باب خطه عند
معاملته فيجب عليه اليقين ولا يجب الترافع الى الحكم في النقضات اذ هي غير ثابتة بالامتنان
بما في الشبهة ولا هي بغيره بل هي في الحكم فيها **الحال** في حالي على ما سبق في حق استحقاق الحق عليه
ويثبت في واضع **الاول** في ان الحق عليه غايما او ليه حفظ الحق **الثاني** في ان
المستحق من اذ الحق مع ذرته على **الثالث** في ان الحكم في العرف الذي كانت الامانة
مالا او على اصله لم يثبت استغناءه فيسجل على حاله في **الرابع** السارق بعد دفعه
ورجعه من اوسر في ولا يرد له ولا يرد له **الخامس** من استمع من اذ الحق في الواجب عليه الذي
يأخذ الشبهة كتحسين الحادثة والطلاقة وتعيين القرية من العيين اذ لا غنى وقد لا يفرق
بينها اذ ذمة وتعيين القرية والمقيم بالذمة ستة اشخاص ان تاتي القصة على يقين ان العترة
بقا في الجناية ومن امتنع من اذ ذمة يحبس حتى يودي به في باطل **السادس** في حق العترة
في مقابلته جناية حقة قلت لما استمر امتناعه في كل ساعة من ساعات الامتناع
من ساعات يحبس حتى جناية متكررة وعقوبات متكررة **الحال** في كل من اذ ذمة
سمعت دعوه وطالب باليمين مع عدم البينة سواء علم بغيرها خطية ام لا له وقوله
البينة على الذي واليه على من انكر وقوله شاهدين او عينة ولا مكان شهود
لحق في ان الخطية فاشترطها يودي في جناية ولا يهاولها واقعة ثم بها البينة في وقتها
الخطية شرط العترة وتعلق ولا يعارضها بالمال لم يكن شرط العترة لان التعلق

في حق

يكون لما جرح عن الاصل لا لما يقر على الاصل الحق بشرط الخطية بان بعض الرداة
اورد في حديث بعد قوله واليه بن علي من انكر اذا كانت بينهما خطية قلنا هاهنا الرداة
لم تثبت كيف وبالحديث من المشاهير ليس في هذه الزيادة وانما هي في بعض شرط
الخطية وهو حقون وهو ان يباري من حق لا يبعد في الحكم على الحكم الزان يعلم فيها
معاملة قلبه وله خلاف فكان اجماعا قلنا اهل بيته اعرف باحواله ولم يذكروا هذا
لان دافعيه الماشقة والحكام المشهوره خالية عن كل هذا ولو كان شرطه لا يكرى عليها
او في بعضها وبانه لا يلازم اجبر فيها على ذم في الحرف والخصات فادعوا عليهم
بل دعوا في حقهم فان اجابوا فحقهم وان صالحو اجماعا ذهب الملم فانما القواعد
الكلية لا يقدح فيها الا في حق الجزئية وكما قلنا نقضت الاعصار ولم يحصل هذه الفرق
قالوا فما عتبان ذلك وصالحه بال قلنا فيه دليل على عدم شرط الخطية ثم نقول
ليزكم الله وان جعلتم القاعدة كلية لانه لا يبعد في عليه حتى يعلم بغيرها خطية
لا تكاد يراى الا بالاشارة للوقوع في الاعوى للوقوف ساعيا على نقض الخطية
فيثبوت الشيء على نفسه فان قالوا قد يعلم باقر الخصم غير قلنا حضوره في حق
سماح هذه الاعوى فكيف يعلم اذ رده واستثنى منهم من اعتبار الخطية ووضع
الصانع والمتم بالشرع والوديعه والعارية والقابل عند حوته في عند فلان في
هذا كله حكم **بابية عشر** لانظر في باب العترة في كل حال الملحق والملتزم
في الامور الشرعية كما في الالهي يمكن وان كان الظاهر بخلافه فاستبعد بعض الاحا
حقية الاعوى على القاضى المرفع من الكسالة استاج القاضى اكثر من حاشية
يعيد له كانه وحمل على دعوى المناصب قيمة العبد وحقها وقيمة الغرض جبره

دعواها بالامر في سماع دعوى القاصي على الكساح استبعاد على الكساح في رتبة لأنه معاد
خالفها واستعد دعوى القاصي على المشهور بالعصب وانما القول وانكاره انما يعصب عنه
شبهه ولا يخلط المنكر ولورد دعوى القاصي على الشق على المشهور بالامانة والصدق في كل
ذلك لم يثبت بل بحكم الشاذ في عرفه فاعلم الباب في الدعاوى جند اعين الاطراف اذ لكل
احد من الدعوى الامانة في نفسه والقبول على حصة ولو انت بولاسته اشبه بحق وان كان
نادرا وكل سنة على الاطراف لاصانة عدم الزنا والوطي بالشبهة وثبوت الزنا استبعد
انصدور خطب الاصل على الظاهر ومن هذا الباب نفسه المثل العظيم باق على قول وان كان
خلافا لظاهره لان العطف والخلالة والملك من الامور الاصلية فيمكن ان يخلط في
الاضافة بالنسبة الى البسار والعقر والهد والرضية ونحو ذلك فلا تغلق العطف
عفا على حمله في نفسه لغة وهو اقل من ان يخلط بالنسبة الى مادونه او حمل العطف على المعنى
اى انه خلل في خالص الشبهة وان كان ذلك مخالفا لظاهر **الكتاب** في تحقيق
المدعى والمنكر في عبارات حجة يراجع الى ان المدعى من يدعي خللا في الظاهر او النسخ
يخلو سكوته والمنكر بالانه وقد يثق في مورد كثيرة اجتماع الدعوى والادعاء في كل من
التابعين ويتحقق العبادات في كثير من الصور كمن ادعى على زيد اذ اوعى اذ قد
يتمثلان في مورد ما هو الزوج اسلاما معا على المصنف فالتدنية على التعاقب فلا
يحتاج اليها في الظاهر الزوج في كل لانه يخالف والافق للمصنف لانه لو سكت وتكت
ولو اسقى النسخ فيكون الزوج فانه لو سكت لم يقر لانه يحاول سكوته استيفاء
والزوج داخر في الانفساء ولو قال الزوج هذا السكت قبل فلا يملك والامر في حاله
اسلمنا معاخذ الزوج بقوله في الفقة وانما المهر فان حازا بالظاهر في المدعى فيخلط

لن

الزوج والا فله المدعى فيخلط هي واعتبر في تصديق الودي في لورد والتألف مع انه مخالف
للظاهر واجب بان اصلا وهو بها الامانة فان المودع انما قد ادعى عليه لانه في نفسه
الودي منكرا فقدم قوله ورتب الاصل من من العلم على الظهور والخفاء عدم حاجه
دخول من السلف على عليم القادر ما يتعدر وقوله كما اذا ادعى بحسب انما قد بين حكمه اما لا
او انك انته او استلمر له سياسة وانه ورده الاكثر بان فيه تشويش القواعد فلا تعويل
عليه ولا يخلط **الكتاب** في قسم الدعوى وهي قسم الى الصحيح والفاصل والفاصل
والجمل والارباب والناقصه فالصحيح ما دعوى لا يستحق عين او منفعة او عين في الالة
واما دعوى معاوضة بما يدعي بالمدعى جمل دعواه وبها قد دعوى لا يستحق دعوى
المقتضى من النسخ والرد والمجب في المقتضى في المقتضى كما اذا ادعى المدعى
انتهى كتاب صالة والمسلم يتابع وثبته وقد يعود القصار الى المدعى كدعوى بخر في حصة
ومال في قوله لا يوجب قبول دعوى بخر في حصة وقد يعود القصار الى سبب الدعوى
الكتاب في حصة المصلح او بعض وانما الكاذبة فلا دعوى معاملة وحماية مع شخص بعينه
او ادعى في حصة كانه تزوج فلا توجب اسن الكاذبة وانما الدعوى المحضة كقول المدعى في
وان سمعنا الا فراد بالجهل لان المدعى يقصر في حقيقته والمقر يقصر في حق غيره فلا يلب
المسبان وقد سبق الدعوى المحبولة في الوصية والاقرار وفرض المهر في المقتضى و
في المصلحة المطلقة لان ذلك يمكن تقديمه والمطلوب تقديمه وانما الذي قد يكون
البارقة معناه كقول المدعى في حصة مائة درهم من ثمن مخرج فلان يكون لا غية كقول المدعى
معه على ان ان يقضي اذا استقلت وقد تكون موكلة كقول المدعى في حصة مائة من ثمن مبيع
حقيقة كذا اذا كانا في حصة المدعى في الموكلة وتكون المراجعة مثل قوله اشترى ثوبا

فعلها الله وليس هذا النكول عند بعضهم بل ان الاصل هذا النكول واذا فجز
حقا ثبت **دافع كادش** ولو نكل القتل وذا عن العيين على علم اننا نقبل بقبول عليه
بالنكول ونكل بل برية العيين وهو حق ان سمعنا الامور في الاصل الذي ان لا
في هذا **عشر** اذا دعي الولي الى الدفول عليه فانكر للمدعي عليه ونكل عن العيين
اصلا القضا بالنكول وانكارا له المدعي له **السابع عشر** البيعة حجة شرعية والحق
فيها في مواضع **الاول** انما هو على تلك ما في راي السجل في الاذيق **الثاني** انما هو
على دعوى خارج لدفع العيين فعمل القتل لان العيين بخوفه وجهاته وكما قلنا في
البيعة على اربعة والثاني ان قبل هو له فيها ويجعل عدله لقوله البيعة على المدعي
والعيين على من انكر والتفصيل في قطع للذكر **الثاني** انما هو على خاصة الخارج بيعة قبل
تعد بغير **الرابع** انما هو بعد من ياتها وقبل يحكم وهذا من عتبان على تقديره الا على خارج
او بالعكس قبل مع تعارض البيعتين حكم لا يحل له في هذا صليفا وفيها حجة
الحلف وان قضينا بالبيعة لتأكيد **الخامس** انما هو بعد القضا الخارج وقبل التسليم
فانظروا من باب بيعة ذي اليد لاغا باقية **السادس** انما هو بعد حكمه والتسليم
الى خارج ففصل السماع لان البيانات انما يثبت لعدم صحة وهي قامة الا ان ويجعل عام
لان القضا لا يقع الا بغير لان الاول صار خارجا هذا اذا صرحت البيعة بالملكية
قبل القضا وان اعدت دفتها او غفلت عنها ولو شهد من مطلقة فتدعى
خارجة ولو شهدا بالزوجية اختلف الترجيح بما لان البيعة لا توجب ذل للملك كما قبل
الشهادة واحتمل الترخيم في تزويج لاحتمال استنادها الى اليد السابقة فحصلنا منها
على ثلاثة اوجه ان صرحت بالقتل لم حقه في اخلة وان صرحت بالتأخير في خارجة وذا

المقتضى

اطلقت دفعت حكم **الثاني عشر** العيين انما على المدعي وهو حقة المالك المشا إليها
لا تخافك وانما على الثابت وهو في اللعان ان جعلناه نبيها والقضاة من المدعي
ومع الشاهد الواحد وهو حقه والعيين المردودة على اللعان في الرد او بالنكول
يعين الاستظهار وفيها حود للميت والصبي والمجنون والعايب مع البيعة ومن حو
البيعة ان يبي الشري ان عايبا فعتنا باع وهذا واقف الثمن ثم ظهر بعبه وانه
ونخل البيع ويقوم البيعة على ذلك وموضع حكم على العايب بنفسه ما لم هو كيدا
ثم عطف بعد قيام البيعة والمعر حليف مع بيعة احتياط للمالك لغيره من البيعة والاك
فوقها على استلح الحكم كغيرها من الايان والواو دعي العيين الولي خيلا واقضاة بيعة
على البكارة فقل ان اياها في خادرات البكارة حلف على انها البكارة الاصلية او على
الاصابة وشخص فان تكلمت حلف وان نكل قبل هذا العطف ويكون نكله كطفا و
يجعل عدم العطف راية تقضي نكله بانكول في الاصل بقا العصة ويعين دعوى الموطأ
على الغبائ وقيل لو اصرح احوال شلل العصورا قام الاخر البيعة على سلامته حلف
عنها اياها او كان باخا دفتها استلح على **الثاني عشر** ليس بين شرعية الاصل في
قبول الاقرار بكونه وان كان غايبا فيقبل قراره الصبي بالدفع ولا يقبل بيعة لانه
يؤدي الى نفيه ويقبل بين الايمان فيحق الجوردة ولا يقبل اقراره بما بعد ذلك
اخرية فان قلت طلب الاصلاح في توقيف الاقرار اذا انتقل الى الاصلاح لعدم فبانه
قلت القاية والاحلاف اتم من ذلك لانه قد ينكل بتخلف الذي على نفسه في غير القية
ان قلنا العيين المردود كالاقرار وان قلنا كالبينة ثبت ذلك والاصل فيه ان من
خوت ما لا او عني على آخر ثم رجع فان كان خارا او قبل ذلك لعق والقتل والطلاق

عزم وان كان عاجزاً لم يتركه الا بالعين والشهادة بالماء فالأقرب بالعلم اية
للحيوان **المشترى** كلف وانما على الفسخ وهو يتقدم الاثبات ونفع كذاها اذا
من خلد ومن فسخ غيره فالأقسام اربعة خليف على نفي العلم في واحدة منها وهي
الخلف على نفي فعل غيره والباقي على البت وهذا سؤال وهو ان النفي المحصور هو
الشهادة كالموت شهادة باع فلا بد في ساعة كذا وشهداخر ان المشتري في تلك
الساعة كان ساكناً او شهيداً فلا تأمل فلا في وقت كذا وشهداخر ان كان
في تلك الساعة ساكناً بالاعضاء جميعها وان لم يكن عند القول في تلك الساعة
وصوره كثيرة والشهادة ان لم يكن المبلغ من البين فلا أقل من الساعة وجوابه
الافقار ان النفي محصور يمكن العلم به التزمنا خليفاً لنا في الفعل غيره على ابتداء
وهنا مسائل **الاولى** الذي عليه جارية بهية وانك خليف على البت ان البينة له خوار
المالك طالب البت بحجها بالانقباض في حقها وهو من افعال **الثانية** انك
جارية عبداً قبل خليف على نفي الغير جارية على القاعاق ودعنا في هذا على ان جارية
العبد هل يتعلق بحسن الرقبة او بدار الله جميعاً يعني انه يتبع لعلنا على
خليف المولى على البت كالبهية لانه يتابعهم عن نفى وعلى الثاني وهو ظاهر في
خليف على نفي العلم لان العبد ذمة يتعلق بها بحقوق والرقبة كالمقتضية **الثالثة**
لو ادعى عليه موت مبرورته سمعت في وضع السماع فلوانك خليف على نفي العلم ان
ادعاء عليه كخليف على نفي نفسه او انك لا فسخ خليف على البت لكثرة الطلوع او
على ذلك ويحتمل الفرق بين محصور وغيره عند الموت الذي لا والاخبار على
الاول **الاربعة** لو قال المشتري من الوكيل انت تعلم ان البائع اذن لك في تسليم

قبا فيض الثمن فالظاهر ان خليف على نفي العلم ويحتمل خليف على البت لانه يشهد
استحقاق ثبوت العهد على المبيع حتى يفيض الثمن ويضعف بان ذلك لا يثبت له حكم البت
فلا يخالف الى اثباته **الثانية** لو ادعى البائع حذو وعرض عن تسليم المبيع وعلى المشتري
قبل خليف المشتري على البت لانه يبينه يستبقى وجوب تسليم المبيع اليه **الثالثة** لو
عن ابن قاضي البهية وعلم اخيه فانك خليف على نفي العلم وقيل على البت لان الاثر
داية لجميع بينهما فلو حال على خليف **الرابعة** لو انك اذن لزوجك الرضا
المدعي به خليف على نفي العلم فان نكل خليف الاخر على البت لانها بين مبنية وقيل خليف
الزوج على البت بخلاف الزوجية والفرق ان في بين الزوج يقع العقد في الماضي لا
استباحة في المستقبل فكانت على البت تعليلها وبين الزوجية لبقا حق البت بالعقد
ظاهر فيقع فيه نفي العلم وهذا ضعيف ويمكن فيها اعتبار البت لانه يبقى
حرمة يدعيها المدعي خليف على البت **خاتمة** كما جازت الشهادة به جاز
عليه وما لا فلا عموم قوة ولا تنفذ ما ليس لك به علم وزعم بعضهم ان محال
اليمن اوسع لانها في الغالب مستندة الى النفي للاصل فتفضل به فيقول الخليف
على ما يراه خطابه في دخيره او غلب على ثقته وكذا لو اخرج ثقة قبل فلا بد اياه
وعضيه منه وان لم يؤمنه الشهادة به وهو مردود عنه وكذا لا يجوز لخالف
على مكان ما اشترى من ذي اليد اذا قلنا لا يشهد له بالمالك وان جوزه فقبول
ذلك **الثانية** لا يجوز لخالف الاثبات ما ان اثره خالف في موضع **الثالثة** لو اتهم
المفسر من الخلف مع شاهدين لا يجوز لخالف الغرماء **الثالثة** لو مات مدعيون
وقام له شاهد بدين فلو دعت الخلف فلو امتنعوا جعل الخلف الغرم وفهم من

ان يكون النفس من العيون يورث فيه ظاهر لانه المستحق بالاحسانه وانما وروثه للميت
فقد يتحقق عليه الحول ويكن العزبا مطاعين حلياء اية فخر الميت في محله الياسمين
الميت خلاف عظم النفس فانه في مقام الوجا **الثالث** الصور ان جعلها ولكن لا شأنا
لي يكون الخبز ولولم يدع النفس لا الوجود فالأقرب ان للمعزبا الذي يحوي وان لم يكن
المعزبا **الرابع** لو احبالوا بين الحولية وادعى ان الميت في شكل جلد الارواح فان شكل
نفسه احداث الرضة لان شأنا في **المعزبا** لو ادعى ان لا يكون جلد الارواح فمقتولا
بعد اوفاته وهذا لو كان حيا لم يورثه فان شكله في حلقها وجهان **الثالث** الذي
للرودة على المائى والواجبة بالنكول عليه هل هو كالميت على الحيا فلهذا
يجوز الاول للميت للمائى عليه فيكون يوصال الى اثبات حق للميت في فاشبه الاول وروث
الثاني انها صاعدة من المائى مع جسد المائى عليه وفيها قول **الاول** لو قال المائى
عليه بعد عيان المائى الميت ان العيون ملكه او انه ادعى ان يكون وارثه فان قلنا
كالأقرب لم يصح وان قلنا كالبينة سمعت **ثانية** اختصار الشهود الى كمال الحقيقة
دون الأقرب **الثالث** هل السليم مراهقة احل في المشتري على فوهل بزيادة الثمن عما
الخبر به ان قلنا كالأقرب فلهذا لان دها النكول وروثه بين فيكون كالتسليم له وان
قلنا كالبينة فلا يصح سماع البينة على هذا الثمن الزايل **الرابعة** لو انكر المصداق
القبض من قبله احل له وان قلنا لو وصل في وجه عليه فلهذا فيحلف على نفق المصداق
بالدفع وان قلنا لا يرجع عليه لو وصله اعلم ان مقامه اذا انقضت نكاحه للسقوط
فان قلنا العيني كالأقرب لم يلزم بالحلف لان غاية النكول فيحلف المائى فيكون كالأقرب
وان قلنا كالبينة طالب بالحلف لمعاني نكوله فيحلف فيخرج كما لو انام بنية **خامسة**

لو ادعى

لو ادعى كل من اثنين على احدهم عينة واقباله اياه فحصلت احدهما فحق
للصديق وهو المالك في احل له الظاهر ثم لانه لو حصل عزمه ولو قلنا لا يبرم بالقبض
فيحلف المطالبة باليمين ان قلنا كالأقرب فلا وان قلنا كالبينة اجب وبسببها العز
لا اقرب من الاول لان البينة هنا حجة على المتداعين لا على غيرهما **الثانية** هل
يطالب بالسفيه اليامين على نفق القتل الموجب الماله ان قلنا كالأقرب فلا لان غاية النكول
فيحلف المائى فيكون كالأقرب بالسفيه وهو غير مسموع وان قلنا كالبينة طوبى
مطالبة باليمين ولو قلنا كالأقرب لانه قد يحلف فيسقط الخصومة وهو ادعى من
بقائها **الثالثة** لو ادعى على النفس ثلثي نكاح وحلف للميت ان قلنا كالبينة شاكرا
وان قلنا كالأقرب فيجوز له اشارة بالأقرب وعلى قول ان البينة انما يتعلق بالميت
لا يشترط على القتل **السادسة** لو ادعى عليه قتل امين وثبت اليامين للرودة وحسب
الدية على المطالبة ان حلفت اها كالبينة وادى فعل المائى عليه ولا فرق بين الفاعل وقيل
هنا في اشارة العزبا وعلوه فيجوز الكلام انما ان يقال انما قلنا كالبينة
هذا الذي كان مقامه في في الخطا وهو بعد **السابعة** لو ادعى كلا الاثنين روثه
فصلت احدهما فلهذا على خلافه الأقرب ثم لان المقصود المهر اما النكاح فمردوع
فان نكاح حلفت وبطلت خطبتهما ان قلنا كالبينة ويرد الكلام الاول **الثامنة** لو ادعى
في عين بينة هي لحد هذين ثم عين ذبا فلهذا لم يرد احل فيه ماسبق **الثانية** لو ادعى
عليه عينا في باع فقال هو لم يزل وصله فلان اخذها وهو الذي احل له المصداق
ان قلنا بالقرين فتم والاذنية ماسبق **الثانية** لو ادعى احدا لوليين بوجاه الاخذ
باجر او ادعى وجهيهما اثنان فحصلت في الصور بين احدهما بئس نكاحه وهل يحلها

ان قلنا بالغير حلفت ولا يجرى على اليمين واقعا انما اعلمنا من الاول للثاني عند
يمينه فحينئذ حلفت وكذا لو اتى العيّن من المصدق في اول ذي الحجة **السابعة**
عشر اذا باع احد الشريكين سعة بينهما وهو وكيل في القبض فادعى المشتري عليه
دعوى في الشرائك فانكنا البائع حلفها فلو نكل البائع عن اليمين للشرايك وادى الشرايك
استحق نصيبه للبائع المطالبة بنصيبه للمشتري بعد يمينه على عدم القبض ولو قلنا
اليمين المرددة كالبينة وانما حلف على نكاح لم يكن له مطالبة المشتري **باب الميراث**
اليمين للمشتري ان يكون الاشهاد عين وله صور كثيرة **الاول** اذا اختلف البائع والمشتري
في ثمن العيب حلف البائع مع عدم البينة والشرايك في حلفه على الخلع فلو اختلف بعد
ذلك في ثمن وقلنا بالبينة لكان الاختلاف في تعيين الثمن فان اختلف في حلفه لا يجرى
حلفه البائع اما باعلا فغيره على اختلافه فطلب البائع من المشتري بارش العيب البينة
اختلافه اولاً بانه على انه استقر له حادث يمين البائع لم يكن له ذلك لان يمينه
للمشتري الغرم عنه والفرق فلا يصلح لشغل ذمة المشتري بل يحلف لان المشتري على ان
العيب ليس بمحادث فان حلفه برئ ولا يثبت فثمة يوجب البينة للمشتري بارش العيب
وذلك يمين او نكل حلف البائع لان على حذوله واستحقاقه سوء فانا يمين الوكيل
او كالبينة **الثانية** لو خذله بالثمن فله دعاه لطلبه عند يمينه على غير ذمة وقلنا
بقول المشتري بيمينه انما اكل ووردها على القاذف فحلفه للقاذف انه دفعه في ذمة
سقط حلفه القاذف عنه ولا يجب على القاذف حلفاً الا ان اولا لان
اليمين كانت له فحلفه القاذف عنه فلا شائب الزمان على القاذف ولا يجرى
كاللحان فان نكل القاذف عنه يوجب عليها **الثانية** لو اقر الوكيل في البيع

في

التمس بها وانك الوكيل القبض قبل حلف الوكيل لاستينافه فانه خير البيع مستقفا ورجع
للمشتري على الوكيل ان يضمن له الوكيل ان يضمن له الوكيل ان يضمن له الوكيل ان يضمن له
على ذلك العيّن لان يمينه كانت على الغرم عنه لا تشمل ذمة الوكيل بل القول لان حلف
الوكيل في عدم القبض مع يمينه فلو رددها على الوكيل امكن القول بحلفه وجبانه سوء
قلنا يمين الوكيل لا يجرى لان من العيّن **الثالثة** ان يضمن له الوكيل ان يضمن له الوكيل ان يضمن له
لغيره ويقر بان في الاخير عنه ان كان امره امانة لا يضمن يمينه فهو الرواية بقوله انك
في الاخير فانه شاعرا بجميع الحقائق اليوم القيمة وان كان لعين فهو الشهادة بقوله عند
الحاكم شهد بكونه لفلان ثم انك شرفها فهو معتبر عند الاداء ان القيل ان الظن ان حلفا
والبرنة من ضمان مجبرية على قول ولا يغير الرواية في البائع وان حلفه ومن العامة
من اعتبره حذو حذو البائع ووصفه واما نه كذا وسلامه ميثرا وقد يقع لبسها
فصور **الاول** ذمة فله العيّن مثلاً لا يضمن يمينه وهو رواية ومن اخصاصه
العامة دون ما قبله ولعل بل يملك الشهادة كشهادة ومن اختلف في البينة **الثانية**
المأخوذة عن الحاكم من حيث ضيقه لا ترحى ومن اخباره عن كلام معين والاقوى ان حلفه
في الوضع **الثالثة** المقوم من حلفه حيث انه متعلق بقوم عاين انما له حلفه ورواية
ومن انه الزام لعين **الرابعة** القاسم من حيث نصيبه لكل شئ ومن حيث التعيين في
كل قضية **الخامسة** المجرى عن حد الركبان والاشواط من انه لا يجرى عن الزمان حكمه
بل الحلف في حلفه ورواية ومن الزام لعين لا يتعداه **السادس** المجرى بالظن والافتقار
برؤية الشهادة ويمكن الفرق بين قوله بيمينه ونصيبه لاستناده الى الاصل هذا الحلف
في الاخبار بالظن امة الوكيل ملكه فلا تشمل في القبض **السابعة** المجرى عن دخول الوكيل **الثانية**

انما البينة

انما نحن في هذا المقام لا في الجاهل ولا في الجاهل ان يكون
بلا ثابته عليه ما ذكرنا من الامور فلا يثبت فيه التعبد وكل احكام لانه
ناقل من الله الى خلقه وهو كالتوحي والولاية والامر الذي هو واصل
قبول الواحد في الهداية وفي الاذن في دخول دار الفيلسوف لانه رواية اذ هو حكم خاص
بمحكم عليه خاص بل هو شهادة لكن انما هو الواحد على ما يقرب من الحقيقة المثلث
فقط قبل ان كان صبيبا ومن انما الملة في هذه العرة من الى ذوقها ولو قبل بان هذا
الامر قد تم بالثابته عن الشهادة والرواية وان كان مشبهما للرواية كان قويا و
لغير خادما ولهذا لا يثبت الجهر من فعله شا هذا ولا ولا وما مع قبول قوله وحده كذا
هذا مع كذا ومثله لما في ذلك وقول او قيل بعينه وانما قيل في هذا ملكي ولا يبرر على
الفرق ان من الشهادات ما يثبت العموم كالوقوف الغمام والانسب المتصل الى يوم القيمة
وكون الارض ممتلئة او صليها ومن الروايات ما يثبت حكا خاتمة اذ يثبت الصلوات
باوقاتها المخصوصة لان العموم هنا العارض في الحقيقة التعيين هو المقصود بالثابت في
شهادة على الوقوف وهو شخص احد وليس العموم من اذ لم الوقوف وكل النسب المخصوص
عليه كالحق معين معين والعموم من عليه وانما اوقات الصلوات وان كانت متغيرة
موجب صلوة صلوة الا انما شرع عام على جميع المكلفين **فروع** لا يروى احد
المشاهدين رواية يفتي حكم له او التعبد رواية يفتي حقه في الاقر بالسمع لان
العموم مع هذا العمل لا يمنع التهمة في المصداق **الثاني** معنى شهد حفر منه من
شهد منك التهمة عليه وانما من الشهادة عند الحكم او معنى علم وعلم لان معنى
شهادة علم وقوله شهد الله ان لا اله الا هو يعلم الاخبار والعلم ومعوقا

في

فقط وروى حديث فقه عن شعبة ومن لم يأت بالبينة رواية علم الماء واطلق على المدة التي
وليس هناك ما يروى وروى والاعمال يروى وروى **الثالث** معنى الاعطاف في
صود الشهادة بالاعمال بالذكور في الرواية ومنع عنهم الاقرين واقرين التوجيه بالعدل
لان الحكم مسبب لدر الخصومة وقطع للثبوتة فلو قطع باب الكثرة امكن طلب الحكم الامم
لغير يهود الكثر ولو زودوا فانما الحكم خصم طلب مثل ثبوت اذن ان يكون في الاعمال
فان العمل لا يراى فساد الا من الحكم فلا يمكن التسوية فاداهم هذا حال واداهم مع الا
اذلا بل حكم الحكم بحسب العمل كالمكان الامم ان يكون في هذا الاعمال سلمنا لكل امر
بالاعمال يظهره وتبين في التمهيد على ظاهره البعد ولو زودوا فان العصة اذا وقعت
انما الحال فالحق ولا يراى من الغضا اما يمكن فيها كذا كذا يهود وتبين ما كذا كذا
على مع من معين فانه يمكن ان يثبت حجة خاتمة في جميع ما يفي الحكم لما في احوال
فليس لجامع الاقر انما لا يثبت ذلك في الكثرة والاعمال **الثالث** **المشهور**
بغير في الشهادة العلم لقوله ان من شهد بالحق وهم لا يملكون وقوله علم على ما شهد
واشار الى انما شهد في الدخول تحت عموم ان يقولوا على بقوله لا يملكون في الغريم والمعتق
علم الشاهد حال التميز والاشارة بامره في كثر من العتق كاشاهد معين او ثبوت في
او ان لا يثبت مع امكان ان يكون قد دفع الذين ومن المبيع وبيع للموكل وكذا كذا
استدلالا واجارة مع امكان الاقالة احيى والمعلم في هذه الصلوات هو الاستصحاب
اما الشهادة على الخسب الوالا فانما على القطع لا يمنع استظهاره وكل الشهادة على الاقر
فانه انما عن وقوع الظن في الزمان الماضي انما الشهادة بالوقوف فان هنا يبين
منه من قبل القطع الى **الثاني** كذا كذا في منع شهادة ولو علم شهد الا في الوصية

فحقيقة الذين فيها ما يتحقق بما لا يعتقد وهو ما اكفر وشره باقدا وليس كغيره هو قوله
 السنة اذ الميتة لا اكفر ولا يغفل عنه مقالات المبدء من الامنة كالميتة والحيوان
 المحيية وقد يكون الاعتقاد في نفس خطأ وان لم يكن كذا ولا بد من كلامه من المتكلمين
 والياس من ربح الله وبلد حبيب كل ما يشبهه كالخط بقضا الله والاخرى في قدرة
 وهذا يكون من احوال القلوب المتعددة كالأكبر والعسل والغال للمؤمنين ومن مصالحيه
 ما يتعلق بالبدن اما خاص ومنه انما في صلبه من كل كالاخذ في البحر فبدخل
 شبهه كخافة للبدن الشفة والحداد فيها والكاتب على النقيذ والمنة واما مقتله باو
 فاقض فيما على الهيئة والشعر والفكر من الرخيف ونكس الصفة لان فيه من متصلا واما
 مصالحة النفس فكانت ابريقا وبلد حبيب خلية الطيرن واما العقل فشره في البحر وبلد حبيب
 كل مكر واكل الميتة وسائر الفحاشات في معناه لا شغال في البحر على الفحاشة واما الانساب
 فالنساء والاولاد وبلد حبيبها القيادة واما التسبب فيه كذا عقود في الولدين والاولاد
 في الوصية **الثانية** حاء في حديث الاصغر مع الاصل والاصل اما اضلع هو الملائكة
 على نوع واحد من الصغائر بالذوبة واما مكرى هو العزم على فعل تلك الصغائر بعد ان
 منها اما من هذا الصغر ولم يخطر بباله على ذوبة ولا حزم على فعلها فظاهره في غير مشرو
 لعله جائزه الاعمال الصالحة من الصغائر والصغائر والوصف كما في الاخبار **الثالثة** الذوبة
 بشرطها من الكبار والصغائر وهل يشترط الاستبراء فيهم فيها ذوبة وصالح سرية
 كاذلح الا الذين تابوا من بعد ذلك واصبحوا فظاهر ذلك اننا لا نختص الذوبة بل ذوبة
 ولا تقدر لئلا المنة وهذا ما يعين العامة سنة الوضوء وهو تمكيد الاجترار من صلات
 في ذوبة وهو يتلف بحسبها شخص والحوال مستفاد من القران على ان يعين للذوبة

يكفى في الذوبة منها ان كانا مجزئة من غير استيل من غير عليه الفضل مع وجوبه فامتنع ثم عاد
 اواوصي وعل من اذوت فامتنع وعادوا فعبث عليه الشهادة فامتنع وعادوا وعمل
 المنة عن التوبة ثم عادوا فامتنع من كلام الشيخ عليه السلام بالكتابة لانه قال في الشعر
 بالحق يقول له ما كان قبل هذا منك **الاربع** كل ما حكم الله من امر ديني بفعله فافعله
 فتوبه دهنة خرجت من قبل قول ابي ابي طالب في ايام النبوة كل ما طوعت من كذا لا تأثم
 من حال الصغائر المنة ومعرفته بالمنة فلا يطبق ذلك ان بعد تبين ما هو امره ونحوه
 هذه القاعة ما لا كذا في العلم وكان في سبع اوصية اوان ما في ظاهرها وبخبر
 بان طهر الشوب بالماء ويطهر **بشبه** بشرط في بعض الامور هذا ذكر السبب عند
 الاسباب كالواحد في سنة الله فانه يمكن ان يؤهم ما ليس بسبب سببا وان كانا على
 التماس ان يكون الحزم فيها باق اعتقاده اعتقاد الحزم مع علمه قوله في هذه الشهادة
 باستحقاق الشفعة اذ بان بينهما رضاءا حزمها الحقيق خلافا في ذلك اذ بان له شعر
 اذ بان ذلك من غير وعي وكثيره والصورة كثيرة وكل منها او شيئا ما ينقل الملك من يد
 الى يد لم يثبت اسباب الانتقال وبان حاكمها ان يحكم حكمها ولم يثبت او شيئا على ما يليج
 عليها من ذبلة عار اليه من ذبلة بانيه اقله او بعدا وبما يتبعه لا ينبغي للشاهد ان يتبع
 الحكم على حل سببا بان يقع في يده ما سمع منها من اقرار او عقل بيع او غيره
 يقل ما رآه وانما تكتب المنة وتلقه الحاكم والشاهد سفر الحاكم معقود **الثانية** **الذوبة**
 ذكر الشاهد السبب قد يكون سببا كافي في صورة التزجيم وقد يكون فضلا وقد يكون
 كافي في صورة كثره وقيل قد يكون ذكر السبب كافي في الشهادة كما لو قال اعتقد ان هذا
 مائة لاسه صواب وان كان في حقيقته مستنكرا الى الاستعجاب وكذا لو صرح بان هذا

ملكه عليه بالاستفاضة وهذا ضعيف لأن الشرح جعل الاستفاضة من باب التخصيص
مكيف بغير ذكرها وانما ضردها في غيرها وهي انواع **القول** انما الضيق عند الاستفاضة في الاستفاضة
ذكره في عبودته ليجوز ان لا يوجب له بعد الضرد ان يكون قويا في الكلام
لوقا هو ملكه لان في الحقيقة بل عليه او رتبة مقترفة فيه بطريقنا في رعاية ما في
البابين يقال ان الشاهد ليس له وظيفة ترتب له سببا على الاسباب كما يشهد بانهم
وانا ذلك وظيفة الحكم قلنا ان كان الترتيب شرعا وحكاما الشاهد فذلك هو
الواقع فكيف ترد شهادته باهو مستند هاهنا حقيقة **فائدة** لو شاهد ما لا ينبغي
يجوز على سطح اخر وفي ساحة مئة طوبى بغير مناصرة جعل الشاهدان في شهادتهما
الظاهر لا يخرج بذلك ولا وفاقا لبعض العامة يجوز كونه سببا للتحديد لوضوح به ذلك
شهادته وهو من القطر الاول وبما رجحوا هذا لماخذ بان شاهد الزنا لا يفي
قوله شاهدة بمقتضى الشك في شهادته ثم حلقوه وان كان مستندا لشهادة
بالزنا ذلك قال قلنا وما المانع من صحة هذه الشهادة على ما الوجه وهل
الزنا لا يفي الا قول الحق ان ذكر الشاهد سبب بوجه شك وعدم قطع بالمشكوك به
وجمعي ان المعبرة الشهادة العلم والنجس والحق الصريح ان الشاهد المذكور لا يفي
عليه لم يسمع لشهادته لان هذه الاسباب كما يقع الشهادة بما اذا افادت اليقينة القطع
ولم يفي بالشاهد هاهنا في شهادته وان ذكر السبب قائم لنا شهد بغيره
اولا الذي يجوز الشهادة به وكان من اهل المذمومة فانه تمتع شهادته في الصور بان
التمسك في شئ من انواع القضاء ثبت عندنا هو علم كل امرئ بما فيه الحقيقة و
ذلك لان فيما عندنا في الحقوق والمعامل ووقوع التنازع فيها للضمان والاعمال

والدعوة

والرضا ما جرت به الاقدار وغضا الملك بجوار ولا قرعة في الرضا الكرى لانها
بالضيق انما ضردها في غيرها وهي انواع **القول** انما الضيق عند الاستفاضة في الاستفاضة
الثاني بين اوليا الميت في تجزئته مع الاستفاضة **الثالث** بين المولى في الضيق والالتزام
مع الاستفاضة في الاختصاص وعلاجه **الرابع** بين المرحومين في الضيق والالتزام مع استوفهم
في اورد **الفصل** في الحقوق في السجود والموضع المباح **السادس** في اعادة اعيان
الموت **السابع** في التقدير في الدعاوى والندوس الا ان يكون فيهم ضريبة
او امر **الثامن** بين الزوجات في السفر والتمتع القتم لوسيق اليه زوجان فانه
التاسع بين المولى بغيره او المرحوم بغيره ترتيب **العاشر** عند تقاضى البعدين
الحادي عشر تعارض الدعوى بين **الثاني عشر** تخصيص حصصها لغيرها ولا يستعاض
العادات في غير هذا كانه ولا في الفتاوى في الحكم المتبعة لجماع **الثاني عشر** انما يرد
في القضاة الشرعية ولم يقع الحق فيهم لوجود **الثاني عشر** مادد في رد ما اعتق سنة
عالمية فيهم لانه لا مال له غيرهم فيهم الترخيص واقرع بينهم فاعتقوا بين الدقابة
الثاني اجماع الشاهدين على ذلك مثل بين العاديين وقوله عندنا في غيرهم
عبد العز بن وخارجة بن زيد وابن ابن عثمان وابن سيرة وغيرهم ولم يقع فيهم
خلاف في ذلك **الثالث** ان في الاستعانة مشقة ومرد على العبد بالانزاع وعلى المولى
بما خاضق قهرا حق العبد والاصل في بعض تصرف الورث في التسلين عند الشك
للمولى في الثلث **الرابع** ان المقصود من العتق تفرغ المعتق في الطاعات ووجوه
الركنساب وهو لا يخلص الى انما التكاليف والقرابة بينه وبينه في الحال وقد يفرق في المال
احقوا بقوله لا اعتق الا فيما لا يربط ادم والمرجع الى مالك سواد الثالث وهو ضائع

والمنع من الشركة اعظم من المنع من البيع مع عدم اشتغالها على من مطلقا يجب البيع
اذا لم يقسم ردا ومع ثبوتها لم يجب **الاول** لو امكن تعديل الشياخ العبد والمثل لما ياب
فتمت قسمة الجبار فان لم يكن فتمت قسمة تراض والعلو والعلو في الارض يقيم بعضها
في بعض مع امكان التعديل **القسم** الجبار ومع عدمه قسمة تراض ولو طرأ احد قسمة
العلو والعلو في كل على حدة لم يجب صاحبه وفي الشوب لو نقص القطع لم يجب للمشتري ولا
يجب **القسم** تقسيم الارض وان كان فيها ذرع فلما قيم ولو اقتسمه جاران ظهر
سبيل كان او قسما ولو قسمه الارض والزرع بعضها في بعض فلا جبار مع الزرع ومع
عليه وامكان التعديل جبر الا خلا وكذا القجران المتعدا لك كالكين المتجاوزة و
قال القاضي اذا استوفى الدور والارضة في الوعيات نسب بعضها في بعض قال كذا لو
نقص بعضهم بقيه كل على حدة جمع حقه في ناحية **القسم** يجوز قسمة الوقف من الطلبة
لو الوقف نفسه وان تعاقب الوقف الصنف ولو قسمت ردا جاز من صاحب الوقف
خاصة لانه من صاحب المطلق والالتكان بدل في مقابلة بعض الوقف فيكون بيعا له
هو باطل فان كان المبدول في مقابلة الوقف فجميع وقف وان كان في مقابلة عين
فذا **السابعة** اذا ريد قسمة الارض مثلا حتى المسئلة على سبيلهم ثم عدلتا لنحو
في المسئلة وجعل السهام اول بعين المسئلة والاشراك ويكتب سائرهم في اسف السهام
حذرا من التفرق وتزد الشراخ في الميثوق في كتابه الوقع بعد الرضوخ وجعل السهام
نظر الى سرعة خروج صاحب الكثرة وحصول الغرض **الثامنة** لو طرأ للقوم استحقاق
جزا مشاع فنقصت لو كان لهم متعيا واخرجه لا يحل التعديل لم ينفذ الا تقسفت ومن
موجب التقسفت ان يلزم بغير طريقه او جري مانه ولا يقسم حال الشراك ما جعل الارض من

توفي

الوقف لا يستحق في **الثانية** لو اقتسم الودعة ثم طرد من الوقف ومن ادانته تقسفت وقا
بعضهم بيع نصيبه والقسمة جعلها والوصية جبر من المقتسم بطل القسمة فلو وقصية
بالمال المطلق فانه كالدين ولو اقتسم العيون كان في الباقي منها خرج منه حق الجبار فان
نقص قبل ادائه كان بحق المقتسم ينفذ ان لم يرد الودعة **القسم** لو طرأ الشريك في السكنى
احدها بينا والاخر او بالزمان كالمهر في شهر كان حازر او ليس بالزمان فان استوفى احدهما
عزم الغيرة للاخر ولا يجب الممنوع على المأداة ان كانت للقسمة ممنوعة نعم بطلت حكمه ويوجب
عليه ان كان له ذمة وقيمة بينهما بالقسمة **القسم** حتى لا يستطرق قبل القسمة وخبر
الماء عند الإطلاق باقيا على انا عليه ومع الشرط فحجب حتى ولو شمل سائر احوالها
جاء **الثانية عشر** لو ادعى الشريك المظلم في القسمة او التقويم ولا يثبت حلف الاخر وان كان
قسمة تراض واقتمت بالقسمة لا مكان عدم علمه بها حال القسمة قبل ولا تقبل للملادة
القاسم ان كان باعرا ولا يقبل لعدم التهمة ولا يكتفى قاسم القاضي لانه حاكم وليكن
هذا احوالنا بناء على حبنا وجلاء الامسئلة القسمة فاق في اصفية الام والحوال في قسمة
دعوى الله في تراسر وجعل لكل الله وباعا لغيره الفصل في الشراية

اكرم الله من جاز في الشراية
بن جعفر بن الحسين السكوني في الشراية

بالحمد والعافية في الدار
بجهد الطهرين

وقد فرغت من تحرير هذه الاوراق في يوم الاثنين من العشر الاخر من الوبع الحنف
من السنة التاسعة من المائة والاربعة من الف الف الف في من اسجدة النبوة على صلوات الله
وانا قوسى قال اطلبه





